

بسم الله الرحمن الرحيم

غَايَةُ التَّحْقِيقِ

شرح

كَافِيَا

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةِ

سَرَكِی رُودْ کُوشَه، فُون ۲۶۶۲۲۶۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا نَسَاءُ اللَّهُ لَا يُفْقِ الْأَبْلَسُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا بِحَمْدِهِ

فَالْحَقِيقُ كَانِيهِ

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمنه الجسام و

رفع معالم العربية وبنارها واشاع فيها بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم
الاعراب اقربها فائدة واربعها عائدة واربعها معيارا واسناتها عظيمة ومقدمة
حيث صيرها مفتاحا مبتدئا في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره
يستضاء في سائر فروع الادبية فقصير شلابة يتيسر الارتفاع الى علم البيان
فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على سوله محمد بن الذي كسر
بناء الجمل في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى المروءات
الكرام **ولبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفى بن نصير بصرة الله تعالى
يعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم
الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان التخصر المسمى
بالكافية في هذا الفن جامع لافروع الفروع وقواعد شامل لاحكامه ومعاونه
مقتضى جليلة التحميم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين
الانام وشائع في بلاد الاسلام وقد شرح طائفة من العلماء واشتغل بجل كانت
خواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحاتهم وخواشيتهم لم تكن وافية في ابرار
محاسنهم واخراج بدائعهم وكشف معضلاتهم وحل مشكلاتهم الا خواشي شيخي واستاذي
ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب
التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر رديّة المعقول
والمقول عامر ابينة الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء
والمرسلين ألا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب نظرية واستنار ضوء
الاسلام من برهان فكرته ولتقتض بعنا تبارك الله تعالى الهادي شهيد بن شمس
بن عمر الدولت آبادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع حرمه

ليشهد

ومعاودة

ومثبع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافيّة في ابراز مظهر
 وامراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رعاية المحصلين على تعليمها
 وتحصيلها وامتدّ اعناقهم نحو الاحاطة بحملها وتقصيها غير ان بعضها مشككة
 زلت اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وبخبرتها
 عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر
 المقال من غيلان يكون لهم اطلاق حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مظهر
 الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستناد اليها لشرحا رافعا عن نفائس
 لطائفها الجاثية عن عرائس حقائقها النقا كذا فلا يوضح رموزها ومشكلاتها
 هنامنا محل قائلها ومعضلاتها استوقافيه الكلام على وجه يخل به القائلها ويعتبر
 وتتكشف به عباراتها ومبانيها ويوضح به حقائقها ودقائقها طلبا للتسهيل على الاخوان
 والاحباب لم اذ فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب لم اذ فيه ذكر ما فيها من
 ادراك القواعد وغيرها الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وتيسر لاشتمالها
 على تحقيق المعاني وقد يقى المباني غاية التحقيق والله وفي التوفيق والمهادي الى
 سواء الطريق سائلا من الله الكريم آملا من لطفه القدير ان يجعله خالصا لوجه
 الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم وناظرا الى اصحاب الخلاق ونفيذ الامور
 والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجهوا
 ان ينظروا فيه بعين الرضا والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لوطئ
 على الخطاء والنسيان لوجريان القلم بالطغيان ولا مصون من الخطاء والنسيان
 الكلام الرحمن والسميان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
 الانمان والاعراض عن كل عيب نقصان فعلى الله الكريم النان بما زيني واياكم
 بالعضو والغفران ووزعتي واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم
 تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والرام قال الشيخ رحمه
 الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد
 التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرؤ ذي بال لم يد
 فيه بالحمد لله فهو قطع لكنه ترك ذلك هفما للنفس بتجسس ان كتابه هذا
 من حيث انه كتابه ليس كتب السلف حتى يبدأ به على سننه وليس ذال حتى يكون
 بترك الحمد قطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الامور

والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم غرائز
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم يدور
الشخص أو لا يدور الكلمة وثانياً يدور الكلام لأن معرفة أحوال الشيء مسبوقة
بمعرفة ذلك الشيء ويجوز أن يكون الموضوع أمراً متعدداً بشرط اشتراكه في أمر
واحد وهذا ملاحظة في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس فانها موضوعات للعلم واحد وهو اصول الفقه لا مشتركة
في كون كل واحد منها دليلاً لشرعياً مثبتاً للحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك
لأنهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى على أن الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وإنما التقدم
بالنظر الى نوعيه وإنما قدم الكلمة على الكلام لأنها جزء الكلام والكلام مركب
معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعاً على الوقوف
فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبعي ولأن العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه
إما لذاته أو لجزئه أو لأمراً خارجاً مساوياً وقد عرفت أن العوارض الذاتية للكلمة
والكلام هي الأعراب البناء والأعراب يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وإنما يلحقه
بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها أو لا محل له من الأعراب إذا قام مقام
المفرد على ما عرفت فكانت أحق بالتقدم منه ولقائل أن يقول النحوي كما يبحث
عن أحوال المركب لا سنادي يبحث عن أحوال المركب الإضافي والتوصيفي لا المتكامل
وغير ذلك أيضاً كوجوب بناء الجزئين في أحد عشر وأعراب أحدهما دون الآخر في
اثنا عشر وكصحة إصافه أحد عشر إلى غير مميّزه بخواحد عشر وإمتناع إصافه
إلى مميّزه وبخود ذلك من الأحكام فهذا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم إلا أن
يجاب عنه بأن ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لأن النحوي إنما يبحث عن أحوالها من حيث
أعراب الجزئين أو بنائهما أو أعراب أحدهما وبناء الآخر وبخود ذلك فكانت مباعدة
هذه المركبات بهذا الاعتبار من درجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة إلى ذكرها
بخلاف المركب السنادي فإنه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتفي أعرابه فيبين
يكون المجموعة معرباً محلاً فالنحوي يباحث عن أحواله من حيث البناء باعتبار ذاته
ومن حيث الأعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثته من درجة تحت مباحث الكلمة
فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فإن قيل اللام في الكلمة لا يخلو أما

ان يكون للجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني ولا يستقيم كل واحد
 منها اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي بقطع النظر عن
 الفرد والافراد اى من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تستعد
 بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها
 تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية
 والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولانها لا يلازم المحل
 لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي
 فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم
 والسامع في الخارج وليس هنالك كلمة معهود في الخارج ولم يجز لها ذلك ليشاد
 في تعيينها وعهدتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب
 جهالة المحدود ولا انها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود
 بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعروف بها في المعنى كالذكرة قيل
 يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام
 بدون التاء اسم جنس يعم وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى
 الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به
 الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفردا فاذا
 ادخلت التاء اقلدت وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع
 المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة الى نفس ماهية الكلمة
 النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر
 الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى نفعه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية
 ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة
 كليتها باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه التعريف باعتبار
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تفهيم لام الجنس
 ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متحضرة للتأنيث بدلالة مقام التعريف
 لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحريزا عن
 وقوع المحدود على الثلاثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف
 للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فاما جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظرا

لا يكون

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
 الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واديد به الاستغراق بقرينة
 الاستثناء وهو قوله الا الذين امنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى
 الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب
 الوضع تفيد معنى الوحدة والتائيت جميعا واديد ههنا التائيت فقط على سبيل
 سبيل المجاز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل وادادة البعض والمجاز لا يحتاج
 في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والسمع عن
 العرب في فهم السامع الى القرينة الصادرة عن اداة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاً
 كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها
 حذرت عن معنى الحال وجعلت متحفظة للتاكيد في قوله تعالى ولشوطي طيك ذل
 كان فيها معنى الحال لما جامع التسوية الموضوعات للاستقبال وكما ان التاء
 وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي ستر
 بعده ليلا بقرينة قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذ اثبت
 ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصفة بالوحدة كية من حيث
 المفهوم ثبت انها لاينا في لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع
 اي بمعنى الكل الا فرادي دون المجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك
 لان اللام التي لاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع
 فلا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع
 كلمة لفظ وضع لكنها حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف ياباه لما مر ان التعريف
 انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود
 ههنا بيان الطرد الا لازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و
 انما يعرف الكلمة قصد لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ما هيته فاذا كلام
 الاستغراق بمعنى الكل الا فرادي ليكون ذكر الافراد قصداً والتعريف ضمنا و
 علامة استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد والحدود و
 ههنا كذلك حيث صم ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع
 لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد التجاري
 على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم مخوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون
معلومًا ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النخاعة معلومة المتخاطب
بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان
يكون اللام للعهد الذي هني ولا توجب جهالة المحدد ومحصول تعيين الكلمة
التعوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باقتدار
المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذي هني صرح الامام سعد الدين الهروي
في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره
لعلم المتخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا
لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس والعهد
الخارجي على ما بيننا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صادرة
الاصطلاح اسمًا للفظ وضع مفرد فيكون منقولته اصطلاحية فلم يبق في التاء
معنى الوحدة فلا يرد شي فافهم وانصف ثم اختلف النخاعة في الكلمة المحررة عن التاء
فيل انه جنس لاجمع كثر وتمرية بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفة
كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعًا لوجب ان يقال الطيبة ومن
تصغيره بلا ردة الى واحد مع كونه على غير صيغة القلة يقال على كليم ولو كان
جمعًا وجب ردة الى واحد في التصغير فليل كلمة ومن وقوعه تميز نحو واحد عشر
كلمًا ولو كان جمعًا لما وقع تميز لان تميزه لا يكون الا مفردًا فلعلم انه جنس لاجمع
وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع
بدليل انه لا يقع في الاستعمال الاعلى الثالث فصاعدًا ولو كان جنسًا لوقع على
الواحد فصاعدًا والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض
الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميزًا لنحو واحد عشر ومنوع
عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عنده في التصغير كلمة وفي التميز واحد عشر
كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيو واحد ما كونه مملوظًا بها والثاني كونه
موضوعًا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردًا انشاءً للشيء الى القيد الاول
بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة اعتراز به عن ذلك والاربع ان النخاعة والاشارة
والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات التعوية فاذا كتبه
زيد مثلاً فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والdal وان كانت مشاركة للكلمة

في كونها موضوعاً لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل
 الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يرد في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلكنا
 ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا املاذ كان
 بينهما عموم وخصوص من وجه جازا الاحتراز عن الجنس لكن لا يكون جنسًا
 بل لكونه فضلًا من وجه وههنا كذلك فإزا للفظ عام بالنسبة الى الموضوع
 اذ هو قد يكون موضوعًا للاستعمالات وقد لا يكون كالمهمات والموضوع
 ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظًا زيدا وقد لا يكون كالدوال
 الاربعة ثم اللفظ في اللغة رمي شي من الغم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
 اى رميةا من الغم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً
 وفيه نظر بوجه الأول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صات يصوت
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل
 واجيب بان الصوت يستعمل للعين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت
 ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني
 ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد
 على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على الخارج واجيب بان معناه صوت يحصل
 باستعانة الخارج وهذا معنى عرفي لاعتماد الصوت على الخارج فلا يرد ما قيل
 ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمل
 المجاز الغير المشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا المحدود في حيث
 اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان
 النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور ولا محالة
 واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ
 لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والاربع ان الخارج
 جمع واقل افراده ثلاثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلاثة احرف كل واحد منها
 معتمد على مخرج واجيب بان اللام في الجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون
 المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعداً وقيل

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعد وفيه نظر بوجوه الاول انه
 حرف اللفظ بالتلفظ فمعاً بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساو به في المعرفة
 والجهالة وذا منع واجب بان تعريف اللفظ الاصطلاحى بالتلفظ اللغوي
 اى ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه
 ما يتلفظ به الانسان واجب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعا
 والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والمجن
 لفظا وليس الامر كذلك واجب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليها
 لا مطلقا فما يتلفظ به الملك والمجن ليس بداخل في المحدود فلا ضرر في
 خروج امثال ذلك عن المحدود والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحرف
 النابتة من باب الحركات الاعرابية كالواو في برك والالف في بالك والياء في
 ابيك وهي ليست بلفظة لانهما اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست
 بلفظة بالاتفاق واجب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية
 لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة
 وحكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ
 هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
 الاول ان التكلم لو قصد حصول الحرف لم يحصل حرف بل حصل صوت
 سافح ينبغي ان يكون لفظا يصدق هذا المحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول
 الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا المحد على صوت الاخرس
 لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا و
 الامر بخلافه واجب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف
 البني على افعال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من نحو اخاخ وكذا
 صوت صاحب السعال من نحو اخ اخ لفظ بدليل انهم احتروز واعنيهما
 بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا المحد لعدم قصد حصول
 الحرف فيهما واجب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما و
 القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
 موصوف وهو لا يتخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يتصور
 غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحد ود في المحد وذا غير جائز وكذا

الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه
 محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير
 لتحقيق معاده واجيب بان لا يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني
 المصدر وبالأول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول
 الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نساه تحقيق معاد الضمير لان
 الموصوف لما حذف واقبمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولكن
 سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كما للمفوض قلنا هذا من باب وضع المظهر
 موضع المضمحل لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ
 ان يحصل حرف يقصد الالفاظ حصوله بل الشرط حصول حرف أي جزء
 كان حتى لو قصد الالفاظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون
 لفظا لا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا تفرقها
 بل يحصل مكانها حروف أخرى وكلامهم لفظ يجري فيه احكام اللفظ
 من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي
 عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرج
 يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا
 يصدق على حرف يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف
 فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة
 والفرج والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من
 تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضراب
 ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون
 كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او
 حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل
 اليه وتأكيده وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي
 في زيد ضرب او اضراب وبين المحذوف في قوله تعالى واسأله القرية في كون
 الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق
 بينهما ان المنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه
 حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبر واعنه باستعادة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم
 آجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان
 لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف الحذف فان ماهية اللفظ صادق عليه
 حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال
 لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذور فاكيف يقال انه محذور
 لا نانا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه
 فان قيل الكلمة محلى بقاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة محلى بقاء الوحدة
 ايضا ليوافق الحذف والمحدود قيل انما يقال لفظة لان الوحدة في اللفظ غير
 مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الاعلى حرف واحد لان نسبتها من
 اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء
 في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة ومفيدة وحدة نوعيتها وفردية علمها
 سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ و
 الخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لا نانا نقول المطابقة انما واجب بينهما
 اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة
 غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولي ثم اشار الى القيد
 الثاني بقوله موضع المعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية
 صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصول والمهمات وما يدرك
 بالعقل كوجود اللفظ الدرك من اللفظ السامع من وراء الجدار فانها
 ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب
 الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض
 معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لا نانا نقول ان الغرض من الشيء
 لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا
 لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي
 الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه
 المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا النقول باعتبار المعنى الثاني وهذا انما
 يريد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب
 اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز وان

كان

التعيين
تعيين

تسمية كلمة باعتبار الوضع الثاني وأجيب بان المراد باللامية عند الواضع
 فان التشبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول وتقدد الواضع
 وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا وهلم جرا اول قيد خل المشترك
 والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الذي وال اربع مع كونها
 موضوعا للمعنى وأجيب بان تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
 موضوع فلا يكون الذي وال اربع داخله في المحدود وقيل الوضع تعين
 اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا يخرج منه الحرف لا احتياجا الى الضميمة
 وأجيب باننا نحتاج الى الضميمة في حق ذلك لتعريف المعنى لا في حق تعيينه
 للمعنى وهنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شئ
 لشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر وجوب الاول
 انه يرد خل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به وأجيب بان المراد
 بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انه يرد خل
 فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم
 منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع
 انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب
 اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و
 ان تسمية كلمة باعتبار محل الحقيقة وأجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص
 الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام
 ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف
 فيراد به مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه
 المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى
 اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة وأجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
 ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و
 الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة غير صحيح
 فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حرف الهاء
 مع كونها موضوعا لغرض تركيب اللفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء
 لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في هذا الوضع قبل هذه التعريفات

تخصيص

تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة
تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم
عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث
ينقسم عليه لفظه كعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجذر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في الحواشي لا يقال
ان الجذر ارجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما ارجح على الآخر
من وجه اما رجحان الجذر فلما ذكرته واما رجحان الرفع فلان الكلام على
تقديره يجري على سننه بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ واما ما يكون
صفة المعنى يتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزئه دلالة على
جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى
لا يستعمل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستعمل
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجذر بما ذكر
لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقدير الصفة
الاولى على الثابتة لا يسهى فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكرنا من افراد
حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقين دون النحويين لا نافذ وجدنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا
ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المسنف في ذلك لان كل متكلم يشكلم باصطلاح
فلا يترجح احد من الجور والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكرنا ولا
ان الوحدة غير مرادة فكان قيل محو قامة وتضرب وبصري كلمة بدليل انها
اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التام في
قائمة يدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها عربيا ولا يكون
كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادتان من شدة الامتزاج
كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف
التصلة في الكلمة المذكورة واما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين
لزم في حصة نوالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي فداة ابدال الواو في

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث إذ لو لم يجتمعا
فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف و
التنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة
اجتماع التذكير والتانيث نثبت انه مركب فهذا شرح القيد المذكورة في
تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما
ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا
بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين
اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة
لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق
وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف
قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم
الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة
بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة
لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان الماد بالدلالة الدلالة
بالقوة بلا شرط شي والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات
على المعنى قبل الوضع لا تسمى دالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع
انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى
انك لا تقول للجواد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله
الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صار
انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تتبع دلالة
بالقوة لان دلالة بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف
فانهم الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة
ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في
الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير عائد الى الكلمة فان قيل
الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل
واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معاده
مذكرا وخبره مؤنثا وعلى العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكور

وان كان العاد مؤنثا فكان تذكيرا الضمير اسمن قيل ان الخبر محذوف و
التقدير وهي منقسمة الى اسم ونعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان
يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين
احدهما تقسيم الكل الى اجزاء كما نقول السكجيبين خل وعسل وماء و
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليعترب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق القسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
السكجيبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما
تقسيم الكل الى جزئياته كما نقول الحيوان انسان و فرس و غنم ولا بد فيه ان
يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق القسوم على كل جزء في بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو في اطلاق الجمع الافرادي
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من
السموع عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي يسمي واسماء و
سمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم نحو على وزن فعل كبر
الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت
همزة الوصل عوضا عنه ووزن رافع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسل
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى
فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو
وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب
فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء واسم واصل سمي وسم يسمي وسم يسمي
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من الفعل وهي تتضمن سمي
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر وتسمية الدال باسم الدلول و
الحرف ماخوذ من حرف الواو اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم
والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تعليل قسامها
وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر
وما يتعلق به اللام حتى يوجب طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام

قيل الوضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع بيان
 بيان وقد سكنت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه
 الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
 الى الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ
 كونه يحشيلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه
 عند الحلاقة او تحياله او احسانه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة
 السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفومية فهو صفة
 المعنى واياها ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجب بان
 هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ
 اثر الدلالة وعلامتها فالجمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال
 الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ
 سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة
 به جاز بصفة قائمة بمتعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان
 قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان قوله ان تدل
 يتناول المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه
 او لا وهو مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه
 حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة
 قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة او من
 الخبر اي لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل يتناول المصدر
 مبتدأ ومحمد وف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها على معنى في
 نفسه ثابتة او لا ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلالة ولا
 يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و
 ان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز
 والمجور وصفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا
 عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير
 راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى

وقوله

في المجاز

في الكلمة كونه مدلولاً لها في صير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى
 هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العائلاً لها تحت قبل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد
 تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو
 مدلول غيرهما كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول
 الغير كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفي تضمنه
 الفعل وعلى هذا فقس وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله
 تعالى ويمكن ان يكون الجار والجر و ظرفا لقوله تدل وفي بمعنى الباء
 اى تدل بنفسها لا بضم ضمير بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضمير
 وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتد كبير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ
 المذكور معنى للدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى
 الباء لئلا يلزم اتحاد الطرف والظرف فعلى هذه النسخ ان كان الجار و
 الجور وصفتة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر
 اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل
 على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان
 المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
 في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالوعد
 واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه و
 المعاد فينبغي ان يكون حرفا لاسما قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها
 دلالتها بحسب الرضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع
 وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو
 ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدئ وخبره التعريف والجملة مستأنفة لانه
 لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول
 وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان
 آخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف
 او للشرع في البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل
 على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم ولا نعد مي لكونه عبارة عن

عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العدم
 لا يكون مقوماً الى محصله او مثبتاً للماهية فكيف يكون عدم الدلالة
 فصلاً مقوماً للحرف وكذا هضم الاقتران كيف يكون فصلاً مقوماً للاسم قيل
 هذا التعريف اسمي لاما هية او يقال العدم المحض لا يكون مقوماً للماهية
 ولما العدم المضاف الى الوجود فلا يمكن ان لا يكون مقوماً للماهية الا ترى
 لانهم قالوا العتي عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحيوة عما
 من شأنه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم ههنا مضاف
 الى الوجود وهو الدلالة فيضم ان يكون فصلاً مقوماً للماهية الحرف والاسماء
 بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ خبره اما ان
 يقتضيه معناه باحد الازمته الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هذا
 التركيب على طريقة لما ان تدل في حذف المضاف من المبتدأ اي حال الاول
 اما اقتران او من الخبر اي والاول فاذا اقتران او يجعل قوله اما ان يقترن
 مبتدأ محذوف الخبر اي والاول اما اقتران باحد الازمته الثلاثة ثابتة
 بالاول او بالاول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقترن باحد الازمته
 الثلاثة او لا عطف على قوله يقترن اي لا يقترن باحد الازمته الثلاثة و
 تعقيب الاقتران باحد الازمته الثلاثة بمنع خروج نحو الصبح والغسق
 والسرى والتاديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقترن
 بزمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمته الثلاثة فان قيل يخرج
 المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترن بزمان الحال والاستقبال قيل لانه
 مقترن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغضلة الواضع او
 تعدده او يقال ان لم يكن مقترباً بالزمانين صدق عليه انه مقترن
 باحد الازمته الثلاثة لوجود الواحد في الشئ لكن لا يصدق عليه انه
 مقترن باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتران باحدهما لا بقيد فقط
 فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدهما لا بشرط
 التعيين بل باحدهما مطلقاً سواء كان ذلك الاحد معين كافي للمضي
 او غير معين كافي المضارع لا يقال فعلي هذا زيد خل نحو الصبح والغسق
 والتاديب والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان مطلق

ن
فصيل

الاقتزان

لا باخذ من زمان مطلق والفعل ما اقتزن باخذ زمان مطلق والوجه
هو الجواب الاول فان قيل جد الفعل منقبوض طردا وعكسا اما طردا
فلانه صادق على نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس فانها
مقتزنة باحد الازمنة لثلاثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه
لم يصدق على الافعال الجملة نحو نعم وبس وما الحسن زيد لانها غير
مقتزنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتزان بحسب
الوضع فيخرج نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس لانها غير
مقتزنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقتزت
بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبس وما الحسن زيد لانها
مقتزنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت
عن الاقتزان بالاستعمال العارض ولقائل ان يقول سلنا عدم الاقتزان
بحسب الوضع في زيد ضارب الان او عذا وامس لكن لا نسلم ذلك في
اسماء الافعال فان هيئات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا عه
يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتزان
اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي
وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا
مخبر زيد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيئات فانه
وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات مصدر رقوقي او عن
الظرف او الجاؤ والمجرور نحو انا مامك زيدك وعليك عمرو او لم يقتزن
بزمان شي من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى
الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعها انشاء
الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في جد الفعل
لانها مقتزنان باحد الازمنة الثلاثة وهما اسمان قيل معنى اقتزان
الفعل ان تدل بمادة ترى يجوز حروفه على الحدث وبصيغة على زمان
معين من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان
بالمادة لا بالصيغة لانها اسماء الفاعل والمفعول وليس فيهما صفة الاقتزان
لذلك كان فيهما صفة الاقتزان لما انفك الاقتزان عنهما وقد وجدناهما

منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان اسمى الفاعل والمفعول لير
 فيهما صفة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صفة لا اقتران
 حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران
 فلا يريد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران
 وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لادليل عليه
 او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الاعلى
 الفعلين المهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب
 مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان لماضي والزمان المستقبل فاذريد
 بهما الفعلان المهودان فمعناها غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا
 اقتران فيه وانما اقترن معنى معناه فلا يصدق عليهما احد الفعل
 وان اريد بهما الزمان فقط فمعناه الزمان لاشي آخر يقترن بذلك
 الزمان فلا يصدق عليهما احد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن
 بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما هذا التقدير شي يقترن
 بالزمان فان قيل لان ذلك بل يوجد فيهما شي يقترن بالزمان وهو
 الماضي والمستقبل كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا اريد
 بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان الموصوف بالماضي والمستقبل
 لا الماضي والمستقبل المقترنان بالزمان بخلاف مضى يمضي واستقبل
 يستقبل حيث اريد بهما شي يقترن بالزمان وذلك الشئ هو الماضي
 والمستقبل وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد
 بهما الفعلان المهودان فلا نسلم ان معناه غير مقترن بل مقترن
 لان معنى الماضي مثلا لفظ غريب الدال على اقتران الحدث بالزمان
 فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث
 مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاءه مقترن بالزمان يصدق عليه ان
 معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناه غير مقترن قيل الحدث
 والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين
 في جزية بل المقصود في جزية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير
 مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو

جزئته

خبره الاسم والمجمل مستانفة ايضا لانه لما قال اما ان يقتزن باحد الازمنة
 او لا كانت سالا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل
 واما لم يتعرض به الصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
 ابواه فلان امر الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني
 قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا
 افتراضيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
 فرد والفرق اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ما ينتج العدد اما زوج
 او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه قسمة دائرة
 بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والالزام ارتفاع النقيضين او
 اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة عدم الدلالة والاقتران
 بقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلاثة الا انتفاء الاثبات والنفي له
 انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو
 السمي بشمول عدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات
 والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران
 وهو السمي بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا
 فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقلي ونقلي
 لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل اتقيم
 عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم غير الدال الى المقتزن باحد الازمنة والى غير
 المقتزن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
 ايضا عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم المقتزن بالزمان الى الزمان الماضي
 والحال والمستقبل ثم المقتزن بالماضي ان يقسم الى الماضي القريب
 والبعيد وكذا المقتزن بالاستقبال ان يقسم الى المستقبل في الدنيا و
 الآخرة وكذا غير المقتزن بالزمان لا يمنع العقل ان يقسم الى مشتق والى
 غير مشتق الى ما لا ينهائي وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما
 يكون منقول من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من
 العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدما اصطلاحية
 نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احد هما مادل على معنى في نفسه وثانيهما مالا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا
 في اصطلاحهم ان مادل على معنى في نفسه مختصة على قسمين احدهما ما اقترن
 باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما ما لا يقترن باحد هاتين المقدمات منقولة
 عن اهل الاصطلاح وانما ثبت هذه المقدمات بحكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان
 هذه قسمة دائرية بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والالزام ارتفاع النقيضين
 او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون حسية وقد يكون
 تجريبية على ما عرف في المنطق وقد صمد بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل
 الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلاثة لان قال الثاني الحرف والمراد
 بالثاني مالا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم
 المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو
 حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه
 واقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذ كر فيه
 ذاتيات المحدود وامتيار الحرف عن اخويه بقيده عدي وهو عدم الدلالة
 وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيده العدي
 لا يكون فصلا مقوما للمهامية كما نرفك كيف يسمى هذا قيل ليس المراد
 بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد لقول المجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها
 المعروف للشيء سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منهما فلا يتوجه
 ما ذكرتم فخر او في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معتزة
 لمذح الدليل المذكور وتغيب اللطيف وتبينها على ان هذا الدليل مما
 يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها والتنبيه من لا يكفي
 بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب
 المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه
 والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
 والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و
 لله در المصنف حيث اشار الى المحدود في ضمن الدليل ثم تنبيهها
 بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بنار على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو طبيعته من
الطبائع من الاستفادة هذا أولى ما قيل ان هذا الجملة معترضة لرد من ظن
ان هذه حصر بدون تعريف الاقسام وانها بالحل لانه وقع كثير في تضائيفهم و
لان ورود الجواب مع واو العطف قليل جد فلا يحل عليه بدون الضرورة
ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك و
كلمة قد لتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان
العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه
قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما
اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا
يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وهذا ادراك
الكل لان الحد كلي وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المضمرة
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا لان
المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفضيم شأنه
باعتبار تنزيل بعد رجس ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
التم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه يدع الشأن عجيب البيان
لانه دليل حصر يتضمن جنس كل واحد منها وفصله وانما قدم المفعول
الثاني على الاول اهتماما بشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشئ العجيب
فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من
لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي
المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطة
افرادها اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي
صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال
الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كل كلمة جزئي
لانها لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان
يعتبر كل مسمى بانفراده كمن ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منه كلي
لا يشهد على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير للكل فاذا اثبت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمنع

اظهارها الا بعد التأويل بالجزئيات ولا يلزم فك كل على الاضافة وذا لا يجوز
 لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التأويل وقد علم حد جزئيات هذا
 الكلي ولا يلزم فيها يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام باللفظ
 افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في
 قولهم طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا
 يفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة بهذا الكلي ثم لا قرع عن
 تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الأنواع الثلاثة شرع في بيان الكلام
 فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما يعطف هذه الجملة على جملة قوله
 الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو
 وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل
 وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركيب فالصادق عليه حكما كذا
 قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيها بينهم لفظ الافراد والتركيب دون انفسهم
 والاولى التلغظ بالمصطلح عليه ولان تركيب اخص من تضمن لصحة الاستظهار
 من قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركيب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون
 الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان
 اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تأمل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم
 منها انه كما يشترط لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط
 لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما
 يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما
 عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركيب
 فلو اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمناهما حقيقة محكم خارج عن مفهوم
 اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقية العرفية دون اللغوية فان
 لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا و
 الاخر مقدر بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه
 كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين
 ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول
 نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان

لا يخصص الاستغناء عن جملة من بخلاف ذلك فان لم يكن
 في ذلك

لا يكون المركب من كلمتين مخوذاً فزيد قائم كلاماً لان المتضمن يلزم ان
 يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاماً
 يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب
 الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمنان من
 حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورة
 الجمعية متضمن لزيد قائم بصورة هما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن
 والمتضمن فان قيل لوقال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد
 لكان اخصراً ذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فماله الطنب قيل لوقال
 ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء
 وقيل لوقال ذلك لزوم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصاً لا تاماً
 وقية نظراً لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون
 الموصول مع الصلة كثنائي واحداً ما لوجعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث
 يكون كلمة ما جنساً والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلاً كقولنا حيوان
 ناطق فلا يكون الحد ناقصاً واجيب بان وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن
 قوهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولاً
 فانه قيل لوقال ما تضمن اسمين او فعلاً واسماً بالاسناد لكان اخصراً فافيد
 الاطناب قيل انه وان كان اخصراً لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه
 اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولاً ثم التقسيم ثانياً ولوقال ما ذكرتم
 لزوم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق
 الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فانه قيل
 يخرج من الحد مخوذاً فزيد ابوه قائم ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج
 لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجوه
 في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والراد تضمن صدق
 كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتملاً على التركيب
 الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله
 بالاسناد احترازاً عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم القيد
 باحد جزئي المركب على آخره وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما احترازاً

الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله لانشاء والاضاد
والبناء للاستعانة او السببية او الاتصال او المصاحبة والمجاور والمجور
متعلق بتضمن او صفة مصدر ومخدوف اي تضمننا ملتبساً بالاسناد
او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبيين بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد
الاصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات موصوفاتها فانها ليست بكلام
ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفرد
والواقعة صلة او شرطاً او جزءاً فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها
لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم
من ان يكون اصلياً ولا مقصوداً لذاته اولاً وهذا سقط ما قيل ان هذا
الحديث مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقيق
الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة
ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق
على ما تضمنه وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور في الحديث الاسناد
الاصلي المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة و
كذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحديث مطرداً ثم
اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضريت زيداً قائماً بمجموعة كلام
لان متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب
من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو ضريت
والتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضريت
او حكماً نحو ضريت زيداً قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة
واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين
ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في نوعين
فقال ولايتاني ذلك الا في اسمين واسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل
الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احدهذين
التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل
نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين

ما والتضمن المذكور في الاسناد

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتأق الكلام الا في الكلام
 اولاً يتأق ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد
 قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي
 يصلح مظهراً للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد
 ما اخذ في حده وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما يحصلان الا في
 هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسنداً ولا مسند اليه والفعل لا يقع
 مسند اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق
 جزئية التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل
 لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجه ان التركيب
 من الفعل واسم يلزم تقديم الفعل فقد مر في الذكر فان قيل ما الحكمة
 في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالمحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة
 قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام الاسمان والفعلان

والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام
 يتأق في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى المحصر لاخراج ما
 وداهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى المحصر فان
 قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف
 واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمي اكرمك قيل نحو يا زيد
 في التقديم مركب من الفعل والاسم اذ التقديم اذ عوزيد والمعتبر في الجملة
 الشرطية هو الجزاء والشرط فلا قيد له فلا يطل المحصر فاقبل ما السرفي ان
 المصنف المسند اليه حيث قال لا يتأق ذلك والزم نخشري قد مر حيث
 قال وذلك لا يتأق قيل انما اخره المصنف اخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر
 لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكرفاً لا يحتاج الى
 التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيد بتركوا الاسناد
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري اخراجاً للكلام لا
 على مقتضى الظاهر لتزويل غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا

الخبر لتقدم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاستناد فان من شأن
 هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس اليقظي تكاد
 ترد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسأل حكم
 هذا الخبر لزوال تردده فقد مه ليقيده التقوى والتأكيد يتكلم الاستناد
 نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرورون فان الله تعالى جعل
 نوحاً عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد و
 معلوم انهم يسبق منه عليه السلام سؤال ولا تردد غير انه قد علم اليقظي يلوح
 مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلک فانه يلوح بانزال العذاب من
 جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قوله هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام
 لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام
 شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم
 قد علم بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكر
 ثانياً تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضوعين بالمطابقة وليس
 كذلك حيث ذكر ثم بالالتزام وهما بالمطابقة ولم يكف بما ذكره بالالتزام
 تعليلهما وتفهيم المن لم يكف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح
 الكلام على ما سبق بذكره على ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما يعطى
 هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعدة الخطبة بعد
 الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولي لئلا يلزم الاتفاق
 على الفصل لان الوصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول
 لا يخرج الحرف وذكر الفصل الثاني لا يخرج الفعل والجنس غير مذكور في
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنساً وما
 بعد فصلاً فيكون الحد تاماً وقوله دل فعل ماضٍ اريد به الاستمرار لان
 الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه
 الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم
 كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عائداً الى ما كان
 قوله في ذكر في نفسه تكرر اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولاً لها فيصير
 معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرر كما ترى

قيل ليس بتكرار اذا الكلمة قد تدل على معنى واحد يدل لها وقد تدل
 على معنى هو مدلول غيرها اذا الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر
 مطابقة او تضامنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
 المفترقة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقتها الذي يدل على
 ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه
 يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا
 باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاوذا الصغر
 فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيننا باعتبار
 الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم
 يضرب يدل على معنى الذي اى على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
 الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل
 عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون
 دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل
 على معنى اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع
 التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار
 الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلد من على
 الابتداء تضمنية وكذا اليلاء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه وايلك
 وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع
 التركيبي لان الضمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف
 المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهر
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة
 وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما لا اللفظ الذي
 يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهم التمكن
 والمقابلة والتكثير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمحرور
 ظرف دل وفي بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف
 فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
 الحصول معنى في لفظ آخر فان في قولك في الدار علامة للحصول معنى الظرفية

مفرد

دلالة

في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في
البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله غير مقترون ذلك المعنى
بأحد الأزمنة الثلاثة احترازاً عن الفعل فانه دل على معنى مقترون بأحد
الأزمنة الثلاثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر
مبتدأ ومحمد وف وبالمجئ صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران
الوضعي لا العارضي فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء
الأفعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
مطابقة او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى
فان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق فلواريدت ههنا هذه الدلالة تدخل الفعل
في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترون
بزمان ولا لزم اقتران الزمان بالزمان اذا اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران
الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان
دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على
الحيوان فقط فلواريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن
الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها الجزاء
اصلاً فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة
اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة
الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فورد التقسيم
ياي ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان التضمين
لا يستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقترون جزؤه فيخرج الفعل لا يخرج
وهو الحدث مقترون بأحد الأزمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير
مقترون سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترون جزء ذلك
المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى الطائفي في الفعل لما كان
مقتراً جعل لكل مقتراً على وجه التسامح ثم كما فرغ عن حد الاسم شرع في
ابيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كناية

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً مأخوذاً من قولنا حقيقة واحدة فقط احترازاً عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق مختلفة وفي قوله قولاً عرضياً احترازاً عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً وأما قال ومن خواصه ولم يقل خصائصه كما قال الزمخشري اختياراً للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة وأما الاختصاص دخول الاسم بالاسم لا قادتها التعريف المختص به وحلت على الاسم المعروف الاسم الزائد للتحسين وفيه نظر لان الاسم الزائد هي الاسم المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولا نه كما حلت الاسم الزائد على الاسم المعروف ينبغي ان يحل تنوين التثنية والغلي على التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض يحكم فافهم والجور وأما اختصاص الجبر بالاسم لكونه اثر حرف الجبر وهو مختص بالاسم فكذلك الجبر ولا يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شيء الا ترى ان لن مثلاً مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجبر في الفعل بمؤثر آخر عن حرف الجبر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شبيهة كالنصب وأما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهذا كذلك اذ ليس للجبر مؤثر سوى حرف الجبر وقيل انما اختصاص الجبر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذلك الجبر وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانهما يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختصاص الجبر لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء اعراباً فيه وهو الجزم وضع الجرع منه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة وقيل انما اختصاص الجبر لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع فيه والاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع يمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه وخص الجبر بالنوع من الحركات لتوسط رتبته توقيفية للاعتبارين وأما توسط رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب اضعفها واخفها والجزم توسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وأما اختصاص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال
 بالفاعل فيتمنا فيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
 يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل
 انما اختص التنوين به لانه ما لم يمكن او للعوض عن المضاف اليه واللفرق
 بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابله تنوين
 جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف
 العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرد للباب والراد
 بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين التثنية
 والغالي فانهما غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم يحمل تنوين التثنية و
 الغالي على التنوين المختص بالاسم طرد للباب كما حمل التنوين الذي هو
 عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع
 دون موضع تحكم على ان التنوين التثنية عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في
 جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه
 يستلزم معاقبة التنوين او في ما حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص
 في الاسم كما عرفت فكذلك ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
 ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية
 وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذلك الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية
 محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في
 حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طرد للباب وفيه نظوه لانه على هذا
 ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه
 حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف
 اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان
 حذف من المضاف لكان الجزية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طرد للباب و
 سيأتي هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى وانما يختص الاسناد اليه اي
 الى الاسم اي كونه مستندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مستندا
 فقط فلو جعل مستندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه

محض

نحو
الجزية

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاستناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد
 المبتدأ والاستناد عرض والعرض القائم بحمل لا يحتمل ان يقوم بحمل آخر
 فالاستناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مستندا
 اليه مستفادة من تقييد الاستناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواص
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب
 بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
 الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان
 عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي
 المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا
 الاعتبارات في الكلام شائع فكذلك الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة
 النوعية وهو الاستناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة
 بالاسم عقلا وهي الاستناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفك
 في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاستناد بقوله اليه لم يبق
 النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
 وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لان ذلك فان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية
 لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاستناد الى الاسم
 ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيالا كما يوهم قول البعض فالاسم
 ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواص لرفع
 ذلك لوهم لان تقديم ما حقه التأخير يوجب المحصر فيفيد الخبر فاعرف
 كذلك يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبويض لصحة استعمال لفظ بعض
 مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه
 الخمسة فيفيد الخبر فانهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم يختار هذه
 الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمت الخواص لتضمن
 كل منها
 خواص كثيرة اذا اختصص الاسم متضمن لانواع التعريفات من

بعد

فاسم

المضمرات والبهات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق
 والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من امير اصيام في مسفر واختصاص
 الجري يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
 اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا
 مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك
 واختصاص السند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا واذ حال ومفعولا
 وتميزا ونحو ذلك واختصاص اصناف السند اليه فبالجرى ان يمتثلها بالذكر
 وانما اتم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر
 ثم قدم ما يدخله في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
 ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكر انتم قدم من المعنوية الاضافة
 لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ من تعريف
 الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين
 القسمين انقسام الكل الى الجزئيات ثم المعرب ما خذ من الاعراب وهو الاظهار
 يقال اعرب الرجل عن حجة اذا اظهرها فالهمزة للتعدية وللعرب ظرف اي
 محل اظهار المعاني المقضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
 وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدلة اذا فسدت والهمزة
 للمسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والبنى ما خذ من البناء
 المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصه في النوعين
 شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبه منه
 الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
 به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الفوبيا وتا وزيد وعمر وقوله الذي لم
 يشبه منه الاصل كالفضل حيث خرج عنه ما ناسب مبنى الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف
 معنى مبنى الاصل في تعريف المبنى انشاء الله تعالى واصله الى الاصل
 بيانته اي لم يشبه مبنيا هو اصل البنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول
 الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما في زيد مضروب
 الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا في اصله كما

لا
 في
 بن
 في

في زيد مضر وبالدلالة الأولى يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنى
 بنفسه بل يكون أصله مبنى والثاني يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنى
 الآن بل يكون مبنى في الأصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الأصل هنا
 بمعنى القانون ذل معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف لشارحون في
 تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 لأنه هو العلة للأعراب اذ به يحدث المعاني المقضية للأعراب وفيه نظر لأنه
 على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد
 يسكنون الميم والدليل لأنه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو معرب صريح به
 الرضوي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب
 الاسنادي والتركيب الإضافي لأن المضاف عامل في المضاف اليه والحرف
 المقدرو فيه ايضا نظر لأنه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلا منهما خير
 مركب مع عامله لأن عامله معنوي واجيب عن الأول بان من قسر المركب
 بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
 على قوله مبنى ويشهد بهذا عبارة الوافية والركني ومن قسر بالذي ركب
 مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معرباً لأنه ركب مع
 عامله وهو المضاف وحرف الاضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
 بهذا لفظ الرضوي وعن الثاني بانه لما كان تأثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر
 مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكانها مركبة
 مع العامل حكماً واعتباراً فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى
 حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الأصل فكيف عرف بالمركب
 مع غيره تركيباً اسنادياً قيل ليس المراد بالمركب هنا ما هو في مقابلة المفرد
 بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً والركب مع عامله
 فان قيل هذا الحد صلاح على ما تضمن مبنى الأصل كائناً وعلى ما وقع
 مواضعه كالأول وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها ركب مع غيره
 تركيباً اسنادياً ولم يشبه مبنى الأصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم ينسب اليه
 حد المبني وهو قوله ما ناسب مبنى الأصل والمناسبة يتناول المشابهة و
 التضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد يوجد في كثير من

ولا يمكن تركيبهم الصالح للصنعة

الأسماء مناسبة مبنى الأصل مع أنها معية كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
 الماضي ومناسبة غير النصرف الماضي والأمر في الفرعيتين ومناسبة سقيا
 سقيا الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الألف ومناسبة المثل
 الكاف ومناسبة المضارع حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة آخر
 اللام ومن لكونه معد ولا من الآخر أو آخر من ومناسبة ثاني الشرطية حرف
 الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام ونظم من المثني والمجموع حرف العطف
 لأن الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك
 مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون المحذوفا ولو استدل على عدم
 مناسبة هذه الأشياء بكونها معربة ويكون تلك الأشياء مبنية يلزم الدور
 لأن كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها
 معربة لزم الدور قيل المراد بالنااسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبة
 فغير معتبرة اضعف او معارض ففي غير النصرف فانه يناسب الفعل مطلقا
 في الفرعيتين فمناسبة الماضي والآن يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي
 الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا التي وغير ومثل
 والمضارع فانه يتحقق في مناسبة معارضة وهو الاضافة المانعة للبناء
 لكونها لازمة الاضافة وأما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
 فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جاز على المضارع اي يوازن في حركاته وسكناته
 فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي
 ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف
 في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
 يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا
 مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الأصل وأما الآن فلا لأن اخذ
 نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن
 ضعيفة وكذا مناسبة المثني والمجموع لأن كونها بمعنى واو العطف اعتبار
 محض لأن المثني لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف
 عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف
 والمعطوف عليه في الأحكام وليس الأمر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى

واوالعطف حقيقة بل باعتبارها محصناً فيكون مناسبتها واوالعطف
 ضعيفة جداً فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لأن المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من
 إن يراد غير معتبرة في منع الاعراب أو في اثبات البناء وعلى تقدير الأول يلزم
 تعريف الشيء بنفسه إذا عرّب ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم أخذ
 المنافي في التعريف لأن البناء ينافي الاعراب وكلاهما ممتنعان وأجيب بأن المراد
 الثاني ولأن لم يأخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما
 من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وأجيب أيضاً بأن المراد
 بالمعتبرة الملازمة لاثبات حكمها والمناسبة مع الضعف والمعارض غير
 ملازمة لاثبات حكم من الأحكام وفيه نظر لأنه على هذا يكون المناسبة مجهولة
 وذكر الأمور المجهولة في الحد ولا ينفيد التعريف وإرادة المناسبة القوية لا
 يخرجها من الجهالة لكون القوة والضعف من الأمور النسبية فكيف من قوي
 يكون بالنسبة إلى ما فوقه ضعيفاً وكم من ضعيف يكون بالنسبة إلى ما دونه
 قوياً وذكر الأمور النسبية يورث الجهالة فلا بُدّ لك من بيان القوة والضعف
 في المناسبة اللهم إلا أن يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه
 المعتبرة في باب البناء وتلك البناء ستة أوجه بالاستقراء ما يتضمن معناه
 كإين ومتى وكيف أو بالشأجهة في الافتقار ونحوه كالبهائم أو بوقوعه موضع
 كزال أو بمشاكلته الواقع موقعه كفساق أو بوقوعه موقع ما أشبهه كالمنادي
 المضموم أو بالاضافة إلى ما أشبهه بنحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و
 هذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الأمور النسبية لا ينافي
 العلم به فلا يرد الأشياء المذكورة لأن المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبروا
 في هذا الباب فإن قيل هذا الحد صادق على مبنى الأصل لأنه مركب لم يشبه
 مبنى الأصل إذا الشيء لا يشبهه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب
 لأن المراد الاسم للمركب بدلالة مورد التقسيم أو يخرج ذلك بدلالة قوله لم
 يشبهه مبنى الأصل لأن غيره لما كان مبنياً بمشأهجة فلا يكون مبنياً بنفسه
 بالطريق الأولي على أن كل واحد من مبنيات الأصل يشبهه صاحبه في كون
 كل واحد منها مبنى لأصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبهه مبنى الأصل ثم
 المأفرغ عن تعريف العرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه أي حكم العرب

الوجه

اشبهه

ان يختلف آخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفة
 والا فآخر العرب مما في آخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف
 العوامل للعللة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل
 لاحتراز عن اختلاف آخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم العرب بل حكم العرب
 فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به احتراز عن اختلاف آخر
 من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم العرب وفيه نظر
 لان المراد هنا بيان حكم الاسم العربى بدلالة مورد التقسيم فلحروف خارج
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل
 ليحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه
 مبنيا لامعربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف
 آخر العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل
 اضافة الحكم الى ضمير العرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك
 ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملازمة اى
 حكمه اختصاص بالعرب بملازمة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة
 دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق العرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
 على الجمع ولم يكن ثم معهود يحل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل
 جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو موافق
 المراد للاحية ترتيب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
 على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر انه يصلح اختلاف آخره عند حصول
 اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و
 يحل الخاصة على كونها مفارقة لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع
 الاحوال او يراد بها لاختلاف الثاني الوجود الملازمة بينهما اذا خلافا للعزل
 يستلزم وجوده فكان من قبيل فكل الملزوم واردة اللازم وانما قل لاختلاف
 العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة
 من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صهيته
 فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يراد شي مما ذكر

ب
 الكفر

وقوله لفظاً أو تقديرًا تفصيل لاختلاف العوامل أولاً اختلاف الأخرى
 هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على أنها صفة
 مصدر محذوف أي اختلافًا ملفوظًا أو مقدراً أو على أنها خبر كان المحذوف
 أي سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقددة والجملة من باب التذييل وهو
 تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فإن قيل ما بال المص جعل
 لاختلاف الآخر اختلاف العوامل حكماً للعرب ولم يجعله حكماً كما جعله حكماً
 سائر النحاة قيل لوجعل ذلك حكماً لم الدور لأن معرفة اختلاف الآخر
 يتوقف على معرفة العرب فلو عرفت به يلزم الدور وهو باطل وأجيب بأن لا
 نسلم أن معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب إذ يجوز أن يعلم من
 استعمالات العرب قبل أن يعلم العرب أن هذا النوع من الألفاظ يختلف
 نوع آخر باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم أن العرب على أي نوع
 من هذا النوعين يطلق فإذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة العرب
 لم يلزم الدور وفيه نظر لأن معرفة اختلاف الآخر إنما يحصل عن استعمالاتهم
 فإذا كان العرب ما اختلف آخره لفظاً أما إذا اختلف تقديرًا كعصاف فلا يحصل
 معرفة ذلك وأجيب بأنه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد أو بالجمع أما
 الأول فمثل جرحي فإنه لما عرفت أن واحده وهو جرحي يختلف آخره باختلاف
 العوامل استدلت لنا على أن عدم الاختلاف في الجمع لأجل المانع وهو الألف و
 على أن الاختلاف فيه متحقق تقديرًا وأما الثاني فمثل جلي فإنه لما عرفت أن
 جمعه وهو جليت يختلف آخره باختلاف العوامل استدلت لنا على أن عدم
 الاختلاف في الواحد لأجل المانع وعلى أن الاختلاف فيه تقديرًا فإن قيل
 لما أمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستعمال أو بالاستدلال بالواحد والجمع فما
 الفائدة في إضافة اختلاف الآخر إلى اختلاف العوامل قيل إضافة إليه للمدارية
 فإن العامل مدلل باختلاف وجوده وعدمه حيث يوجد الاختلاف عند وجود
 العامل وينعدم عند عدمه والشئ إذا دار مع الشئ وجوداً أو عدماً يضاف إليه
 وفيه نظر فإن المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف
 الآخر عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع أن اختلاف آخرها لا
 يضاف إلى العامل عند الأكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما يصيغ وضعي بينهما

على ما يأتي بيانه في أسماء الإشارة انشاء الله تعالى وأجيب بانها إنما لا يضاف
 لاختلاف آخرهما إلى العامل مع وجود الدوران بناءً على الواحد والجمع فان
 واحد هما وهو هذا والذي وجمعها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما
 الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استند للناس على ان الاختلاف
 في مشتقهما صيغتي وضعي غير مضاف إلى العامل كالاختلاف في صيغة الضم
 مثل أنا وإياي وقيل إنما لا يضاف اختلافهما إلى العوامل بناءً على بناءها لأنها
 لما وجدت مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغتي وضعي غير مضاف إلى العامل وفيه
 نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما إلى العامل فلو بني عدم
 اضافة اختلافهما إلى العامل على بناءهما لزم الدوران كما فرغ من بيان العرب
 وحكيم شرع في بيان الأعراب فقال الأعراب ما اختلفت آخروته بالضمير في آخرو
 عائذ إلى الاسم والعرب وفي قوله به إلى ما والبناء للسببية أي الأعراب شيء
 اختلف آخر الاسم وأخر العرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في المدح العامل
 لانه شيء اختلف آخر العرب بسببه وكذا الاسناد وللمقتضي الأعراب قيل كلمة
 باعتبارها عن حركة او حرف فيخرج الأشياء المذكورة أو يقال المراد بالسبب
 السبب القريب وهو ما يكون سبباً بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
 ما يكون سبباً بواسطة فيخرج الأمور المذكورة لانها اسباب بعيدة لمحصل
 الاختلاف لان العامل سبب قريب لمحصل الاسناد فهو سبب قريب لمحصل
 المقتضي وهو سبب قريب لمحصل الأعراب وهو سبب قريب لمحصل
 الاختلاف فكان العامل سبباً له بوسائط والاسناد سبباً له بواسطة
 والمقتضي سبباً له بواسطة والأعراب سبباً له بلا واسطة وكان هذا قريباً
 فان قيل اختلاف آخر العرب لا يحصل إلا بحركتين اذ الحركة الأولى لا يحصل
 بسببها الاختلاف آخر العرب بل اختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة
 الأولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الأولى اعراباً قيل المراد بالسبب
 السبب القريب غير التام أي ماله نوع تأثير التام فيدخل الحركة الأولى
 لان لها نوع تأثير في اختلاف آخر العرب لان الحركة الثانية لا تنجب اختلاف
 آخره الا بعد تحقق الأولى ويمكن ان يقال الحركة الأولى بعد السكون فيكون
 ما يتم به صلة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلفت به آخر العرب لان الاسم

ما في السبب لان التأثير

بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبهه مبنى الأصل اختلف بها آخر المعرب من
السكون إلى الحركة وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الأعراب أي في حال الاختلاف
من السكون إلى الحركة ونظيره ما يقال أَرْضَعْتَ هذه المرأة هذا التائب فإن
هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع المشار إليه شائناً في حال الرضاع فكذلك
ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلفت آخر المعرب من السكون إلى الحركة
وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فإنه دقيق وإذا
عرفت هذا فاعلم أن الأعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف
من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف أحتم المصريح بأنهم
اتفقوا على أن أنواعه الرفع والنصب والجروانما يتحقق بهما الاختلاف لأنهما
نفس الاختلاف وأحتم غيره بأن الأعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على
الحركات بل الحركات ما به البناء فكذلك الأعراب لا يقع على الحركات بل الحركات
ما به الأعراب وقوله ليدل على المعاني المتصورة عليه حلة غائبة للاختلاف
أي ليدل الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني المتدولة على ذلك المعرب
أو على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والأضافة إذ لولاه لا تبتسر بعضها
ببعض ويخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لأنها ما اختلف به آخر المعرب
لأن غلامي معرب على اختيار المصريح على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من
المعاني المذكورة وإن جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الإشارة إلى
حلة وضع الأعراب في الأسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار المحيشية فالغالب
عما جئ بهما من حيث أنها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث أنها توافق الياء
ثم الاعتوار متعدي يقال اعتور الشيء وتجاوزوه أي تدلوه وعلى هذا يكون
قوله المتصورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متدولة على المعرب لا متدولة
حيث تدلها المتكلم على المعرب وأن ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل على الجاز
العقل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المتصورة
مظهرها أي أياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن أن يراد في الاعتوار
ههنا معنى الدخول على وجه التناوب أي المعاني الداخلة على المعرب على
وجه التناوب أو يراد به الاعتراض أي المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ من
بيان الأعراب شرع في بيان أنواعها فقال وأنواعه رفع ونصب وجراي

انواع اعراب الاسم منصوصة على هذه الثلاثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني
 وهي ثلاثة فكذلك الاعراب ليكون الدال على حسب الدلول والالزم الاشتراك
 لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما
 خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع
 والنصب ويجر يكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند
 المصدر يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمي الرفع رفعاً لا ارتفاع
 الشفة السفلى عند التلغظ به او لرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه علماً
 هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين اى تنصبان
 على حالهما عند التلغظ به ولا ينعصب الفضلة اى الكلام من غير ان يحتاج
 اليها الكلام وانما سمي الجرجر لان عامله يجز الفعل الى الاسم ولان الشفة
 السفلى تجر الى الاسفل عند التلغظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
 المفعولية والجر علم الاضافة للفاء للتفسير اى الرفع علامة الفاعلية و
 النصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية و
 المفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما
 مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جيئ بها للايدان بان لهما ملحقات والتاء
 للتانيث جيئ بها لمطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم
 الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول
 والخصلة المنسوبة الى الفاعل في البيت كونه مسند اليه وفي الخبر كونه جزءاً
 ثانياً من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد كلمة ثلاثية او
 رباعية مقتضية الاسماء ولم يقتصر على مجر كونه جزءاً ثانياً لان مقتضى
 الاعراب يلزم ان يكون حاصله بالعامل كما قال المصنف في هذا العامل و
 كونه جزءاً ثانياً غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا في الحصول
 بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا الشبهتين بليس كونه مسند اليه
 واقعا بعد ما يقتضى الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءاً
 ثانياً بعد ما يقتضى الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال و
 التميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا
 التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما

لا يتم بالرفع من حيث توقف تعقله على المنصوب لا من حيث صيرورته
 كلاماً لأن الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاماً على المنصوب ويمكن أن
 يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة
 مع التاء تفيد معنى المصدر راي فالرفع علم كون الشيء فاعلاً والنصب
 علم كون الشيء مفعولاً فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب
 في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى
 فالرفع علم كون الشيء فاعلاً حقيقةً او حكماً والنصب علم كون الشيء
 مفعولاً حقيقةً او حكماً فيدخل الملحقات وأما قال علم الاضافة
 ولم يقل علم الاضافة لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانتا
 للمصدرية فالاضافة مصدر ينفسها فلا حاجة الى جعلها مصدراً
 بآتيان الياء والتاء وان كانت التاء لمطابقة الموصوف الموثت والياء
 للنسبة لللايدان بان لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات
 كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المودنة بالحقاق وإنما قيدنا بالجر
 المعتد به احترازاً عن الجرا الغير الاصل في نحو بحسبك درهم وكفى بالله
 فانه جرح حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقة به وإنما
 جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
 للنسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للنسبة بينهما في التوسط
 لان المضاف اليه تارة يكون فاعلاً نحو اعجبتني دق القطار الثوب و
 اخرى مفعولاً نحو اعجبتني ضرب اللص الجملاد فكذا الجر على ما بيننا من قبل
 نقلنا فرغ عن بيان مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
 شرع في بيان ما يحصل به مقتضى وهو العامل فقال والعامل ما به
 يتقوم المعنى مقتضى الاعراب اي عامل الاسم شيء يسببه يحصل المعنى
 مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب
 زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيد فانه يحصل به
 مفعولية زيد وكالياء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد و
 انما قدم الجار والجر وعلى الفعل للاهتمام وتحملة على المحصر غير محتاج
 اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضاً يتقوم به المعنى المقتضى

للأعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الأسناد لأنه
 ليس بسبب بل هو شرط أولاً لأنه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للأعراب
 بخلاف العامل فإنه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد الأعراب وفيه
 نظر لأن السبب البعيد مجاز وأرادة المجاز في التعريف لا يجوز لأنه يورث
 الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي دون
 المجازي وأجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد
 ههنا أو يقال إن كلمة ما عبارة عن العامل أي عامل الاسم عامل بسببه
 يحصل المعنى المقتضى للأعراب فلا يرد الأسناد فإن قيل إن واخواتها
 حامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لأن الفاعلية
 في خبرها كونه جزءاً ثانياً من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق
 قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزءاً ثانياً من الجملة فقط
 بل كونه جزءاً ثانياً واقعاً بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للأسماء
 وهو لم يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين
 بليس واسم إن ولا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالرفع وهو
 حاصل بهذه العوامل إذ لو لم توجد لما كان خبراً واقعاً بعد ما لا يتم بالرفع ولهذا نفس
 الجواب وإن كان مذكوراً من قبل لكنه ذكر في المحاشي ثم ههنا فذكرته كذلك
 اتباعاً للمحاشي فإن قيل العامل في البتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للأسناد
 ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسنداً اليه قيل لا نسلم أنه لا يحصل به فاعلية
 لأنه لو لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه
 الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيستحق في البتداء حينئذ
 ما يقتضى العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن البتداء مجرداً عن العوامل
 اللفظية للأسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج إلى البيان لأن
 الفاعلية فيه كونه مسنداً اليه ولا يتحقق ذلك بدون الأسناد أصلاً لأنه
 بدون الأسناد تعدد مثل الف وباء وعدد واعدان وزيد وعمر وهو في حكم
 الأصوات التي لا تركيب فيها وحققنا أن يتعلق بها غير معرفة كغاق ونحو فعل
 إن الفاعلية في البتداء يحصل بالمجموع أي بالتجرد والأسناد جميعاً فالحاصل
 أن الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

ويبدو أن الأسناد لا يتحقق أصلاً فاعلم أن المجموع مئة في حصول الفاعلية
فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة
مطلق العامل إذا العلم بالمتقيد مسبوق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق
ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فإن قيل ما زيد بالوجه مخصوص
فإن أردت الوجه مخصوص على الإطلاق سواء كان أعرباً أو بناءً أو غير ذلك
يلزم أن يكون يأتي يا زيد والياء في غلام في عامل لا وليس الأمر كذلك وإن
أردت وجهاً مخصوصاً من الأعراب يلزم الدور على قول من أخذ العامل في
حد الأعراب قائلاً بأن الأعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
وأن أردت وجهاً مخصوصاً من مقتضى الأعراب ياباه ذكر آخر الكلمة لأن
الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج
عامل الفعل لأن عامله لا يوجب لفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد
به وجه مخصوص عما اقتضاه المقتضى أو الشبه التام بالاسم فلا ياباه
ذكر آخر الكلمة لأن ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون أولها و
أوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لأن أعربه عما اقتضاه الشبه
التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الأعراب وتقسيمه إلى الرفع
والنصب والمجرى في تقسيم آخر الأعراب باعتبار الحركات والحروف
وبيان محالها وذلك ستة أقسام لأن الأعراب إما بالحركة أو بالحروف و
بالأعراب بالحركة إما مستوفى للحركات الثلاث أو لا والثاني إما محمول فيه
الفتحة على الكسرة أو على العكس والأعراب بالحروف إما بالحروف الثلاث أو
بالحرفين والثاني إما دفعه بالالف أو بالواو فهذه ستة أقسام شرع في
إبيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط بخلاف
أي إذا عرفت هذا فنقول بالمفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية
والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييد بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير
المنصرف كاحد والجمع المكسر المنصرف وإنما قيد بالجمع بالمكسر احتراز
عن الجمع السالم بالالف والتاء أو بالواو والنون وقوله المنصرف صفة
أخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كصايح فأنقل
لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اختصاراً وجهاً للعدد ولعن

الى الاطناب قيل انه وان كان انحصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عند ان علي
 الاطناب وقوله بالضمه خبر لقوله فالفرد المنصرف والجمع المكسر وقوله
 اما ظرف اي كائنان بالضمه وقت رفع العامل او حال اي كائنان حال كونهما
 مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضمه رفعا وتميز عن النسبة اي
 بالضمه دفعه وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين
 مختلفين بتقديم الجرد ونحو في الدار زيد والمجرة عمرو وقوله والكسرة جوا
 كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا
 بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف الجرد عن التاء فانها القاب البناء
 والمراد بالضمه والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا
 يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو اعراب بالحركات والاصل
 فيه ان يكون بالحركات الثلاث ولا مقتضي للعدول عنه وانما قدم الاعراب
 بالحركات الثلاث لاصالته فان قيل تبدل في هذه الضابطه كلا والاسماء
 الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التنشيت والجمع وكلا والاسماء
 مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس
 بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد اخر لاجراهما قيل المراد بالمفرد
 من كل وجه فيخرج به المشني والمجموع وما لحق بهما وكلا والاسماء الستة
 ملحقات بالمشني على ما استعرف او يقال اللام في قوله فالمفرد اما الجنس
 فيكون الجملة قضية مهيمة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على
 كل فرد لان القضية المهيمة في قوة الموجبة الجزئية والاشتغاف فيكون
 الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
 وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلاث يضلون لم يكن كذلك
 في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهيمة
 اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية بأسرها ولم يبق حكم كل ما ولا ن ذو
 مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا
 ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما العتيم
 الى تعيد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات

الثالث وان لم يكن كذلك في كل حال واجب عن هذا بان التقدير بالنصرف
وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلقيفا حسن لمع
الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة على قسمين و
المعرب بالحروف على ثلاثة اقسام فذكره يدل على مناسط التقسيم ويمكن
الجواب عن اصل السؤال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد
اذا المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قول المنصرف
لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل
هي واسطة بينهما ايت هذا عليه كلام الترخشي في الفصل والاسم المعرب
على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى
المنصرف ونوع يتخلف عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ من
بيان المعرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويجمل فيه
الفتحة على الكسرة فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث
وليس باعراف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام في باب الصفة له
حكم ذى اللام عند سيبويه وهو الذي اختار المصنف على ما سياتي
في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر
تجمع جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع المؤنث السالم
فان اعرابه بالضمه رفعا والكسرة جرا ونصباً نحو جاثي سلمات ورايت
مسلمات ومردت بمسلمات وانما حلت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع
لجمع المذكور السالم وقد حل فيه الفتحة على الكسرة فحل في الفرع ايضا
لئلا يلزم مزيت الفرع على الاصل فان قيل المزيت لازمة بعد لان الاصل
معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزيت يكون اعراب الفرع بالحركة متحملة
ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد
في آخره حرف العلة الصالحة للاعراب واقامته مقام الحركات او يقال
الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهلا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع
والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل
ممهلا عند هم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وان قيل اعراب بعض
جموع المذكورين ايضا بالضمه والكسرة نحو سحلات ومفرجات فبما

فائدة تقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف أي صيغة جمع
المؤنث السالم أو حذف معطوف أي جمع المؤنث السالم وما على صيغة
فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع الذكور لأن صيغة صيغة جمع
المؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكور أو نقول أن
المصنف رحمه لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكورين لقلة
مجي ذلك لأن دأبهم بيان ما هو الاغلب والأكثر لا ما هو الأقل والأندر
ونقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر
الملزوم واردة اللازم لأن الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على
الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا
حصل التفضي عما قيل لو قال بجمع بالالف والتاء لكان أشمل وأما قدم
جمع المؤنث على غير المنصرف مع ترك أحد الحركات فيهما لأنه أكثر
خلافا للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين
بجلا فجمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب
الأحترار عنهما في قوله فالنفر المنصرف ولأن غير المنصرف بمنزلة التعدد
لأنه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين
ويجمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحتمل فيه
الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمرة رفعا والفتحة نصبا وجزا
وأما حملت الكسرة على الفتحة فيه لأنه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفعين
كما استعرف حمل الجر على النصب لكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ
من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال أبوك و
أخوك وحموك بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤنث لأن الحم أبو الزوج ولو عصيته
على حسب الاختلاف فلا يضاف إلا إلى المرأة أي أبو زوجك وهنوك فهذه
الأربعة منقوصات بالواو دل عليها تشبيهها بأبوان ولخوان وحموان و
هنوان وأصلها أبو وأخو وحمو وهنو على وزن فعل بفهم الفاء والعين
وفوك هذا الجوف بالواو ولأمره هاء وأصله قوة على وزن فعل بفهم الفاء
وسكون العين دل عليه جمعه أفواه كثوب وأثواب فحذفت الهاء على
سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الأضافة أبدلت الواو ميما قيل فم وإذا

اضيف قيل فوك ودومال لغيف مقرون بالواوين واصله ذو وعلى وزن
فعل بفتح الفاء والعين وانما يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب
على ان حال من قوله ابوك واخوانه لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى
فيكون محالا من مفهوم الكلام او محالا من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي
وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لان حذفه غير حرف الشرط سماعي
فلا يحل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة
مع حرف الشرط اى ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول
ليس الامر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسى نحو ان خير غير
فهيما ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه اى كائنة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جزا فان قيل قوله ابوك واخوك الى
قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا
الحكم على الكل وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابوك او الى الضمير الغائب نحو
ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم
على الكل فكيف يتناول الحكم على ابوك واخوانه الحكم على ابوك و
اخوانه قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو
مال الاسماء الستة المذكورة المضافة الى غير ياء المتكلم لانه
الفاظ فان قيل من اتي نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد
اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر بسماء بها كما عرف
في رب رجل حاتم وكل فرعون موسى اى رب جواد وكل جبار قاهر عادل
فيصم ان ياول ابوك واخوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بما ويمكن
ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبر اى
مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم على الكل ثم الاسماء الستة في
اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلاثة اذا كان في آخره حرف يصلح
للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعراب

حينئذ بالحرروف الثلث لانه الاصل ولذا قدمه على المثني وجمع المذكر
 التثنية ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحرروف فلان هذه الاسماء تشبه
 المثني في الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخر
 يستلزم الابن وكذا البواقي وامكان الحمل بالشبه في هذه الحالة بوجود
 حروف العلة الصالحة لا قامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة سيما
 بخلاف حالتها لافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم الحروف التالفة
 للاعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لان آخرها
 في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف
 والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ويدم فانه و
 ان كان يشبه المثني في الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا
 يوجد في آخره حرف يصلح للاعراب في حال الاقراء والاضافة حيث لا
 يعود حرف العلة فيهما في حالة الاضافة سيما حيث يقال يدك ودمك
 وكذا في سائر المحذوفات الا وخر فاعرف فان قيل لما كان اعراب هذه
 الاسماء بالحرروف لشبه المثني وجب ان لا يستوفى الحروف الثلث لثلاثا
 يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرغت على المثني في الاعراب
 بالحرروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصلها اذا تالكونها
 مفردة ولذلك قدمها على المثني فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها في
 حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخفى من ان
 يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك
 وحموك فان اعرابها بالحرروف في هذه الحالة جائزة واجب حيث يقال
 فوك وهنوك وحموك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما الغتان
 مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان اعرابها
 بالحرروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو مال واما على
 الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على
 الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان
 الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة

عن جانب السلب لأن المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان المحكم في
 القضية بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضرورة عن جانب الإيجاب لأن
 سلب السلب هو الإيجاب فإذا قلت كل نار حادة بالامكان العام كان معناه
 أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وإذا قلت لأشئ من الحار يارد
 بالامكان العام كان معناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول
 الشيخ أبوك وأخوك إلى قوله بالواو والألف والياء قضية موجبة فإذا
 حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهوم ارتفاع الضرورة
 عن جانب السلب فيكون معناه أن سلب أعراب هذه الأسماء بالحروف
 ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن أن يحول كلامه على الصحة
 دون الوجوب والجواز أي يصح بالواو والألف والياء فيتناول الوجوب و
 الجواز أيضاً ثم كما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث شرع في بيان
 ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف فقال المشي وكلا وكذا كلتا ولم يذكره
 لأنه فرع كالأصل يعني عن ذكره وفيه نظر لأنه ذكر ثنتان مع انه فرع
 اثنتان وأجيب بأن ذكره لتسكتة وهي أن حكم التذكير والتأنيث في باب
 العدد لما كان على خلاف جميع الأشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما
 للتبني على أن التذكير والتأنيث فيهما على ما عليه جميع الأشياء كما في
 الواحد والواحدة على أنه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا
 أن نمنع صحة الأولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على أن الذكر عمل
 بالأصل فلا يتوجه نقضاً على أن هذا لا يرد على المناسبة وهو غير مسوع
 وقوله مضافاً إلى مضمحل حال عن كلا وفيه احتراز عما إذا كان مضافاً إلى
 مظهر فإن حكمه ج حكم العصا نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
 وعربت بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنان عطف على المشي وقوله
 بالالف والياء خبر قوله المشي وما عطف عليه أي كائنته بالالف رفعاً
 والياء نصياً وجزا وأما أعراب المشي والمجموع بالحرف لأن كلامهما
 فرع الواحد والأعراب بالحرف فرع الأعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما
 وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للأعراب ثلثة فأعطى الألف للتبني
 الخفية وكثرة التشبيه لانهما لا يختص بذكر العقلاء أو لأن الألف في

الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولو فوق آخر ضميرها في الفعل
 وهوها واعطى الواو للجمع لتقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكر العقلاء
 اولان حصوها بجمع الشفتين اولانها ضمير للجمع في الفعل نحو فعلوا
 ويفعلون اولو فوق آخر ضميره في الفعل وهوهم وفاخذها حاله الرفع
 فيها القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة
 وفوق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفوق ما قبل
 الالف وكسرى الجمع لوفوق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة و
 التثنية الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب
 فيها عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض
 قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض
 او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب
 المشي والجمع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
 اعراب المشي بالالف رفعا والياء نصبا وجزا والجمع السالم بالواو رفعا
 والياء جزا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المشي والجمع
 بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكسر
 والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى
 الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضى
 اعرابا بالحرف لكنا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح
 للاعراب في آخرها وقيل اعراب المشي والجمع بالحرف لان في لغزها حرفا
 ذا الالف التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة
 تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا
 اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان
 قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا فانه ايضا متروك بين ان يعرب
 بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في
 الدلالة اظهر من المقدروان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد
 بعينه فيه لاكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه
 بالحرف يلزم احد المحظورات الثلاث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان

يكون بالالف الملقوطة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتكسر
 وإذا غير جائز وبالالف الملقوطة مع بقاء التنوين فيلزم التلقا بالساكنين
 وهو ممنوع أيضاً وبالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف
 أصليين الأعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد أتت عن تقدير الحركة فوقه
 في تقدير الحرف فإذا تحقق المانع عن الأعراب بالحرف أعربناه بالحركة
 تقدير ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الف لفظاً لئلا يلتقي
 ساكنان بخلاف المثني والجمع حيث لا مانع من أعربها بالحرف لفظاً
 فأعربنا هاذلك وقيل أعرب المثني والجمع بالحرف لأنه وجد في الحرك واحد
 منهما موضعاً حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من
 هذين الحرفين لكل واحد من المثني والجمع لزم الترادف وهو خلاف الأصل
 فأخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمانع وجعلنا لاختلافهما
 اختلاف الأعراب ووجه تخصيص الف بالمثني والواو بالجمع واشتراك
 الياء قد مر وإنما أعرب كلا مضافاً إلى مضمير بالحرف لأنه موحد اللفظ مثني
 أمعنى فعلنا بالاعتبارين في الحالتين فأعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية
 في حال الإضافة إلى المضمير وأعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في
 حال الإضافة إلى المظهر ولم يعكسه لمناسبة المضمير مع المعنى في الخفاء ومع
 الأعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الأعراب
 بالحركة في الأصالة ولا نراذ الضيف إلى مضمير يكون تأكيداً للمثني البتة فحمل
 على مشويعه ولا نراذ الضيف إلى مثني مضمير متصل صار معه لا متزاج به
 كلمة واحدة فتقوي أمر التثنية فيه لفظاً ومعنى فاجري مجرى المثني في الأعراب
 وإنما أعرب اثنتان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثني لفظاً ومعنى
 أما اللفظ فوجود الف والياء في آخرهما وأما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف
 كلاً فإنه يشبه المثني معنى لالفظاً فأعرب أعرابه في حال دون حال تقلياً فرغ
 عن بيان ما يعرب بالحرفين ودفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين
 ودفعه بالواو فقال جمع المذكور السالم وفي قيد المذكور احتراز عن جمع المؤنث
 السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والو
 جمع ذوات لأن لفظه فإن قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة آخرها واو بعد

اعربها

راذ الضيف إلى المضمير

ضمته وهذا اللفظ كذلك قيل الواو في معرض التغير فلم يعتد بها
يقال الواو فير لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة لا واو وعشرون
واخواتها أي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين إلى تسعين وأدلة الامثال
والنظائر بالأخوات على وجه الاستعارة المصريح بها بتشبيه النظائر
والامثال بالأخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكور وما عطف
عليه أي كاشنة بالواو ورفعا والياء نصباً وجزاً وقد تر الدليل على اعراب جمع
المذكر السالم بالحروف وإنما اعراب الواو بالحروف لأنه يشبه جمع المفكر السالم
لفظاً ومعنى أما لفظاً فلو جود ما يصلح للاعراب في آخره ولما معنى فللدلالة
على الأفراد أو لأنه محمول على واحد وهو ذو طردة للباب وفي كلاً الدليلين
نظراً الأول فلأنه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر
فينبغي أن يحل على جمع المذكر السالم وأما الثاني فلأن المحل دليل ضعيف
والاعراب بالحرف حكم ثبت بخلاف الأصل وما ثبت بخلاف الأصل لا يثبت
بدليل ضعيف ولأن المحل لو كان حلة للاعراب بالحرف لوجب أن يحل أبائك
واخوتك على أبوك واخوك فالقول بالمحل في بعض المجموع دون البعض
حكم محض وأجيب عن الأول بأن الواو في ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة
التصرفية فلو اعراب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء ولو لم يكن
ثقبلاً وفيه نظر لأن الواو في معرض التغير فلم يعتد بها ولأن الواو قائمة مقام
الضمة فصارت كأنها ضمة لا واو فلا يكون ثقبلاً كما قلتم في الوجود الثاني
بأن الاعراب بالحرف صار أصلاً مذهباً معتبراً في المجموع لكون كل واحد منهما
فرعاً فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها فجاز أن يثبت بدليل ضعيف وأن العمل
بالمحل في أبائك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف
الوحيث وجد في آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالمحل والاولى أن يقال
أن الولى لم نجد في موارد استعماله إلا معرباً بالحرف دعت الضرورة إلى اعتبار
يشبهه للجمع أو إلى حمله على واحد وإن كان ذلك دليلاً ضعيفاً إذ لا وجه لاعرابه
بالحرف سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس وأبائك واخوتك فانما لم نجد هاهنا في موارد
استعماله معربة بالحروف فلم تمس الضرورة إلى اعتبار الشبه والمحل على الواحد
وأنما اعراب عشرون واخواتها بالحرف لأنه يشبه جمع المذكر السالم لفظاً ومعنى

ايضا على ما مر في الوقت قليل اعرب بعض جموع المؤنثات ايضا بالواو والياء
 نحو سنين وثيون وقدين وغيرهما من جموع المؤنثات فما فائدة تقييد الجمع
 بالمد كقول هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيجمل على حذف مضاف اي
 صيغة جمع المذكور السالم او حذف معطوف اي جمع المذكور السالم وما على صيغته
 فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لان صيغتها صيغة جمع
 المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جموع المؤنثات او يقال ان المصنف لم
 يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلة ودأبهم بالالف بيان
 ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكور السالم الجمع بالواو والياء والنون
 مجازا بطريق ذكر المذموم واردة اللازم لان جمع للمذكر السالم في عرف النحاة
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون الملازمة العرفية يكتفى لصحة المجاز و
 بهذا سقط ما قيل لو قال الجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ
 عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
 ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير يري تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه
 والاعراب التقدير يري على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف اقياس لغة
 قوله واللفظي اي الاعراب التقدير يري المقدر على حذف الموصوف على حذف
 الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقدير يري على
 اللفظي لانه قليل فقد مر رؤيا للاختصار لبيانه وتعميم اللفظي في كل ما عده
 وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر
 تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير
 في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي
 تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف
 في محل الجز على ان يبدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر البتة
 المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي
 تعذر او مثل تعذر اعراب عصا وغلالي مطلقا صفة زمان محذوف اي
 زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة مصدر محذوف للتعذر المحذوف
 مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلالي تعذر او مطلقا من غير
 تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلالي كل معرب

بالحركة مضافا الى باء المتكلم وانما تغذر الاعراب في عصا لتغذر الحركة على
 الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجيء الاعراب الموافقة
 الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء
 الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره
 اذ لو اعرب ج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في
 حال الرفع والنصب ومماثلين في حال الجر وهما محال فاعرناه بالحركة تقدير
 في جميع الاحوال وهو مذهب المص وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال
 الجر اذ يمكن ان يجعل كسرية جزا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفع اداء الاصل
 الفاعلية واجيب بان يلزم نوارده المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه نوارده المؤثرين احدهما
 لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني
 في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير و
 سكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين
 المتنافي له لكونه دالا على امكانية الاسم فكذلك ما هو نازل منزلة وهو الاضافة فلا
 تؤثر في البناء الاثرى انهم لن يبنوا المضاف من المنادي والنفي بل لا يبنون الجنس
 مع ان العلة التي اوجبوها البناء في مفردهما قائمة وقيمة نظر لان بعض المبنيات
 مضافات كحيث واذ وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنيّة واجيب بان
 الاضافة فرضت مانعة لرافعة يعني ان الشيء اذا كان معروفا قبل الاضافة لاضافة
 تمنع بناءه ولما اذا كانت مبنيّا قبلها فهي لا ترفع بنائه والمبنيات المضافة من هذا
 القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيّة فلا مانع
 لا تمنع بناءها وان اضافة البني نازلة منزلة التنوين المقدرة اي المفروضة و
 التنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكانية الاسم فكذلك الاضافة
 النازلة منزلة لها لا تنافي بخلاف اضافة العرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكانية الاسم فكذلك الاضافة النازلة منزلة لها تنافي
 فان قيل اضافة العرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان
 معروفا قبل الاضافة ثم صار مبنيّا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ
 فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافي قبل الاضافة تمنع تأثير

عنه أخرى في البناء لا يغير نفسها إذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لأن الإضافة
إذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنته له اذ العلة مقارنته لحكمها فكانت
نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعته كما ان البناء المتقدم
على الإضافة لا تمنعه الإضافة كذلك فإن قيل فللمخضم ان يقول ان
الإضافة في غلامي ايضاً داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعته
له قيل لان ان الإضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخضم هو
المجموع المركب من ثلثة اجزاء الإضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون
حرف العلة فكانت الإضافة الى المبنى جزء علة البناء والعلة اذ كانت
ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبنى غلام عذبا لان
لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الإضافة الى المبنى و
كذلك لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الإضافة الى المبنى
واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى
آخرها وجو دأعلى ما عرف والإضافة في غلامي آخرها وجود لان اتصال الضمير
وسكون حرف العلة سابقان على الإضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها و
اجيب بانه محتمل ان يكون هذا على اصطلاح الأصوليين دون النحاة فلا
يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم
ينقل مخالفتها بالتصريح وهناك ينقل ذلك بالتصريح وقد ذهب قوم الى ان غلامي
ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الأخير لا امتزاج والاعراب والبناء من
صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الأخير يوجب انتفاء الاعراب والبناء في
الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ
بالحركة تقديرا فالقول يكون غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء
المجهول عطف على ما تعدد اى التقدير كائن في وقت استثقال تلفظ اعرابه
او في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاض صفة
مصدر محمد وفيه او خبر مهتله محمد وفيه اي استثقالا مثل استثقال تلفظ
اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم ممكن في آخره ياء قبلها
كسرة وقوله دفعا وجزا ظرفان اي وقت رفع العامل وجزءه او حاله ان اي في حال
رفع العامل وجزءه وانما استثقل الاعراب في قاض دفعا وجزءا لتثقلها على الياء

بخلاف النصب فإنه يظهر لأن الأعراب اللفظي أصله أن لا ينصب لغيره
 فيقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلم يحتمل أن
 يكون مرفوعا ومنصوبا على أنه عطف على قوله كقاض أو على أنه خبر مبتدأ محذوف
 أو صفة مصدر محذوف ويحتمل أن يكون مجرورا على أنه عطف على قاض ويكون
 التقدير ونحو مسلم رفعا فإن قيل فعلى هذا يلزم تكرار أداة التشبيه وهو الكاف
 والنحو قيل لا تكرار إذ التشبيه الأول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا
 سالما بالواو والنون مضافا إلى ياء المتكلم وأصله مسلمي فابذلت الواو ياء
 وادغمت في الياء كما في مري وآثما استثقل الأعراب في مسلمي رفعا لأن علامة الرفع
 فيها الواو وقد أبدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحديهما
 بالسكون فلما لم يبق الواو لفظا قد رضى ضرورة وأما نصبه وجره فلفظي لأن علامتها
 الياء وهي ثابتة وبالأدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته إذا المدغم والمدغم فيه
 حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فالتقدير الحكم بتعذر الأعراب في عصا
 وبالأستثقال في مسلم غير متضم لأننا اعتبر التعذر والاستثقال بعد الأعلال
 فلا شك أن أعراب مسلمي بعد الأعلال متعذر ولا يستثقل مثل أعراب عصا
 حيث تعذر اللفظ بالواو بعد الأعلال وإن اعتبر قبل الأعلال فلا شك أن أعراب
 عصا قبل الأعلال مستثقل لا متعذر مثل أعراب مسلمي وهذا ظاهر القول بالتقدير
 في عصا وبالأستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار
 المؤثر في تقدير الأعراب ولا شك أن المؤثر في تقدير الأعراب في عصا ما بعد
 التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فإن أعراب مسلمي في حالة
 الرفع بالواو وثقله قبل الأعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن أعرابها بالحركة
 وثقله قبل الأعلال يوجب بدل الواو بالالف لا الأسكان وتقدر بالحركة بل الوجوب
 في تقديرها ما بعد الأعلال من التعذر فافهم فإنه فرق دقيق ويمكن أن يجاب عنه
 بأن الأعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة
 ونوع تلخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الأول مثل عصا فإن أعلالها لم يتوقف
 على التركيب بدليل أنه يعمل في حالة التعدد أيضا والنوع الثاني مثل مسلمي فإن
 أعلالها يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لأنه مبني على اجتماع الواو و
 الياء واجتماعهما مبني على اعتبار الإضافة بين مسلمون وياء المتكلم وإضافة شيء

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النخاعة من واضع المفردات معللا
 يا بادل الواو والفاء لما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعد رفيه الاعراب اذ
 الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعد الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب
 او بعد بخلاف صلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل
 بالابدال والادغام قلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه
 بالواو رفعا والياء نصبا وجزا لان الرفع ثقل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه
 رفعا وجعلوه معللا بادل والادغام للوضع انكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت
 احديهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما
 تزان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بانصواب نقلهما فرغ عن
 بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما
 عداه اي فيما عدا ما تعدوا واستثقل وقيل الضمير عائذ اليهما بتاويل الذكورية لان
 الضمير الواحد لا يعود الى الشئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
 باو يجب افراده لان الواحد الامرين غير معين يقال ذيدا وعمر وقائم ولا يقال قائما
 فلا حاجة الى التاويل نقلما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الان
 تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كامة ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر
 او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغل في
 الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاه بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
 نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف
 فتصير معرفة ويكون كامة مانكرة موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتدأ وخبر
 وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير
 من مشرك لكنه يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ما ج موصولة وقوله علتان فاعل
 فيه لاعتماد على الموصول او الموصوف او مبتدأ وفيه خبره والجملة الظرفية او
 الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كائنتان من تسع
 والتذكير في مقام العهد اذ التسع معبودة معينة لكن تكرها للتخمين اي من تسع
 مفخرة لتخمين شأنها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا
 لفرعه وهو الفعل ومنعها يستحقه على الاختصاص وهو الجبر والتووين وقوله

او واحدة منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجبر والجزر وصفة واحدة و
 الجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علتة واحدة كالملة من التسع يقوم مقام
 العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجبر والتوين لان
 الحكم باختزال الجبر والتوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف به غير المنصرف لزم
 الدور واجيب بان اختزال الجبر والتوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف
 غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعللة واحدة الا ترى ان الملك
 اذا ثبت بالشرء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وذلك لان العلتين اما ان يكنى
 كل واحدة منهما للثاثير ام لا فان كانت تكفي لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد
 وان لم تكن كافية فليس بعللة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعتلين
 قيل كلام الشيخ ما ولاي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين على طريق ذكر الكل واردة الجبر
 او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو
 مشاهدة الفعل وذلك لا يتحقق الا بجمع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة
 او علة ناقصة لان احدي العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالآخرى
 توجت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخفى اما ان يكون
 للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لا غنى عن التاويل بجزئي علتة وعلتين ناقصتين
 لاذ الفرعية بجهتين فكل علتة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم
 تعريف الشيء بما يابا وبه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف
 في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل وعسلات
 علم امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها
 منصرفات قيل المراد علتان معتبرتات والعتلتان فيها غير معتبرتات لمعارض و
 مانع فان هنداً وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط يعارض ثقل احد
 العلتين وكذا سلاسل واغلا لا وان وجد فيه علتان لكن التناسب القصور
 الا هم عندم يعارضهما وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكنا لقلنا
 بعدم انصرافات المقابلة المصودة في المنقول عنه لان التنوين دخلت فيه
 بمقابلة نون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع للجبر وفي غير
 المنصرف على العكس ففوات المقابلة يمنع التنوين ولزوم قلب طبيعة النصب
 بمنع الجبر يعارضتان كلتا العلتين فعدم الحكم ههنا لما منع وفيه نظر لانه لا يخ

اما ان يراد به حلتان معتبرتان تلفرعية او لمنع الصرف او لا ختزال الجوز والتنوين
 وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بهجري عليه وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما
 يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابى عنه وهو لزوم الدورات والعلل
 التسع في حد غير المنصرف مجمنة والتعريف الاجمالي محل بالنظر في بيانها
 مفصلة فقال وهي اي العلة التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او لمنع الصرف
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي
 الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه
 ولم يصرح بكونها من كلام الغير في كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكورة في البيت
 الذي قبله وهو مواع الصرقت تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب
 او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف وثانيت ومعرفة بالتنوين واللاستيم
 الوزن وبجملته شمع ثم تركب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
 صفة النون يجعل لامها زائدة بدليل ذكرها في العلة بكرة اي ونون زائدة او على انه
 بدل من النون محذوف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي والنون هي زائدة والجملته معترضة او صفة النون يجعل لامها زائدة
 اي نون هي زائدة او محذوف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فله
 انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون المعدومة
 من علل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها وكانت
 الجملة السابقة متضمنة لعنى الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة
 لتقدير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان
 رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل مواع
 الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل لها ينصبها وقية نظرا لان الاعراب المحكي
 انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكون
 فاصح لانج يفضى الى فتح باب الهذيان وسد باب الخطية في الكلام العربي لان كل
 مرفوع ومنصوب ومجروى يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان
 لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى
 في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند
 ولدى ولد من حروف الجزا لا من قوله الف فاعل من قبلها لا عماده على الوصل

كذا وكذا والتنوين زائدة وتما قيل ان نصبه على انه حكمية عن حال في قولنا يمنع الصرف كذا وكذا
 كما قيل يمنع الصرف كذا وكذا

او على ذي حال او مبتدأ متقدم الخبر والجملة الظرفية والاسمية او حال و
 وزن فاعل وهذا القول تقریباً اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه
 احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبر الف التانيث في ارضي على وعن
 قول من قال بانها احدى عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من
 قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وجبلى وتكرار الجمع في مساجد
 ومصاييم ومراعات الاصل فيخو احرعلا وانما كان قول هذا الفرق بعيداً عن
 الصواب لما فيه من جعل التبع اصلاً براسه والقول المنظوم مقرب الى الحفظ لما
 ان النظم اليسر حفظاً من النثر والقول بانها تسع تقریباً لتحقيق اذا العلة لتحقيق
 ثمانية لان الالف والنون المضارعان لالفي التانيث ملحقان بالالف التانيث
 المضارعة بينهما كما ان الف الاحاق في ارضي ملحق بالالف التانيث كذلك ثلثا فرغ
 عن بيان العلة التسع في البيتين شرع في بيان امثلهما على ترتيب ذكرها في
 البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث
 بالتاء والمعرفة وزيب مثال التانيث المعنوي والعرفة واما ذكر التالين لنوني
 التانيث اهتماماً لشانهم لظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في الملححة مع التذكير
 الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم
 مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يكوب مثال التركيب وعمران
 مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثلثا فرغ عن تعريف غير المنصرف
 وبيان العلة والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف ان
 لا كسرة ولا تنوين كلمته ان مخففة من المشقة وضمير الشأن اسمها وكسرة بالفتح
 على ان اسمها لا خبره محذوف اي لا كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبران المخففة
 وهي مع اسمها وخبر خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله
 لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في الاحول ولا قوة وانما لا يدخل في غير
 غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعتين لان الفعل له فرعيتان
 من جهة اقتضاه الى الفاعل وفرعيتان من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف
 لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف
 فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع التكرة والعجمة فرع العربية
 والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الالف التانيث ووزن الفعل

الاشبه

جميعه

في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بين الاعراب الخمس بالاسم وهو الجر ما لم
 يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة وينع علامة التمكن وهو
 التنوين وإنما لم يمنع في الاشبه بفرعية واحدة حاصلة من علته واحدة لما ان المشابهة
 بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية
 اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعتين
 الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماء المؤمنين عند
 من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان الكسرة والتنوين قيل انما
 لم يمنع الكسرة والتنوين فيها لما منع منع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان
 الضرورة تبين المخطورات والتناسب امر مقصودا هم عندهم واما في مسلمات
 فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره بجملة على النصب
 بقلب تبعية اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض
 فلا يرد شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف
 مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً للتنوين وكلاهما
 الفريقين مذكور في الطولوت وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق
 الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضد
 لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اي
 لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبين المحظورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الحناء
 غيرة قالت لك الويل انك مرجئي وكقول صاحب المنظوم ثم قناوى زفر
 بعدة ما هو قول الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصودا هم عندهم مثل
 قوله تعالى **سلا سلا واغلا لا** وسعير اصر ف سلاسل تناسب اغلا لا
 وسعير او اما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب
 فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جائز
 حتى قرئ في قوله تعالى **وسلا سلا منونا** وغير ممنون فكيف يستقيم قوله ويجوز
 صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه
 ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب
 والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز
 ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

والجواز أيضاً فإن قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود علتين
 وعند المتقدمين عبارة عن علم وجود الجز والتوين فالصرف عند عبارة
 عن انتفاء علتين وعند قديمي عن وجود الجز والتوين فالذا كان الصرف عند
 عبارة عن انتفاء علتين فكيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجز والتوين
 وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث اطلق
 الصرف ههنا على وجود الجز والتوين دون انتفاء علتين لان غير المنصرف
 عند الضرورة والتناسب يدخله الجز والتوين ولا ينتفي فيه علتان قيل
 يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضافين اي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود
 الجز والتوين للضرورة اوللتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على
 معناه اللغوي دون الاصطلاح فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه
 للضرورة اوللتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائداً
 الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتوينه مجازاً على
 طريق ذكر الملزوم واردة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين
 نقلاً ذكر في حد غير المنصرف او واحداً منها تقوم مقامها ولم يبين انه اية علة
 تقوم مقامها ما شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم مقامهما الجموع والفا
التأنيث اي العلة التي تقوم مقام علتين لفرعية الاسم لو منع الصرف
 سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والمدودة ولما
 يقوم الجمع مقام علتين لا صيغة منتهى الجموع لانتهى للجمع بحيث لا ينفك هذه
 الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الف التانيث انما يقومان مقامهما
 للزومهما للكلمة ايضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنهما فجعل لزومها بمنزلة تانيث ثان ثم
 لما بين العلل التسع مجتمعة ولم يتعرض لتحديد وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك
 قال **فالعدل** الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي سبق ذكره تخرجه
 عن صيغته الاصلية اي خروج الاسم عن صيغته اي هيئته الاصلية الى صيغة اية
 هيئة اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدولاً ولذا فسر بالخروج
 دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره بعدم التطابق
 المراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خرج معناه كذا في الحواشي اعلم ان كلمة
 اوفي قوله او خرج معناه لترديد في العبارة اي سواء اردت بخروج الاسم خروج

مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلاً فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو
 العين والهم والراء عن صيغته الأصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمرو وكذا
 يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغته الأصلية وهي عامر الى
 صيغة اخرى وهي عمرو على شائر امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على
 التغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن
 صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي او خروجاً فيما يحش عنه في النحو بقرينة
 ان المتكلم نحووي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية
 بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها
 قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي لا معنى تخفيف
 فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن
 صيغته الأصلية فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لا خروجها عن صيغته الأصلية و
 التقدير ليس بلاخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الأصلية
 وقوله تحقيقاً صفة مصدر محذوف اي خروجاً محققاً وهو ما لا يقال بعد لينة
 لضرورة منع الصرف ولا تتبع الاخوات ولا التحقق البناء بل يدل آخر وقوله كذلك
 ومثلث صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجاً محققاً كما انما خرج ثلث و
 مثلث او خبر مبتداء محذوف اي وهو كخرج ثلث ومثلث فالحما معد ولا عن
 ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد و
 ثنائي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشرة وعشر تسكاً بقولهم
 خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية واخر فانه
 معدول عن الآخر يضم الهمزة او عن آخر من يفتح الهمزة مدوداً لانه جمع اخرى و
 هو تانيث اخر وهو فعل التفضيل وهو ما اشتق منه بما يلزمه احد الامور
 الثلاثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او
 اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل وياتيم تيم عدي وليس في آخر شيء من
 ذلك فتعين كونه معدولاً عن احد الاخرين فان قيل لو كان معدولاً عن الآخر
 لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذا العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو
 نكرة يقال جاءني رجال اخر قيل لا غير في اختلاف آخره والاخر ترفيداً وتكريراً البقاء
 اصل المعنى والتعريف امر طاري فلا يشترط بقاءه فان قيل لو كان معدولاً

عن الآخر لوجب ان يكون مبنيًا للتضمن معنى اللام كما مس فانه معدول عن اللام
 فكان مبنيًا قيل لمس معرفة فكان بناؤه باعتبارانه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار
 انه معدول عن اللام بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا متضمنا قلمين فان
 قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيًا للتضمن معنى من مثل لا
 رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى
 غير معنى جاءني زيد ورجل اخراي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تلخا من
 زيد في معنى من المعاني وهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افرادًا وتثنية وجمعًا
 وتذكيرًا وتانيثًا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان
 معنى التفضيل باقيا فيه لما ثني وجمع لان افعال التفضيل المستعمل بمن كان مفرد
 مذكرا لا غير فان قيل آخر يضم الهزمة جمع وآخر بفتح الهزمة الممدودة مفرد ولا يجوز
 ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من
 بمعنى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماءنا افضل من علماءهم وأئمةنا اجمع لما
 مر ان افعال التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير لم يعلم ان بين العدل
 والتضمن عمومًا وخصوصًا من وجها قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا
 رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن
 نحو آخر فانه معدول عن الآخر وآخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن
 والعدل جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء
 معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه
 ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخله في الهيئة لجواز
 الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها
 لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الحميم وسكون
 الميم او عن جماعي او جمعيات لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها
 ان يجمع على فعل جمعاء وجمروا ان كانت اسما محضًا كان حقها ان يجمع في
 التكسير على فعال في التصحيح على فعلاوات كصحراء صحاري او صحراوات و
 لما جاء فعل بضم الفاء ونحو العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل
 هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس ان يلب
 واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان او يا شيا لا يجمع على افعال فبني

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة معصورة بالاستقرار
وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحلان على الشذوذ دون العدل وقوله
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا
مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف كعم حيث قدر فيه العدل ونسبة
منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون
بدون العلتين ولم يوجد فيه علتة سوى العلميته فقد رفيه العدل لا يمكنه وتقديره
غيره حفظ القاعدة ثم فكانه عدل عن عام العلم واما التحقيق البناء نحو حضار
وطمار من ذوات الرأى من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه
العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لتثقل الرأى لانها من
حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي
بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو تزال وتراك والجملة على الاخوات نحو خدام
وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قدر فيه العدل عند هم
لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الرأى من فعال التي هي من اعلام
الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا على اطراد الباب ولم يحتاجوا في
منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتأنيث
الا انهم بقدر رونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقيق الشبه
بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون
مؤثرا في البناء عند هم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لتثقل الرأى فوجب
التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم
لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر وذوات الرأى لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى
الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحملة
على الاخوات والتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري
وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والركاد باب قطام ما كان من اعلام
الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلته ولا يكون في آخره راء وبعض
الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لجملة على تزال وتراك وفيه نظر
لانهم اعتبروا شبهها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام
وسلام وان اعتبروا في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه

قد رفيه العدل
على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لتثقل الرأى لانها من حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو تزال وتراك والجملة على الاخوات نحو خدام وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قدر فيه العدل عند هم لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الرأى من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا على اطراد الباب ولم يحتاجوا في منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتأنيث الا انهم بقدر رونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عند هم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لتثقل الرأى فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر وذوات الرأى لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحملة على الاخوات والتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والركاد باب قطام ما كان من اعلام الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلته ولا يكون في آخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لجملة على تزال وتراك وفيه نظر لانهم اعتبروا شبهها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام وسلام وان اعتبروا في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه

الصفة التقديرية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عند غير
 منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة شرطها ان
 يكون علمية فان قيل الوصف مؤثر في ادبر تصغيره ورجع دار مع ان الوصف
 فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير
 قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
 وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تنزه الغلبة
 جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تنزه الوصف غلبة الاسمية العارضة
 على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ
 لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما
 تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم
 مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مرمث بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف
 لعروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان
 يكون لكونه قابلا للتاء لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قيا
 المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ
 القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم لانهما
 للحيمة السوداء وعلى سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة
 العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي
 سواد وارقم بمعنى ذي رقة وادهم بمعنى ذكاهة اي سواد فان قيل ما لهم اعتبر الوصف
 الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علمي لان
 العلمية وضع ثاب فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما
 بخلاف غلبة الاسمية فالها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج
 الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صدر ورتهما علميا فانها تخرجها عن
 الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف
 وفي العلمية عدم ملاحظة غالبها فكم من اسود سمي باحمر وبالعكس فان قيل
 ما وجه اجتماع التي التعليل في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل
 لانها تدل على ابتداء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه
 بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا لا يقتضيه

انما الاشتراط المذكور فيهم الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف
 لاجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله امتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير
 التقدير فصرف اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل
 وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك
 لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه
 سبب سوا الوصف الاصيل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسم
 قابل للتاء حيث يقال للحية الاثني اسودة فكيف يصح التقريع الثاني قيل قد كذا
 ان الراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس
 ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا
 عبرة لقبوله التاء وانقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع
 عن الصرف واسود تمتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصيل وهو بهذا الاعتبار
 لا يقبل التاء اصلا حيث يجيء مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة
 الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير تمتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف
 ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف اي لاجل اشتراط كون الوصف

في الاصل

جزما لا وهما ضعف منع افعي من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل
 اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعي
 من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني
 يحتمل ان يكون افعي مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعي بمعنى الخبث
 وسمى الحية به لحبائتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي
 وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيبان جمع تاج وهو ما يكون على
 الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمى الطائر الذي
 سمي ببلانة وخیلان اي ذي نقوط ونقوش فان قيل هذا الاسماء منصرفات
 عند المصنف كما هو مذاهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم
 فكيف قال وضعف منع افعي الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعي او يقول وضعف
 منع افعي قيل معناه وضعف منع من منع افعي من الصرف لان منعه بخالف
 قول الجمهور وكان ضمه ناقضا لما فرغ من بحث الوصف شرعا في بحث التانيث
 فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث اي التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية أي علمية المؤنث أي كون المؤنث علمًا قوله الثاني مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وإنما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازماً للعلمية لأنه لو لم يكن علماً لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا يؤثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن أصله وهو الانصراف من دليل قوي وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لأنه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلمية فإن قيل ما بالهم اعتبروا اللزوم في علمية منع الصرف ولم يعتبروا ذلك في علّة البناء حتى بنى لأجل واحد عشر ويازيد ونحو ذلك مع عروض علّة البناء مع كون البناء أعلى من منع الصرف في خلاف الأصل لأن سلب اعراب الاسم بالكلية أشد من سلب الجور والتنوين قيل لأن علّة البناء قوية حتى أثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف فإنها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير معاضدة ومعاونة وإنما قيد بقوله بالتاء احترازاً عن التانيث بالالف الممدودة والنقصورة كهماء وجبلى فإن العلمية لا يشترط فيها لأن التانيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام علتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تأوّه كذلك أي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لأنه لو لم يكن علماً لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف أرب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيع المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونها مشروطاً فيهما العلمية وذكرهما نحو المشترك بينهما وفتح من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تختم تأثيره أي شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي وفيه إشارة إلى أن العلمية فقط شرط جواز تأثيره أما شرط وجوب تأثيره فإن يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة أي ثلثة أحرف أو تحرك الأوسط إضافة المصدر إلى الفاعل أو العجّة أما اشترط في تختم تأثيره لحد هذه الأمور الثلاثة لأن منع الصرف لأجل التثقل المحاصل من تحقق علتين ولو لم يكن أحد الأمور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثياً ساكناً الأوسط غير أعجمي فيكون في غاية

الخفة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السبيين فتزاحم تأثيره فاشترط احد هذه
 الامور ليكون المؤث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا
 الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
 العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما لجعل احد الامور الثلاثة شرطا تحتم تأثير
 التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرطا العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل
 هند وردد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك
 شرطا تحتم منع صرف المؤث المعنوي لكان صواب اللهم الا ان يجاب بان العلمية
 سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في البعض واثرت
 منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف الثاني
 المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تأثيره احد
 الامور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث
 بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب لتأثيره على كل حال لقوته بظهور علامته
 في اللفظ فان قيل تنابع الإضافات يحل بالفصاحة فكيف اورد المصنف في
 قوله وشرط تحتم تأثيره قيل انما يحل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وهما غير ثقل
 فلا يحل بها كما في قوله تعالى مثل ذاب قوم نوح فهند يجوز صرفه بخلوه عن جميع
 شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة كهند
 وسقرا سم جهنم وماء وجوراس ما قريتين ممتنع خبر له وزينب وما عطف عليه
 ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة
 في زينب وتحرك الاوسط في سقرا والعجمة في ماء وجود فان قيل شرط تأثير العجمة
 العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين
 الامرين في ماء وجود فكيف تؤثر العجمة فيها قيل ان احد هذين الامرين شرط
 كون العجمة سببا مؤثرا في منع الصرف والعجمة في ماء وجود غير معتبرة في كونها
 سببا مؤثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لو لها
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها رجحة
 مقوية كونها سببا مؤثرا في منع الصرف فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على
 طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل
 في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سببا فيه لسمع نحو ارد ونوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع
 فان سمي به اى بالموثب المعنوي مذكور فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف
 الرابع في حكم تاء التانيث فقد سمي به مذكور منصرف لفوات التانيث لفظا
 لكونه خاليا من علامة التانيث وحكم لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
 التانيث ومعنى لكونه اسم مذكور حكما فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود
 تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
 التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى خَبْلٍ خَبْلِيٍّ وجبلوي بجذف الالف وقلبها
 ولم يجوزوا في نحو حباري الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
حَبْرِيٍّ بمنزلة حباري فلم يجوزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتزليل
 حركة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف
 عنده قيل لم يعتبر ههنا بتحرك الاوسط لان اعتبار نائب التانيث بعيد
 وعقرب ان سمي به مذكور متمنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فان
 قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكور صرف مع وجود الزيادة وكذا
 نحو باب علم امرأة ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكور صرف ايضا مع وجود
 الزيادة قيل المراد بالموثب المعنوي الذي لم يقتصر تانيثه الى تاويل ولم يكن
 منقولا عن مذكور فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا ينفسر اللفظ
 فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو باب حيث كان في الاصل مذكور بمعنى سحاب
 ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه
 يرجع بعد تسمية المذكر به الى ذكرته الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين
 المذكرين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث
 شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف
 لاذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه
 التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التذكير وانت تعلم ان الاسم الذي
 فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو الموثب
 والاعمى ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة
 ما ذكر في التعدد وانما ذكر المعرفة في التعدد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول
 ان ياء النسبة مع التانيث في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اى كونه علما

وأن المصدية في قوله أن تكون ايضاً تفيد معنى المصدية فيلزم تكرار الكون
 حيث يصير المعنى العرفية شرطها كونها علماً فلا يستقيم حل قوله علمية على الضمير
 المستكن في قوله أن تكون فالحق أن يطرح قوله أن تكون ويقول المعرفة شرطها
 علمية أي كونها علماً واجيب بأنه لو طرح قوله أن تكون لم يكن مستقيماً لأنه لو
 قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو إما أن يجري قوله المعرفة على الحقيقة أو
 يراد به التعريف لا يستقيم الأول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً
 وانت عرفت من قبل أن المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى
 التعريف شرطه كونه علماً وانت تعلم أن التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد
 في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله أن تكون ومن ارادة
 التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لأن الياء التختانية في العلمية للنسبة و
 التاء الفوقانية للتانيث دون المصدية فيصير المعنى التعريف شرطه كونه منصوباً
 إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيصم سببية
 التعريف ويستقيم المحل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وأما شرط في التعريف أن
 يكون بالعلمية لأنه إن كان بالاضمار والابهام كان الاسم مبنيًا منافياً لللازم منع
 الصرف وهو الأعراب والمنافي لللام مناف للملزم وإن كان باللام أو الاضافة
 كان مؤثراً في الصرف أو في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلائم أن يؤثر في منع
 الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق إلا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا
 التعريف البهم المعرب المقطوع عن الاضافة كائنه تانيث أي وقالوا انه غير
 منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو فكرة منصرف كما
 ذهب اليه البعض بدليل سكوتة عن تعريف البهم لذلوك كان معتبراً عند لوجب
 أن يضم مع العلمية تعريف البهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا
 التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
 التوكيدي لأنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرأت الكتاب
 اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي أصلاً كما هو مذهب الجمهور
 بدليل سكوتة عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تأكيداً للمذكورة كقوله قد صرت
 البكرة يوماً اجمعاً لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا
 في بحث الوصف وأما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً

كما جعل البعض لأن فرعيتة التعريف على التشكيك أظهر من فرعيتة العلمية على
 التشكيك فإن قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عند كيف قال أخذنا
 وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب أن يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره
 جار على اصطلاح غيره أو محمول على التجوز بإرادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق
 ذلك الملتزم وإرادة اللازم إذا العلمية يستلزم التعريف العلمي بقوله لا يفرغ عن بحث
 المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية
 شرطها أن تكون علمية أي كونها منسوبة إلى العلم في العجمة أي في اللغة العجمية و
 تحرك الأوسط عطف على قوله أن تكون أو زيادة على الثلاثة أي ثلثة أحرف أي
 العجمة شرطها في منع الصرف كونها علمية في اللغة العجمية مع تحرك الأوسط أو
 مع الزيادة على الثلاثة وإنما اشترطت العلمية في تأثير العجمة لأنها لو كانت جنساً
 لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من إضافة وإدخال لأم وتنوين وغيرها
 فيصير كالأسماء العربية فلا يعتبر العلمية وإن وجدت بعد ذلك نحو كجام وفرند
 بخلاف ما إذا كان علمية في العجمة فإنها تمنع الصرف كما نقلت إلى العرب قبل التصرف
 لوجود العجمة والعلمية وإنما اشترط مع العلمية تحرك الأوسط أو الزيادة على الثلاثة
 إذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها أن تعارض أحد السببين
 فتزاحم تأثيره فإن قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم أحد رواة قراءة نافع مع أنه لم يكن
 عالماً في العجمة بل كان اسم جلس لكونه اسماً للجيد ثم سمي به أحد رواة قراءة
 نافع أبو عيسى لجودة قرأته قيل إنه لما جعل علماً بعد النقل قيل إن يتصرف في
 العرب فكانه كان عالماً في العجمة فإن قيل العجمة مؤثرة في ما وجور مع أنه ليس فيها
 تحرك الأوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جوابه ما بينا من قبل من أن العجمة فيها غير
 معتبرة في كونها سبباً مؤثراً بل اعتبرت لترجيح أمر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة
 كونها سبباً مؤثراً فإن قيل ما لم يجعل تحرك الأوسط أو الزيادة على الثلاثة في العجمة
 شرط جواز تأثيرها حتى كان نوح منصرفاً البتة وفي التانيث المعنوي شرط تختم
 تأثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما إن الزيادة موجودة في المؤنث
 الثلاثي المعنوي تقديراً لأن التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في أن تصغير نحو
 هندية وديعة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث أقوى
 من العجمة فترجم بزيادة الثقل في حق جواز التأثير على أن العجمة لو جاز تأثيرها بدون

التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في كل ثم فصيح او غير فصيح
 كما سمع ذلك في نحو هندا ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او الزيادة في العجمة شرط
 تأثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند
 غير الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تأثير العجمة كما انها شرط تحتم تأثير التانيث
 المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهد و
 دعد ويشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة و ابراهيم ممنوع كل واحد منهما عن
 الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم ولوقال فنوح
 وفرند منصرف وشتر و ابراهيم ممنوع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط
 الثاني وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات الشرط الاول
 وهو كونه اعلمية في العجمة ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط
 الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف
 فيه لان العجمة مع الثلاثي الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة
 عند البعض فذكر نتيجة اهتماما للشأن بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
 لاتراع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجة
 لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال لجمع شرطه في منع الصرف
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وتاليها الف بعد ها
 حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع
 التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صوابات جمع صواب وقيل هي
 صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصاييم فان قيل يخرج من هذا التغيير
 نحو ضارب وجعاف واسا و هو انا عيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل
 بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعائل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع
 افاعيل مع ان هذا المجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن
 العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريف وهو تقدير الزائد
 بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه المجموع وقوله بغيرها حال
 من صيغة منتهى الجموع اي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد
 بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في

الوقف هاء وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء
كانت على زنة المفردات كقرازة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة
جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وباء النسبة لكان
اولى ليخرج مدائي اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه
ليس يجمع كافي الحال ولا في الاصل بل هو مع باء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
محض دائما وانما يجمع مدائن وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لورد في النسبة الى الواحد
لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع ردت الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد
كالانصاري والاعرابي والانباري فلا حاجة الى اخرج بخر لا فزانة فانه جمع
وقيل يخرج مدائي بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وباء النسبة من واد
واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة و
طلحة فكذا باء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكربي و
من حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس وواحد نحو تمرة وتمروري
وروم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان
كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها حرفا فالمنسوب فرع النسب الى الكلمة
ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع يجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدائي
لان جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين
الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس يجمع كافي الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض
دائما وانما يجمع مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم
قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم التنظير في الاحاد
حيث يرد عليه اكلب واجمال فانهما جمعان لانظيرهما في الاحاد واجب بان
المراد عدم التنظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال فانهما جمعان لانظير
هما في الاحاد صورة الا انهما يمانا لانه في قبول التصغير والتكسير على لفظه
لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير
فلم يصدق عليهما عدم التنظير في الاحاد من كل وجه كما جد مثال الجمع
الذي بعد الف حرفان ومصابيح مثال الجمع الذي بعد الف حرفا ثلثة احرف
اوسطها ساكن وانما قرأته جمع فردون وهي شيء من الشطرنج منصرف
لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

في تائيد الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون لصيغة لا زمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤثر

بما

قوله بغيرها دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة
امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فنصرف على صيغة المذكور ولم
يقبل فنصرفه مع وجود تانيث المبتداء وهو فزانة لان المراد به مجرد اللفظ وهو
مذكوران قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فزانة ههنا علما
فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل
هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكله مسماه والمنوع في غير المنصرف تنوين
التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا يصح الحكم عليه
بان منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه
منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فزانة عارضة و
العواض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يدخل
في قوة جمعيته فتور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل
انما يعتبر التاء في حكم العدل لانهما وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان
كما في وزن الفعل نحو بعلة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا
في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعالته موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعب وفزان وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاطاحة باحوال
المتكلم وذاستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب
بانها لو كانت مستعملين لسمعنا في موارد استعمالها وما لم يسمعها حكما بانها غير
مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما
فزانة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعماله او للاستيناف
لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني
لسبق كلام آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فسر بعض
المشارحين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهذا كذلك فيصح ان يكون الاستيناف
متمم هذا الاشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر فيها الا الجموع
وحدنا جرحنا الضبع اي الجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير منصرف اتفاقا
مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم يتفي بانتفاء العلة المتحصرة فينبغي ان يكون
منصرفا فاجاب عنه باننا لانسلم ان العلة هي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة
اعتبارا لانه اي لان حدنا جرح منقول عن الجمع لانه في الاصل جمع صغير وهو عظيم

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على البالغة فهو غير منه . فبالجمع الأصلي
 القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسمها المحبة غير منصرف بالوصف
 الأصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الأصل
 كما قال في الوصف واجب بان لا يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال
 او في الأصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله
 اعتبار في حضاجر الجمعية الأصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم
 المتضبع وهي لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من
 التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة
 العلمانية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر
 غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع
 ثم انما قول وحضاجر مبتدأ وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من
 ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في
 غير فانه في حكم لا النافية حيث يجوز ان ازيد غير ضارب كما يجوز ان ازيد الاضارب
 وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني ففيه نظر لان النصب يتقدم على
 لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شيء منها
 وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم
 والجملة معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذا الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
 او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف . هو الاكثر اى عدم صرفه اكثر استعمالا
 وهو مذهب اكثر الحاجة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروايلة فاجاب
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع كلام العرب
 حمل على موازنة اى ما يوازن اى يوافق في الوزن من العربية نحو انا عيم وقنايل
 لان الاعجمي خيل والد خيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق والحق
 لانه جنسه والد خيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيديويه
 ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سروايلة تقديرا اي فضا
 لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا تؤثر فيها
 الا الجمع والمنقول عنه ولم يوجد شيء منهما فيه فقل انه جمع تقديرا بفرض انه
 جمع سروايلة استعمال بمعنى السروايلة وبسمية كل قطعة من السراويل سريال فقلنا

لقاعد العرب كقصد ير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة
 اذا في قوله اذا لم يصرف الشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد
 قيل جزء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ
 محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا
 فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل
 على موازنة صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لبتدأ محذوف اي هو اعجمي محمول
 على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع سراويل
 خبر بعد خبر لبتدأ المحذوف وقوله تقدير المصدر محذوف العامل اي قد
 تقدير المصدر ليقيل اي قيل هذا القول قوله لا يتقدير وفرض ومفعول له
 اي قيل جمع سراويل تفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه وهو
 الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى التحمل والتقدير فان قيل بشكل حينئذ
 منع مصاييح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط
 بعدم النظير في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اي فلا
 اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصاييح
 وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصاييح وقناديل مشكل اللهم الا
 ان يقال ان محي المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة
 مفرد سوى سراويل فلا يعابيه ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف
 سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر
 كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى لبديل على ان صرفه قليل
 الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار
 كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان باثبات الجوار او واوياً كدواع ولم يتعرض
 الواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رفعاً وجزءاً
 منصوباً على النظر فية اي في وقت الرفع والجرك قاض خبر لقوله بنحو جوار اي
 مثل قاض في اسكان الياء لتقلها ما عليها واحد فيها لاجتماع الساكنين وتعويض
 التنوين عنها بحركتي التقصان وفي النصب كضوارب كخفته وهو غير منصرف
 في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار الصنف لان الياء ثابتة تقديراً
 فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديراً وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجور

والتنوين للتمكن لا شفاء صيغة منتهى المجموع لفظا لأنه صار بعد الاعلال
 مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عند
 عند التثنية منع الصرف مقدم على الاعلال ولا يزل الفريقين مذكورة في
 المطولات ثم اختلف التثنية في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع ولجرجاري
 وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا
 وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضا عن الياء المحذوفة
 واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذا
 المنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء اُخت وبنت فانها كانت للتانيث
 حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضا عنها
 حتى طوت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جوارى مرفوعا
 غير ممنون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها
 كما في يدع الداع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها التلايلزم الجمع بين
 العوض والمعووض وفي الجرجاري منوعا عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة
 في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها
 التنوين وبعضهم يبقى الفتحة في الجر نظر الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق ولو
 ان عبد الله مولى هجرته + ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب موال لان العبرة
 المعنى لا الصورة وهذه الفتحة جزم معنى والبيت وارد على خلاف القياس ومحمول
 على الترخيم بان كان اصله موال لي يفتح ياء التكلم فرخم موال بحذف اللام لانها
 صارت آخر ابطول مدة بعد حذف الياء ثم اشبعت فتحة ياء لي فصار مواليا
 وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضروبة الشعر وقيل عوضت التنوين في
 الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع
 في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
 احد الجزئين فلا يرد اليهم ويصري عليهما شرطه في منع الصرف العلية ليلزم
 للتركيب اول يتحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي
 يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في
 منعه ولا سناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع
 الصرف الملزم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون

ن
لكسر

باضافة ولا سند اول الجزء وصوتا متضمنا للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه و
 خمسة عشر علما قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا ظاهرا لان مبنى وكلامنا
 في العرب فكره اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتأثير
 التركيب فاعل المصنف لاختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني
 متضمنا للحرف وقوله مثل يعطيك خبر مبتدأ محذوف اي وهو مثل يعطيك
 فانه مركب من يعل وبك والبعل اسم ضم واليك المكبر ثم جعل علم بلد بالشام
 ثم افرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون
 اذا كانا في اسم غير صفة فشرط اي فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علما
 ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث اوليلزم الزيادة
 بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي واذا كانا في
 صفة فانتفاء فعلا نتر اي فشرطها انتفاء فعلا نتر لئلا ينتفي شبهها بالفي
 التانيث بدخول التاء المنوعة عنهما يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكرانة وقيل
 شرطها وجود فعلي بعد ان كان على فعلا نتر ليتحقق شبههما بالفي التانيث
 باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلا نتر بوجود فعلي لان كل فعلا نتر
 محي مؤنث فعلي لا محي مؤنث فعلا نتر وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض في رجل
 حيث ينتفي فيه فعلا نتر بدون وجود فعلي فلا حاجة الى وجود فعلي الانتفاء
 فعلا نتر واجيب بان نادرا والنادر كالعدوم على ان انتفاء فعلا نتر لعروض اختصاصا
 بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلي انتفاء
 فعلا نتر فقد حصل هذا المقصود في رجل لا بواسطة وجود رحى بل لانهم
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوه من مؤنثا لا من لفظه والتاء والهم
 غير لفظه اعني فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث ان الانسلا
 ان وجود فعلي مطلوب لاجل انتفاء فعلا نتر بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
 بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي
 المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة
 الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدون مثل تاثير
 انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من
 غير وجود فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ومن ثم اختلف في رحمان للسببية وثمة فم التاء وتشديد الميم للاشارة
الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف
ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها
على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب زيدا وقرعة عمر بالهاء
لانك اذا وقفت عليها قلت زة وقرعة ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقولهم ثمرة بالتاء من غلط العامة اى لاجل ان بعضهم بشرطوا في تأخير
الالف والنون انتفاء فعلاية وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث
يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم رحي ويمنع من اشتراط انتفاء فعلاية لان انتفاء
رحماته وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلاية
الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولا ان انتفاء فعلى في رحمان لاختصاص
بالله تعالى وهو عرض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس
على النظائر ودون في قوله دون سكران وندمان طرف اختلف يعني اختلف في
رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على
كلا القولين لان انتفاء سكراته ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لان انتفاء الشرط
على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندمي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او
في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضى ان لا يتحقق المشروط و
هو الالف والنون الا في احد الشرطين اى في الاسم وفي الصفة وليس الامر كذلك
بل يتحقق في كلا الشرطين اى في الاسم والصفة فكيف يصح التردد بين الشرطين
واجيب بانه تردد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا
يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في
الكلي كلا الشرطين فيصح التردد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في
بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اى شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم الا منقولا عن فعل او
اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى الاسم
فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل و
فيه تكرار لطائل تحتها كثير اما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون
الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو واخوه واستاذهم ونحوهما من الاضافات التي

لإيرادها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل ضافة العام الى الخاص بمعنى
 اللام لجود النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في
 اوله كزيادة الفعل اذا لاختصاص فيه لانه قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف
 كثر مبنيا للفاعل مشددا وضرب مبنيا للفعول مشددا ومخففا وكذلك استخراج
 واقتدر ونحوهما الم يوجد في الاسم الامنقول امن الفعل او مجيها نحو خصم وبقي
 او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على الاسم و
 هو قوله زيادة اي يزيد او على حقيقته وقوله كزيادة كصفة زيادة اي كصفة كزيادة
 الفعل وهي احدا حرفا ثانيا نحو يزيد وتغلب واجد ونرجس فالماحصل ان شرط
 وزن الفعل في منع الصرف احدا لثنتين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة
 كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال ويكون في اوله زيادة كزيادة ولم
 يعقل ويغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب الغلبة
 فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال
 انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية
 بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب
 علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه
 ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان بنفس الغلبة
 معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد
 يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس
 بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة
 نحو احر وافعل الاسم نحو ارب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي من باب
 الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو اقم فكيف يكون وجود زيادة في اوله
 كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في
 الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة
 انواع افعل التجه نحوما احسن زيدا وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل
 الصفة نحو احر من حر مجمر وافعل المتكلم من باب اخر نحو اقم وافعل الماضي من

من باب الأفعال مما جاء ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو لم يشفق وأفعل الماضي
 من باب الأفعال مما له ثلاثي نحو أخرج فافعل التفضيل يعارض فعل التعجب وأفعل
 الصفة يعارض فعل المتكلم من باب يوافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها
 فافعل الماضي مما جاء في باب الأفعال لا ابتداء الفعل فبقى فافعل المتكلم من
 المضارع من باب آخر وأفعل الماضي من الأفعال مما له ثلاثي سالماعن المعارضة
 فثبتت غلبة في الفعل فإن قيل ظرفية الأول للزيادة مشكل لأن أول أحمر
 عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الأمر كذلك بل بينهما
 عموم وخصوص من وجه فإن الزيادة قد يكون في الأول وقد لا يكون وكذا الأول
 قد يكون زيادة وقد لا يكون والأعم يصلح مظهروفاً للاختصاص ويقال معناه
 أول حروفه الأصول زيادة أو يقال معناه في أوله صفة الزيادة وقوله غير
 قابل للتاء حال من ضمير المتصل في أوله أي غير قابل للتاء التانيث المحركة و
 إنما اشترط كونه غير قابل للتاء لأن ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا يتحقق
 شبهه فإن قيل أسود قابل للتاء لمجيئ أسودة للحيمة الأنيث مع أنه ممنوع عن الصرف
 للوصف ووزن الفعل وكذا أربع قابل للتاء مع أن فيه وزن الفعل وإنما لم يمنع
 عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياساً وفي أسود لمحق التاء
 على خلاف القياس إذا القياس أن يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة
 الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الأنيثة أيضاً لمحق التاء على خلاف القياس
 إذا القياس أن يلحق التاء للمؤنث دون المذكور أو نقول المراد بعدم قبول التاء عدم
 قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لأجله وأسود ممنوع عن الصرف باعتبار
 الأصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل أصلاً حيث يجيء مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وإنما
 يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممنوع عن الصرف
 فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياساً ومن
 ثم ما يولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر عن الصرف للزوم وجود
 الشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم
 قبول التاء فيوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط
 علته للشرط نظر لأن وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط إذا الشرط يوجد
 بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع أحمر إلا

ان يقال انه شرط في حكم العلة كحرف الير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف
 يعمل مع الوصف الأصلي يقال جل يعمل اي قوي على العمل انما انصرف للثبوت عدم
 الشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم
 الشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل يقبل التاء تكرة حيث يقال ناقرة بعمله
 اي قوية على العمل فيعدم الشروط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان
 غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ نشأ ما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع
 في بيان ما ذهب تأثير هذه العلل بذهابها بقول ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما
 موصولة اي الاسم الذي او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها
 منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والجمعة و
 التركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن
 الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وجمراء وجبلى اذا سمي بها فان العلمية غير
 مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
 الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية
 وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا
 قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فاذا التناقض قيل انما جعل
 العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من
 العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا انكر للشرط وهو الظاهر والنظر
 فان كانت الشرط كان قوله صرف جواب الشرط والمجمل الشرطية وقعت خبرا لما
 الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا انكر ظرف
 لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيده نحو
 رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواجد من جنسه وذلك اذا
 وقع في الشركة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلاً فتقول كم من زيد لقيته
 او رب زيد لقيته اما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحب بصفة من
 الصفات فينبذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل
 فرعون موسى اي لكل جبار قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتر اي رب
 جواد وانما صرف وقت تنكيده لما تبين اي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
 من انها بيان ما اي من ان العلمية لا يتجامع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرطية

كلمة ما عبارة عن سبب منصوبه المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لاجتماع اى لا
 اجتماع سبباً من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسبابها هي اى العلميه بشرط في ذلك
 السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمه والتركيب والالف والنون اذا كانا في
 اسم وقوله لا العدل ووزن الفعل استثناء فمابقي بعد الاستثناء الاول اى لا
 اجتماع مؤثره غير ما هي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل كمر واحد فانها لا اجتماع مؤثره
 حيث امتنع عمر للعدل والعلميه واحدا لوزن الفعل والعلميه مع انها ليس بشرط
 فيها حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلميه ثم قال وما فيه علميه مؤثره اذا انكر
 صرف كان لو اعم ان يتوهم ان هذه الضابطه ليست بكلييه مجوز ان يفرض اسم
 يجتمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلميه فاذا انكر ذلك الاسم بقي فيه
 سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلميه ليس بشرط فيه حتى ينعدم الشروط
 عند عدم الشرط قد دفع وهره بقوله وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
 لاختلاف اوزانهما فلا يكون الا احدهما اى فلا يوجد الا احدهما اذا التضادان
 لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي هذا الاستثناء ونظيره ان قيل
 في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
 الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما

معها

هـ والظاهر كان استثناء الكل من الكل
 لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل
 المعنى فلا يوجد سبب منهما الاسباب منهما ويمكن ان يقتدر بقرينه ما سبق
 فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه
 نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط فيه ليس لا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد
 سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اى احد منهما واجيب بان مفهوم
 قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد
 منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و
 المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل
 اذا كان له اربع سوة فقال نسائي لحوالي الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح

الاستثناء حتى لم تطلقوا واحدة منهم مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 لان ما صدق عليه قوله لسا في ليس لاهذا الاربعة المستثناءة لكنه جعل استثناء
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله لسا في عام يتناول الاربعة المستثناءات و
 غيرها وان كان ما صدق عليه هي الاربعة المستثناءات فالحاصل ان استثناء الكل من
 الكل لفظ باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكليم يشترط
 صحة التكليم لاحتمال الحكم فافهم فاذا انكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية
 فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط
 عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيديويه الاخفش
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفرة في اصله مقترنا
 بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى المباشرة اي خالف
 سيديويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من ال
 عن الموصوف اي في علمه مثل احمر على نحو على التمرة مثلها زيدا اي على التمرة زيد مثلها
 وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيديويه
 حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التذكير دل عليه قوله اذا انكر فانه ظرف
 خالف سيديويه الاخفش في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلاثة احدهما الاستاذ سيديويه وهو ابو الخطاب والثاني
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قريبه وهو ابو الحسن علي بن سليمان
 والمراد هنا تلميذه كما صرح المصنف في شرح الفصل فلو نصب الاخفش كانت نسبة
 المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي غير ملائمة بربطه وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا
 الى التلميذ ابعد من الملازمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لاطهار الحق
 الا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة ربح فلا وجه لما
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه
 علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الامثل احمر فانه اذا انكر بعد العلمية به بقي سيديويه غير

منصرف اعتبار الصفة الأصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في
اسوداسمًا للحمية بالاتفاق والاختفاء لم يعتبرها إلا الساقط بالعلية التي هي
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسمًا للحمية فإن الوصف فيه
معتبر عند لأن غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الأصل ولا غلبة الاسمية
لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما جعل علما
فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جازتسمية الاسود بالاحمر
وبالعكس وأجيب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع والاختفاء ان
يقول ان الوصفية تزول بالعلية المتصادمة بينهما والعلية لا تزول بالتنكير
لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم
جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع لحر
بعد التنكير الى معناه الأصلي وهو من لمر الحمر فكيف يعتبر الوصف الأصلي
بعد زوال المانع وأجيب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التنكير
بل المراد انه كالتأنيث لكونه أصليا مع زوال ما يضاؤه ولذلك قالوا في جمع
احمر حمر وان كان علما وفي احمد لحامد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان
نصب قوله اعتبارا على انه مفعول لم اى خالف سيبويه الاختفاء لاجل اعتباره
الصفة الأصلية او على انه مفعول عن نسبة في مثل احمر اى خالف سيبويه الاختفاء
من حيث اعتباره للصفة الأصلية او على انه حال مجذوف مضاف اى خالف
سيبويه الاختفاء حال كونه ذا اعتبار للصفة الأصلية او على انه ظرف زمان
لان المصدر قد يجعل جينا اى خالف سيبويه الاختفاء وقت اعتباره للصفة
الأصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل
رجع القهقري او مجذوف مضاف اى خالف سيبويه الاختفاء مخالفة باعتبار
الصفة الأصلية وازدادة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى
السبب وان كان مفعولا كما اذع بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل
المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاختفاء والمعتبر للصفة الأصلية وهو
سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون هذا اشتمال من قوله

سيبويه ايضا يجذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتبارا للصفة الاسمية
 والمجار والمجرد في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية
 للعمل وقوله بعد التذكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاسمية
 في مثل احر بعد التذكير لافي حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في
 وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصيل بعد التذكير
 وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لاصلته ايضا فيمتنع نحو حاتم
 من الصرف الموصف الاصيل والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم اي سيبويه
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصيل والمراد باب حاتم
 كل علم كان في الاصل وصف مع بقاء علمية لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين
 وهو الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
 وذا امتنع لان ان اعتبر كل ضد مؤثرا لما يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان
 اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علت الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم
 عند ثبوته اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد
 الاحتمال لعدم اعتبار الوصف الاصيل ههنا التحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
 في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
 ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز وبطلان ما
 بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين
 في حكم واحد في حاتم لما يلزم لو كان امتناعا بالعلمية والوصفية القائمين
 وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه اعتبر الوصف الاصيل بعد التذكير
 في احر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لاصلته ايضا فيمتنع
 نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف
 الاصيل معتبر عند اصالته وان كان زائلا كما في احر بعد التذكير وكما في اسود بعد
 غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا تنافي بين
 كون الشيء وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد
 الوصف الزائل والعلمية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل
 لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة ينافي الاجتماع ولا ينافي التضاد فتحقت
 التضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فإن قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثير الاعتبار
 الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير
 العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلمتين حقيقتين طبيعتين لمنع
 الصرف بل هما علمتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين
 وجعلهما علمتين لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول
 الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم
 ونحو ذلك إذا لمرة للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود
 التأثير الطبيعي اعتبارهما بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار أو
 يقال التغير والاختلاف وإن كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه
 متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة أخرى فيلزم من
 حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فإن قيل قوله لما يلزم متعاق
 بقوله لا يلزمه والنفي إذا دخل على فعل فيرقد بوجه ما توجه ذلك النفي إلى ذلك
 القيد ويبقى أصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجتمعوا ولو بقي أصل الفعل
 ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه أن يلزم سيبويه باب حاتر أن لم يلزم اعتبار
 متضادين في حكم واحد وليس الأمر كذلك قيل أنه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل النفي
 أي انتفى لزوم باب حاتر على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصم المعنى
 وجميع الباب باللام والأضافة اللام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق
 بقوله بنجر أي جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والأضافة بنجر بالكسر
 الجملة خبر لقوله وجميع الباب أي بنجر بصورة الكسر لا الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانحزاري فلا بد من حذف أو تجوز فإن قيل لا فائدة في قوله بالكسر إذ
 يكفي أن يقول وجميع الباب باللام والأضافة بنجر قيل ليس الأمر كذلك بل هذا القيد
 مناط الفائدة ومدارها إذ غير المنصرف بغير لام وأضافة بنجر لكن بصورة الفتحة
 وبعد اللام والأضافة بنجر بصورة الكسر نحو مرت بالاحمر وبجرهم واختلاف
 في تعليل انحراره بصورة الكسر فمن قال إن البحر والتنوين كلاهما يسقطان عن
 غير المنصرف قصد أنهما ينجران باللام والأضافة لكونهما من معظم خواص
 الاسم يقويان جملة الأسمية ويتبعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير
 شبهه فصار الاسم منصرفا فينجر بصورة الكسر وإنما كانتا من معظم خواص

الاسم لانها يمتزجا به امتزاجا تاما ويجعلان الاسم التذكير معرفة ويقومان مقام
 التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالة الترفع على القطع عما بعده والفعل متصل
 بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانها لا يمتزجان به امتزاجهما
 ولا يحدان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجز
 غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه
 تبعاً للتنوين فقال انما يجز لان الجر يسقط منه تبعاً للتنوين الشاقط لشبه
 الفعل وهما لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه
 الجر فيبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم العرب بالجنس
 الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر للعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال
 المرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية
 صفتها اي هو اسم معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو و
 الالف نحو جاري زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك الالامة لفظا او تقديرا
 فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لا اللفظي يشتملها دون المحلى اذا عراب
 المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاري في هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلى انه في
 محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل
 لا محل له من الاعراب وهو عائذ الى المرفوعات وانما ذكره ووجه مع ان المرفوعات
 جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات او لانه عائذ اليها بتاويل كل واحد او لانه عائذ
 الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون
 المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات
 غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما عاود الضمير
 الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد
 وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع
 مسايلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر
 المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
 سايلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان
 يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل
 الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لا فائدة معنى المصدرية اي كونه فاعلا

حقيقة او حكما اليد خل المحقات وانما قال على علم الغائبية راعى على الرفع ليقنوا
 الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يباو به في المعرفة والجهالة ويشير
 الى اصاله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فمنه الفاعل مبتدأ فقد
 خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من المرفوعات
 الفاعل وقد كبره وتوحيده بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم
 الفاعل على سائر المرفوعات لان اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح
 لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزءا من جملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في
 الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفاعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فانه
 يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
 بهذه المثابة ولا ن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
 واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولا ن الفاعل اشد في باب الركنية
 حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسد بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركنية
 لا ينافي المحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما قدم حذف
 الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولا ن رفع
 الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان
 وعلت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة
 نحو كفي بالله وما جارني من احد واجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل
 المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه لا ن باق على ما هو الاصل في المسند
 اليه وهو التقدير ولا ن يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه
 وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا
 يحكم عليه الا بالاشتقاق لان عامله لا يكون الامشتقا ولا ن المبتدأ يحكم عليه بالحكم
 متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان
 حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند
 اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل و
 لقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره
 عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا شبهه فقولوا شبهه اما ان يندرج تحته ما
 هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكروا
 ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند
 البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدور واليه ذهب المصنف وصاحبها
 العرب وعند الاكثرين هو الفعل المقدور واسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما
 كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائما او غيره وعمر وحسن وجهه وقدم عليه
 عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك
 الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه ما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر
 عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل بل اسند اليه ايضا
 الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل او لا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك
 الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا في تكرير الاسناد ويتقوى الحكم كذا في
 المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه
 مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند
 الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه
 وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل
 بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على
 صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد
 مضروب علامة فانه ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري و
 غيرها هذا القيد في هذا الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
 وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد
 وطال عمره وان الموت ليس بقائم زيد وكذا الطول ليس بقائم بعمر ولكلها
 على جهة انها قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطف
 نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمره حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيام
 بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والنصوبات والمجوزات المذكورة
 غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه العربات فيكون المعنى
 ما اسند اليه الفعل بالاتبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم بوجهه ليكون مثالا للفاعل الذي
استند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان أحكامه
فقال والأصل أن يلي الفعل أي الأولى أن يقارن الفاعل الفعل الذي استند اليه
بجيت لا يتخلل بينهما وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو أحقها لأن الفاعل كالجزم
هذه لأن الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والأولى أن يليه لكان أخصروا وضمو
أحسن أما الأول فلترك الفعل وأما الثاني فلأن الأصل يحتمل المعاني بخلاف
الأولى فإنه لا يحتمل سوى معنى واحد وأما الثالث فلما عااة الاشتقاق وهي
من المحسنات على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل
على ما مر في بحث الوصف أي ولا جل أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل جاز ضرب
غلام زيد يصيب غلامه ورفع زيد أي جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير
وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب
غلامه زيد برفع غلامه ونصب زيد أي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
قبل الذكر لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على أصالة تقدم الفاعل
عليه وهذا عند الجمهور بخلاف الأخطاش وابن جني فإنه جازأه تماشكا
بقول الشاعر جزي ربه عني عدي بن حاتم جزء الكلاب العاويات وقد
فعل + فإن ضمير به عائد إلى عدي وهو متأخر والجواب أن الضمير للمصدر
الاعدي أي جزي بجزء لئلا تهجرى المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا
هوا قب للفقوى فإن قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم
يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند أعمال الثاني قيل لا
قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه
وهو غير عمدة لا ترى أنه لا يضر المفعول في الأول إذا عمل الثاني عند تنازع
الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل أن الضرورة قد دعت إلى
الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا
إذا المفعول فضلة ففقيه نظر لأن الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول
به سواء فإنه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على
المفعول به كالضرب مثلا فإنه لا يستحال آلة التاديب في محل قابل للإيلاء و
هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول به ليس
 بركن فتمتقت الضرورة في كلتا صورتين واجيب بان المراد بالضرورة
 ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر
 في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب
 فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصحة
 مجمل ما روي على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان
 حكم آخر وهو وجوب تقدّمه وتأخيره فقال واذا اتقى الاعراب فيهما اي في
الفاعل والمفعول لفظا امتزاي من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب
 اي واذا اتقى القرينة حاليتها كانت او مقالية على فاعلية احدها ومفعولية
 الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا
 متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
 نحو ما ضربت الاياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول
 الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد لا عمرا او بعد معناه اي معنى لا وهو انما
 فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد
 عمرو وانما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تساهل ثم
 كون انما بمعنى ما والا اختيارا للصنف والا فللمذكور في المفتاح وغيره هو ان انما
 متضمنة بمعنى ما والا لا كما انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقدّمه جزء لقوله واذا اتقى
 مع ما عطف عليه اي وجب تقدّم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي
 في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللمتحرر عن الالتباس بخلاف ما لو
 وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى و
 ضرب موسى العاقل عيسى العاقل ينصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة
 مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيته في الثاني واعراب الصفة في
 الثالث وحاليتها نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حاليتها وهو عدم صلاح
 الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقدّم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل
 قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقدّم المفعول على الفعل في هذه
 الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ
 والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائم

لأنه

زيد اجيز الوجهان أحدهما ان يكون اقايم مبتدأ وما بعده فاعلة السادسة
 الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر للبتدأ وكذا في غيرهما اما اجيز فيه الوجهان
 او الوجهه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجهه
 قيل الفرق مبني على تمديد اصل وهو ان أحد الوجهين اذا كان على خلاف الأصل
 والاخر على الأصل فقصده المتكلم ما يخالف الأصل ملبس بمنع الالتباس اذا لمع
 يحكم بمناهة الأصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان
 استويا أصالة ومخالفة الأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما
 بالأصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
 فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع
 واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او
 مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى
 تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الأصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم
 تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
 في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
 على الفعل وهو خلاف الأصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف
 الأصل في الخبر الا افراد فيستويان في خلاف الأصل فلا يلزم اللبس وكذا اقايم
 زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل على ما سنبين
 ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
 بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجهه واما في الصورة الثانية
 اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلا ان اتصاله مانع من تاخيره لا متناع
 الفصل مع الاتصال والمراد بتقدير الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل
 فلا ينتقض بخوزيد ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع
 المفعول بعد الا او معناها فلا لانه لو اخر الفاعل لا نقب القصر وذلك لان
 المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفعل لا نقب
 ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرو ان زيد
 ليس صارا لاحدا لا عمرو فاما ضمروهما فان يكون مضرو بالغيره ويتقدم
 المفعول اي بقولك ما ضرب عمرو الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول

فقط بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كالأومعناها ثم قدم عمرو وأعلى زيد
نحو ما ضرب الأعمرو أزيد فإنه جائز عند الأخفش وبعد القاهر سواء قصد
استثناء عمرو وتقدير الأعمرو وأعلى الفاعل بقرينة أو قصد استثناء امرين
من امرين أي ما ضرب أحدًا أحدًا الأعمرو زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود
وذلك لأن الانحصار انما يقع فيما يلي الأقل وذكر الفاعل بعدها فالانحصار
يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأزيد عمرو فأفكانك قلت ما ضرب زيد لا غير
ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأعمرو أزيد
فكانك قلت المضروب عمرو ولا غير وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ذلك
سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الأعمرو وأعلى زيد أو قصد استثناء امرين
من امرين أما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين بأداة واحدة بلا
عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف وأما الأول فللزوم الالتباس بالثاني
ثم كما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في
بيان المواضع التي وجب فيها تأخيرها عنه فقال وإذا اتصل به أي بالفاعل
ضمير مفعول أي ضمير عائذ إلى المفعول نحو قوله تعالى وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ
أَوْفَعَ الْفَاعِلِ بعد الأنحو ما ضرب عمرو والأزيد أو بعد معناها أي معنى
وهو أنما نحو ما ضرب عمرو أزيد أو اتصل به أي بالفعل مفعوله أي مفعول
الفعل وهو أي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت
وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول
وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال ضمير المفعول فلا تجوز عن لزوم
الانحصار قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد الأومعناها
فقليل لا ينقلب المقصود لأن المقصود منه قصر المفعول على
الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا ينقلب ذلك إلا قصر الفاعل على المفعول إذ
معنى قولنا ما ضرب عمرو والأزيد أن عمرو ليس مضروبًا بالأزيد فاما زيد
فما إذا كان يكون ضاربًا لغيره ويتقدم الفاعل أي بقولك ما ضرب زيد لا عمرو فينكسر
ثم هذا إذا وقع مجرد فاعله بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كالأومعناها
نحو ما ضرب الأزيد عمرو فإنه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا
حاجة إلى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لأن مثل هذا التركيب محمول

على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على المفعول
وأما في الصورة فالثالث ترى في صورة اتصال المفعول لأن اتصال المفعول مانع
عن تأخير المنافاة للاتصال الفعل وإنما قال وهو غير متصل احترازا عما إذا
كان الفاعل متصلا أيضا مثل ضربتك فإنه يجب تقديم الفاعل على المفعول
على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد أي قلما يحذف
الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلّة لأن قيام القرينة
شرط للحذف لا للعلّة بل العلة الإيجاز والاختصار أي وقت حصول قرينة
دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جواز اضافة مصدر محذوف أي
وقد يحذف حذف جازيا للإيجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة
كقولك زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل مقولك
وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محلي وفي بعض النسخ في مثل زيد في
موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جواز أفعلي هذا يكون زيد مضاف إليه
والرفع محلي على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من
موصولة وقال صلة أي زيد المقول الذي قال من قام كلمة من هذا استهامة
مبتدأة وقام خبره والجملة الاستهامية مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل
فعل محذوف أي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في
السؤال فإن قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام لي مطابق
الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك
ولن يكون ذلك لا بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر مطابق
السؤال صورة ولا يطابق معنى لأن قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في
الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الأسناد فلا يطابق الجواب السؤال من
حيث المعنى أو يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف
شرطها والتقليل في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق
كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال المقدر كقول ضرار النهشلي في مرثية زيد
بن هاشم وليك زيد ضارع لخصومة الواو في قوله ليك ليست بداخله في
البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو مرغاب مبني
المفعول وقوله زيد غير منصرف للعلية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول

مالم يسم فاعله لقوله ليك وقوله ضارح فاعل فعل محذوف لأن الشاعرا امر
 بالبكار بقوله ليك يزيد أي على يزيد على صيغة المجهول حرك الشامع أن يسأل
 قائلا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدرا للحق فاجاب بقوله ضارح أي
 يبكيه ضارح أي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السؤال
 المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارح أن لم
 يعتمد بشئ لأن الجار والمجرور يكتفي بزيادة الفعل أي يبكيه من يعجز عند
 الخصومة أو بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه أو
 خصومة مع غيره وإنما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة خواتمه فإن
 يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعللة أن يزيد خصومة
 غيره معه وفيه نظر لأن الخصومة لا تصلح عللة للبكار بل العلة بمنزلة وقت
 خصومة غيره أياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى
 الوقت على كلا التقديرين وأجيب بأن حمل اللام على العلة على تقدير أن يكون
 قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارح لا بقوله يبكيه المقدر أي ضارح لاجل خصومة
 غيره معه أي يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه
 وأخره ومختبط مما تطعيم الطوائف قوله ومختبط عطف على ضارح أي يبكيه ضارح
 ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وإنما يبكيه مختبط لأن يزيد لم يعل
 السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطعيم الطوائف أي مما تملك الحوادث ماله
 متعلق بقوله يبكيه المقدر أو بقوله مختبط وكلمة من للسببية ومصدرية
 والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والإطاحة هو الإهلاك والطوائف جمع
 مطيعة على خلاف القياس كلوا قم جمع لقيمة والقياس الطيحات والمطيحة
 هي الحادثة المهلكة أي يبكيه مختبط لاجل الإطاحة الطوائف ماله أي لاجل إهلاك
 المملكات ماله أو متعلق بقوله ليك أي ليك يزيد لاجل الإطاحة الطوائف يزيد
 أي لاجل إهلاك المملكات يزيد ومعنى البيت أنه ينبغي أن يبكي على يزيد كل ذليل
 لا ناصر له وكل فقير سائل أصابته حوادث الزمان وأهلك ماله ولم يجد من يعينه
 فإن يزيد ناصر كل ذليل وجار فقر كل فقير وقوله ووجوب عطف على قوله جواز
 أي ويجوز حذف أو اجبا في مثل فإن أحد من الكبر كان استجار لك فاجزه
 أي مثل هذا الكلام وقوله أحد مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف تفسيره

استجارك وتقديره وان استجارك احد من الشركين استجارك والراد بالمثل
كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر يأتي وأن وعطف البيان نحو رايته
غضنفر اى اسدا ونحو قوله ونادى ناه أن نأبراهيم ونحو جاء في ابو الفضل زيد
قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر
نعم ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوف فالا يكون المفسر تفسيراً
للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفاعل
والفاعل جميعاً فقال وقد يحذفان معاً أي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره
مثل نعم لمن قال لجار والمجور ورسفة نعم أي نعم المفعول لمن قال او حال أي مثل نعم
مفعول لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم
التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز ولا واجب ونعم قرينة لاسد مسد
الجملة كذا قالوا ولفاعل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدة
كما في اقائم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال
قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا
واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذامارة الوجوب
والجواب عنه ظاهر فليتنامل ثم لما فرغ عن بيان احكام الفاعل شرع في بيان
حكم آخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطراداً فقال
واذا تنازع الفعلان اسما ظاهراً بعد هما أي بعد الفعلين قوله ظاهراً مفعول
تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى
واحد فيكون من باب تجازينا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعد هما
صفة ظاهراً أي ظاهراً واقعاً بعد هما وإنما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل
والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرها من الصفات ايضاً نحو زيد ضارب
ومكرم عمر واوبكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه
التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضاً نحو ما جاء
في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم
فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وإنما قيل بالظاهر احترازاً عن المظهر فان
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت وكرمت على صيغة التكلم وضرب وكرم على صيغة الغائب اوضحبك
واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن
اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان الاتصال يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئته ولا يتصل بعامل آخر فلما لم تجز في المتصل لم تجز في المنفصل طرذا الباب
وانما قيد بقوله بعد هما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلحق
بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع
فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت وكرمت وضربت زيدا و
اكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا
الى اعمال الثاني وضمما الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه
والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول وضمما الفاعل والمفعول في الثاني الا
ان يمنع مانع فيظهره على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان
الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا
قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد
يكون جوابا اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان علمت للتفسير ويحتمل ان
يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف فانقذه واذ تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما
جازا اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان علمت ايضا للتفسير
ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء للشرط قوله فان علمت الثاني الى آخره اي
فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اي فاعلية الاسم الظاهر وباء
النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا نحو ضربني وكرمني زيد
وقد يكون واقعا في المفعولية اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا
نحو ضربت وكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين
في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية
معنا نحو ضربني وكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على ان حال من الفعلين
المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير
المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف
اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر فيتحمل عامل الحال وصاحبها ولما قلنا ان يقول لمكان ذلك حال من
 الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد
 يكون يلزم افعال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة واما منع
 ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون
 حال من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان
 يكون عاملا معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب
 افعال مفهوم الكلام لا من باب افعال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان
 المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما فاعثا والاخر
 ناصبا وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لا يقع
 الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى المجازة
 اي يختار النجاة المنسوبة الى البصرة افعال الثاني عطف على الجزاء المحذوف
 اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد هما يجوز افعال كل منهما ويختار البصريون
 اي نجاة البصرة افعال الفعل الثاني مع تجوز افعال الاول فالاختلاف في الاختيار
 والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب
 فهو على اخذ اقدروا بان افعال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول
 هو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلى عامله وباستقضاة الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهٗ حيث
 اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقبل اقْرَؤْه لاختيار اضممار المفعول في الثاني عند
 افعال الاول ومنه قوله تعالى اَنۡوِيۡ اَفۡرَغۡ عَلَيۡهِ قَطۡرًا حيث اعمل الثاني اذ لو
 اعمل الاول لقبل اَفۡرَغۡ لَمَّا مَرَّ ومنه قول الشاعر + ومكتا مدمائة كان متوفا +
 جرى فوقها واستشعرت لون مذهب + حيث اعمل الثاني والا لقبل واستشعرت
 لما ذكرنا ومنه قول الآخر + قضى كل ذي دين فوق غزيره + وغرة مطول معنى
 غريمها + حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلا نه لو
 عمل ذلك لقبل فوقاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلا نه لو ذلك لقبل
 معنى هو غريمها بالظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له
 حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت
 على غير من هي له يجب فيها ابراز الضمير اذ لم يضر على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الضمير دل على أنه قد عمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولاً لقوله معنى فانه
لا يجب ابراز الضمير في مطلق لأنه وإن كان صفة جرت على غير من هي لحيث
وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم إلا أن ضمير ما ضمير بشرطة التفسير لو كان
الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون أي جملة
الكوفة أعمال الفعل الأول مع تجويز أعمال الثاني واحتجوا بأن الأول سبق الطلبين
فهو أولى باعطاء المطلوب وبأن أعمال الثاني يستلزم الأضمار قبل الذكر ولا
كذلك لأعمال الأول فكان أولى ويقول امرء القيس + فلوانما اسعى لا في معيشة
كفائي ولم اطلب قليلاً من المال + فان كفائي ولم اطلب تنازعاً في قليل و
اعمل كفائي فيه حتى ارتفع به مع امكان أعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت
في النظم بين نصب قليل ورفع مع ارتكابه خلاف الأصل وهو حذف المفعول
بالإتفاق فلو لا أعمال الأول لم يختار لما اختاره الشاعر إذا فصيح لا يختار إلا
الوجه المختار فلما اختاره دل على أن أعمال الأول هو المختار وجوابه يأتي في
البيت ثانياً بين أن المختار أعمال الثاني عند البصريين وأعمال الأول عند الكوفيين
شرح في تفسير مذهبهم ما وبيان كيفية الأعمال فقال فان عملت الشان
الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير أعمال الثاني لأنه الأولى والأكثر استعمالاً أي فان
عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضياً للفاعل
أو المفعول اضمريت الفاعل في الفعل الأول إذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر
أي على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث نحو ضربتني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيد بن و
ضربوني واكرمت الزيد بن وضربتني واكرمت هنداً وضرباني واكرمت هندن
وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف طرف اضمريت أي دون
حذف الفاعل لأن حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه
إلا إذا سكت شئ مسدداً كما في ما جاني الأزيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول
بخلاف الأضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير قل هو الله أحد
ونعم رجلاً فان قيل لم يطرأ الفاعل في الأول عند أعمال الثاني لثلاثين الأضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يضار
اليه مع امكان الأضمار خلافاً للكسائي رحمه مفعول مطلق لفعل محذوف

أي يخالف بالأضمار دون المحذف خلافاً للكسائي فإنه يقول بمحذف الفاعل
دون اضماره بخلافه عن الأضمار قبل الذكر والجواب أن الأضمار قبل الذكر بشرط
التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلاً وقل هو الله أحد بخلاف حذف الفاعل
بدون سد شيء مسدود فإنه لم يوجد في كلامهم اهلاً فإن قيل قد جاء حذف
الفاعل بدون سد شيء مسدود نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قد إلا أنا حيث حذف إلا أنا
في الأول وهو الفاعل ونحو اضر بن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لئلا يلتقي ساكنان وإن أبقيت خطأ
لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل
المصدر قيل إن المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فتقوله اطعم
في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسياً
منسياً والمحذوف في باب التنازع نسياً منسياً ويظهر أثر الخلاف بين القائلين
بالمحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيهما ومستتراً
فيه فيقال في الأضمار ضرباني وأكرمني الزيدان وضربوني وأكرمني الزيدون
وفي المحذف ضربني وأكرمني الزيدان ولا زيدون بخلاف ضربني وأكرمني زيد
حيث لا يظهر أثر الخلاف فيه صورة بل معنى فإن الفاعل في الفعل الأول مضمّر
مستتر عند القائلين بالأضمار ومحذوف عند القائلين بالمحذف وقوله
وجاز حمله معترضه لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية أي وجاز عمل الثاني
عند اقتضاء الأول الفاعل وقوله خلافاً للفراء مفعول مطلق أي يخالف
القول بالجواز خلافاً للفراء فإنه منع جواز ذلك للزوم أحد المحظورين الأضمار
قبل الذكر أو حذف الفاعل ودوي عن الفراء تشريك الراجعين والأضمار بعد
الاسم الظاهر كما في صورة تأخير الناصب يقال ضربني وأكرمني زيد هو وضربني
أكرميت زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف
على قوله اضررت الفاعل أي وإن عملت الثاني حذفت للمفعول أن أقصى الأول
المفعول أن استغني عنه هذا شرطاً استغني عن الجواز تفيد ما يغني عنه و
الجواز المحذور أعني عنه مفعول ما لم يسهم فاعله أي حذفت المفعول أن كانا

استغنى عنه بان لم يكن مفعولا لأفعال القلوب نحو ضربت وضربتني زيد واعطيت
واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمار قبل الذكر فيجوز
لذلك الالتماس الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحريزا عن سماجة
التكرار وانما يضر ذلك تحريزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وانما الاضمار
في قوله ربه رجلا فشاذا ولا اظهرت اى وان لم يستغن عن اى وان كان حاله
يستغن عنه بان كان مفعولا تانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا ظهرت
المفعول نحو حسبتى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبتى وحسبت
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعلم فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبتى
وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب
الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان علمت الاول عطف على
الشرطية السابقة وهي قوله فان علمت الثاني اى وان علمت الفعل الاول كما هو
راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او للمفعول اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربتني زيد
وضربت وضربتني الزيدين وضربت وضربتني الزيدان وضممت المفعول
ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر
نحو ضربتني وضربت زيدا وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
وانما اضمير المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضمير في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع
امكان اضماره الا ان يمنع مانع فظهر استثناء مفرغ اى اضمرت المفعول
على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فينبذ وجب
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا تانيا من باب علمت مع ذكر المفعول
الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبتى وحسبتى منطلقا الزيدان
منطلقا فان حسبتى وحسبتى هما تنازعا في منطلقا فاعلم الاول وهو حسبتى
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له وضمير المفعول الاول في حسبتى
واظهر الثاني وهو منطلقين لما منع يمنع اضماره وهو انه لو اضمير مفرغاً خلفه
هو له وهو المفعول الاول وذا غير جائز لوجوب الحال وانما هما فيما صدق عليهما

في هذا الباب ولو اضرمتني خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار
 وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضرمتني وحسبتم يا يزيد
 منطلقا ثم كما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون يقول امر
 القيس من ان كفا في ولم اطلب تنازعا في قليل وعمل كفا في فقال وقول
 امر القيس فتوانما اسعى لادنى معيشة كفا في ولم اطلب قليل من المال +
 ليس منه القول بمعنى المقول اي مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى له
 لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجهها الى قليل من المال حيث يلزم التناقض
 وخلاف المقصود لان كلمة لم يجعل مثبت من شرطه وجزائه وما عطف على
 احدها منفيا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك
 فالأكرمان مثبتان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمتك فالأكرمان مثبتان
 فعلى هذا قوله فتوانما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة
 اي انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفا في
 قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب
 متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه
 صار مثبتا بالعطف على جزء لو فيلزم من الصراع الاول ان لا يكون طالبا
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من
 الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود
 فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه
 الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثر المحذوف بدلالة البيت الثاني
 وهو قوله + ولكنما اسعى لمجد مؤثر + وقد يدرك المجد المؤثر امثالي + فيكون
 المعنى لو ثبت سعي لادنى معيشة كفا في قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثر
 ولكنما اسعى لمجد مؤثر فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان
 متوجهين الى شيء واحد قال الفارسي الواو في قوله فلم اطلب للمحال دون العطف
 فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى
 ما ثبت سعي لادنى معيشة وما كفا في قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا
 من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل
 فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك

لتحقيق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مساواة سواء طلبه او لم
 يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفاً على مجموع الجملة الشرطية
 دون الجزاء او كان اعتراضاً حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتاً
 فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله
 ليس منه خبره وقوله كفاي في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس
 وازداف الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول
 ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بجد
 على حذف فقال مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكروا فاعله وانما لم
 يفصل بينهما كما فصل المبتداء لشدّة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين
 فاعلاً لكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا
 يكون ذكره ههنا مستنكراً وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير
 المستتر في قيم اى واقيم ذلك للمفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
 اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحمد صادق على الربيع في قوله ايت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولاً فيه اى ابنت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
 حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولاً فيه وصار فاعلاً
 لصدق حذف الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ
 عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اى شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
 وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل او يفعل ونحوها
 مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجزاً للفظ واللفظ اذا اريد به مجرد
 اللفظ يكون علماً والعلم يصح تاديله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون
 موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لسمى فعل ويفعل كونه ماضياً
 مجهولاً ومضارعاً مجهولاً او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير
 صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل
 المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهبا بان كل مفعول صالح لا قامته مقامه اعل شرعي
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول
 اسنادا تاما فلما اسند الفعل اليه لم يترك مسندا او مسندا اليه مقامه كون
 كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت
 في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
 بخلاف اعلمت زيد هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جاب
 لم ويبطل السؤال عن اللصية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك
 بالاتفاق يقال ضرب التاديب وما يقال لان لم انه بعد اظهار اللام جواب
 لم فقيم وهما لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للام لكونه صالحا للجواب
 للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
 يصلم جوابا لمن قال ضربت كما ان تاديبا صلي لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا
 بالبرهان وعلل بعض الشارحين بازا النصب فيما قصد عليه مشعرا بالعلية
 فلما وقع مقام الفاعل صار مفعولا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة مشعرا بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع
 مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظروف ايضا لان النصب فيما
 قصد ظرفيته مشعرا بالنظر فيه فلما وقع مقام الفاعل فالتنصب والاشعار
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند
 اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع
 الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم كما بين المفاعيل التي لا يقع موقع
 الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعين له أي تعين المفعول به لإقامته مقام الفاعل أي لاستناد الفعل اليه وأما تعين له لأن الفعل المجهول بني له واستند اليه حقيقة وإلى غيره من الملابسات مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها فإن قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار أن كل واحد منهما جزء من لول الفعل لأن الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار أنه مستلزم مدلول الفعل لأن كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فإنه مقتضى مدلوله من حيث المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فإن الضرب في ضربت زيداً مثلاً وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فإن نفس المصدر يمكن أن يكون بدون المفعول به كالقيام والقيود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت أن احتياج الفعل إلى هذه المفاعيل أشد من احتياجه إلى المفعول به فلم لا ترجح هي عليه قيل إنما لا يترجح هي عليه لأن الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحاً عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لأنه إذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكأنه كان مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للإقامة فإن قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله أمام الأمير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنسوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع أن المفعول به بلا واسطة حرف جر أقوم مقام الفاعل ولقائل أن يقول إن قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور وأما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة وإيضاً أنه إن كلام المصنف غير منظم فإن قوله إذا وجد وقوله تعين وقوله يقول أمور مستقلة وقوله فتعين زيد ماضٍ اللهم لأن يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم نُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَنُفِخَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فإن لم يكن تامة لا ناقصة أي فإن لم

ان يقول

يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء أي فجميع الفاعل مستوية
 في الأقامة سواء بالجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الأسناد اليه محازاً
 فإن قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به
 لا يستقيم لا يثبت على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فيكون
 مطلقاً وجد المفعول به اولم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه
 سواء في جواز الأقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الأقامة أو يقال
 المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكّر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء
 وان وجد فجميع ما يذكّر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والافلوق
 سواء لكان اخصراً لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهن خلاف المقصود
 على ما عرفت والمفعول الأول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل
 فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الأول فيتناول كسوت أي المفعول الأول
 من الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الأول أولى من المفعول الثاني
 في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الأول من اعطيت زيد درهما فيه معنى الفاعلية
 اذ هو اعطى أي اخذ وكذا المفعول الأول من كسوت زيد جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو
 مكسوس وفي الثاني منها معنى الفعولية لانه ماخوذ مكسئاً وما فيه معنى الفاعلية
 فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد
 عمر فان كل واحد من مفعولي يصلح ان يكون اخذاً وماخوذاً بخلاف اعطيت
 زيد درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذاً بل تعين لكونه ماخوذاً فلا لبس في
 اقامته ثم لما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعده شرع في بحث مبتدأ
 والخبر فقال ومنها المبتدأ والخبر مبتدأ متقدم الخبر والجملة عطف على قوله
 فمنه الفاعل أي من الرفوعات المبتدأ والخبر انشأ ضمير ههنا لتأنيث المعاد وذكّر
 ثم ابتدأ خبر وفي بعض النسخ ومنها المبتدأ والخبر أي وفيما اشتمل على علم
 الفاعلية المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ المبتدأ والخبر فعلى هذا يكون المبتدأ
 مبتدأ محذوف الخبر أي ومنها المبتدأ والخبر أو ومنها ما حذف الخبر اكتفاء
 بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفوعات الأتية وإنما جمع المبتدأ
 والخبر في فصل واحد لما كان التلازم بينهما على ما هو الأصل اذا الأصل فيهما
 اذا ذكر أحدهما ذكر الآخر ما حذف أحدهما بخلاف الأصل ولا شتر كما في كون

عامليهما معنويا وغير ذلك فالبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية وقوله
 المبتداء مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله
 المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل
 اي العوامل النسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
 الى الكلليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اي العوامل النسوبة الى
 تلفظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ
 اي العوامل النسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل
 بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ والمراد
 بالاسم اعم من ان يكون اسما لفظيا او قد يرا فيدخل في الحد سواء عليهما
 انما ندركهم ام لم ندرهم وتسمع بالمعبيدي خير من ان تراه وحق ان زيد
 منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه
 عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان علت
 كما فسرهما العلامة جارا لله الزمخشري في الفصل لانه عرف المبتدأ وحده
 فيها لم يحوى ان يطلق بخلاف جارا لله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ
 والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشاركة بينهما
 المجرد عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليهما وهي الابواب الثلاثة وفروعها
 ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ
 وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا
 يعتد به وقوله مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والمجاور والمجاور
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسند وهو انما عمل لانه حال معتمدة على ذي الحال
 وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج من هذا
 القسم فان قيل مالم يسم فاعله ضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل
 ومفعول مالم يسم فاعله قيل اكفى في بعض الحد وبالحصر للاستفاد من المقام
 لما كان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضهم ليكون صورة التصريح دالة
 على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هذا داعي من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ
 وفاعله مسند الخبر كما قلتم الزيدان لانه مسند به لا مسند اليه ولا نه اسم لا
 صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المطلق كان الانطلاق
 مقصورا على زيد لان زيد مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد
 عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
 مقصورا على المبتدأ مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا
 يحصل بضمير الفصل ردعه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ
 بانحلاف واجيب بان قد يجيء لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو التواضع
 ومنه قوله تعالى **وَإِلَيْكَ تُرْجَعُونَ** اي اولئك هم المقصرون على الفلاح
 منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ مقصورا على الاسم
 المذكور والصفة فلا يكون المبتدأ غيرهما فيحصل به ردعه فان قيل التجريد
 عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
 يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد
 ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للمحقار ضيق فمركبة والركبة البير و
 قولك سجان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى **أَمَّا**
إِنْتَيْنِ وَأَخْيَتُنَا اثْنَتَيْنِ بتسمية العدم الاصلى امارة وههنا من هذا القبيل
 فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون
 المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم
 كقولك لم يبق كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يبق وقد عرفت ان نفي
 العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم
 عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
 شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا
 كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول
 واذا النسبة ايجابية كقولك الجاد لاهي واشبات التجريد عن جميع العوامل بان
 لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي
 لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد
 نفي العموم ونفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
 العدم بالدليل الحادجي كما في قوله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ** والله لا
 يحب كل فاكهتهم ولا تطعم كل خلاف ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

ان المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله
 العوامل الجنس دون الاستخراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتدأ هو الاسم
 المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكرنا اصلاً وقوله والصفة عطف
 على قوله الاسم اي المبتدأ هو الاسم المذكور والصفة الواقعة بعد حرف النفي
 أو الف الاستفهام والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 والجاري مجراها كالنسوب نحو ما قرنتي اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة
 بعدها ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست
 بتلاوة لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وكلمة اولئك المخلو دون
 الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود
 دون المحد وخطابطة تقسيم المحد وان يدكر في صدر المحد ما يتناول كلا
 القسمين وهنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما
 هو قسم الفعل كادل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسم الصفة كما نرى بعض
 الشارحين فان قيل ان اريد به قسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فانظر
 ان المراد قسم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل
 بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتدأ في القسم الاول مسند اليه وفي
 الثاني مسند اليه ولا يصح ان يراد قسم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم المحد اذ ليس
 في صدر المحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من الضمير الواقعة
 اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر
 الذي بعده ما مثني او مجموعاً وانما قيد بالظاهر احترازاً عن الصفة الرافعة لضمير
 نحو قائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائذ الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر
 لم يحز تشبيهها لما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبراً
 ليس الا فان قيل يخرج من هذا المحد مثل قائم انما فان الصفة رافعة للمضمر
 مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستوفى فلا يخرج
 ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعده هل الاستفهامية الرافعة لظاهر مبتدأة ايضاً
 بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي
 الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعده هل اختلفوا في ابتداء شئ قال
 بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان كلاهما

ابتداء شئها

لأصلتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييداً واحترار عن هل فإن قيل الصفة
 الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتدأة أيضاً بالاعتقاد على الوصول
 نحو قائم أبوه زيد فلو قال بعد حرف النفي أو الف الاستفهام أو لام الموصول
 كان أشمل قيل إنما يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لأن هذا القسم من
 المبتدأ ضروري يصار إليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم أعراب الصلة
 بأعراب اللام الموصولة كأعراب ما بعد إلا بمعنى غير باعرباً به توضيحاً أن حق الأعراب
 أن يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والمخبر
 لا يحمل الأعراب نقل أعرابها إلى صلتها فاعربت بأعرابها عارضة كما أن الاسمية
 الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل أعرابها إلى ما بعد ها فاعرب
 بأعرابها عارضة مثل زيد قائم مثال القسم الأول من المبتدأ وما قائم الزيدان
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي وقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
 الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بسند اليها و
 الزيدان فاعلها السامد المخبر في تمام الجملة فإن طابقت مفرداً أي فإن
 وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الف الاستفهام اسماً مفرداً واقعاً
 بعد ها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعد ها مفردين جاز الأمران
 أحدهما كونه الصفة مبتدأة وما بعد ها فاعلها السامد المخبر في تمام الجملة
 والثاني كون الصفة خبراً وما بعد ها مبتدأة بخلاف ما إذا طابقت مثني أو
 مجموعاً نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس إلا
 فإن قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر فلا
 جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقاً
 وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلاً لأنك إذا جعلت الاسم الظاهر فاعلاً
 فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فحققت الضرورة فإن قيل اعتبر
 منع تأخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجوز حينئذ وجهان
 ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور
 الالتباس وجوز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو أن أحدهما
 أن كان على خلاف الأصل فنقص ما يخالف الأصل ما تبسبى من الالتباس إذا
 السامع يحكم بها هو الأصل السابق ذهناً إليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقصود

الـ

والوجه
 الثاني
 هو
 الذي
 ذكرناه

وقام زيد من هذا القبيل لأنك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا
 يسبق ذهن السامع الى تأخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلافا
 الأصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا
 يجوز فيه إلا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الأصل وان استوى الوجهان أصالة و
 مخالفة للأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما بالأصالة حتى
 يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما
 من باب الأجمال والأجمال جائز والألتباس ممنوع وذلك مثل قائم زيد فان وجهه
 من تبيان في مخالفة الأصل اذ ابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو
 خلاف الأصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو ايضا خلافا للأصل
 فاستوى الوجهان فجوزا هذا هو الفرق بين جميع صور الألتباس وجواز الوجهين
 ثم لا فرغ عن بيان المبتدأ وشرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرّد عن
 العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة أي الذي لا يكون صفة
 واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرّد شامل للمبتدأ
 بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الأول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة
 احتراز عن القسم الثاني منه وإنما لم يقل هو الاسم المجرّد لأن الخبر قد يكون جملة
 والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فتذكّر الاسم ليتناول
 الاسم والجملة وقيل إنما لم يقل هو الاسم المجرّد اكتفاء بما قال في المبتدأ والجملة
 التي وقعت خبرا في تأويل الاسم فإن قيل يدخل في أحد يضرب في زيد يضرب
 أبوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج
 ذلك لأنه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة
 تأكيد لأن القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ وهو
 ضمير الفصل والمجرّد خبر والمسند به صفة المجرّد والمغاير صفة أخرى ثم لما بين
 المبتدأ والخبر شرع في بيان أحكامها على الترتيب فقال وأصل المبتدأ والتقدير
 أي الأولى في المبتدأ ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لأنه موصوف
 معنى والخبر صفة والموصوف مقدّم على الصفة ولأنه عمدة البيان والخبر
 عمدة الافادة والبيان أهم والأهم البقي وأخرى بالتقدير بخلاف الفعل و
 الفاعل فإن الأهم هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل يدل على التجرد و

المحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والمحدوث بخلاف
المبتدأ والخبر فإن الأهم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على
الثبات والدوام ومن ثم رأى ولاجل أن أصل المبتدأ والتقديم جاز في
داره زيد مبتدأ متقدم والخبر والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل جاز
وإنما جاز ذلك مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدم مرتبة
مكان أصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار الجار والمجرور وخبر لفظوله
صاحبها والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل متنع وإنما امتنع هذا يعود
الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى
التأخر لفظاً ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض أحكام المبتدأ وشرع في حكم آخر
له فقال وقد يكون المبتدأ منكرة كلمة قد للتقليل أي قلما يكون المبتدأ
منكرة فيه إشارة إلى أن الأصل في المبتدأ والتعريف لكونه محكوماً عليه و
الأصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فإنه إنما جاز تنكيره مع كونه محكوماً عليه
لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدمه المحكم عليه وذلك أي التنكير
إذا تخصصت أي قل شيوعها وإلهاها وحصل فيها نوع تعين بوجه ما كلمة
ما زائدة أو صفة بوجه أي بوجه أي وجه فإن قيل بيان التنكير عند بيان
أصالة التقديم غير ملائم فكان الأولى أن يذكر هنا قوله وإذا كان المبتدأ
مشتقاً على ما له صدر الكلام إلى آخره مما وجب فيه هذا الأصل أو تخلفه قبل
في المبتدأ وأصلان التقديم والتعريف فبيان أحدهما بالتصريح والآخر
بالإلزام لأن بيان قلة التنكير يستلزم أصالة التعريف فكانه قال وقد يكون
المبتدأ منكرة وأصله التعريف أو يقال لما بين أصالة تقدمه المبتدأ وشرع في
بيان ما يلزم فيه تأخيره ويخلف هذا الأصل وذلك إذا كان الخبر مضمماً إليه
مخوف في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في
الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطراداً فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم
بهذا التلخيص والملازمة وفيه نظر لأن ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلخيص
لكان ينبغي أن تقدم قوله في الدار رجل على سائر أمثلة وجوه التخصيص
فتأخيره عن سائر الأمثلة يابى هذا التلخيص مثل ولبعد مؤمن خير من
مشرِك فإن قوله ولبعد مبتدأ وتخصص بالصفة لأن قوله ولبعد محتمل

المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصاً وحصل فيه نوع
 تعيين وارجل في الدار ام امرأة فان قوله ارجل مبتدأ وتخصص بالعلم بثبوت
 الخبر لا حد الجنس عند التكلم لان ام المتصلة للعادلة المفعلة للسؤال
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد لها عند فاذا كان الخبر معلوماً
 صار بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل
 اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولاً قبل
 اجرائه على الخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد
 العلم بها صفات فصارت المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وفيه نظراً لانه يلزم
 من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التي تدل على
 ثبوت الخبر لا حد لها عند التكلم فالأولى ان يقول يجوز لذلك وقوعها في
 سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقها في تاويل المعرفة اذا المعنى هذا
 الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد بعينه ولا بعينه كذا في
 العباب وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ وعند بني تميم تخصص بصفة
 العموم لان النكرة في سياق النفي لم وفيه نظراً لانه جمع بين الضدين لان معنى
 العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف
 اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعاً واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين
 لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
 بل المراد تقليل الشيوخ والابهام الحاصل في النكرات وهذا كذلك لانه لما نفي
 عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيراً من الخاطب لم يبق للسامع اشتباه
 لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
 السامع ان ذلك الاحد من هو بالتخصيص وهنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
 فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني
 تميم لان ما ولا المشبهتين بايس لا يعلان عندهم على ما عرف وشرهه زاناب
 فان قوله شرهه مبتدأ وتخصص بالصفة المقدرة تقديره شرهه عظيم اهر الكلب لا
 شرهه وذلك لان التوهم فيه للتعظيم فيدل على صفة وتخصص بكونه
 فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شرهه زاناب يجعل شرهه لاسم التعظيم المستند
 في اهره والبديل من الفاعل فاعل معنى ثم تقدم ليفيد المحصر لان تقديره ما حقه

التأخير يجب المحصر فيكون المعنى ما اهر ذاتا ب الاشر وانما قد روا التقدير
 التأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لصنوعة تصميم وقوح النكرة مبتدأ متفاعلا
 ان المهز للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او قاصدا
 او مخبرا بخبر مشرق وقد يكون شرا بان يكون الجاني لصلا وعدا والهول له بباح
 غير معتاد يتشائم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فعلى الاول يصح
 القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر
 الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاتا ب وهذا على
 قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفي ما عداه فخور رجل لويل جاني
 معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هريز كلب في
 وقت لا يهرم في مثله الا السوء فكان موده هريز يتشائم به ويخشى منه
 السوء والمراد بنبي ناب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ متخصص
 بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لا نرا ذاقيل في الدار علم ان ما بعد
 موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفت بخلاف نحو قائم رجل فانه
 لم يتعين لكونه حكما لاجواز ان يكون قائم مبتدأ ومرجل بدل لامر فلو قلنا يانه خبر
 يلزم الالتباس فلم يحز ذلك وفيه نظرحيث يصح اقاؤه رجل مع ان هذا الالتباس
 موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ متخصص بكونه منسوبا الى
 المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادد
 فصار سلاما عليك فعديل من النصب الى الرفع لقصد الاستقرار والدوام
 في الداء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما
 عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان
 الله وليت قلت ليك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك
 في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير
 آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل وانزعت
 ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج
 سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والقول
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياجه الجزء يوجب احتياجه الكل لكون الجزء محتاجا
 اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم ان معنى سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج
الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت
الذى معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام
عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر
قولي لئلا يكون المبتدأ بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك
سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه
تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح وقد صاحب العباب سلمك الله
معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد
استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدأ وشرع في احكام الخبر فقال
والخبر اللام للعهد اى خبر المبتدأ وقد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع
بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر
الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر
فيصلح مثالا لوقوع الخبر جملة والراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية
وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية
بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقائم خبر المبتدأ والثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ والاول وزيد قائم ابوه
فزيد مبتدأ وقائم فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ والاول ونظير
الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لامر حبايبكم وقولك نعم الرجل زيد على قول
من جعل الخصوص بالممدح مبتدأ متقدما والخبر وعند المخالفين الجملة
الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اى بل انتم مقول في حقكم لامر حبايبكم وزيد
مقول في حق نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد
يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا
تعلق بشئ يحتاج الى عائد اى الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره
كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس
مشمول على الخصوص وغيره فجوزي اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما تعريف
المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو الخصوص فلا حاجة الى الضمير و
كوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقة الحاقة وككون الخبر

تفسير المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله أحد ثم قوله بد مفتوح لأنه اسم لا
لنفي الجائز وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين أن الجاد والمجور
متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وقية نظر لأنه
على هذا يصير قوله بد مضارع المضاف فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو
لاحفظ القرآن عندك والبَد هو الفراق أي لا فراق من عائد وقد يجذف
العائد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان به درهم أي الكرمه والنون
منه بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال
الاول حال من الضمير المستكن في بستين وأحوال وإن لم يتقدم على العامل
المعنوي إلا أنها إذا كانت ظرفاً تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا
يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على أنه صفة المرفوع وهو منوان
أي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً
فالأكثر أنه مقدّر بجملته أي المخبر الذي وقع ظرفاً نحو زيد في الدار وعمرو
من الكرام فالأكثر النجاة على أنه مقدّر بجملته متعلق بفعل محذوف من الأفعال
العامّة لدلالة الظرف عليه وذلك لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره
عاملاً في الظرف أخرى ولا نأذ اوقع صلة يقدر بجملته لا بحالته فكذلك إذا
وقع خبراً ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامل فجعله فرع الفعل
الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدّر
باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لأن الأصل في الخبر
الأفراد ولأن المقدّر لو كان فعلاً لا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك
ولأن المقدّر خال عن الضمير لا يتقاله إلى الظرف والقول بخلو الاسم عنه أولى
من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر
مبتدأ ثان وقوله أنه مقدّر بجملته خبر المبتدأ الثاني مجذف على أي على أنه
لأن حذف حرف الجر من أن وأن قياسي مستمر والجملته خبر المبتدأ الأول
وأنما دخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ متضمن للمعنى الشرط لكونه موصولة
بفعل فإن قيل ما معنى الباء في قوله بجملته وما معنى قوله مقدّر بجملته و
المقدّر هو الجملته لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدّر بمعنى المفروض وقوله
بجملته حال أي فالأكثر أنه مفروض ملتصقاً بجملته ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف السامد وقال بعضهم هو
 الظرف السامد مستد وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا
 اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدّر الى الظرف او محذوف مع
 الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب
 اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف
 فاعرف انما قال اولاً ان اصل المبتدأ والتقدير يشرع في بيان موجبات
 تقديمه وتأخيره فقال واذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام
كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير
الشان نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو زيد منطلق
والتعجب نحو ما احسن زيد ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر
الكلام فاعل الظرف وهو قوله ماله او مبتدأ متقدم الخبر وبكلمة صلة
او صفة ومن في قولك من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة و
ابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة
ظاهراً ومعرفة معنى لان معناه اهنا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام عمرو
ام غيرهما مثل قوله ما رايتك منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه
نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان
نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدّة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة
او كانا معرفتين اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق والنطلق
زيد او كانا نكرتين متساويتين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل
منّي فان افضل منك مبتدأ وافضل منّي خبره وكلاهما متساويان في
رتبة التخصيص لان كلامهما فاعل التفضيل مع من وانما لم يقل المتساويتين
وان كان موصوفين مؤنثالما ان تانيك لفظ النكرة غير مرتب على التذكير
فلا يجب مراعاة فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في
التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب
قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط
التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما
معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية

والآخر بالاضافة وقد وجب بينهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله
او كانا معرفتين فخرنا عن هذا الوهم وتبين ما على وجوب التقديم في
المعرفتين مطلقا او كان الخبر فعلا لا عطف على قوله او كانا معرفتين
واللام للعهد اى او كان خبر المبتدأ فعلا للمبتدأ نحو زيد قام فان قام
خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله وجب تقديم جزء الشرط السابقة اى
وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع لما في الاول فلتلا يطل
صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من على حمله فلا يطل صدارته واما
الثاني والثالث فلتلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة
على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنو بنو بنائنا وبنائنا بنو بنائنا
الرجال الا بعد فان بنو بنائنا مبتدأ وبنو بنائنا خبر لا لوجعل بالعكس
لا قلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون
منزلة ابناء الابناء وكذا قولهم ابو خنيقة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف
مبتدأ و ابو خنيقة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابي خنيقة لان ابا خنيقة
منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي ربح الى ان تقديم
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين
للمبتدأ وتقديمه و آخره لا يدل على الذات والصفة للخبرية لانها تدل على
المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسبب
لان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على
المعنى النسبي وان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى السمي بكذا والصفة مبتدأ
بمعنى الذات الذي انصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات انصف بالانطلاق
سببه زيد واما الرابع فلتلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في قائم
زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
دون اللغوي وقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله له يابى
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاحي فيخرج
قائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ مع انه
لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل
هو اضمير المتصل في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذا الفاعل واحد

ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يتومان لان الخبر
جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطه فان قام
مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان
يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لاجمله باعتبار الصورة فيخرج
نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لافعل بخلاف زيد قام فان الخبر
فيه فعل لاجمله صورة اذا ضمير المستكن امر اعتباري لا صوري لذا جعل
اين في ابن زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضمير مستكن انما فرغ عن بيان
موجبات فقد يربى مبتدأ وشرع في بيان موجبات تاخيرها فقال واذا تضمن
الخبر المفرد ماله صدر الكلام كاستفهام ونحوه نحو ابن زيد فان ابن خبر
مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في ابن زيد
جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فلاكثر انه مقدور بجملة فكيف قال انه خبر مفرد
قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ماله ليس بجملة صورة اذا ضمير المستكن
امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا الى الابد والنكر ومخصصا
له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل يتقدم
او كان متعلقه ضمير في المبتدأ اي متعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ بان
يتصل بالمبتدأ وضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلق الساد مسد
مثل على التمرة مثلها زيد فان قوله مثلها مبتدأ وقد اتصل بضمير عائد
الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والجرور يحصل واحاصل الذي هو خبر
وهذا المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق
الخبر هو التمرة فقط لتعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عائد الى التمرة
الذي هو متعلق الخبر وقوله زيد مبتدأ متميز عن التامة بالاضافة نزال عن العوصف
اي حصل احاصل على التمرة زيد مثلها في المقدار واما قال هذا الكلام لان
التمره توكل في العرب مع اريد فالاسم اليهم المحتاج الى التميز هو المثل لاجلها
او كان الخبر خبرا عن ان اي عن مفرد ان الفتوحة بان تقع ان مع اسمها
وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ مثل عندي انك قائم فان الفتوحة مع
اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندي خبر اي عندي قيا ملك وقوله
وجب تقدمه جزاء لقوله واذا تضمن مع عطف عليه اي وجب تقدمه

الخبر على المبتدئ في هذه المواضع أما في الأول فلتلا بطل صدارته ولا يرد عليه
 زيد ابن ابوه لتصد رايه على حجة فلا يبطل صدره وأما في الثاني فلتلا بيق
 المبتدئ بلا تخصيص وأما في الثالث فلتلا يلزم الاضمار قبل الذكر وأما اذا
 لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يست متعلق الخبر مست فلا يجب التقدير كما
 في قولهم على الله عبد متوكل فان قوله عبد وان كان مبتدئا اتصل به ضمير
 عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو
 خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم سبب متعلق
 الخبر مستد وأما في الرابع فلتلا يلتبس ان المفتوحة بالكسرة اللهم الا اذا لم
 يلتبس بخولوا انك قائم بحق لكان كذا وقد يتعد الخبر كلمة قد للتقليل او
 للتحقيق اي قد يتعد خبر المبتدئ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اي التعدد
 جائز وواجب فالجائز ان تعني بد ونه مثل زيد عالم عاقل فان زيدا مبتدئا
 تعدد خبره وقد تعني بد ونه والواجب ان لم يتم المعنى بد ونه نحو المخل
 خلوا حامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام
 تخص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدئ
 معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني
 ويرد عليه قوله تعالى وَمَا يَكُم مِّن نِّعَةٍ فَمِنَ اللَّهِ فان قوله وما مبتدئ متضمن
 بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من
 الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور
 النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورهما من الله تعالى سبب
 لا يصالحا والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او الاخبار عنه اي ما
 حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
 التي حصلت بهم سبب الحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء
 في قوله فيصم دخول الفاء في الخبر الغاء للعطف وهو معطوف على قوله
 يتضمن واللام في الخبر للعهد اي فيصم دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدئ
 اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا
 قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة واللام يجوز ويمكن ان يحل كلام الشيخ على هذا وأما قال فيصم

ولم يقل فحجب لأن قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب أو
 يراد بقوله يصح لا يمتنع والظهير أن الفاء عند قصد السببية أو الملازمة جائزة
 لا واجبة لأن الخبر كالجواز فمن حيث أنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريد
 منها مع قصد السببية أو الملازمة نحو الذي يأتيني لدرهم وذلك في
 المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول أي الاسم الذي وصل
 بفعل أو ظرف أو النكرة الموصوفة بهما أي والنكرة التي وصفت بالفعل
 أو الظرف ولقائل أن يقول ينبغي أن يقول والنكرة الموصوفة به لأن العائد
 إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمته أو يفهم يقال زيد وعمر وقائم ولا
 يقال قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من المضمراي الموصوفتين
 بأحدهما أي بأحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي يأتيني أو في
 الدار فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وقوله أو
 في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة
 أي يقال يأتيني أو يقال في الدار مكان يأتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة وهو
 وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم أي يقال يأتيني أو يقال في الدار موضع
 يأتيني فإن قيل عبارة الشيم يشير إلى أن المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط منحصراً
 في هذين القسمين أي في الاسم الموصول بفعل أو ظرف وفي النكرة
 الموصوفة بهما لأن تعريف المسند والمسند إليه يقتضي الحصر والمبتدأ
 الدخول عليه أما نحو لما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى حرف الشرط
 نحو من يأتيني فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به غداً والمبتدأ الموصوف
 بالاسم الموصول بفعل أو ظرف كقوله تعالى قل إن الموت الذي تفرؤن منه
 قائم مما لا يفركم من هذا الباب أيضاً فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا
 فيها إذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط والفاء في القسمين
 الأولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ معنى الشرط أما الأول فظاهر
 لأن ما حرف الشرط وأما الثاني فلأن كل واحد من من وما يتضمن
 معنى حرف الشرط ويجرى فيه أحكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع
 اللزوم والجواز والامتناع في مظانها وجعل الماضي مستقبلاً لاحتما
 جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنه لا يلزم

في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان هذه السببية والملازمة
 امر جائز ولا واجب ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل فتقابل يجوز فيه كلا
 الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس
 بسديد واما القسم الثالث فلمحق بالموصول بفعل وظرف فعلم المحصور
 ليت ولعل اذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط ما تعان دخول الفاء
 في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين فلا يقال ليت ولعل الذي ياتي
 او في الدار فله درهم وكذا لا يقال لعل كل من اجل كل من ياتي او في الدار فله درهم
 ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونها مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليل فعل
 بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل
 لازم الشرط وهو الصدرة بدخولها فيطل الشرط لان الشيء يكتفي بانتفاء
 لازمه وعمل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد
 بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
 وجود المبتدأ وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك لافادة التمني و
 الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر
 بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من
 بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا للمعنى وليت ولعل من بين الحروف
 المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق
 ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان للاتفاق
 قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضهما بعضا في المنع
 والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضهما يفارق البعض
 والحق بعضهم انهما اي الحق بعض النحويين وهو سيديو بن المكسورة
 المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدرة الشرط
 بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل
 يؤكد وتقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله
 تعالى قل ان الموت الذي تفرؤن منه قائم ملائكتكم واجاب عنه المانع بان
 الفاء في مثل هذه الايات ليست بجزائية بل هي زائدة وهي للتعليل و

الخبر محمد وف بدليل تركها مع ان بعض الآيات نحو قوله تعالى ان الذين استخفوا
 وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى
 ان الذين آمنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوخواهم خزي في الآخرة لان
 لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم
 القرب منه لانه حلاقيكم وفي هذا الجواب وهاء لا ينفى لان حملها على
 الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها
 على التعليل بآياه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب
 كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدأ الذي
 تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان
 المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فاجبه تخصيص ان المكسورة
 ببيان الاختلاف قيل لعل القول بال منع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال
 القرآني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان
 المكسورة ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر كذا قيل وفيه نظر
 لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف
 الأكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد
 الاستعمال القرآني في ان المكسورة هون غيرها تحمل القول بالمنع على انه مرجوع
 وفيه ان الفاء في الاستعمال القرآني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه
 خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ
 والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المستند لقيام قرينة اللام
 بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا صفة مصدر
 محمد وف اى حذف فاجازة لا يجاز والاقتصار مع حصول الغرض بالقرينة
 كقول المستعمل خبر مبتدأ محمد وف والقول بمعنى القول اى تطهيره مثل
 مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله اى
 هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا
 اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدأ ولو ذكره كان
 عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر

بن
 دون

فقال

بتقدير الحلال هذا قيل لأن المقصود نفس الحلال لا تعينه بالاشارة وإنما في
 بالقسم لثلاثي توهم أن آخر الحلال ساكن لأجل الوقف وحينئذ لا يتعين أن يكون
 مرفوعاً بل يحتمل أن يكون منصوباً على تقدير ابصر وأما مخصص القسم جرياً على
 عادة العرب فإن عادةهم أن يذكروا القسم في كلامهم كثيراً فإن قيل كما جاء حذف
 المبتدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في الخصوص بالمدح
 والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب إلى
 أن الخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة القطوعة بالرفع نحو الحمد لله
 الحميد أي هو الحميد وإنما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم أن النعت كان
 في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم فلو ظهر البتد لم يتبين
 ذلك وكما في زيد الخبر أكله بنصب الخبر إذا لم يرد من ضمها ناصب الخبر لكون
 اسم الفاعل الذي بعد مشتغلاً عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعاً
 بانه خبر زيد والتقدير زيد أكل الخبر أكله وإذا كان هو خبر لا يجوز أن يكون
 أكله أيضاً خبر الاستغناء المبتدأ عنه ولا يجوز أن يكون تأكيداً للخبر المحذوف
 لأن المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة أنه لو لم يحذف المبتدأ
 لا يكون في رفعه أكله وجبراً وإنما لازم حذف المبتدأ ههنا لثلاثي توهم أنه كلام آخر
 غير مفسر فلم يذكر هذا القسم أعني حذفه بطريق الوجوب قيل في غير طريق
 قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره إلحاقاً للقليل بالعدد ومكانه لم يجز
 وزعم البعض أن حذفه بطريق الوجوب لم يجز في كلامهم وعلوه بكون المبتدأ
 ركناً في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا ليس بسديد لأن الركبة لا تنافي
 وجوب الحذف بموجب ألا ترى أن الخبر ركن في الكلام أيضاً وقد يجب حذفه
 ثم لما فرغ عزيجت حذف المبتدأ وشرح في بيان حذف الخبر فقال قد يحذف
 الخبر جوازاً أي حذفاً لجائز القيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فإن
 السبع مبتدأ خبره محذوف أي فاذا السبع موجود وأما حاصل القرينة المحذوف
 هذا الخبر هي إذا المفاجأة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود و
 الحصول ولا يصح أن يكون إذا خبراً لأنه ظرف زمان عند الزواج وهو احتمال العامة
 وهو لا يصلح خبراً عن الجشة والعامل فيه معنى المفاجأة والقاء للعطف أو
 معطوف على قوله خرجت ففاجأت زمان السبع موجود والجملة المضاف إليها

الزمان بمعنى المردأى خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث
 المعنى عطف الفعلية على الفعلية فإن قيل المفاجأة المقدرة متعديّة فيكون
 إذا مفعولاً به ظرفاً فلا دلالة على الخبر المقدّر عما قيل المفاجأة المقدّر ههنا
 تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب إذا للظرف مفعولاً به بل يبقى ظرفاً ويمكن أن يتعلق
 إذا بالخبر المقدّر خاصاً أي خرجت فإذا السبع واقفاً وحاضراً فلا يكون ظرفاً
 مستقراً حتى يلزم خبر الزمان للجنّة بل يكون ظرفاً ملغى والظرف الملغى
 يصح خبراً عن الجنّة وفيه نظراً لأن حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة
 ولا قرينة ههنا إذا للظرف دلالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
 وهو لا يجوز وذهب البرد إلى أن إذا المفاجأة ظرف مكان فيصلي خبراً عن الجنّة فلا
 يحتاج إلى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع فإن قيل هذا
 لا يطرد في نحو قولك خرجت فإذا السبع بالباب إذا لمعنى لقولك خرجت ففي ذلك
 المكان السبع بالباب قيل يجوز أن يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب
 يدل عن الخبر وقوله وجوباً عطف على قوله جوازاً أي وقد يحذف الخبر حذفاً
 واجباً وذلك فيما التزم في موضعه غيره كلمة ما موصوفة أي في تركيب التزم فيه
 غير الخبر في موضع الخبر أي في تركيب سد فيه غير الخبر مسد للخبر مع قرينة أو
 مصدرية حينية أي في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره مثل لولا
 كذا كان كذا فإن زيد مبتدأ محذوف الخبر أي لولا زيد موجود وإنما حذف
 الخبر لوجود القرينة وسد فيه مسدّ أما القرينة فلولا لأنها لا متناع الشيء
 لوجود غيره ليكون مشعر هذا الخبر وأما السد مسدّ فجواب لولا والمراد
 بمثل لولا زيد كان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد
 جوابها مسدّة وإذا كان الخبر خاصاً لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول
 الشافعي رحمه الله الشعر بالعلماء يزري + لكننا اليوم أشعر من لبيد + فقال
 الكوفيون إن قوله لولا زيد كان كذا من باب حذف الفعل أي لولا وجد زيد
 كان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولا اختصاص لولا بالتخصيص بالفعل تحمل
 لولا الامتناعية عليه ومثل ضربي زيد قائماً فيه مذاهب ذهب البصريون
 إلى أن تقديره ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً فـ ضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل
 وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر البتة وقائماً حال من الضمير المستكن في

كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم
 حذف الخبر وهو حاصل بدل لالة الظرف المستقرة لا يدل على متعلقة العام
 ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير المجتهدة ثم حذف
 اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي
 زيدا قائما وانما وجب حذف الخبر لمحصل القرينة وسد غيره مسددا لما مر من
 قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة
 الظرف على متعلقة العام فقائم يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال
 على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسددة والضرب عام على الاصل لان معناه
 كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء
 الاجناس والجويع اذا ضيقت تكون تامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
 قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضرب في غير حال
 القيام وانه لو ضرب مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما
 ولا يجوز ان يكون كان المقدرة ناقصة وقائم خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة
 على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل
 فيه ضربي فيكون من تامة البتة ومتعلقاته وما كان من تامة البتة ولا
 يسد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام البتة بخلاف ما اذا كان حالا من
 ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسد
 وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما حالا من زيد او
 متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر
 بدون سد شيء مسد لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تامة
 البتة وما كان من تامة البتة لا يسد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم
 تقييد البتة المقصود به عموم بدل لالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا
 بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا
 يلزم منه انه لم يضرب في غير حال القيام وانه لو ضرب مرة في غير حال القيام
 لكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان و
 قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما محذوف مصدر مثله
 طعنا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان

الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه
هو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقائمه الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمعنى
ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لسم
الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل
ضربي زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتا وبيله مضافا او منسوبا
الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين
وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكونه المفاعلة
للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شرفي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما اي اقصم اكون الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر
في مثله لسد الحال مسد على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ
مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقترنان او متقارنان وانما يجب حذف
الخبر هنا المحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان والواو عطف بمعنى مع فيدل
على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر
وقيل حذف الخبر هنا طالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر
المبتدأ ثين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسد اذا المبتدأ ولا يكون
سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من
حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسد
من كل وجه والاو ان يقد الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون
تقديره كل رجل متقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ
عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما يجب حذف الخبر في مثله لا غناء الواو
التي بمعنى مع عنه وسد ها مسد وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف
عنه الخبر زعماء منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل
كل رجل مع صيعته لم يحذف الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً
لأن الخبر لا يعطف على مبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر
بخلاف مع هيئته فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كأن فاعلاً
يحتاج إلى تقدير الخبر ومثل لعمرك لافعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء لا
اندر استعمال في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يشار إلى الخفاء فيه لكثرة دوران
الحلف به على السند ثم ولد لك حذف الخبر وتقديره لعمرك أي بقاؤه لا قسمي
أوما أقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام أو باللام فإن لم تأت
باللام نصبتة نصب المصادد وقلت لعمرك لافعلن كذا ومعنى لعمرك احلف
ببقائك وإذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا أو
اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وإنما وجب حذف الخبر لوجود
القرينة والسامس لأن المقسم به وهو لعمرك يدل على خصوصية هذا
وإن جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتدأ
يكون مقسماً به ثم لما فرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران و
أخواتها فقال خبران وأخواتها عطف على أن أي خبران وخبر أخواتها أي
أمثالها وأشباهاها من الحروف المشبهة بالفعل وهي أن وكان ولكن وليت و
لعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق أي ومنه خبران و
أخواتها وقوله هو المسند بعد دخول إحدى هذه الحروف ابتداء كلام
أو يقال أن قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل
وقوله بعد ظرف المسند وأحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند
وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران وأخواتها فإن قيل يدخل
في هذا المحذوف ضرب في أن زيد يضرب أبوه فانه مسند بعد دخول أن مع أنه
ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن فيخرج
ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه
الحروف تأكيد حيث خرج هذا القيد ما أخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف
فإن قيل يدخل في هذا المحذوف حسناً في أن رجلاً حسناً قائم وهو صفة اسم أن لا
خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد
ذلك مثل أن زيد قائم فإن قائم مسند بعد دخول أن وإنما قدم خبران على

خبره التي لنفي الجنس مع كلاً منهما من ملحقات الفاعل لأن خبره لا فرع خبر
 أن لأن لا انما يعمل لمشاهدة أن على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لأنها فرع
 معمول الفعل الجامد مع شد وذه في لا بخلاف خبر أن وامره كامر خبر المبتدأ
 أي حكم خبر أن مثل حكم خبر المبتدأ وأشانه مثل شانه في أقسامه وشرايطه
 احكامه الا في تقديمه استثناء ومفرغ من كلام موجب على نحو قرات الا يوم
 كذا أي وامره كامر خبر المبتدأ وفي جميع احكامه الا في حكم التقدير حيث يفتقران
 فيه جوازاً وامتناعاً فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يجوز تقديم
 خبر أن على اسمها لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الا لخطا عن
 عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن الرفوع وتقاتل أن يقول الضمير في قوله
 تقديمه لا يخلو اما أن يكون عائداً الى خبر المبتدأ او الى خبر أن وكل ذلك غير
 مستقيم أما الاول فلا يلزم انتشار الضمير لأن الضمير في امره عائداً الى
 خبر أن وكذا الثاني فان حكم التقدير غير متحقق في خبر أن فلو قال الا في
 التقدير يزيد ون الضمير لكان اضوب ويمكن أن يجاب عنه بان المراد بالحكم
 اعم من أن يكون ايجاباً او سلباً وحكم التقدير من حيث السلب متحقق في
 خبر أن فيستقيم عود الضمير اليه وقوله الا اذا كان ظرفاً استثناء ومفرغ من
 كلام منفي أي الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً
 مخيئاً يجوز أن يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في
 غيره ثم لا فرع عن بحث خبر أن واخواتها شرع في بحث خبره التي لنفي الجنس
 فقال خبره التي لنفي الجنس الجار والمجرور صفة لا أي لا الكاشنة لنفي الجنس أي نفي
 حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل
 وقوله خبره لا مبتدأ ومخوف الخبر أي ومنه خبره لا وقوله هو المسند بعد دخولها
 استينافاً وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر وأحترز بقوله المسند عن اسم
 الا بلامبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في المحذوف يضرب في لا رجل يضرب
 لبوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسناً
 في نحو لا رجل حسناً في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل
 مثل لا غلام رجل لطيف فيها فقولها ظرف مسند بعد دخولها وقوله
 فيها خبر بعد خبر والهاء عائداً الى الدار أي في الدار وهو مذكور لأن هذا الكلام

٢
 المسند اليه
 خبره التي لنفي الجنس
 الجار والمجرور
 صفة لا أي لا الكاشنة
 لنفي الجنس أي نفي
 حكم الجنس اذ لا رجل
 قائم مثل لنفي القيام
 عن جنس الرجل لا لنفي
 جنس الرجل
 وقوله خبره لا مبتدأ
 ومخوف الخبر أي ومنه
 خبره لا وقوله هو
 المسند بعد دخولها
 استينافاً وقوله هو
 ضمير فصل والمسند
 خبر وأحترز بقوله
 المسند عن اسم
 الا بلامبعية بقرينة
 ذكر التوابع بعد فلا
 يدخل في المحذوف
 يضرب في لا رجل
 يضرب لبوه فانه
 مسند بعد دخول لا
 وليس بخبر لا بل
 الخبر مجموع الجملة
 ولا حسناً في نحو
 لا رجل حسناً في
 الدار فانه مسند
 بعد دخول لا وليس
 بخبر بل صفة رجل
 مثل لا غلام رجل
 لطيف فيها فقولها
 ظرف مسند بعد
 دخولها وقوله فيها
 خبر بعد خبر والهاء
 عائداً الى الدار أي
 في الدار وهو مذكور
 لأن هذا الكلام

اجواب سائل سال هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولقائل ان يقول
 لو كان جوابه لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار
 رجل فلجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي
 ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لذو ما على نحو الاول
 اسودا بيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
 جواز اعلیٰ مخو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في العلمان من حيث
 انهم علمان بالبالغة والادعاء ويقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
 لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او
 حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واما اختار هذا المثال وعدل عن
 المثال المشهور وهو قوله لرجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
 صفة رجل محمولة على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقيم اذا ترجح المقصود
 ولكنه اذا استوى لاحتمال ان فهو قبيح واذا انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال
 المشهور قبيحا لان حذف خبره لا كثير شائع كما قال الشيخ ويجذف كثيرا اي
 يجذف خبر لا حذف كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام
 رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة جملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
 فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو
 متعين للخبرية وبنو تميم لا يشتون اي لا يشتون خبر لا يحتمل معنيين احدها
 انهم لا يشتون حبها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا
 مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يشتون خبرها
 لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لرجل
 قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من ولدان مصبوح
 قيل انهم يحلون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لامع النفي دون الخبر
 ثم لما فرغ عن بحث خبره لا نفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا الشبهتين
 بليس فقال اسم ما ولا الشبهتين بليس في النفي المجردة لا بطريق البالغة
 وفي الدخول على المبتدأ والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدأ محذوف والخبر
 اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق
 بقوله المشبهتين وقوله هو المسند اليه بعد دخوله ما استيناف او قوله

هو ضمير فصل والسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف السند اليه واحترز بقوله
هو السند اليه عما ليس بمسند اليه وقوله بعد دخول ما اي بعد دخول ما
ولا عن غير اسم ما ولا والراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا تنجية بديل
ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في احد ابوة في ما زيد ابوه قائم حيث لم
يسند اليه خبر ما اذا الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها
تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل اخوك
في ما زيد اخوك قائما لانه تابع اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا
رجل فضل منك وانما اتى بالذكر لان لا تعمل في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في النكرة والمعرفة وهو في الاشاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه
بليس في الاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال
في المضارع وللحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر
شعر من صدر عن نيرانها فان ابن قيس لا يرايح + ثم لما فرغ عن المرفوعات
شرح في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اي اسم امر عرب
اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدأ وهو ضمير فصل لا محل له
من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدأ
مخدوف والتقدير بهذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة
لان لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا سال ما المنصوبات فقال هو ما
اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا واباه
او الزيد بن والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة النسوية الى المفعول فيدخل المحققات وانما قدم المنصوبات
على المجرورات لكثرتها ولحقفة النصب فمنه المفعول المطلق بمبتدأ ومقدم
الخبر والفاء للتفسير اي فيما اشتمل على المفعولية او فمن المنصوبات المفعول
المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما
قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات
ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخر عنه ثم قد مر على المفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلاهما مقيد بالحرف جميعا لكن في المفعول

تأني
في
المنصوبات

فيرقد يكون محذوفاً والزم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة
 البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قد مر على
 المفعول معر الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضا وهو اي المفعول المطلق
 اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان مافعله
 فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تر يا وجند لا فانه مفعول مطلق
 وليس بحدث لان معنى الترتب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماء من
 اجيب بانه حدث حكما لان قولهم تر يا وجند لا دعاء وفي الدعاء لم يرد بها الضم
 الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فليجريا
 مجرى المصدر فاذا قال الداعي تر يا وجند لا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب
 والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه
 مفعول مطلق ولم يفعل فاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
 وكذا يرد عليه مات موقا وجسم جسمته وشرف شرفا فان كلامها مفعول مطلق
 وليس من جنس مافعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
 مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للثبوت
 والجسمامة والشرف عد فاعلا له حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا
 فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد
 بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قيم الاسم اي
 هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي الصفا
 ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضررب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب
 بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فا ضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته
 سوطا فانه مفعول مطلق وليس مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان
 اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوطا فكان مافعله فاعل فعل
 مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامع وان
 الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامع واعتبار الحقيقي والحكمي من
 ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد
 كونه مفعولا لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل
 اي مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه حيثية فيخرج ذلك

لأنه وإن كان حدثاً فاعله فاعل فعل مذكور به عناء لكنه لم يسم في هذه
الحكيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي
لكن اعتباراً بالحكيثية يعني عن بعض القيود الأخر خروج ما أخرج بها باعتبار
الحكيثية ويكون المفعول المطلق للتأكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل
والنوع حيث دل على بعض أنواع الفعل والعقد حيث دل على العدد نحو
جلست جلوساً نظير للتأكيد وجلست جلست بكمراً الجيم نظير للنوع
أي جلست نوعاً من الجلوس وجلست جلست بفتح الجيم نظير للعدد أي
جلست مرة واحدة فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لأنه دل على
المماهية المعارة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
ولأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف أخيه
أي أخوي الأول وهما الذين للنوع والعدد فإن كلا منهما يحتمل التعدد
فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه أي لفظ الفعل هذا
عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب أن يكون من
لفظه فقوله جلوساً في نحو قعدت جلوساً منصوب بقعدت عندهما
وعليه الأكثر ويجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت
بمينا إذ لفظ له من لفظه إلا أن يقال المفعول المطلق يجب أن يكون من لفظه
ألا إذا لم يكن فعل من لفظه فينبذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك
أذ ليس لليهمين فعل يجري عليه فأن قيل أن أريد بقوله بغير لفظ بغير
صيغته يجب أن يكون نحو ضربت ضرباً من هذا القبيل لتغاير الصيغة ولو
أريد به بغير مادته وجب أن لا يكون نحو قوله أنبتكم من الأرض نباتاً من هذا
القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن أن يراد به بغير مادة ولا يجعل
نحو قوله أنبتكم من الأرض نباتاً من هذا القبيل ويمكن أن يراد بغير لفظه
مادة أو باباً فيندرج فيه نحو قعدت جلوساً وأنبتكم من الأرض نباتاً
أما الأول فلتغاير المادة ولما الثاني فلتغاير الباب فافهم وأما البرز هذا
القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيهاً على قلة هذا القسم
وقد يحدف الفعل اللام للعهد أي الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة حالية أو مقالية جوازاً صفة مصدر

محذوف أي يحذف حذفاً جائزاً لا يجازي والاختصار مع حصول الغرض
 بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدّم فإن خير اسم تفصيل مستثنى
 أما باعتبار الموصوف أي قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف الموصوفات
 الصفة مقاسة فاخذ حكمه وأما باعتبار المضاف إليه لأن اسم التفضيل لحكم
 ما اضيف إليه وإنما حذف الفعل لأن مشاهدته الحال يدل عليه لأن هذا
 الكلام لا يقال إلا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله وَجَوَّاباً عَطَفَ عَلَى قَلْبِهِ
 جوازاً أي يحذف حذفاً واجباً وقوله سَمَاعاً صَفْتَهُ لِقَوْلِهِ وجوباً أي حذفاً
 سماعياً وحذفاً مسموعاً أو مفعول مطلق أي حذف سماع نحو سقياً أي سقاه
 الله سقياً ورعيّاً أي رعاك الله رعيّاً وخيبة أي خاب خيبة وجدّاً أي جدّ
 جدّاً وهو قطع الأنف وحمداً أي حدث حدثاً وشكراً أي شكرت شكرًا وعجباً
 أي عجت عجباً فإن عامل هذه المصادر حذف سماعاً بمعنى أنه لم يستعمل
 الظاهر في كلامهم فإن قيل كيف زعمت أنه يجب حذف الفعل والشهوريين
 الناس قولهم حدثت الله حمدًا وشكرت الله شكرًا وعجبت عجبًا قيل ذلك من
 استعمال المولدين لأن استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال
 المولدين على أن البعض قيد وأوجب الحذف في نحو حمد له وشكر له باستعماله
 مع اللام فلا يتوجه الأشكال أصلاً وقوله وَقِيَّاساً عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سماعاً وقوله
فِي مَوَاضِعَ خَبَرِ مَبْدَءِ مُحَذَّوْفٍ أي وفلك في مواضع منها أي من تلك المواضع
 ما وقع كلمة ما موصوفة وَالْجَمْلَةُ صفة بحذف الضمير أي موضع وقع المصدر فيه
 حال كون ذلك المصدر مثبتاً فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فإنه يجوز إظهار
 فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز عن نحو زيد سيرا
 فإنه يجوز إظهار فعله نحو زيد يسير سيرا ومعنى نفي أي بعد ما هو متضمن
 للنفي كما في إنما داخل قيل ضمير داخل عائد إلى النفي ومعنى النفي بتأويل كل
 واحد منهما ما وفيه نظر لأن الضمير الراجع إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة
 أو يجب أفراده يقال زيداً وعمراً ثم لا يقال قائمان فلا حاجة إلى التأويل
 بل هو عائد إليهما بدون التأويل أي داخل ذلك النفي ومعنى النفي على سيم فيه
 احتراز عن نحو ما سرت الأسير البريد لا يكون خبراً عنه أي لا يصلح ذلك
 المصدر وخبراً عن ذلك الاسم بأن يكون ذلك الاسم عين وذلك المصدر اسم

معنى واسم المعنى لا يخبر عن الجملة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الأسير شد يد
فانه لم يصح نصبه او وقع المصدر مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يدكر
هذا القيد الكفاء بما ذكره اولاً وانما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد
منهما ضابطة على جملة لا شترأكلها في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو
ما انت الأسير او ما انت الأسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا
بعد نفي داخل الى آخره اي ما انت الاتسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي
لا يزال يسافر وما انت الاتسير سيرا البريد اي الاتسير سيرا مثل سيرا البريد
والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تعريب دُم بريد ثم سمي بالرسول المحمول
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط
ويقفون البغال فيها ويقطعون اذناها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب
الحاجات والراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى آخره لا دار الرسالة يقال له
بالفارسية بيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني
نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر النكرة
المعرف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى
آخره اي ما انت الاتسير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكررا
اي زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكَّت الارض دكادكا
وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا الحذف فيما اذا وقع المصدر المكرر
في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان
وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف
الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والسادس الحذف اما القرينة في
الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا
فعل هذا المصدر واما السادس مسد الحذف فهو المصدر الاول وكلمة او
في قوله او وقع مكررا مانعة المخلو دون الجمع بدليل قولهم ما انت الاسير سيرا
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المصدر وفيه حال كونه
تفصيلا لا ثم مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر
احترازهما يقع تفصيلا للمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفر
القرى او البعيد وفي قيد الجملة احترازهما اذا وقع تفصيلا لا ثم مضمون مفرد

فان لم يصح نصبه او وقع المصدر مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يدكر هذا القيد الكفاء بما ذكره اولاً وانما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد منهما ضابطة على جملة لا شترأكلها في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الأسير او ما انت الأسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي داخل الى آخره اي ما انت الاتسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسافر وما انت الاتسير سيرا البريد اي الاتسير سيرا مثل سيرا البريد والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تعريب دُم بريد ثم سمي بالرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذناها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى آخره لا دار الرسالة يقال له بالفارسية بيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر النكرة المعروف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى آخره اي ما انت الاتسير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكررا اي زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكَّت الارض دكادكا وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والسادس الحذف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما السادس مسد الحذف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكررا مانعة المخلو دون الجمع بدليل قولهم ما انت الاسير سيرا ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المصدر وفيه حال كونه تفصيلا لا ثم مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر احترازهما يقع تفصيلا للمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفر القرى او البعيد وفي قيد الجملة احترازهما اذا وقع تفصيلا لا ثم مضمون مفرد

نحو زيد يسافر سرفراً قريباً أو بعيداً كذا قيل وفيه نظرون لأن المصدر في هذا
 المثال تفصيل لا ثم مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل
 الأولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة أو يغتصم اغتصاماً ولزيد
 ضرب فاما يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو تهلك هلاكاً وفي المتقدم
 احتراز عن المتأخرة نحو اما يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو يهلك هلاكاً فاض
 واما تمنون متاً أو تفدون فداءً فشذو وقال بعض الشارحين التفصيل انما
 يكون للجملة المتقدمه لان المفصل لا يكون متأخراً عن التفصيل فذكر قوله
 متقدمه توصيف وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لا ثم مضمون جملة
 متأخرة ايضاً وحينئذ لا يجب المحذوف فلا بد من قيد متقدمه لنحو زعم
 وذلك ما ترخو قولك اما يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو يهلك هلاكاً فاض
 على ان التفصيل قد يكون متقدماً على الفصل اما لاهتمام بشأنه او لرعايته
 للسمع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان
 بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسمع واجيب بان الكلام في مثل هذا
 المواضع محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير
 مثل قوله تعالى حتى اذا احبسوهم فشذو والوثاق اي السلاسل والاعلال
 فاما متأدباً واما فداءً فقوله فاما متأدباً واما فداءً وقع تفصيلاً لا ثم
 مضمون جملة متقدمه لان قوله فشذو والوثاق جملة متقدمه ومضمونها
 شذو الوثاق واثر الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل والاسترقاق او المن
 او الفداء فوجب حذف فعلهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداءً فوافد
 مصدر الثلاثي من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل
 في هذه الصورة لسد الجملة المتقدمه مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة
 انه تفصيل لا ثم مضمونها ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع
 وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه
 هو الدلالة على مشاركة امر لا م في معنى وفيه احتراز عن نحو مرت به فاذا له
 صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول
 علاجاً حال اي حال كون ذلك المصدر دالاً على الحدوث كالفعل وفيه احتراز
 عن نحو مرت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب

مختارم

ص ش

فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لأن الزهد والعلم يمدح به فلا
يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد
صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه بالأعلى الحدوث
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بعناه
صفة اسم أي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو
مرت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى
صاحبه عطف على اسم أي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي
صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مرت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به
المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف أو على البديل نحو مرت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما بعد جملة
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لأنه
راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله أي يصوت
صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت
الأول أي فاذا له صراخ صراخ الشكلي أي يصرخ صراخ الشكلي بمعنى يصرخ
صراخا مثل صراخ الشكلي الصراخ هو الصوت والشكلي المرأة التي مات ولدها و
انما ورد مثالين لأن المصدر الأول مضاف إلى النكرة والثاني إلى المعرفة ومنها
أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع وقع فيه المصدر رحال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة أي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك
المصدر أو غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الأتية بخوله أي
فلان على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى
العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على الف درهم لأن مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواد فوجب حذف فعله أي اعترفت بهذا الف اعترافا
والاعتراف الأقارب بالشيء من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا
وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصدر ويهيئ هذا المصدر وتوكيد
لنفسه أي تقرير الدالة لا اتحاد مذكول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

أى من تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه مال كونه مضمون جملة لها محتمل
 غيره الجملة صفة جملة أى لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر وأو غير ذلك
 المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
 لأن مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب
 حذف فعله أى الحق هذا الكلام وهذا الخبر حقا أى صدقا ويسمى هذا
 المصدر توكيدا لغيره أى تقرير الغير اللام هنا للتعليل دون الصلة و
 المضاف محذوف أى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولما
 احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن أن يكون
 اللام هنا أيضا للصلة لأن قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل للمحكم
 بغير المحتمل وصفه وان اتحاد مراد فيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغايرة وصفه
 ومنها ما وقع مثنى أى ومن تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
 دال على التكرير والتكثير مثل ليك أى التلطاء عتك البابا بعد البابا أى قيم
 طاعتك اقامة بعد اقامة أى مرة بعد أخرى أى مرارا وسعديك أى اسعدك
 اسعادا بعد اسعادا أى عينك اعانة بعد اعانة والصادر فى هذا الباب سماعة
 وان كان المحذف قياسا لانه مبنى على ضابطة كلية ثم لما دفع عن بحث المفعول
 المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور فى الأصل كان
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله المفعول لانه معناه الذى فعل به وصار لأن جزء
 الاسم المصطلح عليه والهمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
 ولم يذكر الاسم هنا الكفاءة بما سبق فأن قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد
 المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيد فان العالم وزيدا كل منهما مفعول
 به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة او عبادة
 بان جعلت عبادة كعبادة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم
 وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبادة فى التقدير كان الفعل
 وقع عليه ما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم لا فى ما ضربت
 زيدا فانه عبارة عدم الوقوع لا عبادة للوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا
 واجيب باننا لانسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضربت زيدا

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة
 والتعريف المحذوف وتعين المحذوف جواز أي حذفاً جائزاً كقولك زيد لمن قال
 الجار والمجرور صفة زيد أي زيد في المقول لمن قال من ضرب مقول قل تقديره
 ضرب زيد فحذف الفعل بقرينة السؤال وجوباً عطفاً على جواز أي ويحذف
 الفعل حذفاً واجباً في أربعة ابواب وفي بعض النسخ في أربعة مواضع مكان
 ابواب وفي المحصر على الأربعة نظر لتحقيق وجوب المحذف في المنصوب على الأغراض
 بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شأنك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على
 المدح والذم أو الترخيم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد وإثني زيد الفاسق و
 مررت به السكين الأول سماعي مستند وخبر أي الباب الأول سماعي أي
 مقصور على السماع وإنما قدم السماعي على القياسي لأنه أقل منه مثل قول العرب
 امرأ ونفسه أي أترك امرأ مع نفسه أي أترك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى
 انتهوا خير لكم أي انتهوا بما معشر النصاري عن التثليث أي عن قولكم إن الله
 ثالث ثلاثة واقصد واخير لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدرة
 محذوف أي انتهاء خير لكم وفيه نظر لأنه غير مطرد في نحو قولهم انتهوا قاصداً
 لأن قوله امرأ لا يحتمل أن يكون صفة لأنه اسم جنس فتعين أنه مفعول به لفعل
 محذوف أي انته عن الإفراط والتفريط وإيت امرأ قاصداً أي متوسطاً بين الإفراط
 والتفريط أي بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوف أي
 انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خير لكم وفيه أيضاً نظر لأن حذف كان بلا حرف
 شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع إمكان الوجه القياسي وإنما اخرج هذا التظير
 أن كان عظيم القدر لأنه من القرآن لأن له مساساً من وجه دون وجه ما نحن
 بصدده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب أهلاً وسهلاً أي آتيت
 أهلاً لا جانباً وطيت سهلاً من البلاد لا حزناً الحزن بفتح الحاء وسكون
 الزاء المكان النحس والصلب هذا الكلام يقول الزور والمضيف للزائر والضيف
 لتطيب قلبه وإصابة الأنس من جهته يعني أنا من أهلك وآتيت أهلك لا جانباً
 ومنزلي لك سهل لأن لا مشقة عليك في منزلي نقلاً عن السماعي شرع
 في القياسي فقال الثاني أي الباب الثاني من الأبواب الأربعة التي تجب فيها حذف
 الفعل الناصب للمفعول به المنادى وإنما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء

نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمتوب وهو المطلوب اقباله
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله المطلوب اى وهو الاسم الذى يطلب احضار ذلك
 الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة
 وهي يا ويا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة حرف وقوله نائب ظرف
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجملات الست لكونه جاريا مجرى
 لفظ المكان لكونه زاميا وفيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قائم مقام
 لفظ ادعوا وانا دى وفيه اخترا عن طلب اقبال زيد وانا دى زيد وادعوك
 ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب
 ادعوا فان قيل يخرج من هذا الحمد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه
 كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة
 فيكون منادى بهذا الاعتبار او قيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية و
 طلب الاقبال منه ادعائي كانياب النية في قول الشاعر شعري واذا النية
 تشبهت الظفاريها + القيت الف تيممة لا تنفع + وفيه نظرا لانه يستلزم تشبيه
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا
 تنفعك عن الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى او لا بما يكون
 مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
 هذا الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عنه الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا
 جبال ويا سماء ويا ارض ويا لواء ويا الكدكي ونحو قول احد المتعاقبين صاحبه
 يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه
 مطلوب الاقبال اسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجملتان
 وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن
 البواقى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون
 مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله
 لفظا او تقدير تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اى وذلك الحرف اما
 ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدرامثل قوله تعالى يَوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ
 هَذَا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال ويبنى
 المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اى حالة الاحراب من حركة او حرف اى

تشبهت

يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمته وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في رفع عائذ الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه
فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل
يمكن ان يكون فيه ضمير عائذ الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على
على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان
الضمير في قوله ويبنى عائذ الى المنادى فلو كان الضمير في رفع عائذ الى
الاسم لزم انتفاء الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا
ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له
معرفة صفة مفردا او خبر آخر لكان لازم التعدد اذا حكم لا يتم باحد الخبرين
وفي احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثلين اللبني بالضم ليكون مثل يازيد
مثال المعرفة قبل النداء ويأرجل مثال المعرفة بعد النداء ويأزيدان مثال
المبني بالالف ويأزيدون مثال المبني بالواو فالالف والواو فيه ما ليس للاعراب
بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذاثنى وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح
يازيدان ويأزيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونها في
حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع التي التعريف
وهو محذو ورجل وانما يبنى المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه
موقعها وانما يبنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني
بالاصل لاحظ له من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما
موصوفا بآب مضاف الى علم آخر فينشئ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين
المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام . حيث تنون المطر الاول وهو قبيح والمطر
اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة تنزلها فرغ عن
بيان بناء المنادى شرعا في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال

ويخفف النادى بلام الاستغاثة والتعجب أو التهديد بحمل الكلام على حذف
المعطوفين ويمكن ان يحل الكلام على حذف المضاف اى بنحو لاهم الاستغاثة
اى بلام يدخل النادى وقت الاستغاثة مثل يا يزيد ووقت التعجب بنحو يا
لهاء ووقت التهديد بنحو يا بكرة لا تقتلك وإنما اعرب النادى بعد دخول
اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
بدخول الجار وكان يامدار شبه النادى بالحرف وبدخول اللام صار النادى
بعيداً عن مدار التشبه وهو يا وكان النادى يخرج عن الأفراد بالتركيب مع
اللام وفى الكل نظراً ما الأول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه
الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مردت باحمد فكيف يخرج
عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تأثير شبه
الفعل والحرف جميعاً لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الأصل فالقول
يخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام
الجار كشيء ما تدبخل على الاسم المبني ولم يصير معرباً بدخولها كقولك هذا
المال خمسة عشر رجلاً وهو لا الرجال وأما الثاني فلان لام الاستغاثة قد
تدبخل على كاف الخطاب الذي هو نادى مستغاث بنحو يا لك لزيد فعلم ان
النادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورة
بعيداً عن مدار التشبه بدخول اللام وأما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلته
المضاف والمضارع ويا يزيد بهذه الشابة فلا يخرج النادى عن الأفراد بالتركيب
مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر جازاً الفصل بينه وبين الجار والحرف
الزائد فى السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب
النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان
زائداً وقبيل أيضاً نظراً لانه انما يمكن الغاؤه فى العربيات دون البنيات بدليل
انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وإنما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكرر
اذا دخلت على الاسم الظاهر لان النادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة
على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذلك اذا دخل على ما هو واقع موقعه و
لذا بقيت على الكسر اللام الثانية بنحو يا يزيد لعرو وبالله للمسلمين وإنما اختيرت
اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من

حيث

بين امثاله بالدعاء وكذا التعجب منه بخصوص بالاستحضار لغاية تفرقة
 اللام يتعلق بادعوا المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها
 لا تزداد الا في موضع الاستغاثرة او التعجب او التهديد سماعا وفتح النادى
 الاحاق انها اى الف الاستغاثرة لموافقة الالف مثل يازنده وكذا يضم و
 يكسروا والاستغاثرة وبائهما اللاحقين لذى اللبس كما في الندوب نحو يا
 منهو في المسمى بمنه وبما يملكه في المسمى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين
 اذا دخلت الالف تحزعا عن الجمع بين حر في الاستغاثرة وعن الجمع بين العوض
 والعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل واما تقدم بيان
 البناء والتخفيض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
 الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة
 من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثرة او مع الفها كذا في
 الشرح ويرد عليه النادى التعجب منه والمهتد دلالة مما سوى المفرد المعرفة
 والمستغاث وليس من المنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى
 المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثرة او نحوها والالف
 الاستغاثرة فلا يرد النادى التعجب منه والمهتد وما سواهما النكرة موصوفة
 او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا
 طاعا جبالا نظير المضارع المضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير
 مضاف يتعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالتعال المذكور
 في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
 لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما واولا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا
 حافظا لا تشى وشاعرا الاشاعر اليوم مثله ولا ياتخذه من ذات عرق فان
 كلاما من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه
 نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق
 بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
 في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلامهما
 موصوف بصفة قيل الفرق ان النادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف
 بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام النادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف النادى
 الموصوف بالجملة أو الظرف فان النادى فيها هو الموصوف بالوصاف
 المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتأكيد فكانه من تمام
 النادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق
 دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء
 الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعاني قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم
 ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وهما مقدرا تقدير
 يا رجلا طالعيا جبلا او يا انسانا طالعيا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا
 يدخل في باب يا رجلا صالحا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته
 عند غير الكسائي يقال يا طالعيا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه
 نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلا صالحا ويمكن ان يقال
 انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير
 يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء
 التعريف ثم نصب طالع لانه مضارع المضاف على انه محتمل ان يكون
 هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم الفاعل
 بدون الاعتماد ويا رجلا لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلا
 اى يا رجلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعشى هذا مثلا النكرة
 وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن
 المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما
 خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ من بحث النادى شرع في بحث
 توابعه فقال وتوابع النادى المبني احتراز عن توابع النادى المعرب فانها
 ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام في لا تكون الامتنوعية كتوابع
 المضاف والنكرة او مجرورة كتوابع النادى المستغاث باللام والمراد بالنداء
 المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبني
 لا يرفع لانه لا يرفع ولا ينصب كما سيجي وقوله المفردة مرفوع على انه صفة
 لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة
 والمضارعة لها وقوله من التأكيد صفة توابع اى التوابع الكائنة من التأكيد

او حال من الضمير في المفردة اى كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد
 المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد
 جاء اعرابه رفعا ونصباً كقول الشاعر ما في قاسطار سطر سطره انه
 لقائل يا نصر نصر نصر وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف
 اعرابه رفعا ونصباً كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالفتحة
 فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف المتمنع
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف فاعله قوله دخول يا عليه
 اى المعطوف بالحرف الذي يمنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف
 باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير المتمنع دخول يا عليه وهو المعطوف
 بغير اللام نحو يا زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم
 المنادى المستقل كما سيحى وقوله ترفع خبر لقوله تنابع المنادى اى ترفع
 تلك التوابع حملاً على نقطة اى لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض
 والاطراد اما الاطراد فلا نه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما
 يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلا ضمة المنادى عرضت بدخول
 يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بدله من رافع
 وههنا اى شئ هو قيل رافعه لانها الماشبهة ضمة المنادى بالرفع في
 العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرفع في كون اثر كل عارضاً
 ومطرذا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لكان البناء فظهر في التابع لاحتياج
 الى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملاً على محله اى محل المنادى لان محله
 التنصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفى الجنس لبناء
 موصوفها نحو لارجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء
 الصفة في لارجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
 لكان الفصل بالام التعريف ولا نه وجب بناء الصفة في لارجل ظريف كون
 الصفة هي النفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه
 النداء اليها فاقتزاه ونظير الصفة مثل زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل
 بالنصب ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا
 غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف المتمنع دخول يا عليه نحو يا زيد

والحارث والحارث وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وإنما
 ذكر نظير الصفة من بين التوابع ود الفول من قال ان المنادى لما قام
 مقام المضمرة والمضمرة لا يوصف فكذلك المنادى لا يوصف فرفع الصفة
 عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
 الصفة لانه وان وقع موقع المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً للمباين
 جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع
 في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع
 دخول يا عليه فقال والتحليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف المذكور
 الى المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله
 التحليل اى يقول باولوية الرفع وإنما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه
 ايضاً مطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعولان الواو قامت مقام يا لانه
 يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار
 فيه حركة هي اثر يا تنبيهها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمنع
 دخول يا عليه صريحاً وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام
 لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو
 الاثرياً وابو العباس المبردي يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
 كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل في كونها علماً اذا لام ويدخل نحو الرجل
 علماً على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكالتحليل
 خبر مبتدأ محذوف اى فهو كالتحليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط و
 الشرطية خبر لقوله وابو العباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام
 لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها اولاً لان اللام في العلم لا معنى لها فلا
 يعتد بوجودها والافكا في عمرو اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
 بارن لم يجوز نزع اللام منه او بان لم يكن علماً اذا لام فهو مثل ابي عمرو في اختيار
 النصب وسياق هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث
 التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اى
 توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يجوز
 فيها الا النصب فلذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من متبوعها

تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشر ذا الجملة والجملة بالضم الضم
الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطف
البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وآتيا
قيدا للمضافة بالاضافة المعنوية احترازاً عن اللفظية فان حكمها
وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة
فتقول يا زيد المحسن الوجه بالرفع والنصب وكذلك تقول يا زيد خير من
عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنيس فان اسم الاشارة
وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذا وان كان مضافاً لان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر عن
الضمير بالضم وهو المزال يقع على الناقصة والجمل والعنيس بالفتح الناقصة الصلبة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب
وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكماً والمضارعة للمضاف مضافة
حكماً ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق
وجر عدم العكس في كل منهما والبدل من النادى البني والمعطوف على النادى
البني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اى غير المعطوف الذي ذكر من
قبل اى غير المتمتع دخول يا عليه بان لم يكن ذاكام حكمه اى حكم كل واحد منهما
حكم النادى المستقل اعراباً وبناءً فقولوا والبدل مبتدأ وعلمه مبتدأ ثان
وقوله حكم المستقل خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول
وما عطف عليه وقوله مطلقاً ظرف اى زماناً مطلقاً اى سواء كانا مفردين
او مصنفين او مصنارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكوئهما في حكم
تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جلا
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على
النادى البني وبين المعطوف على اسم لا البني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الأعراب رفعا ونسبا مثل كلاب وابن وابنا
 قيل جوابه يأتي في موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ من بحث التوابع التي
 وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادى الذي
 هو العلم مودع بابن أي بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن
 مضافا إلى علم آخر يختار فتحه أي فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لوافقة
 حركة الابن وقصد التعفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط
 حينئذ الف ابن ومؤنثه خطأ تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي
 قوله يختار فتحه إشارة إلى جواز البناء على الضم أيضا وانما قيد بقوله إلى علم حدثنا
 عن نحو يا زيد بن اخينا ويا هند بنت عنانا فإنه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ
 الف ابن ومؤنثه خطأ ثم لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث
 التوابع الصورية فقال واذا نودي الم عرف باللام أي واذا قصد نداء ونظيره
 قوله تعالى وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ أي اذا اردت قرأته قيل يا ايها الرجل
 بتوسط أي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط
 أي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة أي لشاركة اسم الاشياء لا في
 في الابهام بل في أوغل في الابهام لتناوله المفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلي يتناول نداء الم عرف
 باللام أي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزء جزئي وظاهر
 ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول
 على حذف العطف أي قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و
 نحوها وعلى المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل
 هذه كالألفاظ واللفظ اذا ريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلامة يصح تاويله
 بصفة اشتهرها صاحبها نحو لكل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر عادل ونحو
 لاهيته اللبلة للمطى أي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه أي مع هذه
 التنبيه وكلام وسط فيه اسم الإشارة وكلام وسط فيه كالألأرين فيكون
 الشرط والجزاء كليين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط
 أي اوسم الإشارة تخربا عن اجتماع التي التعريف صورة وان كان في حدتها
 من الفائدة ما ليس في الآخر فان قيل يجوز عن ذلك يحصل بتوسط أحدهما

فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايها الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن معنا جاليل
لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و
التوجه في ابيان بزيادة التشويق والتأخير فيه والتمسوا اي التزم الحاجة
رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها
جواز الوجهين كما مر لا نه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء
الا تي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لنداءه الا ترى انك لو حذف الرجل
بطل النداء ولو حذف الظريف لم يبطل فالتمسوا رفعه تنبيهها على انه منادى
حقيقة وان كان صفة كاي ضرورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حدة البدل دون
الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود
وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا ثبت بدلته
على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول ياتي في المعرف باللام
حكما فظهر انه ليس ببديل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي التزم التحويتون
رفع توابع الرجل مفردة كانت او صائفة يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب
الفرس لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون كتبوعه باخلا
يازيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب
قد يحل على اللفظ وقد يحل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً
بل يجوز ان يكون المتبوع منصوباً والتابع منصوباً او مرفوعاً محلاً على اللفظ و
المحل كما في ان زيداً قائم وعمر ووان يكون المتبوع مجروراً والتابع مجروراً او
منصوباً كما في اعجبني ضرب زيد وعمر وكما في قوله ويذهبن في نجد وغيره
غائراً وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً قليل معناه توابع معرب لا محله
سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً للمتبوع هناك باعتبار
تعدد اعرابه معرباً لا معرباً واحداً بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب
واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احداً المقدتين من الدليل محذوف
اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محله
سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهزمة خاضعة هذا جواب سوال يرد
نقضا على القاعدة المذكورة او صوم من حيث المعنى مستثنى من القاعدة
المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدها ان التوسيط فيه

ممنوع لأن أيا يستلزم التعدد وهما للتبشير والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد و
 هذا للإشارة للحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازها على الجوز كما في
 ذلكم الله وفي كان مجهولا على أي طرد الباب والثاني أن اللام فيه ليست للتعريف
 بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الأصل عوضا عن همزة الرفع فاضمحلت
 جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر مجزأ النجم فإن اللام فيه وإن صارت جزء
 الكلمة بالعلمية لكنه في الأصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فإن
 اللام فيه وإن صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة أناس بضم الهمزة
 لكنه ليس بعلم فإن قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحته أن يقال
 يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل أن العلمية لا يوجب
 هجران أصله بالكلية لأنه بعد العلمية يستعمل بمعناه الأصلي أيضا وهو
 جماعة الأناسي استعما لأشياء بخلاف يا الله فإن علمية توجب هجران
 أصله بالكلية لأنه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الأصلي أصلا وهو مطلق
 المعبود حقا كان أو باطلا فافتراقا وقوله خاصة مصدر أقوم مقام الحال من
 يا الله أي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصا ثم لما فرغ من بحث
 المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك أصل الخطاب
 أن يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك أي جازلك أو جازلك
 في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا بالكم ولا يلقينكم في سوءة عمرؤ أي فيما
 كر فيه المنادى في حال الإضافة التضم فاعل جاز المقدر أو مبتدأ متقدم
 الخبر أي يجوز لك أو جاز لك التضم والنصب أي ضم الأول ونصبه أما التضم
 فعلى أنه منادى مفرد معرفة وأما النصب فعلى أنه مضاف إلى عكة المذكور
 وتيم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الأغلب حكم المنادى
 المذكور في الأعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وإن لم يكن مضافا
 فإن الأول محذوف التنوين للإضافة وإنما جاز الفصل هنا بين المضاف
 والمضاف إليه مع أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر بالظرف
 خاصة لأنه لما كرر اللفظ الأول بلا تغيير صار الثاني هو الأول فكانه لفصل
 بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرأ وهذا مذهب سيدي واخليل
 وذهب المبرد إلى أنه مضاف إلى عدي المحذوف للدلالة الثاني عليه تقديره

لأن

حال كونها مفتوحين ومكسورين أما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه
التاء اذا اصل في الياء الفتح على ما مر وأما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل
التاء منه اذا الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح
والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء ايضا
لأجرتها بحرى المفرد ولم يذكر هذا لقلته أعلم ان التاء فيها للتأنيث مع
كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وأما طول
وان كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت واخت وان
كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الواو لكن تاء ابنت وامت يصير في الوقف
هاء بخلاف تاء بنت واخت فانها لا تصير في الوقف هاء وذلك لأن اصل
هذه التاء اى تاء اخت وبنت اصل لانها عوض عن الواو الاصلية واصل
تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفتقران وذكر في تفسير
البيان ان تاء التأنيث في ابنت للمبالغة كعلامة وبالألف عطف على
محدوف اى وقالوا يا ابنت ويا امت بغير الألف وبالألف فقالوا يا ابنتا ويا
امتا ببدال الياء تاء والقائمة فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز
وقيل هذه الألف الاشباع دون الياء حال اى قالوا ذلك متجاوزين
عن الياء يعنى لم يقولوا يا ابنتي ويا امتي تحذف عن الجمع بين البدل والمبدل
منه لان التاء فيها عوض عن الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اى خصما خصص
مثل يا غلامى في جميع وجوه يعنى اذا كان المنادى المضاف لفظا بن مضاف
الى ام وعم مضافين الى ياء التكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء التكلم
من الوجوه فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن امي ويا ابن عمي بالفتح ويا
ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن ام ويا ابن عم ببدال الياء
القائمة زيادة وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام بحذف الألف والاكتفاء بالفتح
الأعلى وجه الشذوذ وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الألف والاكتفاء بالفتح
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وأما قال خاصة لعدم جواز
ما جاز في المنادى المضاف الى ياء التكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف
الى ياء التكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامى ونحوي وذلك لانها أكثر
استعمالا لكثرة يا غلامى فعومل معاملة بخلاف غيرها فانه لم يكن كذلك فلم

يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء، شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام أي من غير ضرورة وفي غيره ضرورة
منصوب على أنه مفعول له أي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا
يصح فيه الرفع لأنه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا
معنى له كذا قيل فإن قيل لا يصح النصب فيه أيضاً لأن شرط حذف اللام في
المفعول له أن يكون فاعله وفاعله عامله واحداً وهذا ليس كذلك لأن المضطر
الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل أنه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه و
انتقد يرُفعل الترخيم في غير المنادى للاضطراب أي للاضطراب الشاعر والرخم
والمضطرب واحد ويمكن رفعه على أنه خبر مبتدأ، محذوف بحذف مضاف أي
هو في غيره اضطراباً وهو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فإذا أصبح خبره
لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو أي الترخيم حذف في آخره
أي آخره التحفيف مفعول له أي لأجل التحفيف فإن قيل هذا الحد يصدق
على نحو يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تحفيفاً للقانون
تصريفي وسماع لغوي أو يراد بالحذف في آخره في حال التركيب دون الأفراد
فلا يرد حذف الأخر في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان
شرطه فقال وشرطه أي شرط جواز الترخيم في المنادى أن لا يكون المنادى متناقضاً
لأن آخر المضاف وسط حكماً والترخيم يختص بالآخر والمضاف إليه غير المنادى فلا
مسامحة للترخيم في آخره وبإصاح في صاحبه بشاء ولا يكون مستغاثاً ولا مندوباً
لأن المطلوب فيه مأمدة الصوت ولهذا زيد في آخرهما الف لظهور الاستغاث والمندوب
والحذف ينافية ولم يذكر المندوب لأنه غير المنادى عند المصنف بدليل أنه
عرف المنادى على غلط خرج منه المندوب لأنه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم
غير المنادى في السعة فلا حاجة إلى ما ذكره ما ينافية ولا يكون جملة نحو يا تابط
شراو يا برق نحو لأن الأعلام المنقولة عن الجملة تحكي كما هي ثم لما فرغ عن بيان
شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون أي وشرطه أن
يكون المنادى إما علماً أو نداءً على ثلاثة أحرف إما كونه عامراً فعدم الاشتباه
فيه لشهرته بخلاف غير العلم وإما كونه زائداً على الثلاثة فلا يلزم خلال
البنية وأجاز الكوفيين ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط نحو يا عم في عمر لقيام

حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان
 جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والا لكان مثل هـ بد و
 غلبت خماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط
 ايضا نحو يازي في يازيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو
 اضعف من ذلك واما بناء التانيث فيحيث لا يشترط العلمية ولا الزيادة
 على الثلاثة نحو ياشته علما او غير علم لان اخلال البنية فيحيث لو كان
 لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بد خلقة في البنية بل هي كلمة
 اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة
 على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل
 على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
 شرع في تفسير كميته المحذوف فقال ان كان في آخره اي في آخر الاسم الذي
اريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان كانتان في حكم الواحدة
 بان يكون الذاتان معال معني واحد يعني اجتلبتاد فعة واحدة لمعنى واحد
 وفيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف الذاتان ولكنهما ليستان في حكم
 الواحدة لان الالف زيدتان او لا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال
 يارط في ارطاة فان قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم
 الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة
 محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلا واصله وسماه من الوسامة فقلبت
 الواو همزة كما في احد وانه ففي آخر زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة
 وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الاسماء زيدتا معا
 لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيدتا معا لمعنى التذكير وكذا ياء
 النسبة في بصرى والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و
 الالف والتاء في هذات يقال فيها يا انكم ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا
 هند او عطف على قوله زيادتان اي او كان في آخر الاسم الذي اريد ترخيمه
 حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركة ما
 قبله اي وافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة لثلايد نحو مختاد فانه لو رخم
 لا يحدف منه الزاء لان الالف اصلي وهو الاكثر الواو للحال اي والحال ان الاسم

الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف نحو منصور وعمل و
 إدريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعاد فانه لا يحذف منها حرفان لثلاث يلزم
 اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله خذ فيتأجزأ الشرط أي حذف الحرفان
 فاذا رخم نحو منصور وعمار وإدريس قيل يا منص وياعم ويادرفان قيل يدخل
 في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في آخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه
 ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم
 الاول دون الثاني كصري وربما يصدق الثاني دون الاول كنصور وربما يجتمع
 كاسماء ومروان فلذلك لم يكتف بد كراحد القسمين وان كان الاسم الذي اريد
 ترخييه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي كعلبك وخمسة عشر علمين
 حذف الاسم الاخير فيقال في بعلمك يا بعلم وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول
 الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من
 الكلمة وان كان الاسم الرخم غير ذلك أي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة
 وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف فحرف واحد أي
 فالحذف منه حرف واحد كحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف أكثر من
 حرف واحد وأما التي ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال
 في حارث يا حار وهواي المحذوف للترخيم من أي منادى كان في حكم الثابت
 أي الموجود على الاستعمال الأكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل أي
 لانه يقال اوجوب شرط محذوف أي واذا كان كذلك فيقال والعطف على
 الاسمية السابقة ما قلته بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار
 بكسر الراء في يا حارث ويا ثوبوا وساكنة بعد ضمة في يا ثمود وتوجب المحذوف
 منسيا والواو آخر الواجب قبلها ياء وكسر ما قبلها الوقوع ظرفا بعد ضمة
 كادل ويا كروبا ومفتوحة بعد فتحه ولا تقلب الواو الفالحركها وانفتاح ما
 قبلها التحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي
 في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاء ولقيل يا كولا ارتفاع
 المانع وقد يجعل الرخم اوما بقي بعد الحذف اسما براسه أي اسما مستقلا
 بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف عنه
 شيء فيكون له في بناءه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يلحن

بالضم في يا حارث على ان اسم براسه كان اسم مفرد معرفة فيضم ويأتي في يا
ثمود لانها جعل ثما سما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلت
يا و كسر ما قبلها كادل و يا كرا في يا كرا وان لانها جعل كرا و اسما براسه ارتفع
مانع الاحلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فان قلبت الف التجر كها وانفتح
ما قبلها وقد استعملوا اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء
وهي يافقط في المندوب اي في الاسم الذي يندب سماء اي يبيكي عليه
لاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا وهواي الندوب والاسم
المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتحنن لاجله بيا او الباء والمجرور صفة
المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه المتصق بيا او وا وفي جعل
الهاء للسببية والاستعانة بنظر لان يا والواو السببيين للتفجع اذ لا تأتد
لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة قد دخل في الة الفعل نحو
كنت بالقلم ولا يتوهم كون يا والة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو
واويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع
عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في التفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
على حدة واختص المندوب بواجب ان يكون الباء داخلته في المختص دون
المختص براءى ان فردوا بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان
يكون الباء داخلته في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي ان فرد المندوب
بوا غالب الكونه نصا على المندوب بخلاف يا فان ليس بنص عليه فكان
المندوب به قليلا وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء ثم يزان اي
من حيث الاعراب والبناء مثل حكم النادى اي حكم اعراب المندوب وبني
مثل حكم اعراب المندوب وبني لانها جري مجرى المندوب صيغته جري مجراه
في احكامه ولا شتر اكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعني ان
كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك نوابه كتوابع المندوب ولك زيادة
الالف اي جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب سواء
كان مع يا او وا ولما الصوت المطلوب في الندية فقول زيادة الالف مبتدأ
مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واصافة الزيادة الى الالف من باب اضافة

المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف اللبس اى لبس ذلك اللفظ
 بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف الد مناسب لما في آخر الاسم من
 كسرة او ضمة فاذا نبت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامك بالياء
 اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
 المذكر فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا نبت غلامكم بخطاب
 الجمع قلت واغلامكمه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم
 لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم
 اذا اصل الضمة وقيل فزيدت الواو المناسبة لجمع واو الهاء في
 الوقف اى جازلك او جازلك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف
 المد وهي الالف في الوقف لافى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
 والياء فيقال وازيده واغلامكمه واغلامكاه فالحاء مبتدء متقدم
 الخبر او فاعل جازا المقدور وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز
 المقدور او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف
 مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي
 يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علما ولو كان علما غير معروف
 لم يحز نديته ولو كان معروفا غير علم جاز نديته فلذلك جاز وامن حقر
 يورث زماة لانه بمنزلة واعبد المطلباء من حيث انه حافرها وقد اشتهر
 بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في
 نديته والتفجع عليه لان نديته لاظهار الجزع والالم يندب وذلك يحصل بالعرف
 فلا يقال وارجله لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف
 على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا
 عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول
 وهو وازيد الطويله بالحق الف النديته في صفة المندوب لان الف النديته
 انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالوصف والصفة ليست من جملته
 بل هي اسم اخري للتوضيح ولا نه غير مترج بالوصف حيث جاز الفصل بغير
 اللظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى ولله قسم لو تعلمون عظيم فلولا الحق
 ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا يقال وازيد الطويله بل يقال وازيد

الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف النديته يقال وامير المؤمنين
 واعبد المطلباء لان المضاف والمضاف اليه بجعل الين على المسمى بمجمله
 فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل
 بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب
 الاولاد وجز شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
 وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا لليونس
 اى يخالف هذا القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة النديته في
 صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى
 لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
 لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و
 زيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج
 اللفظي فلما اجاز اللحق فيما كان مغايرا للمعنى باعتبار الامتزاج اللفظي
 فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى و
 جوابه ان الاحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة ويجوز
 حذف حرف النداء لقيام قرينة الامع اسم الجنس ظرف اى في جميع الازمنة الا
 زمان مقارنته اسم الجنس او حال اى في جميع الاحوال الامقاد نامع اسم الجنس
 غير اى والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما كان نكرة قبل النداء
 لان نداءه لم يكن كثيرا كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن
 الى انه منادى فيلبس المنادى بغيره ولان المعروف للجنس هو حرف النداء
 فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يافيه نائبة عن اللام في التعريف فلو
 حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان
 لا يجوز حذف حرف النداء فيها يجوز حذفه لان حرف النداء نائب عن
 فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان
 حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب التقدير
 كما في الستثنى المفرغ نحو ما جاءني الازيد والامع اسم الإشارة لانه كما سم
 الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا والامع
 الاستغناء والندبة لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لانهما الاستغناء

والتفجع والحذف ينافية وأعلم أن حرف النداء يجوز حذفها من العلم وإي
 والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا أي يا
 يوسف بقريته المقام ومثل أيها الرجل أي يا أيها الرجل لأن صودة أيها
 يختص بالنداء ومثل من لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ أي يا من لا يزال ومثل قوله
 تعالى رَبَّنَا إِنِّي لَذُنِيَا حَسْبَةٌ وفي الآية حَسْبَةٌ ياء بناء وشذ قولهم
 أصبح ليل وقولهم افتد مختوق وقولهم اطرق ككران النعام في القرى
 هذا جواب سوال يرد وهو أن ليل في قول العرب اسم جنس مع أنهم حذفوا
 منه حرف النداء وكذا مختوق وكذا كرا وجوابه أنه شاذ لا يقاس عليه ومعنى
 أصبح ليل أدخل في الصباح بالليل أو صبحا حيا بالليل فالهمزة للدخول
 أو للصيرورة هذا في الأصل قول المرأة التي طرقت المرأة القيس مستغيثة
 إلى الليل بالافتضاء لتخلص منه ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء
 ومعنى افتد مختوق افتد نفسك يا مختوق أي أعط القداء وخلص نفسك
 يا مختوق أي يا من عصر حلقه الغم هذا مثل في التحريض على تخليص النفس
 من الشدة أنك ومعنى الطرق كرا الخفض عنقك يا كروان لتصادفان من هو
 أكبر منك وهو النعام قد صيد وحمل من البدن إلى القرى وقيل معناه أسكت
 وانظر إلى الأرض يا كروان فان من هو أعلى وأقوى منك قد صيد وحمل
 من البدن إلى القرى يقال اطرق الرجل إذا سكت ونظر إلى الأرض والكروان
 طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقيقة العرب يصاد به الكروان
 وذلك لأن الكروان يخاف من النعام إذا لم ير النعام يمشي على هيته يمد
 عنقه ويرفع راسه فإذا رآه يلتصق بالأرض كيلا تراه فصار مثلاً يضرب
 فيما إذا المرشح ضاعفا بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه
 وفي كراشد وذبثلة أوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير
 العلم وجعل المرخم اسما براسه على ما سبق بيانه وقد يحذف النادى لقيام
 قرينة دالة على حذفه وتعيينه جوازا أي حذف جائز أمثل قراءة الكسائي
 ألا يا أسجد وأفانه يخفف الأعلى أنه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء
 ويبتدئ أسجد وأبضم الهمزة فعلة هذا القراءة كان النادى محذوفا أي
 ألا يا قوم أسجد وأبقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة

من قرأ الأليجد والتشديد الأليجد وأعلى صيغة المضارع فإنه ليس من هذا الباب والباب الثالث من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اظهر عامله على شريطة التفسير أي اسم الذي اضمراى قدر عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واصنافه الشريطة الى التفسير بيانيتها على شرط هو تفسيره بما بعده وهو أي ما اظهر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل مبتدأ وقوله بعده خبرا وفاعل قوله بعده والجملة صفة اسم او شبهه عطف على قوله فعل أي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة والفعل التفضيل والشبه بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل عنه صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افراد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان اول احد الامر غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايها كان أي مفرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره أي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم بخوزيد اضرته فان زيد اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم او بسبب نصبه في متعلقه الضمير عائد الى الاسم أي متعلق ذلك الاسم بخوزيد اضرته غلامه فان زيد اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد الى الضمير وهو اولى لقربه أي متعلق بضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه أي الى ذلك الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بعامله أي بعامل ذلك الضمير بخوزيد اضرته رجلا يحبه او موصولا بعامله أي بعامل ذلك الضمير بخوزيد رجلا اضرته الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لوسط الجملة الشريطة صفة ثانية لفعل او شبهه أي لوسط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه أي على ذلك الاسم هو تأكيد لضمير سلسط وانما الكذا ليصم ان يعطف عليه قوله او مناسبة أي لوسط مناسب ذلك الفعل او شبهه في

في موضعه لنصبه أي نصب ذلك الفعل أو شبهه ذلك الاسم ومناسبة ما هو
 بمعناه ولازمة يغل نحو زيداً ضربت غلامه وزيداً ضربت به وزيداً حبست
 عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيداً بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبة
 وهو اهنت وجاوزت ولا بست وأما قيدنا بقولنا لفظاً لأن كلمة لو يقتضي
 انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديراً فلا بد من تقييده وفي قوله
 لو سلت عليه هو أو مناسبة لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليطاً
 للفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
 الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كـ النافية وحرف الاستفهام واحد
الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتخفيض ولام الابتداء أو
 نحوها مثل قولك زيداً ما ضربته وزيداً أضربتني وما زيداً فاني أكرمه وكذا
 البواقي فإن زيداً اسم بعد فعل مشغول عنه بضميره لكن لا يصح تسليط
 الفعل ولا مناسبة عليه لئلا يتقدم ما في حيز هذه الحروف عليها واحتراز
 عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث المعنى
 كقوله تغ وكل شيء فعلوه في الزبر كما سيجي مثل زيداً ضربته نظير ما اشتغل
 عنه بضميره لو سلت عليه نفسه لنصبه وزيداً ضربت غلامه نظير ما
 اشتغل عنه بمتعلقه لو سلت عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيداً ضربت
 نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلت عليه معناه وهو جاوزت
 لنصبه وزيداً حبست عليه أي انتظرت لأجله نظير ما اشتغل عنه بضميره
 لو سلت عليه لازم معناه وهو لا بست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل
 زيداً ضربته إلى آخره أي لأنه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة أي
 يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل أو شبهه أو مناسبة المشتغل بضميره
 أو متعلقه أي يفسره ما بعد يعني المراد بما بعد ضربت في زيداً ضربته
 لا مكان تقديره واهنت في زيداً أضربت غلامه أي اهنت زيداً ضربت
 غلامه لأنه لازم معناه لأن اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وإن قدرت
 ضربت كذبت لأنك ضربت غلامه لازماً وجاوزت في زيداً ضربت به
 لأنه معناه لأن معنى ضربت المتعدي بالياء جاوزت أي جاوزت زيداً
 ضربت به وإن قدرت ضربت لا ينصبه لأنه لا يتعدي بنفسه ولا بست

في زيد اجبت عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه
 ملابسا وملازمه لا فالحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قد
 وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قد وان لم يكن قد
 لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اے
 يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل
 او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي بكونها مبتدء عند عدم
 اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف
 الرفع يجب الرفع لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم
 قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته
 الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا
 نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل
 واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتفئة وقرينة اختيار الرفع
 متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب
 والاصل عدم الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة
 خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من
 قرينة خلافه كما في المقارين مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى
 منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على
 الفعلية فيناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى الابتداء وقرينة الرفع
 لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظ الا الاسم
 لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان
 الرفع مختارا واما قيد بقوله بغير الطلب احتراز عن اما مع الطلب
 نحو رايت القوم فاما زيد فلا تكرر في هذه الصورة يختار
 النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم
 كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير يتابع ووقوع الانشاء خبرا بعيد
 جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة
 النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلي ببليتين يختار اموئها

مسالمة عن الحذف الى الحذف هو من لزوم كون الانشاء خبرا

فإن قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء
وغيرها أو الحكم مخصوص بالأمر والنهي والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب
قيل بشرط ما اضمرا عامله على شريطة التفسير ان يعم تسليط المقصر على ما
قبله وغير الأمر والنهي والدعاء ويمتنع تسليطها على ما قبلها التضمنها صلا
الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فإن قيل
لو قال كما تأم الخبر لكان اخصر فما وجه الاطباب قيل لان في قوله غير
الطلب إشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في
اختيار النصب بعد انما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا
كما بيننا وهذا المعنى منتف هذا في غير الطلب فاختر الرفع وإذا
للمفاجأة عطف على انما أي وكذا المفاجأة مخوخرجت فإذا زيد لقينته فإن
الجملة الفعلية السابقة للنصب وإذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة
الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف
فاختر الرفع فإن قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجاءها لا لزومها وهذا تناقض قيل
ادام بالزوم الغلبة او اللزوم الاستعمال الاعتباري المبني على الترجح لا اللزوم
الحقيقي فلا تناقض أو يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا
للمفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في
هذا الموضع انما جاز ببناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في
الاسم المذكور بالعطف أي بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده
فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين
الجمليتين أي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت
فزيد لقينته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية
قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلافا لاصل
لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجملة في الاسمية والفعلية فانها قليلة
جدا فاختر النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع
بعده حرف الاستفهام نحو اريد ضربته وبعد حرف النهي نحو ما زيد ضربته
وبعد اذا الشرطية أي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيد ضربته يضربك

وبعد حيث نحو حيث زيد تجدد فأكرمه وإنما اختص الأمر حيث من بين
 سائر ادوات الشرط لأن سائر ادوات الشرط يجب النصب بعد هـ الو
 دخلت على مثل هذا الاسم كما يأتي والمبرد أوجب النصب بعد الشرطية
 أيضاً كان الشرطية وفي الأمر عطف على قوله بعد أي يختار النصب في وقت
 وقوع الأمر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيداً اضربه ونحو زيداً لا تضربه
 أذهي أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل
 الأمر والنهي مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل لأن النفي والتردد الذي
 إلى الاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دون الذوات وكذا معنى الشرط
 الذي تضمنه إذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الأمر و
 النهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبراً فلا يجزم يختار النصب بتقد
 الفعل بخلاف سائر الادوات فإنها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعده
 فلا جزم يجب النصب بعد هـا بتقدير الفعل إذا دخلت على مثل هذا الاسم
 كحظ رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على
 قوله في الأمر أي ويختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس التفسير
 بالصفة يعني أن ما يكون مفسراً على تقدير النصب يلتبس بالصفة على
 تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى أنا كل شيء خلقناه
 بقدر ينصب كل شيء على أنه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفسره
 المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى أنا خلقنا كل
 شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر
 في جميع المخلوقات أما الرفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله
 كل شيء وبقدر حالاً والجموع خبرات فيفيد الآية المعنى المقصود أيضاً حيث
 يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كائناً بقدر وهو المقصود لكنه
 يحتمل أن يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو
 الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو
 مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ
 قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الأشياء الوجودية غير
 مخلوقة لله تعالى كما هو مذاهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية فالجواب

انه على تقدير الرفع محتمل ان يكون قوله خلقناه خبر الكل شيء فلا يفوت
المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولاً
لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولاً لما فيه من النص
على المقصود وهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورد صاحب
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة
المعنى سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء
كل مخلوق نصبت كلاً او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع
او خبراً عنه وذلك لان قوله خلقناه كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا
كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا
تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان
يجعل خلقناه خبراً له كل مخلوق بمقدور وعلى تقدير ان يجعل
صفة له كل شيء بمخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل
كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هذا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير و
الرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وقد حال كما جاز الوجهان
في اقام زيد قيل كيف يجوز ذلك مع اختلاف بين المقصود وغيره
فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا انحرف عن اللبس واجب قيل هذا
وهم اللبس لا لابس ولذا سماه خوف اللبس ويستوى الامر ان الرفع
والنصب في الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختاراً في مثل زيد
قام وعمر واكرمه اى فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك
الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة
الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة
الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني
الفعل والفاعل فيصم رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية و
الفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى و
هي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فإن قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحاً
لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب
المعطوف عليه على تقدير النصب فاستو الوجوهان كذا في الشرح وفيه
نظر لأنها إذا عطف على الكبرى فهي أيضاً قريبة غير مفصلة بين الجملة
المعطوفة والمعطوفة عليها بشي آخر فلا يتفاوتان قرباً وبعداً أجيبنا
سلمنا انهما لا يتفاوتان قرباً وبعداً باعتبار عدم الفاصل لكن معنى
العطف إعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام
السابق لانتهائه فمساقة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريباً فمساقة
وان كان بعيداً فبعيد وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
منفصل في كلا الصورتين والأولى ان يقال ان قصد العطف على
الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على ان يعطف اسمية على فعلية او نصب على ان يعطف
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الأصل اذ في عطف الاسمية على
الفعلية لزوم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب والحذف
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم
فإن قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لا بشرط صلاحية
المعطوف على الخبر ان يكون خبراً وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
خبراً وجب فيه الضمير العائد الى المبتدأ وليس في المعطوف هنا ضمير
يعود اليه الى التقدير واكرمت عمره وقيل هذا بعض التركيب وتامره
ان يقال زيد قام وعمره واكرمت عمره اولى دارة او نحو ذلك وانما ذكر
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيم المثال انما يكون باختيار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين

ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا
كما في ان ولو غدا ماتا وتضمننا كما في متى وايضا وجهتها ان لم يكن راسخا
في الشرط كما في الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعد ما لان الشرط
يستلزم الفعل وذلك لان الشرط لا يدخل فيما كان فيه لاحتمال وتعدد
وما ذلك الا في الافعال بخلاف ما فانها وان كان حرف الشرط الا ان
الرفع مختار بعد ما على ما تقدم وبعد حرف التخصيص وهي هاء
والاولى ولو ما وانما يجب النصب بعد ما الاختصاص بها بالفعل لانها
وضعت للثبوت والتوخي على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى
الحث والتعريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدهما
اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن
وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيد اضربك والاذنيك ضربته مثال
حرف التخصيص اي الا ضربت زيد ضربته ولكن مثل ازيد ذهب
به مئة خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لان شرطه لو سلب الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه
النصب وهذا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو
سلب على زيد لم ينصب هو زيد وكذا لو سلب مناسبه واذا كان كذلك
فالرفع مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب
او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الزبر اي في الزبر اي في الزبر
على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط
لانه لو سلب عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصحبر المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظه وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا
فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعلوصفة لشيء وفي الزبر خبرا
والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود ونحو
عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانية
في وجوب الرفع فاجلها واكمل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند

في العباس البرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء
 ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء والثاني والجملة خبر المبتدء الاول
 وعند ظرف بقوله بمعنى الشرط لان ظرف مستقل ويحتمل ان يكون
 قوله ونحو عطف على قوله كل شيء فعلوه وقوله الفاء مبتدء وقوله
 بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و
 الزانية اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية
 فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله
 على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه
 فيه لانه اسم بعد فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منها
 صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء
 قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَيْفَ يَنْبَغِي ان يختار فيه النصب
 لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا
 فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا اذا تحمل النخاة لا اخرج عن الضابطة
 المذكورة اي ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
 القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم
 والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس الميرد الفاء بمعنى
 الشرط وليست بزائدة لان اللام في قوله الزانية والزانية بمعنى التي والذي
 والمبتدء اذا كان موصولا صلتة فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا
 الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
 انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلد واخبره بتاويل مقول اي
 التي ذنت والذي ذني مقول في حقها الجلد واكل واحد منهما مائة
 جلد بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعد ها يعمل فيما
 قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف المفهوم الكلام اے
 حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء و
 قوله والزانية عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزانية فيما
 سينتلي عليكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير
 هذا بيان حكم الزانية والزانية وقوله فاجلد وبيان محكمها وهو مبتدء

كلام والفاء فيه عند زائد أو للتفسير في تارة التسلية لأن جزء جملة
 لا يعمل في جزء جملة أخرى فلا يدخل في الصابغة المذكورة وفيه نظر لأن
 حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير
 ظاهر لأنه غير محتاج إليه والأفلاختار النصب أي وإن لم يعمل على ما حمل
 المبرد وسيؤيد بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان
 النصب مختاراً كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب
 لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل
 الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط أو كون الكلام جملتين ليتيم
 التسلية لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكل جزء جملة
 لا يعمل في جزء جملة أخرى هذا دليل على ما ذكره على صورة القياس الاستثناء
 والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو
 كون النصب مختاراً فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر
 وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر إثباته على نحو قولك إن لم يكن الشمس
 طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان
 الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو
 وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس إثباته الباب
 الرابع من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به
 التحذير وإنما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في
 ذكره واقتضاء المقام حذفه لأن ذلك يقال فيما إذا كانت البلية مشرفة
 والوقت ضيق والفائل يخاف أن اشتغل بأظهار الفعل يقع المحذوف
 في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذکر المحذوف منه ثم الرابع اسم فاعل
 لبيان الحال أي رابع الأربعة المذكورة التحذير أو للتصريح أن يريد بالنسبة
 إلى الثلاثة السابقة رابع الثلاثة المذكورة أي مصير الثلاثة المذكورة
 أربعة التحذير وهو في الأصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسماً النوع
 من أنواع المفعول به وهو معمول أي مفعول به بتقدير اتق ونحوه
 من أحد روباعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماجة إذا لا
 يقال اتقيت ذيلاً من الأسد بمعنى تحيته ولو قال بتقدير تحي أو بقي كان

ما
 في
 باب
 ج

اولى تحذير ما بعده انتصاب بتقدير اثم على انه مفعول مطلق و
 كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجملة صفة
 لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحذير من الاسم الذي او
 من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له للتحذير او لقوله
 ذكر المحذر وفي اي ذكر ذلك المعمول المحذر تحذير ما بعده واما
 ظرف اذ المصدر قد يجعل حينما اي قدر وقت تحذير المعمول ما
 بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز عن المعمول الذي لم يمكن
 بتقدير يراق نحو زيد في جواب من قال من اضرب فانه ليس من
 هذا الباب يجوز ذكر فعله وفي قوله مما بعد احتراز عن المعمول
 الذي بتقدير يراق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب من
 قال من اتقي فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله او ذكر المحذر
 منه مكررا وروى قوله ذكر على لفظ المصدر الماضى المجهول وفي
 كلتا الروايتين نظوا اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول
 به والذي كرر ليس بمفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية
 فلانه ليس فمما سمي عطف عليه الفعل ولان العطف باو اذا كان
 مخالفا للعطف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صفة العطف
 يكون او اخترا بية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل
 امشي ونظير الثاني ما قال سيدنويه في قوله تعالى ولا تطع من هم اثنا او
 كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا لتغير المعنى او بمعنى بل لان اظهار الفعل
 في العطف زائد على قدر صفة العطف وههنا العطف قوله او ذكر على
 قوله معمول لخالف العطف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل و
 حينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا
 الروايتين اما الاولى فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان
 المذكور بمعنى المفعول اي او مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من
 باب جرد قطيعة الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان عطفه على
 قوله معمول فان قيل لو كان عطفه على قوله معمول لزم ان لا يكون
 القسم الثاني معمولا بتقدير اتق على قضيه كلمة او التي توجب التقابل بين

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
 بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
 وهو قوله تحذير مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولاً
 بتقدير اتق لكنه ليس بمحذر مما بعده وان كان على لفظ المصدر
 المنصوب كان عطفاً على قوله تحذيراً يجعل كل واحد من المصدرين
 حيناً أي قد روقت تحذيراً معمولاً مما بعده او وقت ذكر المحذر منه
 مكرراً وأما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفاً على
 فعل ناصب لقوله تحذيراً وهو ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له
 او حذراً المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً أي سواء ذكر ذلك
 المعمول محذراً تحذيراً مما بعده او ذكر المحذر منه مكرراً او حذراً ذلك
 المعمول تحذيراً مما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكرراً والجملة
 أعني حذروا ذكر مع معطوئهما في محل الصفة لقوله معمول قان
 قيل للجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون
 صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من
 البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله تحذيراً على
 جعل المصدر حيناً وتنزيل الفعل منزلة المصدر بحيثني أي قد روقت
 تحذيراً المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكرراً ويمكن ان يكون
 عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق أي
 ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
 القيد وهو قوله تحذيراً مما بعده والالزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير
 اتق وفي قوله او ذكر المحذر منه مكرراً احتراز عن قوله الطريق من
 غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا انظير
 القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول
 اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
 فصارت اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت
 النفس لذوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل
 المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
 نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ
 الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون
 تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتابع
 خارجة عن هذه المحذورات بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك و
 ان تحذف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض
 للمحذوف واتق المحذوف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول
 اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الامهنا فالى ضمير
 المخاطب نحو راسك والسيوف والضمير لا يجرى فى الاغلب الا مخاطبا
 قد يجرى متكلما كقول عمر رضي الله عنه ايتاني وان يحذف احدكم
 الارنب المحذوف الرمي بالعصا كما ان المحذوف بالخاء والذال المعجمتين
 الرمي بالمحصا اى ايتاني وان يرمي احدكم العصا الى الارنب اى يمتني
 عن مشاهدة حذف الارنب وتحم حذفها عن مشاهدة قى وانما هي
 عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحمل والطريق الطريق
 نظير المحذوف منه مكررا اى اتق الطريق او بعد ها وكذا الصبي الصبي
 والمجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطأه واتق
 الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذوف منه
 للتاكيد وتقول اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي اياك من
 الاسد اى بعد نفسك من الاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير
 من الجار والمجرور حال اى متكبسا اياك من ان تحذف اذ حذف حرف
 الجرم من ان وان كثير شائع ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد
 لا متناع بتقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول
 الشاعر اياك اياك الرء فانه الى الشر كغاء والشر جالب + بتقدير
 اياك من الرء فتشاذر او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة
 او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق
 نفسك واترك الرء الى الجدار وهذا قول سيديور والمخليل او جدار
 مجرى ان تبارى لان الرء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان

تقد ير اعجبني ضرب زيد اعجبني ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق
 الزجاج وقية نظر لانهم على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو
 اياك الضرب لا شراك العلة لان كل مصدر بتقد ير الفعل مع ان و
 ليس بوجه قياسي اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس
 بوجه قياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولتقابل
 ان يقول ان الراء معروف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا
 لا يعمل المصدر المعروف باللام على الاكثر لا متناع تقديره بان والفعل
 ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بحث المفعول فيه فقال المفعول
 فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد
 الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدء محذوف الخبر اي
 ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدء محذوف اي هذا
 بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة
 مستأنفة واما مبتدء خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا عمل له
 من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
 اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شيء فعل فيه
 فعل مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدوث لا الفعل الاصطلاحي
 هو قيم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
 المصدر وفي قوله مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان
 كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان
 بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين و
 المراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريين
 فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقتك فان يوم الجمعة زمان
 حقيقي وخلقتك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم
 زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري
 اذ المصدر قد يجعل حيناً والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل
 مكاناً اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان
 قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتتم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم

فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعول فيه لفعل الصوم
 قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لأنها منظورة في جميع الحدود ولا سيما
 الحد والنجوة فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و
 اليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال
 معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس
 بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر
 قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن
 تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه
 اى نصب المفعول فيه تقدير في لانها اذا اظهرت لزم الجرح لان في حرف
 الجرح والفاء حرف الجر غير شائع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو ك
 خرجت في يوم الجمعة كان مفعولاً فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند
 المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب
 الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولاً
 به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه اذا المفعول فيه عند من هم في المقد
 وبقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
 سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اى
 تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حيناً او حين فعودك وخرجت
 يوماً او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج
 واسورة الذهب بمعنى من اى الظروف التى هي الزمان وكلها تأكيد
 الظروف واللام في الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس وكذا اللام
 في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد الى الظروف
 والجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان اى ظروف الذي
 هو المكان ان كان مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق
 بها على تفسير المصنف قيل النصب بتقدير في نحو جلست خلفه
 والا فلا اى وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال
 صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لان البهم من ظروف
 الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة

ذلك

كالمصدر والمحدد ومنها محمول عليه لاشتراكهما في الذات أي في
 الزمانية والبهيم من المكان محمول على البهيم من الزمان أيضا لاشتراكهما
 في الوصف أي في الإبهام ولم يحل المكان المحدود على الزمان البهيم
 لاختلافهما في الذات والصفة وكذلك لم يحمل على المكان البهيم
 مع اتحادهما في الذات لأن المكان البهيم محمول على الزمان البهيم
 فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعادة من المستعير
 والسؤال من الفقير وفسر البهيم من ظروف المكان عند الأكثرين
 من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء
 معرفة أو نكرة وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك
 لأن قولك جلست خلف زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل ظهره
 إلى انقطاع الأرض وكذا البواقي وفسر البعض البهيم من ظروف
 المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وأمامك فانه منصوب
 على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها
 ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور
 لانه مقدر بأثنى عشر ألف خطوة والبعض بما هو اسم باعتبار ما لم
 يدخل في سماه كالقوى مثلاً فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
 بالإضافة إلى تحت وكذا غيره من الجهات ولا شك أن تحت غير داخل
 في معنى فوق وكذا غيره ويتدرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لأن
 اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف إليه
 وهو ليس بداخل في سماهما فلا حاجة إلى التحل ولما فسر الأكثرون و
 المصنف بالجهات الست ورده عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد
 دخلت فأنها تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع أنها غير الجهات
 فأجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه أي على المكان البهيم وهي
 الجهات الست عند ولدى وشبههما بخودن وسوى نحو جلست
 عند زيد ولدى زيد وأعطيت زيداً دون عمرو ودرهما وجاء القوم
 سوى زيد لإبهامهما أي لإبهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما أي
 لشابهتهما بالمكان البهيم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكاناً

معيناً بل يتناول جميع الإمكنة التي حواليك كما يتناول قولك جلست
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه
 لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقاً له في فائدة معنى الاستقرار
 نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعك موضع فلان الى
 غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجري لكثرة دون ابهامه
 اى لكثرة استعماله فيناسب التخفيف بخذف في فيقال جلست
 مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال
 وسكنت العرفة على الاصح اى حملاً واقعاً على القول الاصح لانه كثير
 الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالخذف وإنما قال على الاصح تنبيهاً
 على ما قال الجري ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية وما بعد ها
 مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة الفعول
 التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول والنزول والسكون و
 كون صندها الخروج والتحريك والارتحال التي هي لازمة اتفاقاً لرجحان
 لزومها وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان
 دخلت يستعمل تارة بفي وتارة بغير في تقول دخلت في الدار ودخلت
 الدار وعند سيبويه اظهر في شاذ فحمل ما بعد على الاستعمال
 الاصح دون الشاذ وأما ترك البناء في العدد اى في لفظ الست ولم
 يقل بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة
 الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه
 بعامل مظهر جواز بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال مى سريت
 يوم الجمعة اى سريت يوم الجمعة ويعامل مظهر وجوباً نصباً واقعاً
 على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطة كل ظرف بعد
 فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسط عليه هو او مناسب
 لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غداً
 او يوم الجمعة ثوبت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة
 التفسير واجباً وختاراً ومساوياً للرفع ومرجوحاً مثل المفعول به
 ينصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سريت

فيه وهما اليوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذ الشرطية وحرف النفي و
حرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامر ان في
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجم الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافة او عند وجود اقوى منها كما في الفاجاة نحو اذ يوم الجمعة
سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط
بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف
الاستفهام ونحوهما يوم الجمعة صامت فيه ويوم الخميس سرت فيه
فيحتمل ان يكون النصب متمنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للماتم
وهو بطلان صدر ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم
تقدم ما في حيزها عليه ما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث
يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم افرغ عن
بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدأ
محذوف الخبر اي منه مفعول له او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان
المفعول له هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بدالة ما سبق في
المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر
المفاعيل والملحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدوث لا الفعل الاصطلاحي
فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا
القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة
كون الفعل محذوف فانه المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من
ان يكون علته مؤثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض
للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جيتا نظير العلة
المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود وتوقال في موضع قعدت جيتا
حاربة شجاعة لكان احسن وقاتل زيد خل في هذا الحد كرهت التاديب

المتن

س
ع
ن

الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب فإنه فعل لأجله فعل مذكور
وهو الضرب وإن قصد شرط الحيثية أو يراد فعل العامل لاستغنى عن
قيد مذكوراً أيضاً والحق أن يقول ما فعل لأجله مضمون عامله ليدل
الفعل وشبهه لأن مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التاديب
الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب لأن ضربت ليس بعامل
في التاديب وأجيب بأن المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو
المحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي
ضربت لأجله بقصد الحيثية وفيه نظر لأن الفعل عند الإطلاق
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فأرادة اللغوي إلهام في
التعريف فالحق أن يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين
في أول الوهلة من غير تأمل في القرائن وإن قيد الحيثية يفنى عن
قيد مذكور خلافاً للزجاج أي لابي اسحاق الزجاج أي يخالف هذا
القول الزجاج خلافاً والجملة معترضة للتنبية على بيان المخالف
فإنه أي فان المفعول له عند أي عند الزجاج مصدراً من غير لفظ
الفعل للنوع بقربية تاديباً وجنباً مثل رجع القهقري وله وجهان
أحد هما أن قولك ضربته تاديباً بمعنى أدهته بالضرب تاديباً وقعدت
عن الحرب جنباً بمعنى جئت في القعود عن الحرب جنباً أو بمعنى
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جنب وقيل لا يقال قعود جنب
الأمجازاً وفيه نظر لأن الجنب سبب للقعود وإضافة السبب إلى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهر وتأتيها أن المفعول له علة المصدر فيقام
مقامه كما أقيمت العلة المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته
ضرباً بسوطاً أو بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الأول بأن
صحة تأويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته لا ترى إلى صحة تأويل
الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث أن معنى جاء
زيد ركباً جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيداً ضرباً بالعدو
ضرب زيد عن غير أن يخرج عن حقيقة ما وعن الثاني الجواب بأن
الآلة لازم للفعل من العلة لا يحتاج إليها إذا تاح حيث لا تصور الكتابة

بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا الفجر من غير قدح
وكذا سائر الأفعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج
اليها ذاتا لتحقيق العيشة لى لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له
مستدعي الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامته ما هو لازم للفعل من
العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط
نصبه فقال وشرط نصبه اى نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزمت بجر وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئت للتمن كان
مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف
لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب
الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اى تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمرة وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه
على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن
المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن اى اتحد
فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان
فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فينبئ يجب اظهار اللام نحو جئت
للسمن او لمحيثك اياي واذا كان مقارناله اى للفعل المعلن في الوجود
اى اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما اذا يكن
مقارناله في الوجود فينبئ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي
يدل ذلك اسس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول
له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل
عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شيء منها ولان اكثر علل الأفعال
كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلوية موافقا لما هو الغالب فيستغنى
عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلف شيء منها كذا ذكر المصنف في شرح
الفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عند ان يكون توكرا لانه يشبه
الحال والتميز وهما توكرا ن ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عونه
الكريم ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم توكرا + معرفة وقد حذف

عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وإنما يجوز حذفها إشارة
 إلى جواز إظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي أن يظهر اللام
 مع التذكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له
 شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول مالم
 يسم فاعله والضمير عائذ إلى اللام الموصولة وقوله المفعول معه ما
 مبتدأ ومحمد وف الخبر أي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق أو خبر
 محمد وف المبتدأ رأى هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور
 استيناف أو مبتدأ وخبره اسم مذكور وهو ضمير فصل أي المفعول
 معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر
 المفاعيل لمصاحبة معمول فعل إضافة المصدر إلى المفعول وفيه
 احتراز عن نحو كل رجل وضعفه فإن ضيعته مذكور بعد الواو التي
 بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وإنما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل
 كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد
 درهم فإن قوله وزيد مفعول معه وأنه ليس بمصاحب للفاعل بل
 مصاحب للمفعول لأن معناه كفاك وزيد درهم ومنه قول الشاعر
 إذا كانت الهجاء وانشقت العصاء فحسبك والضحاك سيف مهند
 أي إذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند أي
 مطبوع من حديد الهند وقوله لفظاً أو معنى خبر كان الحد وفي أي
 سواء كان الفعل لفظياً أو معنوياً فإن قيل يدخل في هذا الحد وعرف
 في نحو ضربت زيداً وعمر إذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على
 المفعول به اتفاقاً لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو
 لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الكيفية فيخرج ذلك لأنه
 لم يقصد فيه هذه الكيفية وإنما عدل عن المفعول معه إلى العطف في
 هذه المسئلة فإن كان الفاعل المتفسر وكان ناقصة أو تامة أي فازوج
 الفعل اللام للعهد أي الفعل الذي قصد لمصاحبة المفعول معه
 بمعموله لفظاً خبر كان أو حال أي لفظياً أو ملفوظاً أو تميزاً من حيث
 اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة أو حال بتقدير قد أي وقد جاز

العطف أى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل قال الوجهان جائزان
 العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدأ
 محذوف أى نظيره ثابت فى مثل جئت انا وزيدا بالنصب والرفع
 فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه
 لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمتفصل والاتعين النصب أى و
 ان لم يحجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب
 على انه مفعول معه حيث لا وجه سواء مثل جئت وزيدا امتنع فيه
 العطف لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمتفصل فتعين
 النصب على انه مفعول معه وان كان تاما أى وان وجد الفعل معنى
 حال معنويا او تميزاى من حيث المعنى وجاز العطف عطف على
 كان او حال أى وقد جاز العطف أى عطف ما ذكر بعد الواو على ما
 قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد
 وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره أى ايتى شئى حصل
 لزيد وآتينا تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام
 فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا
 للعامل المعنوي الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة
 وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار والاتعين النصب أى وان لم
 يحجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
 لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيد
 كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره أى ايتى شئى حصل لك مع
 زيد وما شانك وزيدا ما استفهامية وشانك خبره أى ايتى شئى امرك
 مع زيد وآتينا لم يحجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا
 يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة التجراد وآتينا تعين النصب على
 المفعول معه اذ لا وجه له سواء فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا فى المثال
 الثانى عطفًا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك
 ونفس زيد وسؤال السائل عن شانها لا عن شان احدهما ونفس
 الاخر وقوله لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثانى من باب

العامل المعنوي وأما خص هذا المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة
 الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشأن لأنه اسم لا يلزم
 تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشأن لأنه بمعنى الفعل
 والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام
 يدل أن على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان
 المحركات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التي تنفي
 الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال
 الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به وفيه احتراز عما يبين هيئته
 وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة اولمغ الخلودون الجعم فيقع
 الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين وقلته
 مصعدا ومنحدرا أي كان احدهما مصعدا أي مرتفعا إلى موضع مرتفع و
 الآخر منحدرا أي نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى تفصيل
 للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما اخوك لم يحجز
 لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد اللفظا ولا معنى فان قيل قد يقع
 الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال
 عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة اياها في صدور
 الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق
 نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع
 الا يجعله في معناها فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احداث
 الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن
 المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نقيم ملة ابراهيم حنيفا وقوله انجب
 احدكم ان يأكل ثم اخيه ميتا قبل الحس
 المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف
 المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الايتين فانه لو
 قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان يأكل اخاه ميتا
 لأن اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم
 المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة

الفاعل والمفعول به مخوجاء في زيد الركب ورايت زيد الركب فانها ايضا
 بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت
 صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج
 الصفة لدلالةها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور
 والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات
 مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على
 هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيد قائما
 مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون
 حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
 به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظو
 لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى الطرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك
 زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الطرف المستقر امر معنوي لما فيه
 معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل
 فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد
 قائما مثال المفعول المعنوي اذا المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل
 والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه
 الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها اي عامل الحال
 الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيد قائما او شبهه اي شبه الفعل
 لمكان التشبيه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والصدر نحو
 زيد ذاهب ركبنا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا
 بستر الطيب منه رطبا وضربني زيد قائما او معناه اي معنى الفعل ونعني
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالطرف
 المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير
 ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكان اسد صائلا
 والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقيم

وهذا زيد قائما وعليك زيد الكبار يا زيد قائما وعليك عند ي قائما وعلم قائما للمر قائما

الآخر منهم الماذني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما
 فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال وشرطها
 أن تكون نكرة أي شرط الحال كونها نكرة لئلا بالصفة في حالة النصب
 نحو ضربت زيداً الواكب وحملت حالة الرفع وأجيز على حالة النصب طرداً
 للباب ولأن النكرة أصل والغرض يحصل منها والتعريف زائد على
 الغرض وصاحبها معرفة أي صاحب الحال معرفة لأنه محكوم عليه في
 المعنى فكان أصله التعريف كالمبتدأ ولا نداء كان نكرة كان بيانها بالوصف
 أولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لأنه لزم الاتحاد بالموافقين
 الحال وصاحبها في جميع الأحوال ففي جعلها حالاً إيقاع المخالفة في الأعراب
 بين الحال وصاحبها في بعض الأحوال في جعلها صفة كذلك إذا لفظت
 على وفق الموصوف في الأعراب جزئياً ومعلوم أن في إثبات الموافقة والحرب
 عن المخالفة دخول في حد النسابة ثم قوله وصاحبها مرفوع على أنه مبتدأ
 وقوله معرفة مرفوع على أنه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا
 يستقيم أن يكون قوله وصاحبها مجروراً عطفاً على الضمير المتصل في
 قوله وشرطها وقوله معرفة منصوباً عطفاً على قوله نكرة لأن تعريف صاحب
 الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فإن هذا قيد راجع إلى تعريف
 صاحبها لا إلى تنكيرها لأن تنكيرها واجب لأغالب وهو ظرف متعلق بمفهوم
 قوله وصاحبها معرفة أي يتعرف صاحبها معرفة أي يتعرف صاحبها في غالب
 الاستعمال أو صفة مصدر مجزوف أو زمان مجزوف أي يتعرف صاحبها
 تعرفاً غالباً أو زماناً غالباً وأما قال غالباً لأن صاحبها قد يعني نكرة عند
 تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كون نكرة موصوفة أو مضافاً
 إلى النكرة نحو مرت برجل عالم قائماً ومرت بفلام رجل مليحاً وغير ذلك
 مما يوجب تخصيص النكرة وإرسالها العراك ومرت به وحده ونحوه متاول
 جواب سؤال وهو أن العراك في قول الشاعر إرسالها العراك ووحده في
 قولك مرت به وحده حالان وهما معرفتان فأجاب بأن كل واحد منهما
 متاول بالنكرة وفي تأويلهما وجهان أحدهما أنهما حالان نكرتان معنى
 وإن كانا معرفتين لفظاً والتقدير وإرسالها معتكرة ومرت به موحد

اى منفرد والثانى انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير ولو سلمنا بغيره
 العراك ومهرت به منفرداى ينفرد انفرادا والحكمة حال وتمام البيت شعور
 وارسلها العراك ولم يزد هاء ولم يشفق على نقص الدخال والمراد بالارسل
 هنا الايراد والضمير المستكن فى ارسلها للغير وهو الحمار والمراد هنا حمار
 الوحش والبارز لللاتن وهو جمع اتان وهوانثى الحمار والعراك مصدر
 عارك يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتركا
 الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والتزود هو الطرد
 يعنى رائدن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يزد ولم يشفق
 عائد الى الغير ونقص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نقص نقيص
 نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال يكسر الدال وهو
 ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الكوض ويدخل بين بعيرين
 عطشان ان يشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسل حمارا الوحش
 الاتن الى الماء معتكئة اى مزدحمة مرة واحدة ولم يطردها ولم يخفان لا
 يتم شرب منه بعضها بالراحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع
 الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرقة ظامرة
 نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاؤل بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرا
 وذلك ان القضيض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فعنى جاؤا
 قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة
 وقيل القضيض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاضى اى الكاسر والقضيض
 بمعنى المققوض اى المكسور يعنى جاؤا اكثر من مزدحمين بحيث يكسر
 بعضهم بعضا اكثر ثم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسرين
 نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاؤل بالنكرة اى سائرين
 وجرا الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالدايم بمعنى المجموع من الجم
 وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو السائر من الغفر وهو الستر
 الغفير صفة الجماء كانت قلت مررت بهم جائين غافرين اى جامعين
 اقاربهم وعشائهم سائرين وجرا الارض لكثرتهم فان كان صاحبها
 اى صاحب الحال نكرة مختصة وجب تقديرها اى تقدير الحال على

صاحبها ليقتضص النكرة بتقدمها فيقول جاء في راكباً رجل بخلاف ما إذا
كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاء في رجل كريم راكباً فيجوز لم يجب تقدمها
وكثلاً يلتبس بالصفة في نصب نحو رايت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر
الاحوال طرد الباب وفي كلا الدليلين بحث أما الأول فان صاحبها المنكر
قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر
الآثرى انه وقع فاعلاً والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن
مثل هذا المنكر مخصصاً بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلاً يؤتى ما ذكر
المصنف في شرحه في بيان تخصيص البتة في قوله في الدار رجل ان الخبر في
معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابدان ان صار كانه موصوف
الآثرى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مفرداً ما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه
وما ذكر في العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة قبل الحكم بحكم
من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مخصصة بحكم من الاحكام نحو
جاء في رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون
غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه
فهو معرفة نحو جائي رجل فضربته والافه ونكرة كما دبر في رجلاً لانه لم
يخصص المنكر الموعود اليه بحكمه ولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان
الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصص فهو
متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالاً وكونه
صفة كما جوز كونه ذاك حال ومبدلاً منه عند تقدم الحال اى في قولك رايت
راكباً رجلاً وكما جوز كونه حالاً وتميلاً في طاب زيد فارساً واجيب عن هذا
بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح
الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقدم
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذاك حال فللتأكيد واما كونه مبدلاً منه
فلكونه في حكم التخيية والتكرار فيستويان في كونها على خلاف الاصل فلا
يلزم التباس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارساً استواءهما في كونها
على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اى عامل معنوى كان
عند سيبويه لكونه ضعيفاً فلا يقال قائماً في الدار ولا قائماً لك درهم الا اذا كان

حدث المشبه وهو في التسمية

العامل المعنوي ذا الحد ثين اي دال على الحد ثين تعلق به المحال ان لم يلزم
ان يلي كالواحد منهما بمتعلقة اي بمحدث نحو زيد قائما كعمر وقائما فان
العامل في المحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدث ثين حدث المشبه
وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي على طرفين والقيام تعلق بمحدث
الاشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بمحدث المشبه به فيجب ان
يليه وهو عمر وقصم كون قوله كعمر وعاملا في المحالين لكن في قائما باعتبار
حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال لا تخش يجوز تقديم
الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جار مجرورا بشرط
ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار وامامه تاخيره
فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
بخلاف الظرف الذي لم يقع حاله فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد
اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فتوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب
على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقدمه لان الظرف اتسع فيه مالا
يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ
فجذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال
حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها
ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم
تقدم الحال على العامل المعنوي بخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل
المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا
على الجور وعطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي كقوله
تعالى غير الغصوب عليهم ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها
المجرور فلا يقال مررت راكبة هندی ولا راكبا بنو زيد في الاصح ظرف لقوله
لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد
الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع
وهو الحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو و الحال لان المجرور لا يتقدم
على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لكن هذا الدليل يقتضي
ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا

وقوله
على الجور وعطف
على قوله على العامل
المعنوي ولا زائدة
لتأكيد النفي كقوله
تعالى غير الغصوب
عليهم ولا الضالين
اي ولا يتقدم
الحال على صاحبها
المجرور فلا يقال
مررت راكبة هندی
ولا راكبا بنو زيد
في الاصح ظرف
لقوله لا يتقدم
على المجرور وانما
لا يتقدم عليه
لانه ان تقدمه
فان وقع بعد
الجار لزم
الفصل بين
الجار والمجرور
وان وقع قبل
الجار لزم
وقوع التابع
وهو الحال
حيث لا يجوز
وقوع التبوع
وهو و الحال
لان المجرور
لا يتقدم
على الجار
فكيف يتقدم
تابعه عليه
وفي فيه بحث
لكن هذا الدليل
يقتضي
ان لا يتقدم
راكبا على
جاءني في
جاءني زيد
راكبا لانه
تابع لزيد
وزيد لا

يتقدم على جاء في فكيف يتقدم بابعه عليه واجب بان الفاعل من حيث
هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقدّمه بفارض الالباس
بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ان
كيسان تقدّم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى وما
ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وقيمة نظروا ان
الكاف مذكور والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و
اجيب بان التاء فيه للمباغلة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشف
ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي
عامّة شاملة لهم ثم الاختلاف في تقدّمها على المجرور بحرف الجر اما
المجرور بالاضافة فلا يجوز تقدّم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب
هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما
وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرعا في رد قولهم
وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعد صفة اي

وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صم ان يقع حالا
الجملة خبر لقوله كل اي صم وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما
ذهبوا مثل قولهم هذا بسر الطيب منه رطبا فان بسر ورطبا وقعا
حالا لان لهما على هيئة البسرية والرطوبة مع انهما ليسا بمشتقين
معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسر على نفسه حال كونه
رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية
ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد
مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاعتبارين
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في بسر ابعد ما اتفقوا على ان العامل
في رطبا الطيب قال بعضهم العامل في رطبا هو الاصح فان قيل اسم
التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

حدث

فكيف يتقدم ههنا قيل ان في الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها
متأخر عنها كالظروف توسعا وإنما اقر العامل ههنا لان اسم التفضيل عامل
ذو حد ثين اي دال على حد ثين حدث الفضل وحدث المفضل عليه
اعني التفضيل والتفضيل على الشيء لاشتماله على معنى التفضيل وهو
نسبة يقتضي طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان ذا حد ثين
وتعلق به الحال ان يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه اي بحدته والبسرة
تعلق بحدث الفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطوبة تعلق بحدث
المفضل عليه فيجب ان يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل
عليه في صح كون اطيب عاملا في الحالين لكن في بسرا باعتبار حدث
المفضل وهو معنى التفضيل وفي رطبا باعتبار حدث المفضل عليه
وهو معنى التفضيل على الشيء وعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه
اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال بعضهم العامل فيه
اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت
الاشارة بحال البسرية لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال
هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون
المشار اليه بلجا او رطبا او تمرالكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك
الكان بسرا من تميز هذا بقى اطيب عاملا في رطبا وحدث فيكون الطيبة
باعتبار حالة واحدة وهي حالة الرطوبة لان البسرية لم يتعلق بالطيب فكان
قال هذا التمر المشار اليه في حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا
فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه
كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب من رطبا وانما
كانت تامة لعدم هي بسرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها
معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تأمل وتعرف ثم لما فرغ من
بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال وقد تكون
الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفردة يكون بالجملة وانما قيد بالخبرية
لان الانشائية لا يقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض
بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها واشبات الشيء للشيء

الاول على حد ثين

الحال على ما
في كلامهم
في قوله
الاول على حد ثين

فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون
 اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرية بالمضارع او بالماضي وكل واحد
 منهما مثبت او منقيا شرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة يجب فيها
 الواو واتي جملة بمنع فيها الواو واتي جملة بجمع فيها الامر ان فقال و
 الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة
 بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
 من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
 الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها حالا لانها لا تها على الثبوت والدوام
 خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى
 زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع المرابط كونها للجمع او بالواو وحدها
 نحو لقيته والكجيش قام واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف
 اذ المعنى لقيته في حال قدوم الكجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما
 جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير
 ولتقابل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وهي في هذين
 المثالين لم تبين هيئة شئ منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى
 لقيته مقدارنا بقدم الكجيش واتيته مقدارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما
 بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته
 فهي مبينة لهيئة لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق
 بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمة فوه الى في
 ومنه قول الشاعر ولو لاجنان الليل ما آب عاثر الى جعفر سر باله لم يرق ثو
 انما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالعالية
 مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها
 لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية
 التي تقع حالا مستقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب
 فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تأكيد الاخرى
 والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المصنوعة
 بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اى ينقضى بالضمير انفرادا وبجملته حال نحو جاء في زيد
يضرب غلام لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالة على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة
فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري
مجره في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ويتقديره معنى فيتمتع
دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتأمرؤن الناس
بالبر وتسنون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك
وجهمي افزع واضرب وجهه فمحمول على حذف البتة راي وانتم تسنون انفسكم
وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضها وما سواها
بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
المضارع المنفي والماضى المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا
او باحدهما بلاضعف وقل فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين
الرابطين والاقصاء على احدهما واما المضارع والماضى المنفيان فلان
فيهما وجهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبر
الجهتان جيئ بهما معا واذا استبرت جهة الاول وحده جيئ بالواو وحدها
واذا اعتبر الثاني جيئ بالضمير وحده واما الماضى المثبت فيذاته يخالف
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها باعتبار المخالفة جيئ بهما
معا وباعتبار الموافقة جيئ باحدهما ولا بد في الماضى المثبت الواقع حالا
اى في الجملة الفعلية المصدرة بالماضى المثبت من لفظ قد سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعنى لا يقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضى
قريبا من العامل مقرونا بعلامته القرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاء في زيد ركب ابوه كان الركوب
مقدما على الجيئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمتم قد
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيقصد زمانها محكما لان القرب
من الشيء في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضى حالا فيما لا يصح استعمال

قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا قال فلا اليوم وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا عدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا
 بتاويل ويجوز حذف العامل أي عامل الحال إذا دلت القرينة عليه حالية
 كانت أو مقالية وإضافة المحذف إلى العامل إضافة المصدر إلى المفعول
 كقولك للمسافر أي إن يريد السفر راشدا مهديا أي اذهب حال كونك
 مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد فحذف اذهب بقرينة
 حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد ما في
 الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وإنما يجب حذف
 عاملها لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره
 إذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفاً فإنه
 حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لأنه من لوازم الأبوة
 أي زيد ابوك أحقر عطوفاً أي أثبتته والضمير راجع إلى الأبوة أي أثبت
 الأبوة حال كونه عطوفاً قال صاحب الفتح أحق التقديرات عندي أن
 بقدر يحيى عطوفاً فإن قيل قائماً في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله إلا
 هو والمذكركه وأولوا العلم قائماً بالقسط وقوله مدين في قوله تعالى
 وأولوا مدينين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلف النحاة
 في أن الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية أم لا قال الجمهور
 لا يكون وقال بعض المحققين تكون إلا أنه لا تحذف في تلك الفعلية عاملها
 فذهب المم وأن كان كذهب الفريق الأول كان الضمير في قوله وشرطها
 عائداً إلى المؤكدة بدون حذف أي وشرط الحال المؤكدة أن تكون مقررة
 لمضمون أي لمفهوم جملة اسمية فلا يرد الاثنان لأن الحال فيها ما غير مؤكدة
 لعدم الاسمية وإنما هي حال دائمة فعلى قولهم يكون الحال الدائمة ومسطرة
 بين المتقلة والمؤكد إذا المتقلة متجدة لا تقدر مضمون ما قبلها سواء
 كانت ما قبلها مفرداً أو جملة اسمية أو فعلية والمؤكد تقرير مضمون جملة
 اسمية والدائمة تقرير مضمون جملة فعلية وإن كان كذهب الفريق
 الثاني كان عائداً إلى المؤكدة مع حذف مضافين منه أي وشرط وجوب
 حذف عاملها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وإنما حذف المضافان

بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايمان
 لان الحال فيها موكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسم
 فعلى قولهم لا واسطة بين التنقلة والموكدة نظر المراد بالجملة الاسمية الجملة
 الاسمية التي عقد هاهنا اسمين لاعمالها في الحال بل في شيء آخر ثم كما
 فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وما بعده خبره او
 مبتدء ومخدوف الخبر اي من النصوبات التميز او خبر مخدوف بالتدء اي
 هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدء
 مخدوف اي هو ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت في الوضع وفيه احتراز
 عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله
 جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه
 غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال
 بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلاف
 عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات
 والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اي يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو
 عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة
 اي عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك
 طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام في طاب
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما الابهام هو الامر
 المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا
 فالابهام في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير
 المنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة لانهم قالوا بان تميز عن النسبة
 نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا
 واعجبني طيبة نفسا وتقاتل ان يقول زيد دخل في هذا الجذ صفة اليهم فهو
 رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاء لي زيد ابو عبد الله والبدل من
 ضمير الغائب او مبهم اخر نحو ضربته زيد او ضربت هذا زيدا والمجرور
 في خاتمة فضاة وغير ذلك مع ان كلامنا ليس بتمييز وان اوجب بان
 المعنى ما يدكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانما لم يذكر هذا الحيثية فلا

نسب
التوابع

يدخل في أحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهمة وعطف البيان والمجور وفي خاتمة
فضة وأن اجيب بالترام أن المجور في خاتمة فضة تميز وإن كان مجرورا
بالإضافة لا يلزم في التميز أن يكون أبدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالإضافة
وساؤه ما ذكر من توابع والمقصود هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد
ذلك لصناع قبل المستقر لأخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالأول أي ما رفع
الإبهام المستقر عن ذات المذكورة يرفع عن مفرد تام بالتونين لفظا أو
تقديرا أو بنون التشنية أو بنون يشبه نون الجمع أو بالإضافة والمراد بالمفرد
ما يقابل النسبة في الجملة أو في شبهها أو في الإضافة ثم ما رفع الإبهام عن
مفرد قد يكون عن مفرد مقدر أو صفة مفرد وهو ما يعرف به قد رثي و
هو العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس غالباً مفعول مطلق أو
ظرف أي يرفع عن مفرد مقدار رفعاً غالباً أو زماناً غالباً أما في العدد
صفة لقوله مفرد أي مفرد كائن أما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكي
لنوعه عدي عشرون درهما تميز يرفع إبهام المستقر عن ذات المذكورة
هي مفرد مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع
وإنما مثل بعشرون درهما دون أحد عشر درهما ليكون مثالا لمرين العدد
والتام بالنون وسيأتي بيان العدد أو ذكر تميز العدد وأما في غيره أي في
غير العدد مع كونه مقدرا لنوعه عدي رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتونين
والرطل نصف من بفتح الراء وكسرها والكسر هو الأصح والمراد بالرطل ما يكال
به لا النسبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع إبهامه وعندي متون
سهما مثال الوزن والتام بنون التشنية والمتون تشنية متا وهو رادف
المد وعلى التمرة مثلها زبد مثال القياس والتام بالإضافة وقوله مثلها
مبتدأ وقوله على التمرة خبر واجب التقدير لأنه معاد الضمير في مبتدأ
معنى هذا التركيب قد ذكرنا في الفروع عات فيفرد التميز عن المفرد وجوبا
أن كان ذلك التميز جلتسا فيقال عدي رطل أو رطلان أو رطلان زيتا
لأن الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى تشنية وجمع والمراد بالجلس
هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والثرثرة
والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس إلا أن يقصد الأنواع مستثنى مفرغ

نسب
من

والمراد بالانواع ما فوق الواحد أي يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع
 المختلفة في يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة
 فيقال عندي رطل زيتين او زيتونان واستثناء قصد الانواع دون قصد
 الافراد نظرا لانه اذا قيل رطل زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد
 الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
 الانواع او الافراد لكان اولي ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة
 لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولي لان
 كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التميز
 يثنى جواز في غيره أي في غير المجلس فيقال عندي عدل ثوبا وثوبين او
 اثوابا واما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية
 والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشمله ما ولا يحكم التثنية يفهم
 بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولي ثم ان كان الاسم المميز
 المفرد المقدار ملتبسا بثنوين لفظا لا تقديرا او بنون التثنية جازت
 الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الحذف بترك
 التثنية والنون فيقال عندي رطل زيت ومنواسمن واما التثنية الاضافة
 ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التثنية لكثرة استعمال العدد والافلاحي
 وان لم يكن المميز ملتبسا بثنوين أي بنون التثنية بل بنون يشبه بنون الجمع او بالاضافة
 نحو عشرين درهما ومذات عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون كما
 يخلو اما ان يحذف عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء فان يشبه التثنية
 نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشرين
 ودرهم وستون فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنوا وجه
 فان المميز لم يكن ملتبسا بثنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب
 بان كلامنا في تميز المفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فانه يلزم اضافة الضاف
 فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والافلاحي مستقيمة لان المميز المفرد ان كان
 ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون عمرو وستور رجل في ستون عمرو
 وستون رجلا فان قيل عني التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في
 التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غيرها قليل جدا فلا يعاب برون غير

مقتل عطف على قوله عن مفرد مقدارى فالاول عن مفرد مقدار او غير مقدار هما
هو مفرد ليست بكيل او وزن لعدد او مساحة او مقياس مثل خاتم حديد
فان الخاتم هو بم باعتبار الجنس تام بالتشوين فاقتضى مميزاتين بالاضافة الى
نوعه والخفض اكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب
التميز لان الاصل في الابهامات المقادير في اولى بالتميز الذي نصبه على كونه
تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المشابة لان الابهام ليس كابهام المقادير
فهو اولى بالجزم كونه علم الاضافة ليس ينص على كون المضاف اليه تميزا والثاني
اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفع عن ذات نشأت عن
نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة في ماضياها ماضاهما
وهي المشاهدة اى فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض مثلاً ماء
او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوننا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرهما ليس بجملة
لكن يشابهها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد
نفساً مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو من العن الفاعل اى طابت نفس زيد
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلماً مثال التميز الذي وقع بعد ماضاهي الجملة
او عطف على قوله في جملة اى او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة
نحو اعجبني طيب ابا وابوة ودارا وعلماً مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة
هو غير صفة وانما اكثر امثلة ما يضاف الى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف
التميز حيث يكون اسماً للمنصب عنه والمتعلقة عيناً او ضمناً من الامور الاضافية
او غيرها فالاب محتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون متعلقه وهو عين اضافي و
الابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي و
العلم عرض غير اضافي وانما خص مثالي الفرع اعني ما يضاف الى الجملة والاضافة يذكر
اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة ولله
دره فارساً مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما بالصفة
ذكر هذا المثال مثالاً للتميز عن النسبة في الاضافة ولصاحب الفصل ذكر
مثالاً للتميز عن المفرد قيل لاختلاف الوهمين في الضمير في دره فان كان بهما

ممتلى

ان
ليست

لا يعرف المقصود منه كضمير به رجلا ونحوه رجلا وساء مثلا كان التميز عن
 المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير يحتمل ان يكون المراد
 منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود
 منه يرجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب
 اليه المصنف ثم اندرج في اللغة اللين وفيه خير كنية للعرب اذ به معاشهم فارتد
 به الخيرا اي الله خبره فارسلنا اي الله خير فرسبته وهذا القول انما يستعمل في التميز
 اي الخيرا الصادر من المدح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي
 الله ما صدر عن المدح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اي غير صفة
 يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما
 لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب
 زيد ابا وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان
 سببا للنصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن
 ان يحمل الكلام على حذف اضافة من ضمير عنه اي لما انتصب التميز عن عامله
 كزيد في المثال المفروض جازان يكون له الجملة جزاء الشرط اي جازان يكون التميز
 اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه والمتعلقة اي لتعلق ما انتصب عنه والافهوه
 المتعلقة اي وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اي التميز اسم متعلق
 ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد با فان قوله يا يصح ان يجعل اسما لزيد
 عبارة عنه ويترجم بقولنا فرشت زيد ازان روي كراوير رشت ومثال الشرطية الثانية
 طاب زيد علما فان قوله علما يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما المتعلقة
 فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان
 يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما المتعلقة قيل لا نرد ذلك
 لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه ولا يتعلق اي طاب زيد من حيث
 انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فتشت ان كل
 موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كالا لامون كونه له وكونه متعلقا
 وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه متعلقا قل الشيخ
 الاستاذ فذاه نفسي وروحي هذا ما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن
 بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يعم كل من ذلك عن اشتباه

لا يجوز ان يجعل اسما لمتعلقه وجها لانه غير متعلق به
 في قوله زيد ازان روي كراوير رشت ومثال الشرطية الثانية

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جاز ان يكون له ولتعلقه فلا يرد
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط
والجزء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزء باعتماد الحيثية لان
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والحواز في
جانب الجزء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد
منهما تركيبا وتميزا وقائل ان يقول مع هذا التكليف والتحمل لا يستقيم كلام
الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف الحذف في الشرطية
الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه وهو
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لتعلقه اذ نفى المجموع كما يكون بنفي كل
جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان والمنفي في الشرطية شيان صلاحية له
وصلاحية لتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينتفي صلاحية
لتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق
التميز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتشبة والجمع اي ان كان
المقصود الافراد يوثق بالفرد وان كان المقصود المشي يوثق به وان كان المقصود الجمع
يوثق به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير
نحو طاب زيد علما ينفرد لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى تشبة وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع
ما فوق الواحد اي يفرق بالتميز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد
انواع المختلفة في يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
علما او علما وقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد
من هذين الاستثناءين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس و
ان قصد النوعان فالثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير
مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة لما

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمد كوراد بان يحمل الصفة عليه
 فاذا قيل طاب زيد والد كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف
 الاسم نحو طاب زيد اباقا تم يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له
 اب كما بينا وكانت طنقة عطف على له والطبق بمعنى الطابق كالجنس بمعنى
 المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة
 مطابقة للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكيها
 حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيد بن فارس بن وطاب الزيد بن
 فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت لراى واحتملت تلك الصفة
 الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد
 فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله
 اذا كان له العامل اسماء تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زينا رطل ولا سمنا
 منوان ولا درهما عشرة لان عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا ولا صرا اى اصح
 المذاهب ان لا يتقدم التميز على الفعل ايضا مع قوته في العمل وذلك لان
 التميز بيان والبيان قبل الاجمال متنع ولان التميز ان كان معمولا بغير الفعل
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث
 المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما
 الاول فلان البيان قد يكون مقيدا ما على الاجمال للاهتمام بشانه اول رعاية الجمع
 كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم تعلم فان قوله من البيان بيان
 لقوله ما لم تعلم قدم عليه لرعاية الجمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير واما الثاني
 فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقدم التميز الذي هو فاعل من حيث المعنى
 اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى ونحمرنا الارض عيوننا فامعناه
 نحمرنا عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقدمه واجيب بان التميز الذي
 هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل
 المطاوع ذلك الفعل كانه قيل ونحمرنا عيون الارض فتفتحت عيونها خلافا
 للماضي والمبرور اى لابي عثمان المازني وابي العباس المبرور وهو تلميذ ابي عثمان
 المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيدي وهو اسنا

البصرة فانما اجازا نقد يمه على العامل اذا كان فضلا واسما الفاعل والمفعول
ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفة احد القراء السبع نظر الى
قوة العامل واستدل لا بقول الشاعر القصير بشعر الحجر سلمى بالفراق جيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشأن لتذكيره
وفي تطيب ضمير سلمى لتأنيته وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشأن تطيب سلمى
نفسا بالفراق فقد م نفسا على تطيب والجواب ان المروي في تطيب الياء التثنية
فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم مجازا ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب
ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب
نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل
هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل
ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس
الحبيب عليها على ضمائر الشأن في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على
وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشأن
تطيب سلمى نفسا بالفراق فلا يكون التميز مقدما على العامل فلما يحتمل هذا
الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء العوقانية ايضا فلا يصح التمسك
به ثلما فرغ عن التميز شرعا في المستثنى النصوب وذكر سائر احكام المستثنى
استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع ويسمى منقصا لا يضر وانما
قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالشترك
بينهما واما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر غير يخرج
فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف
جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الاخير الصفة واخواتها واجيب بان
وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتدة بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون
الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من
باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان
المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه
لا يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية
لاشتركا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان

التميز

الاستثنى

يكون من الأخير ويراد بالاستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموماً الجاز
وهو المذكور بعد الألف الفالما قبلها نفيًا أو إثباتًا ويمكن أن يراد به اللفظ الدال
على المستثنى لا مدلوله وبالتصل والتفصل مدلوله فيكون حمل المتصل بالنقطع
عليه من باب حمل المدلول على الدال لأن لفظ المستثنى دال على هذين
العينين وفيه نظر لأن الضمير في قوله وهو منصوب عائِد إلى قوله المستثنى و
انت تعلم أن المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى وأجيب بأنه
على هذا التقدير يمكن أن يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين
القسمين على طريقة صنعتة الاستخدام إما على التقدير الأول فلا استخدام
في الكلام أصلاً فالمتصل الفاء للتفسير وهو مبتدأ وخبره قوله المخرج أي الاسم
المخرج عن متعدد داخلًا عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه أن الإخراج لا يكون
إلا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركًا وأجيب بأنه وإن كان مستدركًا
لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظًا وتقديرًا فإنه تفصيل المتعدد
ومثال المتعدد د لفظًا نحو جاء في القوم الأزيد ومثال المتعدد نحو ما جاء في الأ
زيد وقرأت اليوم كذا والباء في قوله بالآ وأخواتها متعلق بالمخرج أي بواسطة
الأ وأخواتها أي أخوات الباء وهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه
احتراز عن مخرج عن متعدد ب لفظ استثنى ونحوه نحو جاء في القوم استثنى عنهم
زيد أو مستثنى عنهم زيد فإنه ليس بمستثنى اصطلاحاً وإن كان مخرجاً عن
متعدد د والربما لا غير الصفة إذا ما بعد الأ التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ الْهِمَّةِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَانْقِيلَ الْأَسْتِثْنَاءُ التَّصْلُ مَشْكَلَ لَا نَكَ
قلت جاء في القوم الأزيد فزيد الأ ما أن يكون داخلًا في عموم القوم أم لا فإن
كان داخلًا يكون الجعي منسوباً إليه فإخراجه بنفي الجعي عنه يكون كذاً وتناقضاً
وهو باطل لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو تعالى أن يوجد في كلامه
الكذب والتناقض وإن لم يكن داخلًا فيه لم يتحقق الإخراج عن المتعدد وهو
شرط كما ذكر المصنف قيل أنه داخل فيه من حيث الأفراد واللفظ فأخرج عنه في التركيب
والحكم لأن الاستثناء بيان التغير وكل كلام التثني باخراً بيان التغير يتوقف
حكم صدره على آخره كما في ضربت زيداً داسه وأعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء
مما ذكر لا اختلاف الجهة والنقطع مبتدأ وخبره قوله المذكور أي الاسم المذكور

بعد ها اي بعد الاغیر الصفة واخواته غير يخرج عن متعدد نحو ما جاء في القوم
 الاحرار انما كان المستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان
 كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
 اريد بالاستثنى المذكور لفظه وكان حل التصل والنقطع عليه حل الدلول
 على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين التصل والنقطع
 على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان في الكلام من الحسنات صنعة الاستخدام
 وان اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا
 اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل
 الضمير عائدا الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه
 نظرا لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من عموم قيد المشترك
 بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ما هو اعم من التصل والنقطع اذ كان المستثنى
 واقعا بعد الاغیر الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها
 اذ ما بعد ها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاء في رجال الازيد ورايت رجالا الا
 ذيدا ومريت برجال الازيد وفيه نظرا لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
 وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا
 يكون المذكور بعد ها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد
 واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في
 كلام موجب تام فيخرج نحو قرأت الا يوم كذا على صيغة الجهول ورفع اليوم فانه
 وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالوجوب ههنا ما ليس بنفي ولا نفي
 ولا استفهام نحو جاء في القوم الازيد وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب
 لان ليس ج واجب النصب بل يختار النصب والبدل ان كان تاما ويعرب
 على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي او مقدا معطف على قوله بعد
 الا اي واذا كان المستثنى مقدا على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
 او غيره نحو جاء في او ما جاء في الازيد احد والجار والجرور اعني منه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المحرور عائدا الى الا الموصول في المستثنى
 او منقطع معطف على قوله مقدا ما اي او كان المستثنى منقطعاً عن المستثنى
 منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب

وغيره وانما وجب النصب في المستثنى في الواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاق
 النصب لشبهه بالفعل فكونه فضيلة ولشبهه الخاص بالفعل معه للثقل
 بواسطة المحرف مع امتناع البديل في هذا الواضع اما في ما وقع بعد الا
 في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم
 الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الازيد
 جاء في القوم الاجاء في زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود المقصود
 الاخبار عن عجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير
 اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
 منه ولان البديل منه في حكم التخيية فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو
 ممتنع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاري
 القوم الازيد بقي جاري في الازيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس
 الازيد وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا اما الاول فلا نالنا لزم الايجاب في
 المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل النفي بقريته ان لا بعد اثبات
 بوجوب النفي وذلك لان حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت
 اليوم كذا فانه في تقدير ما قرأت اليوم كذا عكس الغرض وخلاف المقصود والالتزام
 فلا يلزم بوجوب البديل فيما يصح فيه التفرع في الايجاب كما في قولك قرأ زيد ايام
 الاسبوع اليوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدا فلا امتناع
 تعذ البديل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقديره التابع على المتبوع واما
 في المنقطع فلا يلزم لو كان بدلا فلا يخفى اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل
 الاشتمال او بدل الغلط والكل منتفيا اما الاول والثاني فلا يلزم الا يتحققان
 بدون اتحاد الجنس اي بدون المجانسة بين البديل والمبدل منه ولا اتحاد
 بينهما في المنقطع واما الثالث فلا يلزم لا يتحقق بدون الملازمة بين البديل والمبدل
 منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشمل البديل المبدل منه ويشتمل
 المبدل من البديل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحى وفيه نظر لان النحوي
 يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على
 امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحاد الزم الايجاب
 في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم

الإجماعي حجاز وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاء في القوم الأحرار
 لزم الغلط في العامل والمعمول جميعاً حيث بكرم فيه أصل العامل و
 يتوك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط
 في العامل والمعمول جميعاً حيث يصير معناه ما جاء في القوم الأحرار في حجاز
 والغلط في هذا البديل في المعمول فقط فاعرف قوله في الأكثر ظرف منصوب
 المقدر المحل المنصب على قوله إذا كان منقطعاً بواسطة العطف أي وهو منصوب
 إذا كان منقطعاً في قول أكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو أعني
 النصب في المنقطع في الأكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وإنما
 قيد المنقطع بقوله في الأكثر احترازاً عن قول بعض النحاة فإنه يجوز أن فيه
 الرفع على البديل تمسكاً بقول الشاعر ^{شعراً} وبذلك ليس لها انيس + إلا العافير
 ولا العيس + فإنه مستثنى منقطع لأن قوله ليس لا يتناولها لاختلاف الجنس
 والجواب أن جعل مستثنى متصلاً على وجه الاستعارة حيث شبه العافير
 والعيس بما يكون مونساً للجوارح هما هذا المكان فكانا مونساً أو يقال أن
 مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها انيس وليس فيهما إلا
 العافير ولا العيس أو كان عطف على كان الأولى وهو منصوب إذا كان
 واقعاً بعد خلا وعدا في الأكثر لكونها فاصبين عداً بنفسه وخلا بعد
 الاتصال بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا
 وعدا عمرو وأما قال في الأكثر احترازاً عن قول بعضهم فإنه يجوز أن الحجر
 بهما لأنهما حرفا جر عندهم قال السيرا في لم أعلم خلافاً في جواز الجزئيهما لأن
 النصب بهما أكثر وكان بعد ما خلا وما عدا وأما لزم النصب بهما لتعين
 فعلية بهما بما المصدرية نحو جاء في أخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرو وهما في
 الكلام في محل النصب على الظرفية أي وقت خلوصهم أو خلوص مجيئهم من زيد في
 وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرو وأروى ابن البناء عن الأخفش الجزئيهما
 يجعل ما مزيداً لا مصدرية وروى ذلك عن الجندی أيضاً ولعل هذا لم يثبت
 عند الصنف ولولم يعتبر خلافاً حتى لم يقل في الأكثر وبعد ليس ولا يكون
 لكونهما من الأفعال الناقصة الناصبة التي نحو جاء في القوم ليس زيداً وسياتي
 اهـ لك لا يكون بشراً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم ضمهما

اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مصناف الى ضمير المستثنى منه
 اى ليس بعضهم زيدا كما انهم افعال خلا وعدا ثم لما فرغ من بحث الواضع
 التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال
 ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البديل اى بديل
 البعض اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الكلمة ما موصوفا او
 موصولا اى في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد
 اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة
 الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء
 والاقليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الا احتراز
 عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا
 او ليس او لا يكون او غيرا وسوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
 احتراز عما

وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
 المستثنى منه وانجرح على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في
 هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى النقط مع
 انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب
 ويختار البديل في مستثنى متصل متاخرا وفي المستثنى المتصل المتاخر
 بعد الا بدلالة تمثيل المصنف بقوله ما فعلوه الا قليلا وكلاهما متقدم وانما يجوز
 فيه النصب ويختار البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب
 على التثنية بالفعل واما اختيار البديل فلانه مقم في الكلام بخلاف ما اذا
 كان منصوبا حيث يكون ج فحذله فان قيل بديل البعض يجب فيه ضمير
 عائدا الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بديل البعض اذا كان بعد الا لا يجب
 الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فادتران المستثنى بعض المستثنى منه
 كذا في العباب فان قيل المبدل تابع مقصود بما نسب الى التبع دون
 المستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التبعين

المتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة
 السلبية لأن حكم ما بعد الألف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البديل محمول
 على حذف المضاعف أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن
 النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقم بالنسبة
 الثبوتية أو يقال التعريف بحسب الإثبات فأمّا السلب محمول عليه فأن قيل
 فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب
 وذكر المستثنى منه قيل لأنه يوهم وجهاً مستنعاً وهو الابدال من لفظ اله وإنما
 امتنع الابدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي إثبات فلو ابدل من اللفظ لزم
 حل لا في الإثبات فيكون بدلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معش
 وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم كما فرغ عن بحث الموضع التي يجب
 فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الا وجه الثالث فقال
 ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور فيسمى
 هذا المستثنى مفرغاً لتفريغ العامل الذي قبل الآله وعدم اشتغاله بالمستثنى
 منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل
 الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعاً نحو
 ما جاء في الازيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رايت الازيد ويجز اذا كان
 العامل جازاً نحو ما مرت الازيد وفي القسم الاخير نظراً لقوله يزيد مجرور
 بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً ما يعرب على حسب عوامل
 المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت
 عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين ولا كما في المثال الاخير فان قيل البديل
 اذا كان المستثنى منه مذكور ايضاً معرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد
 الازيد وما رايت احداً الازيد وما مرت باحداً الا يزيد فما وجه تخصيص هذا
 القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل
 بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيما اذا كان المستثنى منه
 مذكور معرباً يتبع البديل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانها حذفت المستثنى منه
 واقیم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف واعرب
 على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل البديل
 منه حرف جر حازت كلمة البديل كقوله تعالى الذين استضعفوا من امورهم فلهذا

منه حرف جر جاز تذكيره في البديل ايضا نحو ما مررت يا احد الا يزيد فهذا النوع من
 البديل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت
 الا يزيد معرب بعامله بلا تبعية قليل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية
 البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان اعرب بعامله لكنه
 ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعراب بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعراب
 تبعية لان تكرير عامل البديل منه في البديل المذكور جائز ولا واجب فاعرف والواو
 في قوله وهو للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعا في غير الواجب
 وانما الشرط ليفيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان
 يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدّر الا
 عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي نحو ما ضربني الا زيد
 اي ما ضربني احد الا زيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الا
 زيد بتقدير جاءني كل واحد الا زيد فانه ممنوع لانه لا يفيد لكان الاستحالة
 ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير
 ضربني كل واحد الا زيد فأنقيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
 كما يقال في جواب من قال هل جارك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فان
 المعنى جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك وايضا لا يجوز ذلك على وجه مباينة الغلو
 كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قبيل لانه
 عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه راجح حينئذ في صورة الاستقامة
 وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم
 صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم
 المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الواجب اي لا يعرب على
 حسب العوامل في الواجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الواجب
 بان يكون الحكم ثابتا ان ثبت في العام في يعرب في الواجب ايضا مثل قرأت الا
 يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان
 القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى
 اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى لكان الاعتقاد
 اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى في الإيجاب لم يجوز ما زال زيد إلا لما لا يستثناء من الوجوب
 لأن ما في ذال للنفي وزال أيضا فيه معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه
 الإثبات فيكون المعنى زيدا أبدا على جميع الصفات الأعلى صفة العلم ولا يتغير
 ذلك المكان الاستتمالة فإن قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى من
 في غير الوجوب أيضا نحو مامات الأزيد وما خلق الأثير فالنفي والإثبات
 سيان في ذلك فينبغي أن يدرك الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب
 قيل لعله اعتبر الغالب إذا الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم
 العموم وفي النفي عكسه فإن قيل فائدة أصل المعنى متحققة في الإيجاب و
 النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و
 ليس ذلك من وظائف النحو ألا ترى أنه يجوز قولك رايت بحرا من المسك و
 لقيت العنقاء والسما تحتنا والأرض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع
 فينبغي أن يجوز جاءني الأزيد وضربني الأزيد كذلك ثم قوله ما زال زيد إلا
 عالما بتأويل هذا التركيب أو هذا الكلام فاعلم يجوز وإذا عذر البديل على
 اللفظ الجار والمجرور وأما متعلق بالحمل المحذوف أي وإذا عذر حمل البديل على
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال عن البديل أي وإذا عذر البديل محمولا
 على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحتمل أو محمول على الموضع أي على محل
 المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الأماكن مثل ما جاءني من أحد الأزيد فإنه
 بدل محمول على محل من أحد لأنه مرفوع المحل على أنه فاعل ولا أحد فيها أي في الدار
 الأزيد فإنه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لأنه مرفوع المحل على الاستثناء
 وما زيد شيئا إلا شيئا فإنه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لأنه مرفوع المحل
 على أنه خبر مبتدأ أي ما زيد شيئا إلا شيئا حقيقة لأن التنكير للتحقير وزيد في بعض
 النسخ لا يعيا به أي لا يبالى به ولا يلتفت إليه وهو صفة شيء وإنما وصف المستثنى
 بقوله لا يعيا به ليكون المستثنى مغاير المستثنى منه وهذا أي عذر البديل
 في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأن كلمة من لا يزداد بعد الإثبات فالمستثنى من
 النفي إثبات فلو أبدل قوله الأزيد في المثال الأول من لفظ واحد الجبرور بمنزلة الأزيد
 لزم زيادة من في الإثبات لأن البديل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة
 لا يزداد في الإثبات على أصح المذاهب فتعين أبدله من محل أحد إذ محله الجمع على

الفاعلية وعاملة الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من أي ولا
 ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدر أن أي لا تفرضان عاملتين تميز
 أو حال أو المفعول الثاني لقوله لا تقدر أن على تضمين التقدير بمعنى يجعل أي لا
 تجعلان عاملتين بعد أي بعد الأثبات لأنهما أي لأن ما ولا المذكورتان علتان
 حيث علتان للنفي أي لأجل النفي لا نزعلة حل لأعلى أن وجزء علتة حل ما على ليس
 لما عرف أن لا التي لنفي الجنس إنما نعمل لأنها تقيضتان لأنها التأكيد النفي كما أن
 أن لتأكيد الأثبات فحل عليه حل النقيض على النقيض وما إنما نعمل لأنها
 مشبهة بليس في النفي والدخول على الإسمية فحل عليه حل التظهير على التظهير فثبت
 أن النفي علتة حل لأعلى أن وجزء علتة حل ما على ليس وهو علتة منحصرة له وقد
 انتقض ذلك النفي بالآفي المثال الثاني والثالث لأنها بعد النفي يوجب الأثبات
 وانتفاء علتة المنصورة يوجب انتفاء الحكم فلو أبدل قوله لا زيد في المثال الثاني
 من لفظ أحد الكانت لأعامة في البديل النصب وإن لم تعمل في البديل منه البني فلينم
 عملها في الأثبات لما ذكرنا أن البديل في حكم تكرير العامل وكذا لو أبدل قوله لا شيء
 في المثال الثالث من لفظ شيء الكانت ما عاملة في الأثبات فتعين أبدل من
 المحل إذ محل المبدل منه في المثال الثاني الرقع على الابتداء وفي الثالث الرقع على
 الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيء الأشياء حيث يجوز أبدل
 من اللفظ لأنها أي لأن ليس علت للفعلية أي لكونها فعلا لا للنفي فلا اثر
 فيها النقص معنى النفي النقص هنا مصدر مبني للمفعول أي لا تنقاض معنى النفي
 بالالبقاء الأمر العامة هي لأجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انتفى اثر نقص
 معنى النفي لبقاء الأمر التي علت ليس لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية وإنما بمنزلة ضمير
 العاملة لأنها صفة جارية على غير ما هي له ولهذا انتت ومن ثم الإشارة إلى المكان
 الاعتباري أي من أجل أن ليس علت للفعلية وأنه لا اثر لنقص معنى النفي في
 انتقاض عملها جاز ليس زيد الأقامة بالنصب على أنه خبر ليس مع انتقاض
 نفيها بالالبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الأقامة حيث لا يجوز الأقامة انتقا
 عمل ما بالانتقاض النفي الموجب لانتقاض الشبهة بليس ثم قوله ليس زيد الأقامة
 بتأويل هذا الكلام أو هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع في
 بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال ومخفوض أي المستثنى مخفوض و

في بعض النسخ ويخفف بعد غير سوى وسواء بالاضافة لان كلامها لازم الاضافة
 ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمهم لو سواء ممدود
 بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما جاذبة وبعد حاشا
 لكونه حرف جوف لا كثر اى في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احترازا عن
 قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم
 اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء و
 هو اسم مفعول لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل
 فيه اى في الاستثناء كاعراب المستثنى بالاى مثل اعراب الاسم الذي استثنى
 بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب النصب في
 المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البديل في غير
 الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقض فوجاء في القوم غير زيد
 وما جاء في غير زيد احدا وما جاء في القوم غير جار بالنصب وما جاء في احد
 غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد على التقييد
 وانما العرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده
 مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه له
 وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لوجه لاعرابه فبالجري ان يؤثر اى يعود ما بعده غير على
 قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم يكن غير لكونه
 بمعنى الحرف قيل للاضافة لما نفعه للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك
 بطريق الشفاعة دون الاصله فقال وغير مبتدأ بتاويل لفظ غير وخبره قوله
 صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مرتب برجل غير زيد اى مغايره حملت
 على كلمة الا الضمير للصفة ولو غير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه الجملة
 الفعلية صفة لقوله صفة او مستأنفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال
 فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا في الاستثناء حال اى حال كون الا واقعة
 في الاستثناء او تميز اى من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام
 اى حملت على الا وشاركت في الاستثناء فالاستثناء محل الشكر فكان ظرفا كما
 حملت الا صفة مصدر محذوف اى حملا مثل حمل الاعلها اى على غير في الصفة
 حال او تميز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور

ظروف لقوله حلت الاى كما نلت الاعليها فى الصفة اذا كانت الانابعة لجمع منكر
 اى واقعة بعد جمع منكر غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله
 وانما حلت الاعلى الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذا اتصل بالجمع
 دخول جزما والنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة
 غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين
 من الاستثناء وفى قوله لجمع منكر احتراز عن الجمع المعروف حيث يراد به الاستغراق
 او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم
 التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو فلان
 على ماية الا واحد لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة
 الا الله لفسدت اى لو كان فى السماء والارض امر الهة واثر قدرة الهة غير الله
 يخرجنا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكر غير محصور وهو قوله
 الهة فحلت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الضابطه نظر طرذا وعكسا اذ ربما يتعذر
 الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاء فى مائة رجل الازيد فانها تابعة لجمع منكر
 محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها ورأى بما لا يتعذر
 فى منكر غير محصور نحو جاء فى رجال الاحمار الصحة الاستثناء المنقطع لكون
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدل بالحكم على تعذر الاستثناء
 الاعلى كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ
 الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
 وضعف حمل الاعلى الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول
 الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه + لعمركم ايك الا الفرقلين + فانه لم يتعذر ههنا
 الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقلين اذ
 لو كان الاعلى حقيقة ما قال الا الفرقلين لانه مستثنى من كلام موجب وفى
 البيت ضعفان آخران احدهما توصيف للضاف دون المضاف اليه والقياس
 توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئى لاحاطة افراده والثانى الفصل بين
 الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقة اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير
 شرع فى بيان اعراب سوى وسواء فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء
 على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث الغنى لانك اذا قلت جاء فى العم

فى الما ترفع علم تيقن غير محصور

سوى زيد كانك قلت جاء في القوم مكان زيد اي بدله فهو ظرف صلاستثنا كان
 البديل والبديل منه لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من المحي فكانه قيل جاء في القوم ولم
 يحى زيد والذي يدل على الظرفية وقوعها صلة للموصول تقول رايت الذي سواك
 كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال على
 الاصح نفيا لقول من يجريها مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف فيجيزون في
 السعة مررت بسواك وجاء في سواك ثم كما فرغ عن المستثنى شرع في خبر كان
 واخواتها فقال خبر كان مبتدأ وهذا خبر لقريئة ما سبق اي ومنها خبر كان
 واخواتها اي واحد اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل وقوله هو المسند بعد
 دخولها ابتداء كلام اي دخول كان واحد اخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل
 ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني
 من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد
 يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة
 قيل المراد بالسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى
 فاعله فان قيل يدخل في الحد صلحا في نحو كان زيد رجلا صلحا وهو صفة خبر
 كان لا خبرها قيل المراد بالسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
 بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر
 كان واخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في الرفوعات لانه فاعل للمحق بغير
 يذكره على حد بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حد
 وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانقاء لازم الفاعل وهو
 تمام الكلام به وامره اي حكم خبر كان وشانه كما مر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و
 شرايطه ويتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال
 كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقريئة وهي النصب نحو كان
 الناطق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدو وقريئة
 للزوم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة
 ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس وقد يحذف عامله اي
 عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قريئة وانما اختصت كان بالحذف لكثرتها
 ولا يحذف ذلك الا في مثل قولهم الناس مجزئون باعمالهم ان خيرا والخير وان شرا

لا
 في
 من
 في
 في

في
 في

فشرى ان كان علمهم خيرا فخير واذا كان علمهم شرا فخر او لم يشتر فحذف كان
واسمها الدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف البتة ايضا
للدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه لاقتضاها جملتها اسمية ويجوز في مثلها اى
في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يحى بعد ان الشرطية
اسم وجزاؤها بالقاء وبعد ها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثاني
بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اى كان علمهم خيرا فيكون جزاؤه خيرا والثاني
رفعها بتقدير كان مع الخبر في الاول وتقدر البتة في الثاني اى ان كان في علمهم
خير فجزاؤه خيرا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اى ان كان علمهم خيرا فجزاؤه
خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اى ان كان في علمهم خير فيكون جزاؤه خيرا
ويجب الحذف اى حذف كان في مثل ما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت
منطلقا انطلقت اى لاجل انشلاك انطلقت فحذف اللام لاجل انكثرة حذف حرف
المجر من ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل
كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقد العام الناصب لوجود النصب
في منطلقا وهو كان فابدل الضمير بالتصل بالضمير بالنفصل لعدم ما يتصل به وهو
كان فصارت انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصارت ما انت منطلقا
فادغت التون في اليم لقرب مخرجها فصارت ما انت منطلقا فوجب الحذف لثلاث
يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لجميها زائدة
كما في قوله تعالى فيما ذكره من الله ولكن كثرة مشابقتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم
ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير رفع الميمزة في ما واما على تقدير كسر ها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان
المكسورة وجوز المبدوء لانها يشبه المفتوحة في السببية ثم كما فرغ من بيان خبر
كان واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدأ وحذف الخبر
اى وسنها اسم ان واخواتها اى امثالها على الاستعارة المصريح بها وقوله هو المسند
اليه مستأنفة فيه احتراز هو عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اى دخول ان
واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول ان واحدا اخواتها فاقبل
يدخل في المحذوفه في ان زيد ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
باسم ان قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فتخرج ذلك حيث لم يسند

بما
في
المتن
من
التي
تحت
التي
تحت
التي
تحت

اليه خبران فان قيل يدخل في الحد اخاك في ان زيد اخاك في انذار فانه مسند اليه
 بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بل ليل ذكر التوابع
 بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي يدل من قوله زيد مثل ان زيدا قائم فان زيد
 مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
 في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لا في كونه فضلة حيث يشترك
 فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع
 في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله
 لنفي الجنس صلة التي والموصل مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي
 الجنس اي لنفي حكم الجنس وانما يقل لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوب
 بل قد يكون مبنيا نحو لرجل في الدار وانما يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب
 بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد
 بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به
 وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من منصوبات بخلاف المبني من اسم
 فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب
 بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان وعمل اسمها المبني
 رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه
 استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسند اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه
 فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول كالتأنيف للجنس
 وقوله يلزمها الضمير المستكن عائدا الى المسند اليه والبارز الى لا اي بلى المسند
 اليه لا الجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و
 حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الوالي فعل المسند
 اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله لعدم اللبس باختلاف
 الموصوفين تانيا وثالثا كبر اخوه نند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على
 غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو نند تضربه هي فالحاصل ان الضمير اذا
 اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره
 نحو زيد عمر وضاربه هو ونند زيد ضاربه هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على
 غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو وعند عدمه لا

لكن المنصوب بلا التي لنفي الجنس

وان لم يكن جند اللبس

نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يلها أي حال كوز ذلك
 السند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا أي حال كون ذلك السند اليه مضافا أو
 مشبها به أي بالضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحتز بقوله يلها نكرة
 عما يكون مفصولة بينه وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير
 بقوله مضافا ومشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنيّة والمراد بالسند اليه الذي
 اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحدابوه في لا رجل
 ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا إذ الخبر مجموع الجملة وكذلك لا يدخل غلامه في لا
 غلام رجل غلاما حسنا عندك لا نرتاب مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف
 وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير الشبه بالضا
 ثم كما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك
 التعريف فقال فان كان اسم لا النفي الجنس مفردا أي غير مضاف ولا مشبها
 به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا إلى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لأن المنصوب
 بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لأن هذا الضمير حينئذ
 كان عائدا اليه أيضا فيفسد المعنى بل الضمير ان عائدا إلى اسم لا المذكور حكما إذ
 المطلق المذكور بدلالة التقيد أي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند إلى الضمير
 أي على ما ينصب هو به أو إلى قوله به أي على ما يقع النصب به والاول اصبوب لأن اسم
 لا تنصب إذا كان نكرة مضافا أو مشبها به أي على ما تنصب هو به حالة الاعراب من
 حركة أو حرف على ما يتأني أي ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان
 كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في النفي و
 المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدا ويا زيدا ون وذهب الخبر إلى اعرابها
 مستدلا بأن النون فيها بمثابة التنوين فكانت منافية للنساء كالنوين ثم اعلم
 ان نصب اسم لا النفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون
 بالالف نحو لا بارجل فيها ولا ابالة وقد يكون بلياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء
 اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لأن بناء ما إذا كان مفردا والاسماء الستة
 انما يكون اعرابها بالالف نصب إذا كانت مضافة أو مشبها بالضاف ولما لم يمتنع
 من الاستغراقية لأن نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال كأنه قيل هل من رجل في الدار
 قيل لا رجل في الدار أي لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة أو مفصولة بينه والظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو
 لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلا متناع ان لا يضاف
 لانها تنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في المفصلة فلضعف علمها
 لكونها عاملة لجمعها على ان فلا يوثق مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها
 وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فلم يطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو
 جواب من قال ان زيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب من قال
 ان في الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا باحسن لها متاؤل جواب سؤال وهو
 ان يقال ابالحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن الخطاب ولا رفع فيه ولا تكرير
 فلجواب بانه متاؤل بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل اى حسن لها
 وهو في المعنى نكرة تغذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه ونصفت شهر مسمى
 هذا العلم بها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان حليا ارض كان مشهورا بالحكمة
 قال ام قضاكم على ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل قيل
 هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشككة لا يطبق
 بالحكم فيها غير اى الحسن رضا ومعناه هذا الحكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه وفي مثل
 لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرم النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف
 والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف
 عليه على ان لا فيهما تنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه تنفي الجنس و
 نصب الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول لشابهة
 فتحه النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلا نه يصح ان
 يقال كل اسم لا مفردة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض
 فلا ان فتح اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول بدخول العامل
 والثالث فتح الاول على ان لا فيه تنفي الجنس وفتح الثاني على ان لا فيه
 زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع
 دفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والمحل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه
 حينئذ جواب من قال احول لنا ام قوة فرضهما في التكرار الغير المفصول للناس
 السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
 ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصوره فيه

به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لافيه للجنس فان قيل ماله ترك لوجه
 السادس الذي ذكره الرغشري في الفصل وهو فتح الاول على ان لافيه
 لتفي الجنس وفتح الثاني على ان لافيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه
 سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه
 لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني يحتمل ان يكون المحل
 على اللفظ ويحتمل ان يكون زايدة لتأكيد التفي او يكون لا بمعنى ليس ثم
 قيل في تفسير قولنا الاحول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام
 لاحول من معصية الله تعالى الا بعصيته ولا قوة على طاعته الا بعون الله اي
 لا رجوع لنا من معصية الله الى طاعته ولا طاعة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه
 اذا دخلت الهزمة على الالف التي لتفي الجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تأثير لافي التبوع
 ولا في التابع لان الهزمة لا يبطل عمل عامل ولا يعمل في الدار ولا غلام رجل
 فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذيتني بلاجرم ومجدة
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في العرب وقولك لا
 رجل في الدار يعني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
 اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاحي او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
 كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتح يشبه النصب في العروض
 والاطراد واما قول الشاعر لا رجلا جزاه الله خيرا فبقدر الاتروني او
 هجوم على الضرورة ومعناها اي معنى الهزمة الداخلة على الاستفهام
 نحو الاماء فاشربه والعرض نحو لا تنزل بنا فنجس اليك فان قيل ذكر الانديسي
 ان لافي العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان الصنف
 لعله خالفه في ذلك والتمني نحو لا تبيان منك فتسروا وفيه قول الشاعر
 شعروا لاسبيل الى خمر فاشربها + ام لاسبيل الى نصر بن حجاج فهو ههنا
 كالانكا والتقدير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام
 وجعل سيويو التمني مغيرا لحكم التابع حتى منع حمل على المحل يجعل الاسم
 مفعول التمني والصنف اختار قول الماذني والمبرد كما اختاره الجزولي
 ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في نواحيه فقال ونعت اسم لا النبي الاول
 بالرفع على انه صفة النعت مفعلا حال من ضمير قوله النبي اي حال كونه نعتا

مفردا يلية حال متزاد فتر او متداخلة اى حال كون النعت مفردا يلى المبنى من
غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعنى لانهما
على شئ واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام فى النعت الغير المفصول
ولتوجه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على
محملة ونصباً حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب فى العروض والاطراد
كحركة النادى وقوله رفعا ونصباً مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان
على نزع الخافض اى معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف طريقاً فقوله ظريف
بالفتح والرفع والنصب وفى قوله البنى احتراز عن نعت العرب فانه معرب رفعا
ونصباً نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوتة معرباً وفى قوله الاول احتراز
عن النعت الثانى فصاعداً فانه معرب رفعا ونصباً وليس بمبني نحو لا رجل
ظريف شريف فى الدار ولقائل ان يقول ان قوله يلية يعنى عن قيد الاول و
فى قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبّه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن
الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لان اسم لاوهي اذا كان مضافاً لمشبها
به لا يكون الا معرباً فتابعه اذا كان مضافاً او مشبهاً به كان اولى بالاعراب وفى قوله
يلىه احتراز عن الفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل
يمنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً والاى وان لم يكن النعت كذلك
بان كان نعت العرب او غير اول او مضافاً او مشبهاً به او مفصولاً فلا عراب
مبتدأ ومحمد وف الخبر والجملة جزء الشرط اى فالاعراب واجب رفعا ونصباً
لعدم علّة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار ولا رجل ظريف
كريم فيها ولا رجل راكب فوس عندي ولا رجل خيرا منك فى البلد ولا رجل
فى الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت البنى شرع فى بيان حكم العطف
عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اى محل العطف على اسم
الابنى على لفظه وعلى محله جائز يعنى يجوز ان يكون منصوباً حملاً على لفظه
ومرفوعاً حملاً على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب
رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثيره التانيّة للجنس فى
المعرفة فوجب حملة على المحل ومحملة الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير
حل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت فى مثل قول الفرزدق فى مدح عبد

الملك بن مروان لا اب وابنا بن مثل مروان وابنه + اذ هو بالمجدار قدي وتاخذ
 فقولهم وابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف والبناء
 مكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يجعل في حكم
 المستقل كيازيد وعمر ومظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى
 يرا فيه لا كثير نحو لاجول ولا قوة ولا بيع فينه ولا خلة واضعف تاثيره لاحق
 يجوز في اسماها الرفع عند التكرير ذلك بدون التعريف كما مر في لاجول ولا قوة و
 يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك
 ايضا عند المبدؤ بخلاف ياقان قيل له ذكركم النعت والعطف دون حكم ما
 التوابع قيل لان حكم ساورها لانصر عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
 توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله باثبات الالف ولا غلامي له ولا
 ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع
 لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس
 تشبيهها له بالمضاف مفعول له للفعل المفهوم اي اجيز تشبيهها بالمثل لا اباله ولا
 غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها بالجملة معطلة
 اي لكونه مشبها بالمضاف لشاركته له اي لشاركته مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري
 له للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا
 لان الاضافة ما نعت للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف
 في لا اباله علامة للنصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لشبهه
 بالاضافة ومن ثم اى ولا جل ان جواره للتشبيه بالمضاف لشاركته في اصل معناه
 وهو الاختصاص لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي ولا ناصري فيها لعدم مشاركتها
 بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري
 له بمضاف الى الهاء لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان
 معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في
 المعنى وهو فاسد لا متناع الاتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتكريرا
 وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين
 لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين
 لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والمتنع الاتحاد بينهما وضعيا لا استواء بينهما

بعارض الا ترى ان وجهك وجهك لك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة
على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك
وراسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك ووجهك ووجهك وراسك وراسك
ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذا قد تو
الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك وراسك و
راسك فان كلاً منهما يفيد التعريف وان كان منونا منها نكرة من حيث الوضع
نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذاهما ممنوع اذا الاتحاد ههنا
من وجه وهو ان كلاً منهما يفيد الاختصاص خلافاً للسيبويه فانه ذهب
الى ان كل واحد من قوله ابا وغلالي وناصري مضاف الى الياء واللام زائدة لتأكيد
الاضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولاداء حق لا من صورة النكرة وهو الذي
اختاره صاحب الفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك
ووجهك وراسك وراسك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافاً يلزم عمل لا في
للمعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه
النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير
ويحذف كثيراً اي يحذف اسم واحد فالكثيرا عند قيام قرينة قياساً على حذف البتة
لانه هو البتة في الاصل كما في نحو لا عليك اي لا يأس عليك والقرينة ههنا دخول
الاعلى الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امراته كما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر
ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية قوله خبر ما مبتدأ محذوف الخبر اي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد
دخول ما اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ وخبره المسند وهو فصل واخبر بقوله
المسند عما هو مسند اليه وبقوله بعد دخول ما عما اذا كان مسنداً بخبره دخولها خبر
المبتدأ ونحوه فان قيل يدخل في المحذوف يضرب في ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد
دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى اسم ما
ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولها مسند ركا فاولى ان
يقال انه يخرج بقصد التخيئية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل
يدخل في المحذوف يضرب في نحو ما زيد رجلاً يضرب مع انه ليس بخبر ما بل صفة خبرها
قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد هذا فتخرج ذلك لانه تابع وهي

بمخبر ما ولا المشبهتين بليس

أي انتصاب خبرها ولا والعائيت باعتبار الخبر وهو لغة أهل الحجاز وهند بني تميم
 هما لا يعلنان إذا القياس في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
 ليكون متمكنا بثبوت في مركزه كالجواز والجواز وما ولا لا يختصان بقبيل واحد
 بل يدخلان في الاسم والفعل وأهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل
 واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملها شرع في بيان ما يبطل به عملها فقال
 وإذا زيدت لن مع ما بان زيدا بين ما واسمها التأكيد النفي نحو ما ان زيدا قائم
 وإنما قيد بما لأنها لا تزاد مع لا بالاستقراء وانتقض النفي بالآل الموجبة للآثبات
 بعد النفي أو تقدم الخبر أي خبرها على اسمها نحو ما زيد الأتاه وما قائم زيد
 بطل العمل أي عمل ما ولا وفيه نظر لأن الشرط الأول مقيد بما واحد ها فلا يترتب
 عليه حكم كليهما فالأولى أن يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شيء من ذلك أما
 في صورة زيادة إن فللفصل بأن بين ما ومعهما مع ضعفه في العمل وأما في
 صورة تقدم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفهما في العمل وأما في صورة
 انتقاض النفي بالآل فإن عملها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على النفي فينتفي
 بانتفاء النفي إذا الحكم ينتفي بانتفاء علته المنصورة أو جزئها ونقل عن يونس جواز الأعمال
 مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر شعرو ما الدهر لا يمنونا بأهله وما صاحب
 الحاجات الإمعد باه وأجيب بأنه ليس في البيت تنصيص على الأعمال لجواز أن يكون
 يمنونا محمولا على حذف الفعل أي وما الدهر لا يشبه يمنونا فيكون مفعولا لا خبرا
 أو محمولا على حذف المضاف أي وما الدهر لا دوران يمنون وعلى جعل معد بالصدر
 ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد لا سيما أي وما الدهر لا يد وردوران يمنون
 وما صاحب الحاجات لا يعدب معد بانتم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملها شرع
 في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال وأذا عطف عليه أي على خبرها ولا
 بموجب بكسر الجيم أي بحرف مثبت أي بحرف يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانها
 تفيد أن الآثبات بعد النفي فالرفع أي رفع المعطوف وأجيب بالحل على محل الخبر
 إذ عمله الرفع في الأصل على الخبرية لبطول عملها لأنها عملت المشاهدة ليس في النفي
 وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل عملها نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا دخل قائما لكن
 قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في الجروادات فقال الجروادات مبتدأ وخبر
 مبتدأ محذوف أي هذا ذكر الجروادات وهو ما استكمل فصل أو مبتدأ وما خبر

المجزوات او خبر هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجروالياء وهو اى
 المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجزاى حرف كان مما يلا يجر المحل واما قال
 كل اسم تنبيه على ان المضاف اليه لا يكون سماً ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم
 ينفع في الضور يتاويل المصدراى يوم نفع الصادقين ويوم ينفع في الصور فيكون المراد
 بالاسم اعم من ان يكون حقيقة وحكما واما قال شئ بينهما على ان المضاف قد يكون اسماً
 وقد يكون فعلاً ونحو غلام زيد ومهرت زيد وانا ما ززيد واما قال بواسطة حرف الجزاى
 احترازاً عما نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجزاى نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بل لا
 واسطة وقوله لفظاً وتقديرًا خبر كان المحذوف وترى ملفوظاً كان ذلك الحرف محوياً
 بزيد وانا ما ززيد او مقدرًا ونحو غلام زيد وخاتمة فضة او تميزاى بواسطة تلفظ
 حرف جزاى وتقديره وقال صاحب الرضى انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظاً
 او مقدرًا وقيمة نظراً لان وقوع المصدر حال اسمائى لاقياستى واجيب بان وقوعه حال
 سماعى عند سيبويه وعند المبرد قياسى فهذا محمول على مذهبه وقيمة نظراً لان ذلك
 ليس بقياسى عند مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جواز تاني زيد
 سرعة ولم يجوزنا تاني زيد ضحكاً وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا
 بواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط
 لان توسط حرف الجزاى يكون لفظاً وقد يكون تقديرًا وقوله مراداً حال اى حال كون
 ذلك المقدر مراداً اى ظاهراً اثره اى مجزواً ما بعده وقيمة نظراً لانه على هذا يلزم الدور
 لاخذ المضاف اليه في تعريف المجزور واخذ المجزور في تعريف المضاف اليه واجيب
 بان تعريف المجزور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراداً احترازاً
 عن خصوصية يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه
 غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر اثره وهو الجزاى يظهر من هذا الكلام ان الجزاى المضاف اليه
 في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجزاى المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور
 فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل
 ليس من مدخل حرف الجزاى فلا وجه فيه لتقديرها قيل انهم باب الاضافة الى
 المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمرة كما قال المصنف في الصفة المشبهة
 ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها ولا نفع بها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة
 الى الفاعل لزم تعدد الفاعل واما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لأنه لما احتج إلى تبين محل الحسن أضيف إليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانته
 كما في خانة فضة لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هي الفضة حاصل الجواب أن الفاعل
 في نحو الحسن الوجه بعد الإضافة واضماد الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا
 لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجر فيه أو يقال يمكن أن يقدر
 فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر إذا الإضافة الصورية تستدعي ضرورة اللام لا
 معناها أو الكانت معنوية ولا شك أن الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقولهم
 وكفى بالله شهيدا أو يقال أن نحو حسن الوجه ملحق بنحو خانة فضة في تقدير من حيث
 أن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هي الفضة أو يراد بتقدير حرف الجر حقيقة أو حكما
 فالقدير الفاء للتفسير أي تقدير حرف الجر شرطه أي شرط تقديره أن يكون المضاف
 اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه أن يكون المضاف اسما نحو موت زيد
 فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله أن يكون المضاف اسما خبر المبتدأ
 الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول أي شرطه كوز المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والقلوب مقبول
 عند السكاكي مطلقا سواء متضمنة نكتة لطيفة أو لا أي مجردا هو عن تنوينه وما يقوم
 مقامه من نوعي التنشئة والجمع لأجلها أي لأجل الإضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن
 الوجه وضاربا زيد وضاربا زيدا ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لأجل
 اللام لأجل الإضافة ولتأني أن يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فإنه جازا لاتفاق
 مع سقوط التنوين لأجل اللام لأجل الإضافة ولحبيب بن المراد بكونه مجردا تنوينه لأجل
 الإضافة حقيقة أو حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما أضيفت إليه فاعله الذي كالجزء
 إذا أصل الحسن وجهه والمضاف إليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
 فكان حذف من المضاف لمكان الجزئية فأنقيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فإنه
 جازا اتفاقا وإن لم يكن مجردا تنوينه لأجل الإضافة قليل القياس يقتضي عدم جواز ملكته
 إنما جاز حملها على الحسن الوجه على ما يأتي فكان في حكمه فأنقيل يشكل ذلك في نحو كرم رجل
 وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لأجل الإضافة قليل المراد
 بالتنوين أع من أن يكون لفظا أو تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري والمقدركا الملقوظ
 عندهم وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية أي منسوبة إلى المعنى لأنها نافية معنى
 في المضاف تعريفها وتخصيصها وللفظية أي منسوبة إلى اللفظ أي ثابتة في اللفظ دون

المعنى فالعنوانية اى فالاضافة العنوانية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله
 مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف ما غير صفة
 اى اسم جلمد نحو غلام زيد وقيام عمر او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان
 الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كريم
 في البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها
 وكذلك الاضافة في هذا صارب زيد مس فان المضاف اليه ليس بمعمل للمضاف فكان في
 قوله غير صفة احتراز عن نحو صارب زيد والحسن الوجه لا المضاف صفة وفي قوله مضافة
 الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لا المضاف صفة مضافة الى غير معمولها
 فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالعنوانية لا يستقيم لان الاضافة العنوانية
 هو اضافة غير الصفة والصفة الى غير معمولها لا كوز المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
 قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من البيت والخبر اى فعلاسته العنوانية كوز المضاف كذا
 او العنوانية ذات كوز المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة العنوانية شرع في بيان اقسامها
 فقال وهي اى الاضافة العنوانية اما بمعنى اللام فيما مد جنس المضاف وظرفه اى في المضاف
 اليه الذي عدل جنس المضاف وظرفه اعني اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه
 وهو ما كان المضاف اليه مبين للمضاف نحو غلام زيد واخص منه مطلقا نحو يوم الاحد
 وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف
 اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتمه
 فضة فان الخاتمة قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون
 بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه
 مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين
 الغلام وزيد تبين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون
 لحد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها
 وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
 كاحد اليوم ومساوئله كبيت اسد فالاضافة متميزة وما ذكرناه هنا ان المراد بكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين
 من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يعم اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى
 غيره ايضا كما يعم اطلاق الفضة على الخاتمة وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى

اللام حيث لم يصح إطلاق المضاف اليه على المضاف إذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق
على بعضه وكذا الأضافة في ربيع القوم وثلاثة وريد ووجهه والأضافة في يوم الأحد
وعلمه الفقه وجميع القوم وعن زيد وطور سينا وسعيد كثر أيضاً بمعنى اللام حيث
لم يصح إطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان أو بمعنى في
في ظرفه أي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان أو ظرف
مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كوبلا وهو قليل أي كون الأضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
والأولى أن يجعل الأضافة إلى الظرف أيضاً بمعنى اللام كما ذهب إليه بعض المحققين لأن أدنى
ملازمة واختصاصه يكفي في الأضافة بمعنى اللام كما في سائر أضاف الأضافة بإدنى ملازمة
فيكون معنى ضرب اليوم ضرب الاختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء
سهيل أي كوكب الاختصاص بالمرأة الخرقاء بملازمة أنها تشرع التهنئة في الثمن لأسباب النساء
عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة التهنئة للأمور في أحيائها فاعرف الاختصاص
الأضافة المعنوية على الأقسام الثلاثة المذكورة استقر أي لا عقلي والأكثر زاد الأقسام على
الثلاثة وقيل إنما انحصرت على هذه الأقسام الثلاثة لأن هذه الأضافة إما تخصيص المضاف
بالمضاف اليه أو تبينه بها وظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه
المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الأضافة بمعنى اللام وخاصة فضنة
مثال الأضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الأضافة بمعنى في فاقيل الأضافة اللفظية
أي منحصرة على هذه الأقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومارق الليلة فلو لم
تخصيص الأضافة المعنوية بما قيل حرف الأضافة في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة
المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالم في بالغ البلد و
عند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام للزائد للضرورة في تصحيح
الجزء إذا ذكرنا أن الأضافة الصورية تستدعي صورة اللام لامعناه والأكثر كانت معنوية
أو يقال لأنهم إن حرف الأضافة مقدرة فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بغير غلام زيد فتقدير
اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضنة في تقدير برمن ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب
اليوم في تقدير في فعله هذا يراد بتقدير حرف الجز في تعريف المضاف اليه حقيقة أو حكماً
زعم بعض الشارحين أن هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف أما على مذهب
من قال لا تعامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة إلى تقدير حرف الجز وفيه نظر
لأن الاسم على ما قال أبو علي لا يعمل في هذا الباب إلا لنيابة عن حرف الجز فلا يمكن حرف الجز

مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل المجزأ شابهة للمضاف المحقق
 تجريد عن التنوين والنون لأجل الاضافة حقيقة او حكما وتنفيد الاضافة المعنوية
 سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اى تعريف المضاف
 مع المضاف اليه المرفوع نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال
 والامتزاج بينهما فاذا المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذي لا تصورية الانفصال
 فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية للتاثير في قولهم سقطت بعض النمل
 فيراد بالمضاف المهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية زيد
 اما بكونه اعظم غلاما منه واشهر به بكونه غلاما له ومعهودا بينك وبين من اطلبك بحسب
 الخارج والذهن ومجيبه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثلا فانها
 لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلها في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد
 واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون
 وفلان مثل حاتم والافى حبك وشرعت وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها
 بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والافى واحدا منه ونسج وحده وهو عبد بطنه عند البعض
 خلافا للذكر لانه يتناول كريمة ولثم يقال فلان واحد مائة كريمة وفلان عبد بطنه
 اى لثم فكان نكرة وعلى بعضهم يعود الظهير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظيران
 هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان ضد ربله وليس قبيلته كذلك ولم يقل به
 احد وتقيد تخصيصا مع النكرة فامع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة
 الى النكرة تقيد بتقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شائعا في امتة فاذا قلت غلام
 زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص
 وقل الشيوع الثابت في النكرة وسرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد
 المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من
 المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد
 تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه
 حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او علما قيا قول بالنكرة او حكما كما في
 غلام زيد بتزليل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم اكرية وسبحان الذي صفر
 جسم البعوض وكر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا تنفع الاضافة لان
 المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل غلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصوله الأعلى : فهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد التعريف
المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تقدر الاضافة تعريف ولا تخصيصا
كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة
المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو
اللام اذا اضيف الى العلم والضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتد بدون اصل التعريف او يقال لما
انقضى زياد الرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب
نحو الغلام زيد والغلامك طرد الباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
بين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم
تعريف المعرفة مع اختلاف جمعتي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف
اليه اعرف فما بالهم جاوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان
المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما لم يقصد
بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف
في العلم بالقصد لا بالآلة وخلف التعريف القصدى يمكن لانه غير وضعي فجاز
للمتكلم تغيير ما يحصل يقصده فلا يلزم تعريف المعرفة باللام فانه بالآلة
دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يشترط تعريف المعرفة
ولهذا المعنى جوز وانما اعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومنعوا انداء
المعرفة باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فماذا لم يجز اضافة الاعلام
خلع التعريف العلمى او لاكتفاء بالتعريف الاصل بالاضافة ولما اذا جوزوا
نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافى عن الاضافة مع
قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست
بموجبة للتعريف الاضافى وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الآلة
الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لانه
يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما آجازه الكوفيون من عدم تجريد
المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة
الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان

المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة المدينار فلما
 كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعروف شرطه ان يكون مغايراً
 للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه محل
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر ولم
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدق عليه
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل يجوز ان واحد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله
 ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس
 وخلاف استعمال الفصحى اما خلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل
 الحاصل واما خلاف استعمال الفصحى فلما ثبت عنهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعر لا زال منذ
 عقدت يده ازاره ضمما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما ما في
 الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحمل على البدل دون
 الاضافة ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون محذور اللفظ او رفوعا
 او منصوبا معني وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس
 فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية
 لا يستقيم الا بحذف المضاف من البدأ او الخبر اي علامة الاضافة
 اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون للمضاف صفة نحو ضارب
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابداً لفظية لانها ابداً عاملة و
 كذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابداً لفظية كجواز

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او
 بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان في مشابهة الفعل يكفي
 الرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فانما يكون لفظية
 اذا كانت بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد الاضافة اللفظية فائدة الا
 تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التنوين ونولي التثنية و
 الجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف
 التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
 اذا المقدر كاللفوظ ولا تقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
 لان ما هو محروس في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تقيد
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل
 فان الاضافة تقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
 قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية وتحقيق المتقابل بين الاضافة
 اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد
 الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه بحصول المطابقة بين الصفة و
 الموصوف تنكيراً حيث لم تقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف
 لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز
 هذا الكلام يبنى على عدم افادة التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا تعلق
 له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من
 الحصر المذكور لانها قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تقيد تعريفا
 ولا تخصيصا فهذا تفریع على انها لا تقيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية
 لا تقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة تنكرة
 لان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك
 بحصول المطابقة بينهما وجاز الضارب بزيد بحصول التخفيف بحذف نون
 التثنية والضارب بزيد بحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب

قيد لعدم حصول التخفيف بهذه الأضافة إذ الشون حذف لأجل اللام
 فلم يحصل بالأضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن بالأضافة
 ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى المنكر ايضا
 فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
 ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة ما
 خلافا للفرأى يخالف هذا القول خلافا للفرأى فانه اجاز ذلك قولاً بقديم
 الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف
 واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداءً
 فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو
 الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لأجله ببيان ان الاصل في ضارب زيد هو
 النصب وانما عرضت الاضافة لأجل التخفيف فاذا زال التخفيف باذغال اللام
 لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المتقدمة
 لفظاً وحسباً مجرد الدعوى لخافية الظاهر وضعفت قول الأعشى الواهب
 المائة الهجان وعبد هاهوذا ترجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام
 باعتبار عطف قوله وعبد هاهوذا على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه
 اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبد هاهوذا وان كان قوله الواهب المائة من باب
 الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما يأتي عليه فان قيل المعطوف في
 حكم المعطوف عليه فيما يجب تمتنع فيلزم امتناعه دون ضعف قيل لما كان
 التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في للتبوع كما في رب شاة وسخلةا ويازيد
 والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لا متناع دخول
 حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل
 الجواز كما ذهب اليه سيوبه فحكم بضعفه دون امتناعه ولتقائل ان يقول
 لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان
 لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم
 بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانهما متاهما في التثنية ان يحكم بضعفه
 دونهما واجيب بان عدم الضعف في يازيد والحارث باعتبار ان حرف
 النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محله

ثم دخلت

يحمل

يحمل

باللام أو باعتباران المعطوف في حكم المعطوف عليه إلا فيما يختص بالمعطوف
 عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادي لئلا يجتمع التا التعريف فلا يتعمد
 إلى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلة ما باعتباران
 الإضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين أي رب شاة وسخلة لها
 فيجوز دخول رب عليه أو باعتباران الضمير في سخلة ما تكررة لأنه عائد إلى
 تكررة غير مخصصة بحكم من الأحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما إذا كان
 عائداً إلى تكررة مخصصة بحكم من الأحكام نحو جاء رجل فضرته فإنه معرفة
 لأن الضمير عائد إلى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب
 ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جزو وعبدها أما إذا نصب حملاً على محل
 المائة أو على أنه مفعول معه فلم يكن ضعيفاً فإذا عرفت هذا فلنرجع إلى
 حل البيت فقوله الواهب المائة إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به
 أي الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة أو بدل
 منه وقوله وعبدها عطف على المائة أي عبد تلك المائة والمراد بعبد
 راعيها على الاستعارة إذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما أن العبد قائم
 بخدمة المولى أو على الحقيقة والإضافة بأدنى ملابس ككوكب الخرقاء
 خذ طرفك وقوله عوداً حال أي حال كون تلك المائة حديثاً التاج فو
 تزجي أي تساق وإنما جاز الضارب الرجل جواب سؤال وهو أن يقال جاز
 الضارب الرجل مع انقضاء التحفيف لزوال التنوين باللام دون الإضافة
 فأجاب بأن القياس كان يقتضي عدم مجاوزة لكنه إنما جاز حملاً على الوجه
 المختار في الحسن الوجه وهو جزأ الوجه بالإضافة المفيدة للتحفيف بخلاف
 الضمير من الفاعل الذي هو كجزء منه إذا أصل الحسن وجهه ووجه
 الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معترفين باللام
 كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملاً على الضارب الرجل بالنصب لا قولاً
 باستغناء الإضافة اللفظية عن التحفيف وإنما قال على المختار لأن فيه وجهين
 آخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
 كون الجزء مختاراً سيحى في الصفة المشبهة انشاء الله نعم ثم قوله حملاً مفعول
 للفعل المفهوم أي إنما جوزه حملاً أو لقوله جاز يجعله . صدر راجح ولا ولا

لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل بالفعل المعلن وفاعل المفعول له
 لان الحامل النحوي والتجاذب هذه المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك و
 شبهة نحو الضارب جواب سؤال النحر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه
 على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و
 هذا فمن قال اي في قول من قال وهو سيدي ومن تابعه انه اي الضاربك
 مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
 والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوازه الى حمل
 فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حلا على ضاربك
 وازا فبغير تنوين يحذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير
 ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من
 التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدركا للمفوض ووجه المحل
 مشاركتها في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط
 التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهما قيل انها سقطت
 للاضافة حتى كان التخفيف فيه يحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت
 لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال
 علم انها سقطت لاتصال الكاف للاضافة فكان التخفيف فيه يحذف
 التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين
 الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
 في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
 في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف
 يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مساويا ولا
 يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى
 الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها
 وتأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما مستغان ومثل مسجد الجامع و
 جانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحمقاء جواب سؤال يرد على قوله و
 لا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى
 بالحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى

البقلة المحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف
الموصوف من المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلوا
الساعة الاولى وبقلة الحبة المحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت
من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالمحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فعلق
بها السيل فكان نبتها بمسيل الماء حمق منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الخ والاخل
صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاويل بحذف الموصوف من المضاف ويراد
المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتلخيص حيث
بقى معها بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
الموصوف فبقى الصفة مهممة يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت
الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما
قيل في قول النابغة شمر والثوم العائذات الطير مسمياه ركبان مكة
بين الغيل والسند ان الصير بيان وتلخيص العائذات بقطع النظر عن كونه
موصوفا لا بقدر الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة و
اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبينا ما مثل خاتم
فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الخواشي و
توضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت الاستعمال كانه
غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اى جنس هو وان
الاخلاق من اى جنس هي مثل خاتم في ان من اى جنس هو فاضافوا الى
جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في
الاصل تلخيصا وبينا ان لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا
جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
موصوفهما متاويل بانهما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفهما

بمنسوخ

بمنسوخ

بمنسوخ

فَأَنْ قُلْتُ لِمَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ إِلَى اثْبَاتِ الْمَوْصُوفِ رَفْعًا لِلإِبْهَامِ فَلَمْ يَبْقَ
 الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِهِ كِفَايَةً لِمَوْنَةِ الْحَذَفِ تَمَّ الزَّدُّ قُلْتُ هَذَا الْحَاجِجُ مَا كَانَ وَمَا عَرَضَ
 بَعْدَ طَوْلِ الْعَهْدِ الْمُنْسِي لِلْمَوْصُوفِ بِالْحَذَفِ وَأَمَّا عِنْدَ قَرْبِ الْعَهْدِ بِحَذْفِ
 الْمَوْصُوفِ فَأَمَّا كَانَتْ الْأَذْهَانُ شَاغِرَةً بِالْمَوْصُوفِ فَلَمْ يَقَعْ الْإِبْهَامُ أَذْذَ ذَلِكَ
 حَقٌّ لَوْ كَانَ الْإِبْهَامُ أَوَّلَ وَهَلْ لِمَا غَيْرَ الْكَلَامِ عَنْ أَصْلِهِ فَأَنْ قُلْتُ بَعْدَ رَفْعِ الْإِبْهَامِ
 هَلْ لَزِمَ الْكَلَامُ إِلَى أَصْلِهِ قُلْتُ لِأَنَّ الصِّفَةَ كَانَتْ خَارِجَةً بِهَذَا الِاسْتِعْمَالِ عَنْ
 كَوْنِهَا صِفَةً فَلَمْ تَقْتَحِمْ إِلَى الْمَوْصُوفِ بَلْ حَاجَتْ إِلَى الْمُبَيِّنِ وَالْبَيَانِ بِالْإِضَافَةِ
 هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ الْمَجْرَدُ بِمَعْنَى الْمَجْرَدِ وَهُوَ الْعَرَبِيَّانِ وَالْقَطِيفَةُ كَسَاءٌ لَمْ يَحْمَلْ كَثِيرٌ
 مَعْنَى قَطِيفَةٍ جَرْدٍ قَطِيفَةٍ مُتَعَرِّيةٍ مُجْرَدَةٍ عَنِ الْخَمْلِ أَيْ ذَهَبَ خَمْلُهَا مِنْ كَثَرِ الْخَمْلِ
 وَالْإِخْلَاقُ بِفَتْحِ الْمَرْجَمِ جَمْعُ خَلْقٍ يَفْتَحَتَيْنِ وَلَا يُضَافُ اسْمُ مِمَّا تَلِ الْمَضَافُ إِلَيْهِ
 أَيْ لِمَا يَصِيرُ مَضَافًا إِلَيْهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ فِي الْعُمُومِ ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ مِمَّا تَلِ
 مِمَّا تَلِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ بَأَن يَصْدُقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ
 الْآخَرُ يَعْنِي لَا يُضَافُ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ الْمِمَّا تَلِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ إِلَى الْآخَرِ سَوَاءً
 كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ كَانَسَانِ وَنَاطِقٍ أَوْ مُتَرَادِفَيْنِ كَلَيْثُ وَاسِدٌ مِمَّا تَلِ الْمُتَرَادِفَيْنِ
 مِنَ الْأَعْيَانِ وَحَبْسٌ وَمَنْعٌ مِمَّا تَلِ الْمُتَرَادِفَيْنِ مِنَ الْمَعَانِي فَلَا يُقَالُ لَيْثُ الْأَسَدِ
 وَلَا مَنْعُ الْحَبْسِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ جَاءَ إِضَافَةُ اللَّيْثِ إِلَى الْأَسَدِ بِضَمِّ الْمَرْجَمِ وَسُكُونِ السِّينِ
 فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ لَيْثُ الْأَسَدِ قِيلَ هُوَ مُتَاوَلٌ مَعْنَاهُ لَيْثٌ كَامِلَةٌ مِنْ بَيْنِ
 اللَّيْثِ بِحَيْثُ أَنَّهَا لَيْثٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ اللَّيْثِ كَمَا يُقَالُ هَذَا خَوَاصُّ
 الْخَوَاصِّ وَاشْرَافُ الْأَشْرَافِ لِعَدَمِ الْقَائِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنَ الْإِضَافَةِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ
 وَالتَّخْصِصُ لَا مَنَاعَ كَوْنِ الشَّيْءِ مَعَهَا لِنَفْسِهِ وَهَذَا الْقَيْدُ اعْنَى قَوْلَهُ لِعَدَمِ
 الْقَائِدَةِ عِلَّةً لِمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ لَا يُضَافُ أَيْ مَنَعَتْ إِضَافَةَ اسْمِ مِمَّا تَلِ الْمَضَافُ
 إِلَيْهِ لِعَدَمِ الْقَائِدَةِ وَلَا يَفْسِدُ الْمَعْنَى بِتَوَجُّهِ النِّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ وَبَقَاءِ أَصْلِ الْفِعْلِ
 بِخِلَافِ كُلِّ دَرَاهِمٍ وَعَيْنِ الشَّيْءِ اللَّامُ لِلْعَهْدِ أَيْ عَيْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ
 لِيَلِ أَيْ فَإِنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهَا بِمِثَالِ الْمَضَافِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
 كُلِّ أَعْمٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْعَيْنِ أَعْمٌ مِنَ الشَّيْءِ لِأَنَّ الْكُلَّ قَبْلَ الْإِضَافَةِ
 دَرَاهِمٌ أَوْ دَانِيْرٌ أَوْ غَيْرُهُمَا وَالْعَيْنُ قَبْلَ الْإِضَافَةِ يَحْتَمِلُ الْمَوْجُودَ
 الْإِضَافَةَ يَخْتَصُّ الْكُلُّ بِالدَّرَاهِمِ وَالْعَيْنُ بِالْمَوْجُودِ لِأَنَّ الشَّيْءَ

شَاغِلَةٌ

عَوْنٌ

لا يطلق الأعلى الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب
 اضافة احد المتماثلين الى الآخر وقولهم سعيد كثر ونحوه مما اضيف الاسم
 الى اللقب كزيد بن قيس وقيل جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كثر في
 المفهوم من حيث انهما علمان شخص واحد وتقدير الجواب انه متاؤل
 بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني
 سعيد كثر فكانت قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي
 سعيد المسمى باسم كثر فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ
 غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاؤل خبر
 وقوله سعيد كثر مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح الى الاسم
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان
 يحتمل يقع عن اواخر الكلام او الملتحق به اي بالصحيح والمراد بالملتحق بالصحيح ما
 اخره واو او ياء قبله ساكن كد لو وظي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
 بعد السكون لا يتقبل فيها الحركة لعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولا حرف
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
 يتقبل عليها الحركة بعد السكوت يعني في ابتداء التلظ اية حركة كانت لقوة
 المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل
 كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يتقبل عليها
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر اخره
 جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
 الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية
 حال او عطفت الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يلف للمهم
 المضروب صرنا لكن يعثر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
 منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي ميم عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو
 لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يميز عليها وهو ميم
 لان الانطلاق هو المرور فكذلك ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطفت الاسمية
 على الفعلية وانما فحقت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد والحركة
 لا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وفائه او حكاه

ككاف الضمير في كرمك والياء في غلامي ودلوي وظبي كذلك والاصل فيما
 بني على الحركة الفتح للتحفة وساكنة للتخفيف ثم كما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح
 شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت تلك الالف عند
 الاضافة نحو عصاي ومرحاي وغللامي لعدم الموجب للانقلاب وهذا يل
 بقسم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تغلبها اى الالف التي كانت في نحو المضاف الى
 ياء المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم الياء المبدلة من الالف في ياء
 المتكلم فتقول عصي ومرحي لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة
 الياء لم يقدر وا فقلبو الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغوا احدهما في الآخر
 بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يشتونها فتقولون غلاماي وذلك لان الالف
 التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لا تيسر الرفع بالمنسوب والمجزور وان كان
 اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها
 ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المشلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر
 الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي
 يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان اى آخر الاسم المضاف الى
 ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء
 المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلموي
 فاعل اعلال مرعي وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة ١٤
 فيما كان آخره الفا او ياء او واو ولم تسكن للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين
 على تقدير السكون فيفتح تحريك عن ذلك واختير الفتح للتحفة واما الاسماء الستة
 فاخي واخي اى فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي واخي بياء مخففة ولا يرد
 اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لها بعد حذف حرف العلة
 نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي ولقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الآخر
 على الاول في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر
 بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرد اخي واخي بياء مشددة
 لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامة في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجرمة
 اضافتهما الى الظاهر والى المضمرة غير الياء نحو ابوزيد وابوه واخوزيد واخوتهم سكا

بقول الشاعر وابي مالك ذو الجند بداره : فاقصلي ابي عنده اب فاضيف الى آية
 المتكلم فصارت ابوي بانيات حروف العلة عند الاضافة الى آية المتكلم كاتيانها عند
 الاضافة الى غيرهما فاعل واجيب بان الـاب يجمع في كلامه جمع السلامة فيقال
 ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذاً كما قال الشاعر وقد كنا
 بالاييناه فيحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجزوءاً او القسم ثم اضيف الى
 آية المتكلم فسقطت نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال
 يدفع التمسك به فان قيل يجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم
 والـاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة
 بحذف اللام كقلوب وبنون وسنوب جبرالماقات منها والـاب منقوص مثلها فلا
 يستبعد جمعهم معها لكن هذا البحر ليس بقياسي وان كان كثيراً اذ اجزئاً كثيرة
 ثم المبرد انما يرد المحذوف في اخي وابي فقط ولا يرد في غيرها وهو رواية جاز الله
 النجاشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي وابي وهني ونقول
 في اضافة هن وحم الى آية المتكلم حمي وهني بياء مخففة بلاردة المحذوف يعنى
 ان حكمها حكم اخ واپ وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي واپي
 تحرز عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى للتحرز
 عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج
 فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا
 على حذف المضاف اى حم امراتي او يقال ان قوله ونقول على صيغة الغائبة دون
 المخاطب بقربة حمي اى ونقول قائلة ويقال في اضافة لم الى آية المتكلم في كسر
 الفاء وتشديد الياء في الاكثر والافصح رد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في
 ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميماً في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم
 فواء محذوفت الهاء لشابهة حروف العلة ثم قلبت الواو ميماً لقرب مخزجها ولو
 لم قلب الواو ميماً لقلب الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
 لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم العربى على حرف واحد و
 هذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء
 الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميماً وقيل قم بقلب الواو ميماً قياساً على
 حالة الافراد في بعض التسمي وهو ليس بقصيم وان قلب الواو ميماً في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت
 هذا الاسم عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفمر مثل يد وديم بحذف
 لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب
 كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك
 وجاء ابا واخا كعضا مطلقا فيقال هذا ابا واخا او اباك واخاك ورايت ابا واخا
 او اباك واخاك ومررت بابا واخا وباباك واخاك ويقال في تشبيهها ابوان و
 اخوان وفي جمعها اباء واخوة وجاء في تشبيهها ابان واخات وفي جمعها ابون و
 اخون رجلا اب واخ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين
 الى غير ياء المتكلم ثم قوله فمر يجوز فتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افسح منها
 اى من ضمها وكسرها للدلالة فتم الفاء عليه ما وفي بعض النسخ لم يد كقوله منها
 وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على
 الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء
 اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اى حكه مثل حكم يد
 في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخباء في كونه مهموزا مع بابا بالحركات
 الثلاث ودلوى في كون اخوه واواخالصة وعصا في كونه مقصورا مع بابا بالحركات
 التقديمية مطلقا متعلق بالكل اى في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل
 يد يقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خي يقال هذا حم
 او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحما او حمك واذا كان مثل دلو يقال
 هذا حموا وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحموا وحموك واذا كان
 مثل عصا يقال هذا حماء او حماك ورايت حماء او حماك ومررت بحماء او حماك وقد
 جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حماء او حماك ومررت
 بحماء او حماك وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة فيقال هذا
 هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد
 النون مطلقا وذو لا يضاف الى مضمرب بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه
 وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لا اسم نحو مررت برجل ذي مال و
 المضمرب ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة
 الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمرب نحو اللهم صل على محمد وذويه

سل
 حمي ك
 حماء ك

اى اصحابه او مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ويكني اويد بالذوينا
 اى اصحابنا فشاذا وجاء في ذوالضعيف والقصر ثم لما فرغ من بيان المعربات
 التي اعربها اصلى شرع في بيان المعربات التي اعربها تابعي فقال التوابع اللام
 الجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من
 حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتدأ والمفعول الثاني
 والحال ونحو ذلك فانها ثوان وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو
 المبتدأ والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك باعراب سابقه الجواز وصفة ثان اى
 كل ثان ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانها وان كانا
 تائيتين لكنهما ليسا باعراب سابقهما من جهة واحدة اى من مقتضى واحد
 فضع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى
 وكذا رايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فكذا ساثر التوابع فاعرف وفيه
 احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب
 السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من
 جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتدأ
 كذلك لانه ثان باعراب سابقه وهو المبتدأ بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا
 المفعول الثاني من باب علمت واعطيت فانه ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد
 وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجملة الواحدة وحدة
 فردية فتخرج خبر المبتدأ اذ جهة رضع المبتدأ وخبر متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فرد
 لان فاعلية خبر المبتدأ لان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية
 خبر المبتدأ من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة وكذا نصب مفعولي باب علمت و
 اعطيت متحدة نوعا وهو المفعولية لا فرد لان مفعولية الثاني غير مفعولية
 الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة كونه محكوما به ومفعولية
 الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
 كونه ماعوذ ومفعولية الاول من جهة كونه اخذا فان قيل يخرج من قوله ثان
 الصفة الثانية والثالثة فصاعدا قيل المراد بالثاني المتاخرى كل متاخر فلا
 يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب ضرب زيد وان
 ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني

٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بعد الحال

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء
 اذ البحث في قسم الاسم فليخرج ذلك أو نقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له
 اعراب ولو فرضنا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه جاءني هؤلاء الرجال
 قيل المراد ما هو اعراب لفظا ومجلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
 سابقه يازيد يدفع العاقل ولا رجل ظريفا نصب ظرف قيل المراد ما هو اعراب
 حقيقة او حكما وضمت يازيد وفتح لا رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان
 الاعراب في العروض والاطراد ثم كما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والتبدل وعطف البيان فقال النعت
 وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعه لانه يتبع النعوت في الاعراب والتعريف والتكثير
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله تابع جنس
 من حيث انه يدل على سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل
 على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في
 متبوعه احترام عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترام عن الحال لان معنى قوله
 مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان
 دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه
 وفي كل منهما نظرا لما الاول فلان التأكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم جمعون
 لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع وان الثاني
 فلان الحال قد يخرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان
 يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترام عن سائر التوابع سوى نحو
 جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احترام عن نحو جاءني القوم اجمعون
 معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون وان
 دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال
 شيخنا فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد
 لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل
 يدل على الحال في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني ضد يترك ان كان
 بدلا او عطف بيان وكذا يدل على الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ونحو
 ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في

العاقل

جاءني النعت

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه
بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر
بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة
السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا نعت مع أنه لا يدل على معنى في
متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا
او سببيا وفائدة اى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا التخصيص عند النعثة
عبارة عن تقليل الشيع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان
قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته
بعالم زالت الشيع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعالم و
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو مزيد التاجر عندنا
فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد
يكون النعت مجردا للثناء اى المحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا
كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره كسبح الله الرحمن الرحيم
او لجرد الذم نحو اعدو بالله من الشيطان الرجيم او لجرد التوكيد اذ ادل الموصوف
على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت
موكدة اذ الوحدة يفهم بالثناء في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم
الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكدة والنعت الكاشفة ان النعت
الموكدة يؤكد بعض مفهوم النعوت كاسم الاب والابن واحدة ونفخة واحدة وحسن
لبسن وعذاب شديد وشمس منير وبدر رقيق والنعت الكاشفة يكشف
تمام ماهية النعوت كالا مثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له
بالنعت الموكدة وقد يكون النعت للتعميم لا لتفاد التخصيص بنوع دون نوع نحو
كان ذلك في وقت من الاوقات اى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا
نرا اذ على ذلك من كونه في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اى
يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه عالما او شاعرا نرا
كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري
والماكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وكلفوا في تاويله شرع المصنف
في رد قولهم قال ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كالعالم وعاقلا

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه
بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر
بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة
السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا نعت مع أنه لا يدل على معنى في
متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا
او سببيا وفائدة اى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا التخصيص عند النعثة
عبارة عن تقليل الشيع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان
قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته
بعالم زالت الشيع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعالم و
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو مزيد التاجر عندنا
فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد
يكون النعت مجردا للثناء اى المحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا
كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره كسبح الله الرحمن الرحيم
او لجرد الذم نحو اعدو بالله من الشيطان الرجيم او لجرد التوكيد اذ ادل الموصوف
على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت
موكدة اذ الوحدة يفهم بالثناء في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم
الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكدة والنعت الكاشفة ان النعت
الموكدة يؤكد بعض مفهوم النعوت كاسم الاب والابن واحدة ونفخة واحدة وحسن
لبسن وعذاب شديد وشمس منير وبدر رقيق والنعت الكاشفة يكشف
تمام ماهية النعوت كالا مثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له
بالنعت الموكدة وقد يكون النعت للتعميم لا لتفاد التخصيص بنوع دون نوع نحو
كان ذلك في وقت من الاوقات اى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا
نرا اذ على ذلك من كونه في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اى
يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه عالما او شاعرا نرا
كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري
والماكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وكلفوا في تاويله شرع المصنف
في رد قولهم قال ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كالعالم وعاقلا

او غير داي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما
 كان الاكثر في الدلالة على المعنى في التبع هو المشتق توهم كثير من النحاة الاشتقا
 شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او
 او غير ما اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعا عاما او دالة عامة يعنى في جميع الاستعمال
 مثل تيمى وذى مال تقول جاء رجل تيمى او ذومال فان كل واحد منهما يدل
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمال او خاصا اى وضعا خاصا او دالة
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى واسم الجنس واسم الاشارة نحو مرت
 برجل ايمى رجل اى رجل كامل فائى انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
 النكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اى رجل عندك ومررت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للبهيم وذلك المعنى
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
 المبهيم يدل على الذات فتعين دالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
 المبهيم الا باسماء الاجناس ومررت بزيد هذا ومررت بغلام زيد هذا ومررت
 بغلامك هذا ومررت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمرا الى مثله ولا يقع صفة
 في قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق
 والكذب نحو مررت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه
 كما يوجد فى المرفوع كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احتوازا عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر او
 لاصلة ولا حال لا بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها فى نفسها واثبات الشئ
 للشئ فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد
 قام ابوه وابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
 نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المرفوع موقعها والمرفوع الذى
 يسلك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التكدير لان الاصل
 فى الحكم ان يكون محمولا بغير السامع وتكفى ان يكون هذا من قال ان الجملة نكرة

ر
عاماش
خصوصا

والدعاء

كذا في الرضي ويلزم التميز في الجملة التي تقع صفة المذكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بحال الموصوف أي بحال قائمة بالموصوف نحو مرت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة أي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مرت برجل
 حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم أن متعلق
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة إما قرينة من نسب كمرت برجل
 قائم أبوه أو ملك كمرت برجل حسن غلامه أو مخالطة كمرت برجل طويل ثوبه
 أو بعيدة كمرت برجل قائم غلام أبيه فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه
 أي يتبع الموصوف في الأعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتكثير والأفراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة الأعراب والواحد
 من التعريف والتكثير والواحد من الأفراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير
 والتأنيث والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في
 الخمسة الأولى جمع الأولى أراد بالخمسة الأولى الرفع والنصب والجر والتعريف و
 التكثير ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنتان الأعراب والواحد من التعريف
 والتكثير وفي الباقي أي باقي الأمور المذكورة من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفاعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في المطابقة في التذكير والتأنيث وتعين الأفراد لأن النعت في هذا القسم يشبه
 الفعل من حيث أن كلامها مسند إلى ما بعده فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا
 كان الفاعل مذكراً ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب إفراده إذا
 كان الفاعل مظهر أمثني أو مجموعاً فكذا النعت بالنسبة إلى ما بعده بخلاف الخمسة
 الأولى فقول مرت برجل قائمة جاريتها وبأمرأة قائم غلامها وبرجلين قائم أبوهما
 وبرجلين ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتها وقام غلامها وقام أبوهما وذهب
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره أي ولاجل كون النعت في
 هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلامه بأفراد
 النعت وإن كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل
 قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لأن النعت مع فاعله في
 هذا القسم كالفاعل مع فاعله والفعل إذا اسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع

انما الممتنع كجواز كونه من باب اكلولى البراغيث ويجوز من غير حق قام رجل
 يعود علما انه يجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه
 لم يجمع ولجيشه على صيغة لا توازي الفعل في حرركاته وسكناته بخلاف قاعدون
 فانه يوازي الفعل في حرركاته وسكناته والمضمر لا يوصف بشئ لان قائم الصفة
 في المعارف التوضيحية وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل
 المحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموصوف المادح والمذموم
 وغيرها طرد الباب ولا يوصف برباى لا يوصف بشئ بالمضمر لان الموصوف اعرف
 من الموصوف او مساو له ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف برباى لان
 المضمر اذا وقع صفة موصوفها لا يتخلو اما ان يكون مضمرا او غيرم لا يستقيم الاول
 اذ المضمر معزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غير ما دونه في التعريف
 فلا يقع موصوفه لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو لها
 قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعروف اعرف اى اكمل تعريفا
 من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل
 هذا الاصل في نحو جاءني زيد صديقك عند سيدي لان المضاف الى ضمير
 المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بزيد هذا عند البصريين
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بالرجل الذي قام
 ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعروف باللام عند هم قيل اذا وجد الاعرف
 في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفا
 قصد يترك في المثال الاول بدل عند سيدي لاصفة وكذا اسم الاشارة في المثال
 الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين
 ويمكن ان يحل الذي على المعروف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول المصلة
 بمعنى المعروف باللام فان الذي قام بمعنى قائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساو
 على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد
 ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو او اغتناء له الكلام الموصوف المعروف والمذكرفلا
 يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا
 مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من
 الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان

من الأبيض وجيشد يكون قوله والموصوف اخص وم اوبان للواقع اذ لا يمكن
تختلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفا وتتناول ان يقول
لو اريد اخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يبتنى عليه قوله ومن ثم لم يوج
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاء الى الرجل العالم اخص
من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالافخص والمساوي ما ذكرنا اولا وانما
الترزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة التعريف
فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذي اللام او هو جواب
ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه يعرف من ذي اللام
فيمضي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا لمن يحوز
وصفه بالمضاف الى ذي اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما في رتبة
التعريف قياسا على وصف ذي اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف
الى ذي اللام وتقدير الجواب انه التزم وصف باب هذا اذا دعي باب هذا اسم الاشارة
بذى اللام وبالذي والتي المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونها مع الصلة يحض
ذو اللام للابهام اى لا بهما المقصود لبيان الجنس وذلك
اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخر لا بهما ولا بالمضاف الى شيء من
المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب اليهم البيان منه كان
كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل
عن كونهما وصفين لشيء لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق
لبيان الا ذو اللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضى اليهم بيان الجنس لا اليهم
الذات فيقتضى صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هي اسماء
الجنس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة اليهم بيان الذات وكشف
الجنس ضعف مرتب بهذا الأبيض وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان الأبيض
عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس لكثيرة فلا يكون فيه بيان
الجنس وحسن مرتب بهذا العالم لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسا
فيتبين بانه انسان ويبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف
بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه واحتمل بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لانها

فان
العلم
بالجنس
لا ينافي
بالبيان
فان
العلم
بالجنس
لا ينافي
بالبيان

غير مقصود بل متبوعاتها بقوله مع متبوعه عن البدل لأن مقصود دون متبوعه
 فإن قيل من هذا الحد العطف بيل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمرو والبسر مقصود
 بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بيل للاضراب عن الأول والأشياء الثاني والاضراب
 لا يجتمع المقصود قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او
 انتهاء والمعطوف عليه بيل مقصود ابتداء والمعطوف بها مقصود انتهاء بتبدل
 الرأي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهذا هو الفرق بين المعطوف بيل وبين
 بدل الغلط لأن متبوعه غلط غير مقصود أصلا لا ابتداء ولا انتهاء لأنه يستلزم
 على ما سبق للسان بخلاف متبوع معطوف بيل فإنه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني
 زيد بل عمرو كنت قاصدا للاخبار بحجي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتصير
 عنه الى عمرو فقط قول بل عمرو اما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرور
 فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل فخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني
 زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة قصدا بها المتبوع بل المتبوع مقصود
 بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان
 المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود
 باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والایجاب فلا يرد شي ثم
 لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه اي بين العطف
 وبين متبوعه اي متبوع العطف احد الحروف العشرة وسبب في بيان الحروف
 العشرة في قسم الحرف مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
 ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو واذا عطف الظاهر على الضمير الرفع المتصل أكد
 منفصل اي بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيدا عطف على تاء الضمير بعد تأكيد
 منفصل وانما أكد منفصل لأن الضمير الرفع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل
 اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع
 ومزية التابع على المتبوع وهو قيم فاكد بمنفصل ليجد فيه جهة من الانفصال
 فيكون عطفه على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل
 وجه وكما قيل ان يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف المبدأ حيث
 جاز ان يكون كلاهما مستقلا ومتبوعاتها مضمرة مرفوعة متصلا كالتأكيد في الشا

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى واسر واالتجوى الذين ظلموا على قول من قاله
ان الذين ظلموا بادل من الضمير البارز في اسر واو عطف البيان في قوله يزيد جاء
ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاء في فيلزم مزية التابع على المتبوع
وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التأكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين
لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير
المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه
مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما
كما المعطوف لكن متبوع غير مقصود بحيث انه في حكم التخييف فهو متبوع لفظا لا معنى فلا
ضير في انحطاط هذا النوع من التبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف
العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يصوغ انحطاطه عن التابع او ينفك الاضير
في استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين
بالنسبة كانا منخطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد بعراض
استقلالهما وكذا الاضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لا يصح
وان كان متبوعا لكنه منقطع في حكم التخييف فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية
فلا يستقيم انحطاطه بجزئته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع
مقصودان او يقال انما جاز تأكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون
العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيد البدل منه ان التأكيد
وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغاثرين لمتبوعهما والبدل وان كان
مقصودا لكنه غير مغاثر لمتبوعه فيتأتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير في
استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاثر للمتبوع
فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التأكيد غير مقصود ولا مغاثرا
للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تأكيد
بمنفصل اذ لا ضير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجوز تأكيد الضمير
المرفوع المتصل بالعين والنفس لابعاد التأكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
لخوف اللبس بالفاعل لانها يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر
جاء عينه فلو جعلنا تأكيد بن المتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لا للبس
التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

اجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلین فلاحاجة الى التاكيد لعدم اللبس وإنما قال
 على الرفع المتصل احترارنا عما اذا عطف على النصب المتصل وعلى الرفع المتصل
 فإنه يجوز مطلقا سواء أكد بمنفصل أو لا نحو ضربت بك وزيد وما جاء في إلا أنت
 وزيد بخلاف الرفع المتصل فإنه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد إلا أن
 يقع فصل استثناء مفرغ أي أكد بمنفصل في جميع الأوقات والأوقات وقوع فصل
 بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز ترك أي ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت
 اليوم وزيد فإنه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد
 بالمنفصل لمكان الفصل إنما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريقتين
 حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم من زيادة
 التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع
 لعارضة هذا الفتور وإذا عطف على الضمير المجزور أعيد الخافض سواء كان الخافض
 حرف جزاء مضافا نحو مرت بك وزيد ومرت بغلامك وغلام زيد وإنما وجب إعادة
 الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لأن الضمير المجزور كالجزء من الجار
 لشدة اتصاله بالجار من حيث أنه لا ينفصل عن الجار أصلا فلو عطف عليه بدون
 إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فإن قيل لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا
 يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على الرفع المتصل قيا تأكيد
 الضمير المجزور غير ظاهر لا احتياجه إلى استعارة الضمير الرفع للضمير المجزور بأن
 يقال مرت بك أنت وزيد إذ لم يوجد المجزور ضمير منفصل كما وجد للرفع
 المتصل وأما قراءة حمزة ساء لؤن يه ولا أرحام بالجر عطفًا على الضمير المجزور
 في قوله به فساد وقيل الواو في قوله والأرحام للنقسم دون العطف فإن قيل فاقول
 بعد إعادة الخافض نقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور أم تقول المجزور عطف
 على المجزور قيل المجزور عطف على المجزور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف
 فقيل جره بالجار الأول والجار الثاني كالمعدوم معني بدليل قولهم المال بيني وبينك
 فإن ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجزور أعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم
 معني ليتحقق إضافة بين إلى المتعدد لما عرفت أنه لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جر
 المعطوف بالجار الثاني فإنه ليس بأقل من الجار المقم والحرف الزائدة في نحو ناسم
 السلام وكفى بالله فإنه لا تكفي مع زيادتها وهو الأصح والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة للجمان وعبد ما و
 كذا الضارب الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل
 يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما أن الضمير في الأول عائد إلى المائة وهي معرفة
 باللام فكان المضاف إلى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد
 في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فإن قيل هذا الأصل للمعطوف
 في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينقضى في كثير من المواضع مثل لا رجل و
 زيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه وأرب المعطوف فلو كان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما أعربا أو بناءً ومثل يا زيد والحارث صم دخوله
 يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصم دخوله على المعطوف لعدم تجرده عن
 اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخوله
 في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وغلاد حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير
 وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه ألا فيما يختص
 بالمعطوف عليه ولا يتعداه إلى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فإن
 البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لمتضمن معن من الاستغراقية وذات يختص باسم لا
 المنكر فلا يتعدى إلى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف
 ادعوك وذات يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى إلى ما عطف عليه من المضاف
 إذا كان إضافة تمنع البناء وكالتجرّد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فإن التجرد عنها
 لرفع اجتماع التي التعريف وذات يختص بالمنادى فلا يتعدى إلى عطف عليه وكاشتمال
 الضمير في زيد شجاع وغلاد ونحو ذلك فإن اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون
 الخبر مشتقاً فلا يتعدى إلى ما عطف عليه من الجوامد فالخاص أن المعطوف
 في حكم المعطوف عليه إلا أن يفترقاً في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب
 البناء أو سبب التجرد عن اللام أو سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون
 المعطوف في حينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فإن قيل لو كان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب أن يمتنع نحو رب شاة وسخلة لا امتناع
 دخل رب على المعارف قيل الإضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التغير
 أي رب شاة وسخلة لها أو محمول على نكارة الضمير على سبيل الشدة وذو في مثل
 ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لأن نكارة الضمير شاذ ليس بقياسي وما ثبت

خلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم
 لا ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له يجوز في ما يريد
 بقاؤه ولا ذاهب عمر والا الرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمر وهو مبتدأ فيكون
 فيكون عطفاً على جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معصولي عامل واحد
 اي يعطف ذاهب على قائما او قائم وعطف عمر وعلى زيد لاستعانة عمل لا في خبرها
 المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجر النصب والجر لانه لو نصب او جر
 عطفاً على الخبر المنصوب او المجرول لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه
 وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبراً مشتقاً مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان
 يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمر واكرمته على تقدير العطف على
 الصغرى وتامان يقال ولا ذاهب عمر وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم
 وجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما
 على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي بطير في غضب
 زيد الذي باب جواب سؤال وهو ان يقال ان قوله بطير في هذا الكلام صلة الذي
 وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله في غضب زيد فاجاب بانه انما
 جاز هذا الكلام لانها اي لان الفاء في قوله في غضب فاء السببية لا العاطفة
 كما قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضاً كقولك اطعمته فاشبعته سقته
 فاروته فيكون في غضب معطوفاً على بطير وان كان المعطوف عليه سبباً للمعطوف
 فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطاً لانها توجب
 سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط
 فكيف يكفي فيها رابطاً هنا والاولى ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية في
 عاطفة ايضاً لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احدهما عن لزوم
 في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي بطير في غضب زيد الذي باب فالمعنى الذي
 بطير في غضب زيد الذي باب او الذي يغضب زيد بطير ان الذي باب ونظير الرابط
 في الثانية يقال الذي بطير الذي باب في غضب زيد في خبر الذي وفاعل يغضب
 الضمير المستكن فيه اي في غضب هو زيد واذا عطف على معصولي عاملين مختلفين
 لم يجوز في صورة فانهو زيد في الدار وعمر وان الحجر وان زيد في الدار وعمر وان الحجر
 لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها لان الواو

ما اذا قلنا

ما اذا قلنا الكلام

ما اذا قلنا يغضب

في ان زيد في الدار وعمر وان الحجر اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين
 مجرورهم فاصل اجنبي اذ التقدير في عمر وان الحجر وانما قال عاملين مختلفين
 احترازاً عما اذا عطف على عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمر وابشر
 خاله لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضي جهة حسن
 لان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب
 على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يحز العطف على معمولي
 عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاستدراك
 الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز ان ادعى المحقق
 غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة و
 لم يقل ولم يحز العطف خلافاً للفرء فانه جوزه مطلقاً قياساً على العطف على
 معمولي عامل واحد المستثنى مفرغ اي لم يحز في صورة ما الا في صورة تقديم
 المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجر عمر فانه جائز وهو
 مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجر
 عطف على الدار والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء والمجرور
 مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة
 لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** **أكل امرأ تحسبني امرأ**
ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرأ المجرور والعامل فيه
 كل وقوله ونار عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبني وكما في مثل وما
 اكل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور و
 العامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمر والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة
 السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم
 المجرور خلافاً للسيبويه فانه منعه مطلقاً واليه ذهب البصريون المتقدمون و
 حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير
 اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءات
 عرض الدنيا والقيامة بالجزء بالجزء اي عرض الآخرة تماثلاً للمضاف اليه على اعرابه
 وان كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف
 المحذوف مذكوراً سابقاً لمضافاً الى شيء اخر قياسي تملياً فرغ من العطف بالحرف

شرع في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع أي شأنه في النسبة أي
 نسبة الحكم إلى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر
 نفسه موجبة نسبة الفعل إلى نفس زيد ويجوز ان يكون نسبه إلى غيره مجازا و
 هو متعلقة وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد
 في نسبة الفعل اليها والشمول أي شمول نسبة الفعل إلى المتبوع نحو جاءني القوم
 كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة إلى جميع
 القوم لكنه يجوز ان يكون المراد أكثر القوم مجازا بطريق إطلاق اسم الكل على
 البعض فاذا قلت كلهم فزرت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن
 نسبة في اضافة الامر إلى المتبوع أي يقرر امر النسبة المتبوع وشموله وتميز عن الذات
 المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع وبقوله يقرر
 امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقر امر المتبوع ايضا وذلك
 في عطفت البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البدالات
 متبوعه منحي غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقوله ان الابدال للتقرير معنا
 انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة
 المؤكدة فانها ايضا تقر امر المتبوع نحو فتنة واحدة والواحد واسم لا يضاف
 بهذا القيد وبقوله في النسبة والشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى
 الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة
 و الفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة للمؤكد بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة
 وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر
 المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا
 يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيد على ان الصفة الكاشفة ايضا تقر
 امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تأكيداً فالفرق الصحيح هو ما ذكرناه ولا فان
 قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو مختار
 فيجوز قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفد
 الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تأكيداً عند
 بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه اعلى
 صفة الاجتماع لا ينافي كونه اعلى الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم

لاينا في تقايره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشيء مرارا ولئن سلمنا انه يدل
 على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فقول المراد تقرير امر المتبوع في
 نفس الشمول اوصفة واجمعون تقرره امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل
 يخرج من هذا التعريف ان ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة والشمول قيل
 هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد
 الحرفي وفيه نظر لان قوله مجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف
 لجنس التاكيد سواء كان امميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير
 امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقرونة بصفة نسبة الجملة
 وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي يتكررها
 السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي
 لا يتكررها السامع ولا يطلبها بل هو خال الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف
 لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
 يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ
 كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو
 يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه يدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث
 يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون
 توطيئة لذكر غير ثم يرد انه ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير
 في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل
 ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل رايت زيدا زيدا تاكيدا
 قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامع والتجاوز فيجوز فيه التاكيد للايدان بانه
 لا تسامع فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامع فيه لان المنادي لا ينادي
 شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتسامع في ندائه
 لثلاث قوت غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي و
 معنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي
 بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل
 لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاذا بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول
 وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنى

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى
 التاكيد المذكور ويحل قوله تكرير لفظ الاول على ما يكرر اللفظ الاول ويحل قوله
 بالفاظ محصورة على حقيقة التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او التاكيد اللفظي ما
 به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول
 بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجائع وفائع وليث واسد
 اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلامهما تأكيد لفظي وان اريد تكرير
 اللفظ الاول حقيقة واحكاما بايقاع المراءف لا يخرج ذلك لكن يدخل البصعون و
 الكتون وليتكون لترادفها وهو تأكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه
 الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولتقابل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابيع كذلك
 لا ترادف بين خبيت ونبئت لان نبثا ما اخوذ من نبئت الشري استخراج فكون
 ابصع وابيع تأكيد معنويا وكون خبيت ونبئت تأكيد لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع
 كون نبثا تأكيد بل يجعل نبثا صفة اخرى لموصوف خبيت فليتا ما قيل ان
 الضمير المرفوع المنفصل في ضربت اياك لا تأكيد بخلاف الضمير المنفصل
 نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا ومحروما لا يؤكد لان
 مرفوع كضربتك انت وممرت بك انت ولو قلت ضربت اياك وضربت بك اياك
 كان بدلا لا تأكيد كذا في الفتاح قال صاحب الرضي وهو عيب لعهم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل
 في نيته استيناف التعلق كذا في المستوفي شرح الفتاح ويجري التاكيد اللفظي
 في الالفاظ كلها او في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية
 وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب زيد وان ان زيد قائم وهذا رجل
 ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف
 نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما اتوا ويحبون ان يمدحوا ولا يكرهوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله
 فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
 وجاء ربك والملك صفا صفا ونبئت له حسابا بابا واجله القوم ثلثة ثلثة ليس
 من باب التاكيد ولا من شئ من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى

وهو عيب لعهم الفرق بين
 الضميرين في المثالين

باب

اجمعان وجمعاعات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الاشياء ذوا اجزاء مفردة
 كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذوا امور
 متعددة يعم افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حشا نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد
 فانه يعم افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع ولا يفترق
 اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمي والد هاب نحو اكرمت القوم كلهم تأكيد
 القوم هذا نظير ذي اجزاء يعم افتراقها حشا فان القوم يعم افتراق اجزائهم افرادهم
 في الحسن وهي زيد وعمر وبكر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير
 ذي اجزاء يعم حكما لان العبد يعم افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه
 او ثلثه او ربعه بخلاف جاء في زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزائه زيد
 حشا وهو ظاهر ولا حكما في حكم الجمي لانه لا يمكن جمعي زيد نصفه او ثلثه او ربعه
 انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يعم افتراقها
 حسا او حكما وهما متميزان لان من فاعل يعم او مفعولان مطلقان كضربته سوطا
 اي يعم افتراقها حسا او حكما او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حشيا
 او حكما او حالان بجذوف مضاف اي يعم افتراقها اذا حش او حكما وغير ذلك واذا
 اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان
 مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد او لا بمنفصل اي بضمير منفصل بئر اكد
 بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تأكيد لتاء
 الضمير بعد تأكده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من
 قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه
 فلوحلا تأكيدين للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد
 بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه ولما لزم في هذه الصورة اي فيما
 اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيما اذا اكد
 المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسهما وضربواهم
 انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
 التأكيد لعدم اللبس والكتمة واخواته اي اخواته اي مثله ونظيره وهما اتباع وابع
 اتباع لا جمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم اكتب واتباع و
 ابع على اجمع لكونها اتباعا لثمة يتقدم اكتب على اخويه في الفصم ثم ابع على ابع

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اكتبوا بعتون
ابصعون وعند البغدادى والجزولي يقدم ابصع على البع وقال ابن كيسان
ابتداء بابتين شئت بعد اجمع وذكرهما دون ضعيف اي ذكر الكنع وابتع وابتع
دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوايع بدون ذكر الاصل نقلا فرغ عن التاكيد شرع
في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ودون اي دون المتبوع
وهو ظرف او حال اي متجا وزاعن المتبوع اخترن بقوله تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع عن سائر التوايع سوى العطف بالحرف وبقوله دون عز العطف بالحرف
فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوفين بل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
دون قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ودون ابتداء وبقائه فلا يصدق
الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم يرد الفاعل عنه وقصد المعطوف
فكلها مقصودان بهذه الطريق نقلا فرغ عن تعريف البديل شرع في قسمه فقال
وهو اي البديل اربعة انواع احدها بديل الكل من الكل وثانيها بديل البعض من
الكل وثالثها بديل الاشتمال ورابعها بديل الغلط الاضافة في بديل الكل والبعض
بمعنى من اي بديل هو كل المبدال منه وبديل هو بعض المبدال منه وفي بديل
الاشتمال بمعنى اللام اي بديل يختص غالبيا باشتمال البديل على المبدال منه نحو
سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدال منه على البديل نحو يكاكوك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل وقال في الآية وفي بديل الغلط اضافة السبب الى السبب
لان الغلط سبب لذكر البديل اي بديل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف
كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة
السبب الى السبب وبعضها الى غيرهم وفيه نظران المضاف ههنا واحدا المضاف
اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمره وبكره وخالد وكالاضافة في خاتم
ذهب فضته ورصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في
الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة لا ان يقال
المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالمفوض فيكون
الاضافة متعددة تقديرا وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجسيم مطردة بمعنى
اللام ليكن بادني ملا يستراى بديل يختص بان ينصب الى الكل والى البعض
الى الاشتمال والى الغلط فاعرفت في النوع الاول مدلوله اي بديل الكل مدلوله

الكل
والبعض
والاشتمال
والغلط

الأول اى مدلول المبدل : نحو جاءني زيد ابوك واخوك فان قيل ان قولك
 اخوك يدل على اخوة المحاطة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين
 مدلول زيد ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيد لا بد لا قيل مراده
 انما استجدان فما صدق عليه اى بطلان على ذات واحدة والنوع الثاني اى بدل البعض
 جزء ما يجزه مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا واسم النوع
 الثالث اى بدل الاشتغال بغير اى بين المبدل وبين الاول اى بين المبدل منه
 ملازمة تعلق بغيرها اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني
 زيد علمه ولقال ان يقول في اطلاق قوله ملازمة بغيرها يدخل بعض افراد بدل
 الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملازمة بين المبدل منه والبدل
 بغير الكلية والجزئية قالوا لى ان يقال المراد بالملازمة بين المبدل والبدل منه
 بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند
 ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء
 ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار
 ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفته من صفاته اجمالا وكذا في
 سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة
 الضرب الى زيد تامتاى غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
 باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر
 الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد
 غلطك بغيره اى بغير المبدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما
 قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان
 المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بحيثية كونه
 غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقال ان يقول لا يستقيم
 حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه
 بعد غلطك بغيره فاجيب بان في العبارة تسامحا واللفظ الرابع يحصل بان تقصد
 اليه اذ حدثت حروف الجر من ان وان كثيرا شائع ويكون ان اى يكون المبدل للمبدل
 منه في الانواع المذكورة اذ بعد انواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك وكترتين
 نحو جاء رجل غلاما للى ومختلفين نحو بالناسية فاصية كاذبة وجاء رجل غلاما

زيد فهذه اربعة اقسام والبدال ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فسيير هذه الالقسام
الاربعة بضرب تلك الالقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البديل نكرة
بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البديل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ
هو مرفوع على انه فاعل كانت قامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اثنى
تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما
قال البعض وانيه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ كَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ فان
قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان
البديل هو المقصود بالنسبة فلولا نعت تلك النكرة لكان المقصود منخطا عن غير
المقصود من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة
بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة ويقطع الابهام
وليفيد البديل بواسطة النعت ما لم يفد البديل منه المعروف فلا يكون المقصود
الانقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فان قوله
احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حَمْرٌ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ
مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ الى قوله يُدْ الْعِقَابِ فان قوله شديد العقاب بدل من
الله وهو نكرة لان الاضمار لفظية ولم يوصف بشئ ونحو قولهم مررت بزيد ضارب
ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح
وبالحقيقة هو صفة البديل والتقدير قل هو الله والواحد والمرشد يد العقاب مررت
بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد
لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله كرم يلد صفة قوله احد وقوله اللَّهُ الصَّمَدُ
اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانزيجوز ترك الوصف اذا
استغنى البديل ما لم يستغنى بالمبدال منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
الْمُقَدَّسُ طَوْقِي اسم للوادي بل بمعنى المكره تقديره لا نقرس مرتين وان لم يكن
كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب
اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت
لنحو مررت بزيد حمار ونحوه ويكونان اى البديل والمبدال منه في الالقسام الاربعة
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشاكر
نحو ضربتك اياك وقيل نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصدق حد

التأكيد عليه مثل انت في ضربت انت واجيب باناقده بيننا من قبل ان الضمير
 المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك
 كان بدلا لا تأكيد لان المنصوب في باب البدل اول لان البدل في نيته استئناف
 التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر
 بحيث يكون مقصودا لا اول في النسبة يكون تأكيد والحديثات معتبرة في الحديث
 ومختلفين نحو اخوك ضربته زيد واخوك ضربت لزيد اياه باعادة الضمير الى
 الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيد اياه وفيه نظر لانه لا يصح
 عليه حد التأكيد واجيب بما مر من الوجهين في ضربتك اياك وهذا اربعة اقسام
 في ضمير الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل
 اسم ظاهر من مضمير بدل الكل فلا يقال وفي المسكين ولا بك زيدا الا من الغائب
 مستثنى من قوله مضمير لا يبدل الظاهر من مضمير اي مضمير كان بدل الكل الا من
 الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضربت زيدا واما المريد
 ظاهر من مضمير متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود انقص دلالته من غير المقصود مع
 الاتحاد ما صدق عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان
 فيها ما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه
 وافادة البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني رامي في بدل البعض وجوده
 على في بدل الاشتمال وايتني غلامي في بدل الغلط وقال مالك الضمير الواجب الاستئناس
 في افعول وتفعول وافعل لا تبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استقباحا
 لا بدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارضا ولا ظاهرا فقط ثم لما فرغ عن البدل شرع في عطف
 البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة يوضع متبوعه احسن بقوله غير صفة عن
 الصفة وثب قوله يوضع متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني
 زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون
 بدلا وان ذكر بحيث انه يوضع متبوعه يكون عطفا بيان مثل قول اعرابي حيث اتى
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ان اهلي بعيد واني على ناقه ذرية عجماء نقباء
 نخل عمر رضي الله عنهما من نقب ولا بد من نطق الاعرابي الى اهله فقال اقسم بالله
 بوجهين عمر ما ان بهما من نقب ولا بد من نطق الاعرابي الى اهله فقال اقسم بالله
 بوجهين عمر ما ان بهما من نقب ولا بد من نطق الاعرابي الى اهله فقال اقسم بالله
 بوجهين عمر ما ان بهما من نقب ولا بد من نطق الاعرابي الى اهله فقال اقسم بالله

والبدل انما يقع في

التي

ولفصله من البديل صفة الفصل ان فرقى عطف البيان الكائن من اللفظ
انما قد يبر لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البديل
مقصود بالنسبة وذكر البديل منه للتوطئة وعطف البيان غير مقصود بها وانما
المقصود بها التبع وذكره لايضاح البديل المتبع في مثل قول الرازي انا ابن التارك
البكري بغيره عليه الطير ترقبه وقوعه اى فوق الطير في الهواء ينتظر موته فان قوله
بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البديل مقصود في حكم تكرير
العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح كونه من باب الضاد زيدا والمراد بقوله
في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما يظهر الفرق في هذه الصورة
يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا ضم لان البديل
في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت
النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البديل انلوا قال رجل زيدا
بنى فاطمة وكان اسمها عائشة فان ادعطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما
هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البديل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما مقصود
بالنسبة نعم لما فرغ من العبارات شرع في البنيات فقال النبي ما ناسب منه الاصل
اى ما ناسب النبي في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور
وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد ببني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكسب اعراب
المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني
الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها ببني الاصل بل هي مبنية
قوية بالنسبة الى غيرها من البنيات فاقضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب
البناء كاذواذا وحيث وجوز جواز البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمراد
بالمناسبة المناسبة المعتبرة فى ما ناسب اليه في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي
هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها ومعارض كمناسبة غير
النصرف فعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اى الحروف مع لزوم الاصل الماشية

أنواع

للسماء وقد ذكرنا بيانها في تعريف العرب على الاستقصاء أو المراد بالمناسبة اعم من
 ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعيد اى بواسطة نحو فساقى وأما
 اثرنا سب على مشابهة ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كأتين وما قام مقامه كضرو
 غير ذلك فتر تلك المناسبة يستند اوجه على ما سبق ذكره في حد العرب فان قيل مبني
 الاصل نوع من الأنواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قبل هذا
 تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مبني
 تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في
 غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل
 التركيب الاسنادي معرب لان مركب مع عامله هو المضاف او حرف المضافة المقدم
 وسكونه سكون وقت لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب نحو اب
 ونحو التعداد نحو زيد عمر ويكرخالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او مائة
 الخلودون الشك فلا ينافي التعريف فان قيل في اى حد يدخل نحو عاق في قولهم
 غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما
 بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمة اى حكم المبني ان
 لا يختلف اخره اى هيئة اخر المبني لاختلافه العوامل فان قيل حكم الشيء هو لا اثره
 بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبني اثر مناسبة مبني لاسل لا اثر المبني قيل لا بالحكم
 الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة اخره لاختلاف العوامل فان قيل فلهذا اختلاف
 العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف والفعل المنفي وهو
 لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم
 اختلاف اخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي
 الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لتعدى المعنى
 حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل ولكن ان
 يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائزا لثبوت لا
 واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم التعامل في المبني جائزا لثبوت
 نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل
 فيصلم ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقلبة اى لقاد العنصر

ضم وفتح وكسر ووقف فهذا عند البصريين والكوفيين يطلقون القاب الأعراب
على البناء وبالعكس وإنما ذكر التميز في الأعراب الأنواع حيث قال وأنواعه رفع و
نصب وجز وفي البناء القاب إذا الأعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و
انخاثة نوح منه والبناء عبارة عن صفة في البني وهي عدم الاختلاف لأعن الحركات
والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم وانخاثة نوعاً منه
بل يكون لقماً واسماً لما في أخوه من الحركات والسكون فلو قال أنواع الساء لسبق للذهن
إلى كون كل من الضم وانخاثة بناء كما في أنواع الأعراب وليس الأمر كذلك بل هي القاب
لما في أخوه من الحركة والسكون فيكون المعنى والقاب أي القاب حركات وأخوه و
سكونه ضم وانخاثة وأما سمي الضم ضمها لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحاً لا لفتح
الفم في التلظية والكسر كسر الالكسار الشفة السفلى في التلظية والكوفية ووقف وقفاً
لوقوف النفس فيه عن الجري وهي أي البني سبعة أبواب كذا في بعض الشروح
وقد نظروا أن المصنف لم يذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال كالزنجشري بل ذكرها
في باب عليحدة فيكون المبنيات عنده ثمانية أبواب بخلاف الزنجشري فإنه ذكر الأصوات
في باب أسماء الأفعال فيصم قوله وأنا أسوق إليك ما بينه عامة العرب في سبعة أبواب
وأما انت الضمير مع كونه مرجعاً إلى البني لثاني الخبر وهي المضمرات وأسماء الأشارة
والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات بالرفع عطفت على أسماء الأفعال وبالحجر
عطفت على الأفعال والمعنى وأسماء الأصوات وفي كلا الوجهين نظراً أما الحجر فلأن
المذكور من مجز وعاق ونحوها صوت لا اسم صوت إلا أن يقال الأضافة بياناً وتامناً
الرفع فلأن الصوت ليس باسم لأنه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف قد
في الأسماء البنية إلا أن يقال أن الأصوات ملحقة بالأسماء لأنها يحصل بها فائدة
كالأسماء فعولت معاملةً وأجريت مجراها في البناء وإن لم يكن اسماً على الحقيقة
لعدم الوضع فلا يشكّل ذكرها في الأسماء السنية والمركبات والكتابات وبعض
الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن جميع الظروف ليست بمبنية بل البني بعضها
وقد نظروا أن المركبات والكتابات أيضاً كذلك فيذهب أن يقول وبعض المركبات و
الكتابات والظروف كما قال صاحب اللب وإنما بنى المصنف لأنه يحتاج إلى المكنة عنه
فأشبهت الحروف في الاحتياج وهو ما وضع لتكلماً ومخاطباً وعائباً فقدم ذكره
فيل فيه احتراز عن الأسماء الظاهرة فأنها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيجوز لفظ

في
الضم
الفتح
الكسر
الوقف

الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها
 غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب
 ما وضع لتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضعها لتكلم او مخاطب
 لكن لا على وجه الكناية او يراى ما وضع لتكلم او مخاطب ليس فيها جمعة الغيبة فيخرجان
 لان فيها جمعة الغيبة لكونها من الاسماء الظاهرة او يراى ما وضع لتكلم او مخاطب
 مادة فيخرجان لانها موضوعان لتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراى بالتكلم او
 المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانها لا يسميان متكلم او مخاطب
 في الاصطلاح او يراى بالتكلم ما هو في وان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في او
 توجه الخطاب فيخرجان لانها اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يأمر بكذا
 في قول الامير يدا انا امر بكذا لانه وان كان مستعملا لتكلم لكنه غير موضوع له
 فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير
 داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فاعلم هذا يراى بالوضع الوضع
 على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة ولتقائل
 ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخل في الحد يدخل فيه نحوكم وكذا فانه وضع
 لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون
 غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او
 تقديره نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديره وفيه نظرون داب المصنف انه
 جعل التقدير قسيما لللفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معاد
 الضمير نحو اعد لواء هو اقرب للفقوى اي العدل لتضمن اعد لواءه او يدل عليه سياق
 الكلام التراما نحو قوله تعالى ولا يؤكف ليكنوا حيد ثم ما الشدس اي لا يؤي الميت اذ
 سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلام
 زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديره او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل
 حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشأن او القصص او غيرها ولم يصح
 به لقصد الابهام والاحمال اولان التفسير ثانيا في مكن التخييم والتعظيم لان ذكر
 الشئ مع مبهم انه ذكره مفسرا يوجب في المفسر تخيما وتعظيما فهو عائد الى المذكور
 حكما لقوله تعالى قل هو الله احد فهو عائد الى الشأن المحضر في الذهن ولم يصح
 به لقصد تخييم الشأن بذكره مجازا اولان التفسير ثانيا وكذا الضمير في نعم رجلا فاعائد

إلى الرجل المحضر في الذهن ولم يصح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما ولا ثم
 مسترانياً وإنما الضمير في ثبته رجلاً ولما قيل إن يقولوا ما ذكرتم من وجه عدم
 التصريح لا يطرد في باب التنازع نحواً كرمي وضربت زيداً على مذهب
 البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالأول إن يقال لم يصح به لقصد الإبهام
 تفخيماً أو التحقير عن لزوم التكرار فلهذا فرغ عن تعريف الضمير شرعاً في تقسيمه فقال
 وهو أي الضمير قسمان متصل ومنفصل والمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ أي
 الذي يصح التلفظ به منفرداً في الاصطلاح ص أي م كان
 كالحزب لما قبله وبعض جروفر وإنما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ يصح التلفظ بالضمير
 المتصل البارز منفصلاً أيضاً وإنما قال في التلفظ احترازاً عن الدلالة على المعنى فإن
 المنفصل والمتصل كلاماً مستقلاً بنفسه في الدلالة على المعنى لا نهما اسمان أو اسم
 ما يكون مستقلاً بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو
 أي الضمير باعتبار أنواع الأعراب أقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالأول أن
 أي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز أن يكون قوله متصل ومنفصل
 خبراً لقوله فالأول لأن الخبر إذا كان مشتقاً يجب أن يكون مطابقاً للبند أو لا مطابقة
 ههنا فعمل على أنه خبر مبتدأ محذوف أي فالأول أن كل واحد منهما متصل ومنفصل و
 الجملة خبراً للبند الأول أو بدل من الخبر المحذوف أي فالأول أن كل واحد منهما متصل
 متصل ومنفصل أو على تقدير الخبر الجامد أي ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم
 المطابقة والثالث أي المجرور متصل فقط إذا ليسوغ المنفصل الاعتداء والمتصل و
 ذلك إما بتقديم الضمير على عامله أو بالفصل بين الضمير وعامله أو محذوف عامله وكل
 ذلك مستنع ههنا أما الأول فلأنه يلزم تقديم المجرور على الجار والمجرور وأما الثالث
 فلأنه يلزم حذف الجار وإبقاء المجرور وكل ذلك مستنع فإن قيل الفصل بين الضمير
 والمضاف إليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقولهم أها أخوا في الحرب من لا أخالو
 فلم لا يجوز ذلك في الضمير جرباً على سنن الأطلار قيل الفصل بينهما وإن جاز بالظرف
 في الشعر لكنه مستنع عند ازدیاد جهة أخرى بواسطة اتصال الضمير بذلك أي الضمير
 خمسة أنواع إما رفع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب
 المنفصل والمجرور المتصل الأول أي مثال النوع الأول من الأنواع الخمسة وهو
 المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المرفوع وضربت على صيغة المجهول

٢ والتصل غير المستقل بنفسه في التلفظ بـ الذي لا يصح التلفظ به منفرداً في الاصطلاح

٣ وأما الجار والمجرور

هي ضمير ضربين على بناء العروف وضربين على بناء المجهول يعني ضربت ضرباً ماضياً
 ضرباً ماضياً ضربت ضرباً ماضياً ضربت ضرباً ماضياً ضربت ضرباً ماضياً ضربت ضرباً ماضياً
 مجهولها وإنما بدأ بالتكلم لأن ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم في المحدث والآخر
 ضمير الغائب لا ندون الكل فإن قيل لا يدخل في هذا التعدد يأتي ضمير المخاطبة نحو
 تضربين وبعض المستكنات في المضارع نحو اضرب وضرب وتضرب ولو قيل مكان
 ضربت إلى ضربين اضرب إلى تضربين لكان أولى إذ لا فرق بين الماضي المجهول والعروف
 في الضمائر بخلاف المضارع فإن بعض ضمائر يفارق ضمائر الماضي قيل لعل المصريح
 اعتبار الفرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضمائر من حيث المعنى باعتبار أن ضمير
 المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف يأتي
 تضربين والمستكن في نحو اضرب وتضرب فانهما من حيث انهما ضميري المخاطب
 والمتكلم في الماضي لأن كلا واحد منهما ضمير الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر إلى الصورة
 فلم يذكر عليهما إذ العبرة للمعنى لا للصورة فإن قيل كلمة إلى ههنا ليدل على الاستقامة
 لعدم دخول ما بعدهما فيما قبلها حتماً فيلزم أن لا يدخل ما بعدهما في الحكم قبلهما
 الأول ضربت وضربت وما دون ذلك إلى ضربين وضربين فتكون إلى للاستقامة لأن
 قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتماً فيدخل ما بعده إلى في حكم ما قبلها أو يقال
 أن ما بعده إلى امتدادية لا يدخل في حكم ما قبلها إلا بدليل خارجي وههنا دخل
 ما بعدهما في حكم ما قبلها بدليل خارجي أو يقال معناه الأول ضربت وضربت بالغاء
 إلى ضربين وضربين فإلى ههنا صلة البلوغ أو الوصول لا امتدادية ولا اسقاطية فلا
 يلزم خروج ضربين وضربين من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع أو بمعنى حتى فيدخل
 ما بعدهما في ما قبلها في الحكم لا يستقيم أما الأول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يلائم اللفظ
 على حكم ما بين ضربت وضربت وضربين وضربين وأما الثاني فلان حكم حتى أن يكون
 ما بعدهما مما ينتهي به المذكور أو عنده وضربين وضربين ليس مما ينتهي به ضربت
 وضربت أو عنده والثاني أي الرفع النفس الفصل أنا إلى هن يعني أنا نحن أنت أنتما
 انتم أنت أنتما أنتن هوها هم هيها هن كلمة إلى هذه اسقاطية ومعناه أنا وما دونه
 فيدخل ما بعده فيما قبله والثالث أي المنصوب المتصل ضمير ضربيني وما دونه إلى
 ضمير ضربين أي ضربيني ضربنا ضربيك ضربكما ضربيك ضربكما ضربيك ضربكما
 ضربهما ضربهم ضربها ضربهم ضربهم وأنتي أي وضمير وما دونه إلى ضمير أنتين

ما دون الضمائر وضربين

ما دون الضمائر

اى اننى انا انك انكما انكما انكن انك انهما انهما انهن الاول نظير
 المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وإنما ورد نظيرين ليعلم ان الضمير
 المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اى المنصوب المنفصل اياي و
 ما دونه الى اياهن يعنى اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما كن اياه اياهما
 اياهم اياها اياهما اياهن والخامس اى المجزوء المتصل ضمير غلامى ولي وما دونها
 الى ضمير غلامهن وهن اى غلامى وغلامنا ولي ولنا وغلامك غلامكم غلامهم
 غلامك غلامها غلامهم ولك لكما لكم لك لكما لكن وغلامه غلامهم غلامها
 غلامها غلامهن وله لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال
 المتصل بالحرف وإنما ورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجزوء المتصل بالاسم الحرف
 نظر لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال
 فالرفوع اى فالضمير المرفوع المتصل خاصة يستقر في الماضي فقوله خاصة حال
 من فاعل يستقر ان قيل فاعله مذكور والخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا
 لصاحبها قيل التاء في الخاصة للباغية لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن ان يكون
 الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى العاقلة منصوب
 بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتدأ و
 خبره او حال مؤكدة وإنما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجزوء المتصلين لعدم
 الاستتار فيهما وإنما يستقر المرفوع لان علته الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزمه
 وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل والجار والمجزوء في قوله للغائب والغائبة صفة
 الماضي اى الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت وكنت
 المضارع عطفت على قوله في الماضي اى يستقر في المضارع الكائن للمتكلم مطلقا
 ظرف او مفعول مطلق اى يستقر في المضارع التكلم بها مطلقا واستتار مطلقا
 اى سواء كان التكلم واحدا او مثني او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب تضرب
 والمخاطب عطفت على قوله للتكلم اى في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا
 زيد تضرب والغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب وفي الصفة اى
 في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرف او مفعول
 مطلق اى يستقر في الصفة نهانا مطلقا واستتار مطلقا اى سواء كان واحدا او مثني
 او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيتون ضاربون

وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والواو في ضاربان
او ضاربون حرفان زيدتا علامة للثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان الزيدان
وليست اضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون وراى
الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل الى
لا يجوز ان تيان الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى
الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على
حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان
الضمائر للاختصار لانها كنايةات والاصل في الكلام الصريح والكناية خلاص
فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل خصر من المنفصل لكونه اقل حرفا
من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل
الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك
بالقديم اى تعذر المتصل كائن بسبب تعذر الضمير على عامله نحو اياك ضربت
لان اذ اقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
اذ المتصل كجزء منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ
لو حصل غيره لم يحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل
بالفصل اذ الفصل تنافي الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل
الا به او بالحذف اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو اياك والشر او يكون العامل معنويا اى يكون عامل الضمير معنويا وهو لا يتد
نحو انا زيد او يكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لفوت ما يتصل به اذ
الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا
او مجرورا اجاز اتصاله بالحرف نحو اني وانت ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتدأ و
قوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا المواضع اجريت
مجرى الظروف كما في قواك لعيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش او كونه اية
يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة اى اهم فاعل او اسم مفعول او صفة
مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له اى على غير الذي تلك الصفة كائنته نحو
هند زيد صار بته هي هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربه خبر المبتدأ الثاني
وهي فاعل ضاربه في ضمير اسندت اليه ضاربه وهي صفة جرت على غير من

هي له فانها جرت على زيد حيث وقعت خبر الموهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حيث نشد لحصول اللبس في بعض
الصورة نحو زيد عمر وضارب به هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمر واو على العكس
فابرز الضمير ليبدل الانفصال الذي هو بخلاف الاصل على عوده الى البعيد الذي هو
خلاف الاصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحمل صورة
عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا للباب كما في هند زيد ضاربه هي فانه
يعلم ان الضاربة هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين وانما الكافية فلا يلزم ابراز
في صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من
هي ثمة بين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقا
عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقصر ابرازه على
صورة اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه
هي لعدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا للباب قولا انما
حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيل للفرق
بينها وبين الافعال في تحمل المتأثر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك
باستتار الضمير فيه فالحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين
الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهي من المختص بالعقلاء نظرا لفرغ عن
بيان مواضع تعذبا لا يقال شرع في بيان امثله اعلى الترتيب فقال مثلا اياك ضربت
مثال المتقدم على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض اياك والشر مثال
حذف العامل اذا اصله اتق نفسك والشر اياك اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر
ان يهلكك على ما سبق بيانه في التخيير وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مفعول وهند زيد ضاربه هي مثال الضمير الذي
اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسندت اليه الضاربة الجارية على
زيد حيث وقعت خبره وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار بالتشبيه
صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس نثر الضمير المبادر
في المثال فاعل لا تأكيد ولا لكن داخلا في صورة الفصل لغرض وقيل هو تأكيد الضمير
المستكن في ضاربه لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل الزيد ون العيون الضاربون بهم
نحن حيث جميع الضاربون فلو كان نحن فاعلا لضعف جمعا لانه كالفاعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعفت قام رجل قاعدون غلمانا على ما عرفت
 من قبل قسروى عن الزنجشري الزيدون العرون ضانهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا
 يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا والاول
 اى والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا فان كان احدهما اى احد الضميرين
 اعرف من الآخر وقد متراى قدمت الاعرف فلك الحياء فى الثاني اى فى اتصال
 الضمير الثاني وانفصاله نحو الدرهم اعطيتكم واعطيتك اياه وضربك وضربى ياك
 اجتمع فى المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما فى اعطيتكم وحرى الاول ونصب
 الثاني فى ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب فى اعطيتكم وباء التكم فى ضربك
 وقدم الاعرف فيما فجاز فى الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اوردنا المثالين
 ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر
 مجرورا فان قيل قد سبق ان لا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتصال فهذه لا تغلوم
 اما ان تعذر الاتصال اولا اذا احد النقيضين واقعا لمحالة فان تعذر وجب ان
 يتعين الاتصال فواجب الخيار قبل تعاض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة
 التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان
 الفصل ينا فى الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما
 ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل
 كلا فصل فلما تعذر فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس
 احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا فهو اكرمك لانه حينئذ
 وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكان له ان يتحقق الفصل اصلا
 لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا
 تساوى با نحو اعطاه اياه واعطيتك اياه حيث يجب الانفصال فى الاحتمال للتحيز عن
 تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال
 ولا يستنكف الثاني عن اللحق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول فى باب
 اعطيت راجح على الثاني معنى لان فى الاول معنى الفاعلية وفى الثاني معنى المفعولية
 فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على
 الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن اللحق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى
 ترجيح بالاتصال وانما قال وقد متراى احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخر نحو اعطيتك

يتعين الاتصال وان لم يتعذر وجب ان

اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهموك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو
 خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون التكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار
 الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بآياده على وجه خلاف الاصل وحكي سبويه
 فيه تجويز الاتصال في اعطيتهموك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى
 الفاعلية هو مستحق التقدير نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المعنى عن
 الترجيح اللفظي والا فهو منفصل اى وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما
 اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل لا غير لما بينا نحو اعطيتهم اياك
 اجتمع فيه ضميران وليس شي منهما رفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه
 لم يكن مقدما او اعطيتهم آياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شي منهما رفوعا
 والمختار في خبر باب كان الانفصال يعنى اذا وقع خبر كان ضميرا جازا اتصالها نحو
 كنت لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب
 اتصاله نحو ضربته وجازا انفصاله نحو كنت آياه لانه في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ
 اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه
 فيختار الثاني والاكثر ان اذ اكنى عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى
 ان وقع بعد لولا ضمير رفوع متصل فيقال لولا انت الى اى لولا انت لولا انتم لولا
 انتم لولا انت لولا انتم لولا انت لولا هو لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 وعسيت بعقم التاء آه اى عسيت عسيتما عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت
 عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة عساة
 ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله
 لان عامله معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه
 كالجزم من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى اخرها
 لكان اول لان التكلم مقدم على الخطاب والغائب فيدخل مادونه في قوله الخ
 بخلاف ذكر الخطاب حيث لا يدخل التكلم في قوله آه لانه في اول الخطاب لا يفي
 اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم لان يقال انما اختار ضمير الخطاب
 لانه متوسط وخير الامور واسطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال
 لولاك وعساك الى اخرها اى لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
 لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك

وهو ضمير متصرف

دعاني ورماني طرديا للباب فأن قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضرين و
 لم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما
 بخلاف كسرة تضرين لأنها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعمرك
 بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود الحذف فيها
 بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولنا وضربني فأن قيل كيف يستوي
 بين قولنا وضربني مع ان ضمير قولنا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
 الجزء للفعل والمفعول فضله واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل فتبطل
 سلمنا ان ضربني دون قولنا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيها أصلية
 باتصال كلمة متصلة كما في قولنا فلا يكون عارضا محضاً بخلاف الحركة في المثالين
 المضروبين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً
 فاعرف وأما تركت النون في قولهم عساى حملا على لعل في الترجي والأكثر عساى مع النون
 وأما تركت النون في قول الشاعر **شمس** عهدي بقوسي كعدي الطيس
 اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على لعل وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل
 التعجب فقالوا ما احسن وما اجمل بترك النون وانت مع النون فيه اى في المضارع
 ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
 واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اى انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع
 ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان
 النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولدي بالتشديد وانتي وكنتي
 ولكنني ويضرباني ويضربوني ولكني بالتخفيف واني وكاني ولكني وانما
 استثنى ليت ولعل من اخواتها لان عدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء
 الجانبيين ولا يستوي الجانبيان فيهما بل الاتيان في لميت والترك في لعل مختار كما
 قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما
 عن التخيير لعدم استواء الجانبيين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء
 الجانبيين بل جوازهما ورجحان احدهما لاينا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
 صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير
 فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى
 الاستثناء ههنا وانما خبر فيها بين الاتيان والترك اما الاتيان فلهما افضة على الحركات

ندري بقوي

لي لجهلي

البنائية في غير لبدن وعلى تسكون البنائي الذي هو الأصل في البناء في لبدن وأما الترك
 ففي غير لبدن للتخبر عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر وأما في المضارع
 مع نون الاعراب فعند حقوق نون الثقيلة وفي لبدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذا
 النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل
 اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون
 لقرنها في الخروج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا
 على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها
 وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الأصل اختيار
 فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثيرا بحروف مع ثقل اجتماع
 اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الا حروف واحد وهو العين اختيار فيه الترك
 ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعلا فيقال ليتني اذ لا يلزم
 فيه اجتماع النونات ولا ثقل التثنية وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا
 لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جارا اذا قال ليتني اصارفه وافقد بعض مالي
 وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى
 حسبي اي كفائي والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللام الذي
 هو الأصل في البناء بخلاف الحركة اللامزة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل
 في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها
 اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لنقل تكرار اللامات وكثرة الحروف
 وحكم تجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو معنى حسب حكم لعل فيقال
 نجلي بمعنى كفائي لكرامة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتدأ والخبر
 قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها
 من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعد ما اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة
 مرفوع منفصل نحو زيد هو القاتل وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت
 زيدا هو القاتل وما زيد هو الكريم وإنما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
 مرفوع منفصل لما كان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها
 قبل دخول العوامل عليها مبدء وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من التسمية

البنائية في غير لبدن

الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز باختلاف الجهة بيان ان عدم جواب الجمع
بينهما للتناقض ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكم
ما نكم ابوك عقدا ووطيا فانه اريد بقوله ما نكم الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة
قوله عقدا وان كانوا اخوة رجلا لا نكسأ عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد
بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجلا ونساء فكذا ههنا ايراد
بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها
ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ
السند البير المقدم وبالخبر السند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من
الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال
انما يتوجه اذا كان الظروف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ
والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان
الظرف في قولك رايت الشاذل في شبابه وصباؤه متعلق بقوله رايت وليس
بصفة للشاذل فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين
صيغة المرفوع لانهما دال على الخبرية لان مرفوعة كثيرة في كلامهم وانما تعينت
صيغة المرفوع المنفصل لانهما حرف موضوع على صورة الانفصال واسم مبتدأ
والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقا لانفصاله وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى
اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب
والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون
وهند هي القائمة وان ترين انا اقل منك وكنت انت الرقيب وراثة
هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله
ويسمى فصلا بجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط
هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا وخبرا
اوليفيد نوعا من التأكيد هذا علة التوسط لعله التسمية لان هذا الغرض
لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه
انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس
في حيز الاول وليس من صفاته ومتمماته وقال المتأخرون انما يسمى فصلا
لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما لا كلا الوجهين واحد وانما الفرق

مؤخر قوله

في العبارة وهذا التسمية عند البصريين والكوفيين يسمونه عماداً لأنه
 يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه
 عائداً إلى الخبر دون المبتدأ وإن كان المذكور سابقاً للمبتدأ والخبر لتعيينه
 بالقرينة إذ هو المتعين لصلاحيته للتعدي دون المبتدأ ويمكن أن يعاد الضمير
 إلى ما بعده بمعونة المقام أي بين كون ما بعده وانصباب نعتاً على أثر حال أو
 خبر لكونه فاقبل الاحتياج إلى الفصل إما يكون إذا اتحد اعراب المبتدأ و
 الخبر وكان المبتدأ ظاهراً للحصول لللبس بخوضه هو القائل أما إذا اختلفت
 اعرابها لمخوان زيداً هو القائل وكان زيداً هو القائل أو كان المبتدأ ضميراً نحو
 كنت أنت الرقيب وإنه هو الغفور الزحيم فلا احتياج إليه لعدم اللبس
 قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 طرداً للباب وشرطه أي شرط هذا التوسط وشرط الفصل أو شرط المذكور
 من الصيغة أن يكون الخبر أي خبر المبتدأ معرفة أو ملحقة بالمعرفة مثلاً
 أو فعل من كذا وإنما شرط أن يكون الخبر معرفة لأن الفصل إنما يحتاج إليه
 إذا كان الخبر معرفة إذ لو لم يكن معرفة لم يلبس الخبر بالثبوت فلا يحتاج إلى
 الفصل وأفعول من كذا ملحقة بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيه لبقاء من فيه
 مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيدان أو فضل من عمر وأجاز أبو عتابة
 المازني وقوعه قبل المضارع لمشاكلة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه
 كقوله تعالى وَمَنْ شَكَرْ أَتَيْنَاهُ أَزْوَاجًا وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ
 لا احتمال أن يكون مبتدأ وما بعده خبراً أو تأكيداً لما قبله كما في قوله تعالى وَإِنَّ
 هُوَ أَضْحَكٌ وَإِنَّكَ وَإِنَّ هُوَ أَمَاتٌ وَإِنْ هُوَ أَضْحَكٌ وَإِنْ هُوَ أَمَاتٌ
 وهذا مثال كون الخبر فاعل من وإنما ذكر مثال كون الخبر فاعل من كذا بعد
 دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع أنهما
 أصلاً لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر فاعل كذا وكون
 الخبر بعد العوامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما إلى الفصل لعدم اللبس فيهما
 غالباً باختلاف التثنية الفرعين ليستدل به على الأصلين بخلاف ما لو عكس وكان
 كون الخبر معرفة وكون الخبر فاعل مستغنياً عن المثال لكثرة ما بخلاف
 الفرعين فانهما يحتاجان إلى المثال لقلتهما ولا موانع لمرأى لا محل لضمير الفصل

من الاعراب عند التحليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل بتغير
بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلك كما ذكرتم وتاء الخطاب انت
انما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا هيها وتغير بعضهم
اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد التحليل العام الاسم وقوله عند
التحليل متعلق بقوله لانه لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع كاش له عند التحليل ومتعلق
بمعنى النفي اي انتفى الموضع له عند التحليل وبعض العرب يجعله اي ضمير الفصل
مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ
وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطف على
اول مفعولي يجعل اي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره
فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير
تاكيدا لما قبله وترد بان يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيدا لما
جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تأكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب
وترد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينقض بقوله كنت
انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا
لما بعده لوجب اختلافا باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا
ينقض بنحو كان زيدا هو القائم وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده
لوجب ان يقال واياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضمير منصوبا
وهذا النقض يتوجه على من يجعله تأكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تأكيدا لما قبله لوجب
ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابداء يتبع المؤكد
للخضم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك
انت وانما تعينت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة
في كلامهم قلنا فرغ عن بيان ضمير الفصل شرعا في بيان ضمير الشان والقصة فقال
ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة
يقسم الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا
كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى او لم تكن لهم آية
ان يعلم عبادي اني انت ايشكل اي او لم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم و
الاجلال لان ذكر الشيء مبهما ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا

لثلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته وإنما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن و
 القصة لأنه عائد إلى ما هو اليهود في الذهن من شأن وقصة وقيل إنما سمي
 ضمير الشأن لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو
 زيد قائم إلا إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث
 هذا الضمير لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المنا
 لا لقصد الرجوع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى **فَأَنفُخُهَا لَنَفْثٍ لِّأَبْصَارٍ** **فَإِنْ قِيلَ قَوْلُكُلْ**
حَشْوِلَا فَائِدَةٌ فِيمَا **ذُكِرَ** **الْغُرُضُ** **يَحْصُلُ** **بِأَن** **يَقُولُ** **وَيَتَقَدَّمُ** **الْجُمْلَةُ** **ضَمِيرُ** **غَائِبٍ** **قِيلَ** **يُمْكِنُ** **أَن**
 يراد بقوله يتقدم بعض معناه لأن معنى التقدم الوقوع مقدماً وأريد هنا مجرد
 الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ** **كَيْلَا**
 حيث أريد بالأسرى مجرد الأذهاب لا الأذهاب بالليل بدلاً لقوله ليلاى
 ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن أن يقال القبلية أن استفيد بقوله يتقدم لكنه
 صرح به لتأكيد التقدم لأن تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فبالجزمي أن يؤكد
 وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب أى يفسر ذلك الضمير لأنها بالجملة
 بعده الظروف صفة الجملة أى بالجملة الكائنة والواقعة بعده أى بعد ذلك الضمير
 وإنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لأنه عائد إلى الشأن والقصة وذلك لا
 يكون إلا جملة والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائماً الزيدان
 وإنما قال بالجملة دونهما مع أن الموضع موضع الضمير لتقدم العاد لزيادة التمكن
 في الذهن لأن عود ضمير الشأن إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من
 مضان التأكيد وإنما ذكر قوله بعده مع أنه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة
 لمكان التأكيد لما هو ويكون منفصلاً ومتصلاً ومستتراً وبارزاً فقوله يكون
 منفصلاً ومتصلاً تقسيم ضمير الشأن والقصة وقوله مستتراً وبارزاً تقسيم
 المتصل أى يكون ذلك الضمير منفصلاً ومتصلاً مستتراً كان ذلك المتصل أو
 بارزاً على حسب العوامل أى انفصاله واتصاله مستتراً كان أو بارزاً على حسب
 العوامل فإن كان عاملاً معنوياً بأن كان الضمير مبتدأ كان منفصلاً لفوات ما
 يتصل به فهو زيد قائم وإن كان عاملاً لفظياً فإن كان صالحاً لاستتار الضمير
 كان مستتراً نحو كان زيد قائماً وإلا بارزاً أى إن كان الضمير منصوباً وعاملاً
 فعل أو حرف كان الضمير بارزاً نحو ظننته زيد قائم وإنه زيد منطلق فقوله

الشيخ نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستقر
وان زيد قائم مثال المتصل البارز وحذف اى حذف ضمير الشأن حال كونه
منصوباً ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس
فيه رابط ولا يجوز لكونه على صورة الفضلات ولتأمل ان يقول قد يقوم
الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قائم قائم قائم قال منصوباً لان
حذفه مرفوعاً لا يجوز اصلاً لانه كان فاعلاً فظاهراً وان كان مبتدأ
فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما تر مع كونه ركناً الامع ان مستثنى
مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الامع ان المفتوحة اذا خففت ظر فاقوله
الامع ان لمعنى المقارنة اول معنى الاستثناء اى الامقرونا بان وقت تخفيفها
واستثنى وقت تخفيفها فانه اى فان حذفه لازم اما القوله بوجودها
الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعلمان لمشا بهتها
الفعل على ما عرفت لكن المفتوحة اقوى شبهها من المكسورة لانه صيغته
مثل صيغة مذ وشذ فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة
اعتباراً بالقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلطف بهذا الضمير فلكون ان
ملغاة صورة عملاً بتخفيفها وتغيير صورتها مثال قوله تعالى اخر دعوانهم
ان الحمد لله رب العالمين اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه كلمة ما جنس
وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه
الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيخ بما يساويه في العرفة والجهالة لاشارة
في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث
يدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو
تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت
هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج
ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه
ذلك بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدمة الذكر او يقال المراد به الاشارة
الحسية وهو الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يراد ضمير
الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه نحو ذِكْرُكَ اللهُ فان
الله تعالى منزّه عن الاشارة الحسية واجيب بانّه محمول على التجويز وهي ذا

للمذكور ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي ذ لم يعطف على
 ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة
 ويمكن ان يحل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجه احدها ان قوله هي
 مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني ان قوله وهي
 مبتدأ وذا خبره محذوف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكور خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو للمذكور ولمشناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ
 ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكور صفة ذا
 والرابع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكور خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
 محذوف الضمير اي وهي ذا منها للمذكور ومحذوف الموصول فيما عطف اي وهي للمذكور
 والذي لم يشأه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلفت في
 اذا قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى
 بيان اصله وقد بان احكام الاسماء المتكينة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف
 صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال في المذكور ذا وفي المؤنث
 ذي وفي المثنى ذان وفي الجمع اولاء وهذاية التصريف والتمكن وغلبة احكام الاسماء
 المتكينة والمتصرف تمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتكّن لا يكون اقل من القدر
 المصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذو وبالواو ين فحذف الثانية اعتبارا
 اي بغير علة موجبة وقلت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة
 الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصارت ذو وفيه نظرا لانه لو كان اصله
 ذو لوجب ان يكون تثنيته ذو وان كعصوان تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل
 تثنيته ذو وان فرقا بين الاسم المتكّن وغيره وذلك لان المثنى في غير المتكّن صيغة
 مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذين بالياءتين فحذفت
 الياء الاخيرة اعتبارا وقلت الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظرا لانه
 لو كان اصله ذين لوجب ان يكون تثنيته ذين كرخيان تثنية رخي وقيل اصله
 ذوي بفتح العين فحذفت الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم الاشارة المذكور
 والالف زائدة ولم يشأه اي مثنى ذان رفعا وذين نصبا وجزا واختلف النحاة
 في مشناه فذهب الاكثر الى بناءه لقيام علة البناء وهي مشابهة الحروف في الاختصاص
 وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد

الجمع اعني ذاو هو لاء شاهد صدق على بناء المثني وعلى ان اختلافه صيغي وضعي
غير مضاف الى العامل كاختلافه صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذان صيغة
مرتجلة للمثنى الرفع غير مبنيّة على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا
واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم العرب والمؤنثات
وتى وتو ذي وذو وذهي وتحي بقلب ذال ذاتاء في تاو بقلب الالف ياء في ذي
وهاء في ذو وبالجمع بين القلبين في تي وتو يعنى ان ذال قلبت تاء والفاء قلب
ياء في تي وهاء في تو وبالجمع بين البدلين في ذهي وتحي يعنى ان الفاء قلبت هاء
وياء ولتناه اى للمثنى المؤنث تان رفعا وتين نصباً وجزا على الخلاف المذكور في
ذان وذين وكجمعهما اى جمع المذكور والمؤنث عافلا كان او غير عاقل اولاء مضاف
قصر اى سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدود
المكسور كصيه وان كان اولاء معرفة وصيه منوناً ككرة لا فائدة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة التكرة وليحققها او يدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي
الهاء لان الاشارة بلايم تنبيه المخاطب اولا يقال هذا وهذا وهذان وهاتان وهاتان
هو لاء ويتصل بها اى يتصل باو اخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليلد على
احوال المخاطب من الافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتانيث ذانك ذانكما
ذاكر ذاك ذانك ذانكن ذانكنك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
فيه نظراً لان ضمير الفعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استتار ضمير الفاعل
فيه لازم واجيب بان وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاء
اليه فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهي كحا كرك
كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذ او ذان وقاوتان واولاء فيكون الجمع بغير
اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظاً والقياس
يقضى ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة
ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انشأ العدد لما عرف ان تانيث
العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وهي اى تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاك كن كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى
ذاكن فلا يخرج ما بعده عن حكم ما قبلها وذاكنك وما سواه الى ذانكن تخفيف النون
وتشد يد ما قال الله تعالى فذا نك برهانان من ذاك وجه التشديد سند كره بعد

أسطر وكذلك البواقي أي تاك إلى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتاكن إلى تاكن
 وأولئك إلى أولئك ويقال ذلك للقريب أي المشار إليه القريب وذلك للبعيد
 أي المشار إليه البعيد وذلك للمتوسط أي المشار إليه المتوسط أي الذي بين
 القريب والبعيد وإنما قال هكذا للناسبتين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة
 المسافة وكثرة الحروف وإنما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر أن يذكر
 في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وإنما أحال المصنف الفرق إلى غيره
 حيث قال ويقال ذلك للقريب أنه ولم يقل ذلك للقريب أنه لا نلما رأى كثرة تخلف هذا
 الفرق باستعمال أماكن أخوية وبالعكس لم يتخذ مذهباً واحداً إلى غيره فقال
 ويقال وتلك وذاتك وتاكن مشد دتين وأولئك مثل ذلك خبر لقوله وتلك
 وما عطف عليه أي لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في أفادة البعد وقال
 الأندلسي لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قرباً وبعداً والنخبة فرقا
 ذلك مذهب المبرد وجه التشديد أن أحدى النونين فيهما نون التثنية و
 الأخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الألف
 المحذوفة عند غيره لأن الألف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب
 قوله مشد دتين على أنه خبر كان المحذوفة أي أن كانتا مشد دتين وفيه نظر
 لأن حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل أنه حال من ذاتك و
 تاكن المحكوم عليهما بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معنًى وفيه أيضاً نظر لأن
 معنًى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 وأما شرفهم التاء وتشديد الميم وهما بضم الهاء وتخفيف النون وهما بفتح
 الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجاء بكسر الهاء أيضاً فللمكان أي فلا تشاء
 إلى المكان خاصة أي اختصه خاصة أي خصوصاً والجملة مؤكدة يعني أن
 هذه الأسماء الثلاثة للإشارة إلى مكان خاصة أي لا يشار بها إلى غير المكان
 لكن هنا يشار بها إلى المكان القريب وههنا وهناك إلى المتوسط وشرهنا
 مشددة وههنا إلى البعيد وأما قولهم قال كذا فلا إشارة إلى المكان الاعتبار
 الموصول بتي الموصول لأنه يقتصر إلى الصلة فاشبه الحرف في الأفق إلى الغير
 ما لا يتم جزء من الكلام أي مبتدأ وخبر أو فاعلاً أو غو ذلك وانتصاب على التميز
 أي لا يتم جزئية أو حال أو لا يتم حال كونه جزء من الكلام إلا بصلته وعائد مستند

في
 قوله

ومن ثم كانت
 هذه

مفتوح أي لا يتم بشئ الا بصلة وعائد فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في
تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد
الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية
المبنية للموصول او لم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم ذلك
اذا المراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس
كذلك قيل المراد به الاصطلاحي وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه
من باب تعريف الشئ بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتي
يلزم ذلك كما يتم العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لم قلت
هي به فكذلك هنا قال الموصول ما لا يتم جزءه الا بصلة ثم فسره الصلة بقوله وصلة
جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة
خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءه بها وبها بدلالة التفسير
فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه
اذا المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه نظر لا نه لولم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد
ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم
اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض الكلام فان قيل
الموصول كما لا يتم جزءه من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابو ك
لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فواجه تخصيص الجزئية
قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن
ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءه الا بجملة خبرية وضمير له
لكان انحصرا ووضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب
البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة واذا كان الضمير
وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزءه من الكلام بدون صلة نحو
زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث
واذا واذا هذه الاسماء مما لم يتم جزءه الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد
وليست بموصول في الاصطلاح وفيه نظر لا نه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية
لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى صلة اصطلاحيا ولا مراد
بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول المحرف وهو ان وما

هو بنفسه بل هو من يارب تعريف الذي

كي الصدريات واذا اريد بها الاسم بدل لا لم يورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها
 وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب
 ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناها ومجموعها لغرض وصف
 المعارف بالكل فحمل اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبتت الشيء للشيء وثبوتها في نفسه وانما وجب
 ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون
 معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاء في الذي قام الا ليعرف
 قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
 ما عرف قيل لا ضمير فيه اذ قد تنيد النكرة ما لا تنقيد المعرفة والعائد ضمير له
 اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والالكات اجنبية غير
 مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بمعناهما
 للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا مرفوعهما جملة وان
 لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل و
 المفعول لان اللام الموصولة بالحققة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها
 يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها
 ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحققة والشبه جميعا لصفة مشبهة لنقصا
 مشابقتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر
 لانه لا يقدر بالفعل الا بضمه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان
 يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الالكات بمعنى المفعول
 هو على ما مر في باب الاستثناء ف قيل جاء في الضارب ورايت الضارب ومرت
 بالضارب وهما الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لثنى
 المذكر واللتان لثنى المؤنث مطلقا بالالف رفعوا الياء نفسا وجزا والاولى على وزن
 انغلي والهندى واللذين كلاهما لجمع المذكر واللائي واللاء واللائي واللائي واللائي
 كلاهما لجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد وثنى والجمع و
 المذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما غيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل
 احدهما ساكن الاخرى مجازا واتى للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى اِنَّهُمْ اَشَدُّ

على الخبرين **ع** وأية المؤنث بمعنى التي نحو آتيتن أحسن من همد عندى وذو الطائفة
 أى ذو والنسوبة إلى بني طي أى ذو والتي تستعملها بنو طي بمعنى الذي والتي تقرأ أعلم
 أن ذو بجى لعنيين بمعنى صاحب كما مر في الأسماء الستة وبمعنى الذي والتي في
 لغته بني طي وهو المراد ههنا والفرق بينهما أن الأولى معربة وهذه مبنية لا يتغير تقوّل
 جاء في ذو قام ومرت ذو قام ومررت بذو وقام ويستوي فيه الذكر والمؤنث والواحد
 والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقوله محاذف لثمن تغير بعض ما صنعتوه لا تحيين
 للعظم ذوا ناعارفة أى للعظم الذي أنا عارفه وكقول الآخر **س** فأن الماء ماء أبى
 وجدى وبيري ذو حفرت وذو طويت أى التي حفرتهما والتي طويتها وذابعدا
 الاستفهامية نحو ما ذا صنعت أى أى شيء الذي صنعتها وكذا بعد من الاستفهامية
 نحو من ذا أكرمت وقيل إن ذا من الموصولات مطلقا والألف واللام عطف على ما
 ذكر من الموصولات فإن قيل قوله والألف واللام يؤهم أن كلا منهما موصول وليس
 الأمر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع مجزئ الجمع كالجمع بلفظ الجمع
 كأنه قال ومجموعهما والعائد المفعول يجوز حذفه إذا كان مفعولا كقوله تعالى هذا
 الذي بعث الله رسولا أى بعث الله رسولا وإنما جاز حذف مثل هذا الضمير
 بحصول العلم به لكونه محتاجا إليه حيث يحتاج الموصول إليه فيدل على المحذوف وعلى
 أن المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما إذا المرئين الضمير محتاجا إليه
 حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير بحصول الغرض وهو الاختصار بحذف
 الظاهر الذي هو الأصل فلا حاجة إلى حذف الضمير الذي هو خلاف الأصل
 وذلك بأن لا يكون عائدا إلى الموصول نحو سمع الله لمن حمده وإعاد إليه ضمير
 آخر أيضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنده علامة وبخلاف صلة اللام الموصولة
 لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير أحد دلالات موصوليتها وبخلاف ما إذا كان
 في الصلة ضمير الفاعل إذا الفاعل لا يحذف فالحاصل أن العائد إلى الموصول غير اللام
 إذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواء يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما
 إذا كان ضمير سواء نحو الذي ضربت عنده علامة وبخلاف العائد إلى غير الموصول
 نحو سمع الله لمن حمده فإن الضمير عائدا إلى غير الموصول فلا يجوز حذفه منوياً حيث لا يدل
 الموصول على المحذوف لاستغنائاه عنه فإذا قال سمع الله لمن حمده قصد قوله لمن
 حمده على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحول والزم

حذف الضمير المستغنى عنه مراداً فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد
 الصلوة كما جاز في بعض الروايات ويخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة
 فيها والضمير احد دلائل موصوليتها فان قيل اى حاجة الى دلالة الموصول عليه
 فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائداً
 الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل
 وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
 الى ارتكاب محالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
 بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى
 الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق محالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف
 فعلى هذا التحقيق ظهران اللام في العائد للعهد اى العائد الذي لا يتم الموصول الا به
 فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه التعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج
 عنه العائد الذي هو فاعل يخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان
 خبره غير جملة في صلة اى مطلقاً نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا اى هو
 اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اِلَهُ ذِي الْاَرْضِ
 اَلْقَاي الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ الرَّحْمَنُ العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
 فافائدة قيد المفعول نظر اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد
 ضميراً منفصلاً واقعا بعد الالف الذي ما ضربت الاياه فيحذف لا يجوز حذفه
 اذا لوحظ ان لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الالف وان كان يكون المحذوف ضميراً
 متصلاً قبل الالف فيحذف بفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف
 ههنا لما عرفت واذا اخبرت عن شئ هو جزء جملة بالذي او بالتي الباء للاستعانة اى
 باستعانة كلمة الذي وليست بصلة لاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
 صدر منها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
 متاخراً عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شئ
 باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اى اوقعت كلمة الذي في
 صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرها
 اى لكلمة الذي واخرت خبرا عنه اى اخرت المخبر عنه حال كونه خبرا عنه اى عن
 الذي فاذا اخبرت القاء للتفسير والتعليل اى فاذا اردت الاخبار عن زيد من

الاصل

دورية نظراً لما يخرج العائد الى
 الذي هو فاعل

بأنه لا بد
 من

مما يستغنى
 بالذي

ضربت زيداً بالذي الجار والمجرور صفة زيداً عن زيد الكاش من ضربت زيداً او كلمة
من تبعية ضرتي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بقصد
الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتأخير زيد خبر للذي وكذلك أي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفه خاصة أي خصت الألف واللام بالجملة الفعلية
خاصة أي خصوصاً ليصم بناء صلتها وهي اسم الفاعل والمفعول من الفعل الذي في
الجملة الفعلية إذ لا يصح بناءها من جملة اسمية فإذا أخبرت عن زيد من ضربت
زيداً بالالف واللام قلت الضارب أنا زيد وإذا أخبرت عن زيد من قام زيد بهما
قلت القاهر زيد وإذا تعذر امر منها أي من الأمور المذكورة أي شرط من الشروط
المذكورة وهي تضدير الذي وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه
خبر لها تعذر الأخبار المذكورة وهو الأخبار بالذي ومن ثم أي من أجل أنه
إذا تعذر امر منها تعذر الأخبار امتنع الأخبار بالذي في ضمير الشأن نحو هو
زيد قائم حتى العبارة أن يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن لأن ضمير الشأن
مخبر عنه لا مخبر فيه إلا أن جعل الخبر عنه ظرفاً على الاتساع على نحو الجاني الصدق
وأنا في حاجتك وإنما امتنع الأخبار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبره
عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لا نرسله التقديم على الجملة
المفسرة وإنما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول اخذ فيه عن القريب وفي الموصوف
والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل أن يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل
لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لأنه لو جعل في موضع الموصوف
بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفاً ولو جعل في
موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة
وقد عرفت أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الأخبار عن الموصوف إنما يمتنع
إذا كان بدون الصفة أما إذا كان مع الصفة فغير مستنوع نحو الذي ضربته
زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجب من دق القصار الثوب
أن يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لأنه لو جعل الضمير
في موضعه بان يقال الذي عجب منه القصار الثوب دق لزم أعمال الضمير وهو
مستنوع ثم الأخبار عن المصدر العامل إنما يمتنع إذا كان بدون المفعول أما إذا
كان مع المفعول فلا يمتنع نحو الذي عجب من دق القصار الثوب وفي الحال

فلا يجوز في نحو جاءني زيد رأكبا أن يخبر بالذي عن قوله رأكبا لامتناع جعل الضمير
 في موضعه لأنه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو رأكب لزم
 وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرفت أن الحال لا يكون معرفتي وفي الضمير المستحق
 لغيرها أي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته أن تخبر بالذي عن الضمير العائد
 إلى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لأنه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك
 الضمير ان عاد إلى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وإن عاد إلى المبتدأ لزم خلو
 الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم المشتمل عليه أي على الضمير المستحق
 لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه أن تخبر بالذي عن غلامه لامتناع قصد الذي
 لا أو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد إلى الموصول لزم خلو
 المبتدأ عن العائد وكل منهما ممتنع وما الأسمية أنواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما
 النافية والمصدية والكافة أي ما النسوبة إلى الاسم نسبة الجزئي إلى الكل لأن ما جزئي
 والاسم كلي أي ما الذي هي من جزئيات الاسم من جزئيات الحروف أنواعه ستة موصوفة
 بمعنى الذي نحو أعجبتني ما صنعت أي الذي صنعت واستفها مية نحو وما لك يمينك
 أي مؤسسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة أما بمفرد نحو هربت بما يحب لك
 أي شيء محب لك وأما بجملة كقول الشاعر **شعر** رما يكره النفوس من الأمر
 له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل أن يكون كافترا أي ما نعت عن العمل
 مبنية لدخول رت على الفعل كقوله تعالى **رُئِمَا يُوَدُّ الَّذِينَ آمَنُوا** الخافة اختار وأكونها
 موصوفة بجمعة شيء والعائد محذوف أي رت شيء تكرهه النفوس لأنها لو كانت كانت
 لا بد لها من حذف مفعول يكره حيث حذف وكان تقدير الكلام ورما يكره النفوس
 شيئا من الأمر حيث حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور
 نوم من الأمر مقامه وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره
 المصنف في شرحه وفيه نظر لأنه لا يمتنع أن يكون من متعلقة بقوله يكره وهي التي بعض
 كما في اخذت من الدارهم شيئا فلا حاجة إلى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
 مقامه فالأولى أن يقال أن كلمة ما يحتمل أن يكون موصوفة وإن يكون كافترا والنشأ
 يصلح محتملا لكن يرد عليه أن المثال وإن صلح محتملا لكن غير المقصود إذا كان مساويا
 للمقصود كان قبيحا وإن كان راجعا كان اقبح ويذهب بان جعلها موصوفة راجحة عنها المحل
 رت على بابها لكن خبر وهو كونهما غير مكفوفة وغير داخلية على الفعل وتامة بمعنى الشيء

الواع
 والاع

وان عاد إلى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد

والمتمكن لا تتبين التمكن لا تتبين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في قوله وأما لفرارته لمصرف وهي معرفة أي كلمة أي الموصولة معرفة وحدها حاجتنا ويطرأ التكرار أي منفردا ومصدرا قائم مقام الحال أي ينفردا بفرادها وبالحالة حال فإن قيل سائر أنواع أي وإتية سوى كونها موصوفتين أيضا معرفة فلا وجه لتخصيص كونها موصولتين قيل بفرادها في الأعراب بالنسبة إلى أنواع الموصولات لا مطلقا أي ومعرفة من بين الموصولات وحدها أي لا يشار كها من الموصولات في الأعراب غيرها وذلك للزوم إضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنا في البناء لكونها دالة على إمكانية الاسم فكذلك ما هو بآلة منزلته وهو الأضافة ولا يرد نحو حيث قالها لازم الأضافة إلى الجملة مع أنها مبنية لأن الأضافة اعتبرت مانعة لا رافعة ووجهه قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويومئذ يتفجع الصادقين ويومئذ يتفجع في الصور فإن الأضافة داعية إلى البناء فكيف يكون مانعة لأن هذه الأضافة من حيث أنها إضافة إلى الجملة وإلى الأضافات إلى الجملة داعية لما عرف أن الجملة يشبه مبنيا أصلا كما أنها من حيث أنها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها داعية ومانعة ألا إذا حذف صدر وصلتها أي صلة أي في حيث يجوز أن يبقى على الضم إن كانت مصافة نحو قوله تع لنزع عن من كل شيعة أئمتهم أشد على الأئمة من أي لنزع عن من كل طائفة من طوائف البغي الفساد الذي هو أشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فعند به أي في إدخاله في النور ذهب الكوفة إلى أنها معرفة مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعية والجملة صفة شيعة بتأويل مقول فيهم لأن الجملة الانشائية لا تقع صفة وحدها يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير أفعال القلوب وهو من خصائصها وفيه اختصاص التعليق بما ليس من ذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحله الأخفش على زيادة من في الأثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل أئمتهم مستأنفة وأما بنيت بعد حذف صدر وصلتها لأن البناء كان صفة أشباهها وأمثلة لها أعني سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا إنما منع عن صفة أشباهه للأضافة المانعة للبناء فإذا حذف صدر وصلتها ازداد شبهه بالحرف لازداً اتفاقاً بحذف صدر صلة التي هي مبنية وموضحة لمضاهة هذا الجملة جهة إضافتها فعاد مبنيا لأن ما هو صفة الأشياء يميل إليه كل شيء بآدنى سبب فيه وفيه آثر

منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر رصليته نحو اضر يا ايها افضل ال
هو افضل حيث وجد ان ديا د افتقاره بحذف صدر رصليتها ولم يبين لانه لم يسم الا
منصوبا وانما يني على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويدينه وهو
الصلة فانها المبنية للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات
كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكن فيها نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه للاعراب بعد حذف صدر رصليتها ايض
لغة جيدة قال الجرجاني خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضر
ايتم الا افضل الا منصوبا وفي ما ذا صنعت كذا من ذا كرمتم وجهان احدهما اي
احد الوجهين ما الذي اي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استفها ما بمعنى اي
شيء اي اي شيء الذي صنعت وجوابه اي جواب ما ذا صنعت على هذا الوجه رفع
اي مرفوع او ذور رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير في قوله الاكرام في جواب من
قال ما ذا صنعت اي الذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اي شيء اي افادة معنى اي
شيء يكون ما ذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء كانه قيل اي شيء صنعت فيكون ما
ذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اي جواب ما ذا صنعت على هذا
الوجه نصب اي منصوب او ذور نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما
ذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ما ذا
ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي ينفقونه العفو
والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو وعفوا مال ما يفضل عن النفقة اسماء
الافعال بنيت لقيامها مقام الامر والماضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى
الامر والماضي كلمة كان هذه يحتمل الوجه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على
اصلها او تامة بمعنى صار او ترائدة اي ما كان كائنا بمعنى الامر والماضي او ما وجد
بمعنى الامر والماضي او بمعنى الامر والماضي قد ام الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
ويرد عليها اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى انفق واوله بمعنى اتوجع
فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلها كونها بمعنى تفجرت وتوجعت وان عبر عنه
بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي
ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضي وضعا وان صدق بمعنى
الماضي بعارض حقوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضي وضعا

الامر والماضي

صدق عليه حد الفعل لأنه دل على معنى في نفسه مفترقا باحد الأزمته الثلاثة
وضعا وأجيب بانها وضعت أولا اسما لأنها في الأصل اما مصدر او ظرف او جار
ويجوز وروضعها بمعنى الأفعال وضم ثان وهو وضع اعتباري استعمالها فانها
استعملت بمعنى الأفعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب
اسم لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الأسماء لتحقيق الوضع الأول فيه فافهم
فإن قيل لم تعرفت أن هذه الكلمات ليست بالأفعال قيل بالدليل وذلك
لأن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ولأن بعضها ينون عند التكثير نحو موه و
سرواف وواه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف
والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لأنه في الأصل تصغير واداء
تصغيرا للترخيم بخلاف الزوائد كقوله نعم أحمدا لله ثم رويك ورواهك فانه منقول
عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها
ويشبه أن يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرًا نحو وشكان بمعنى سارع و
شتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى أنزل فإن هذه الكلمات
يحتمل أن يكون منقولة عن المصادر لأن وشكان وشتان على وزن ليتا أصله
لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيئات على وزن قوفاة
وهو مصدر رقوقي ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو
منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويد
زيد أي أهمل نظيره ما يكون بمعنى الأمر وهو متعد والنقول عنه فيه مستعمل
وهيئات ذلك أي بعد نظيره ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والنقول عنه فيه
غير مستعمل وإنما اختار هذين المثالين ليشير إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما
كان بمعنى الأمر والماضي وإلى ما كان متعديا أو لازما وإلى ما كان المنقول عنه
فيه مستعملا ولا يفي محل هذه الأسماء من الأعراب مذهبنا أحد هما الرفع
على الابتداء فيكون مع فاعلها السامع الخبر جملة كقائه الزيدان على رأي
وقية نظر لأن معنى الفعل يمتنع الابتداءية وأجيب باننا لا نسلم أن هذا النوع من
المبتدأ أي نافية معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا إليه لا ترى أن قائما في قوله
اقام الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لأنه بمعنى يقوم الزيدان والثاني النصب
على المصدر فهو زيد مثلا في قد يرارود زيدا رواك أنه حذف الفعل وصغر

ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظرا لانه ليس في تقدير الفعل
 قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا يحمل لها من الاعراب
 لصيرورتها بمعية الفعل واخذها حكمه وفعال مبتدأ اي ما ياوزن فعال
 بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار
 والمجرور اما صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير ثبت
 قياس وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس ومجمع فعال بمعنى الامر من كل
 ثلاثي قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى
 الامر كزال الكائن بمعنى انزل وضرب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكذا بمعنى
 اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمريات الاقربا وعرعار وعند
 المبرد مجمع فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيشه مطلقا قياسي ثم اعلم
 ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ
 مصدرا حاله عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس
 بفاعل ولا مفعول به معرفة اي علما للمعاني كفعال علم الفجرة والنجور وهما
 من المعاني واما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير اللفظ
 فيكون معنا المصدر واما قلنا انه معرفة بدليل قوله فجار القبيحة
 واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة صفة عطف
 على قوله مصدر اما اي صفة مختصة بالنداء مثل يافاق ويا خباث او غير
 مختصة مثل جنار للشمس وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال
 اي فعال مصدرا وصفة مبني واما بني فعال التي هي مصدر معرفة وصفة
 لشابهة لاي لشابهة فعال التي هي مصدر معرفة وصفة لفعال التي بمعنى
 الامر عدلا وقرينة تميزان اي لشابهة عدله وقرينة لعدل فعال بمعنى الامر و
 زنتا وحال اي حال كونه معد ولا صاحب زنته فعال يعني كما ان فعال بمعنى
 الامر معد ول عن الامر كذا فعال مصدر معد ول عن المصدر المعرفة وصفة
 معد ول عن فاعله وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله مؤنثا
 صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان
 للجنس يبطل معنى الجمع اي علما للعين المؤنث المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يعم التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما

للمعنى كجاءوا والواو في قوله وعلماد اختلج على قوله مبني للعطف على قوله مبني السابق الواقع
 خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال المتقدم بواسطة
 العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجواز و
 معرب في تميم بجعلها بمعنى خبر واحد اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان
 تعلق بكل من قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم لزم توارد العاملين على معول واحد
 وان تعلق باحد هما لزم خلوا الاخر عن التعلق بهذا الحال كقسطام وغلاب مبني في
 الجواز لما اثر في فجاء وفساق اي لشابهته بفعال التي بمعنى لا مرد لا وثرته ومعرب
 في تميم اي في استعمال بني تميم للجيش في استعمالهم معربا على احوال اولان العلة التقدير
 لا يؤثر في البناء لضعفه الا ما كان في اخره راء في الاكثر اسم كان وقوله في اخره خبره
 والجملة صلة او صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى
 من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى
 منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناءه واعرابه بين اهل الجواز وجميع بني تميم
 وفي بعض النسخ الا ما اخره راء بدون كان وفي فانه مبني باتفاق اكثر بني تميم
 لانه لم يعرف الا مبني ولعل ذلك بناء على قتل الراء التي هي من حروف التكرير
 فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم
 كوكب وظما راسم للكان الارتفاع وكرا اسم بحرنة تسكرها النساء از واجهن ونحو
 ذلك الاصوات وهي ليست باسماء لعدم كونها دلالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
 المبينة لاجزائها مجراها واخذها حكمها وبنيته بحرفها مجرى ما لا تركيب فيه من
 الاسماء نحو زيد عمرو وعدد عددان وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات
 لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيمة كنع عند اناخه البعير
 او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لبيان الاسماء الدالة على الاصوات
 من نحو نغ صوت اناخه البعير ونغاق صوت الغراب كل لفظ حكمي به صوت وليس
 المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء القسرين
 فيه حيث يقال ايضا نغ صوت اناخه البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما
 يشبه به انسان بصوت غير من بهيمة او طائر او غيرها اي لفظ صوت به مثل صوت
 بهيمة او طائر او غيرها كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا يفر الضييد
 القوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك

(و) في بعض النسخ
 الا ما اخره راء

الصيادين
 الصائدين

صوت الانسان تصويتا او صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اے
كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم لرجرها او دعائها او خشيتها او حبسها او غير
ذلك مثل عدس نجر للبهائم ودعاء للغنم وهم خشى للكلب اى طرد له وتجمع جثا
للابل والغرض بهذا التصويت انقياد اليها ثم عند سماع هذه الاصوات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر هنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوني صوت للتعجب يقال وني ما اغفلت اى
التعجب من كمال اغفلته قال الله تعالى وني كانه لا يفلح الكفرون اى ما شبه
الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت التوجع اى التوجع ونحو
ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين
لما كانا ملحظين بالاسماء البينية لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كانت
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغير
او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج
ما صوت به لتعجب كوني او توجع كاؤه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى
الاقسام فالاول اى ما حكى به صوت كغاق حكاية عن صوت الغراب بان صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني اى ما صوت به اليها ثم كثر مشددة او
مخففة صوت عند اناخه البعير المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة
من قبل اى فى حصر الاسماء البينية كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بلا متزاج وني حمل
كل اسم على المركبات نوع قسما اى المركب كل اسم من كلمتين قائما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين لثلاث يخرج نحو بخت نظر لان ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه
يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم
الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لثلاث يخرج نحو سيبويه لان ثاني الجزئين صق
لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به
احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه اياها بالوضع بل قسم
رايع فيخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمة لا يكون الاسما وافعالا او حرفا فلو قال من
لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمة
اللفظان على طريق ذكر الاختصاص وامرارة الاعمر ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب

تأني
كلامنا
في

ركب

الذي سبب بناء التركيب وسيبويه ليس كذلك فمات شراخا عن البحث فلا حجة
 الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الكلمة صفة كلمتين اى ليس بين
 تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافية ولا نسبة عمل ولا نسبة
 افادة معنى فيخرج منه تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اسلا ما فان قيل شرا
 مبنى فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بناء التركيب هو
 ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اى بنى الجزاء ان على الفتح
 الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس يحمل للاعراب والثاني لكونه متضمنا
 للحرف كخمس عشرة فان اصله خمسة وعشر فخذت الواو قصدا لتمرير الاسمين
 وتركيبها وحادي عشر بفتح الياء لبناء صد وراعداد المركبة على الفتح كخمس عشرة وهو
 الاقصم وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم في ياء ثمانى عشر على ما ياتي واخواتها
 اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
 مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
 المعنى لا يستقيم بتقدير حادي عشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى احد
 وعشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبه في التعدد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب
 الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو
 الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب من
 الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخوت الواو عن الدال وقد مت الحاء على
 الالف فصار الحاد وفتح قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى
 التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ
 الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
 ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للحج على الذي
 لبيان ذلك المتعدد دفحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
 هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات
 حادي عشر اى بنى الجزاء الا اثني عشر فانه لا يبني فيه الجزاء بل يبني الثاني ويحذف
 الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي
 لحكم المضاف والاعراب الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعراب الجزء الثاني
 لعدم سبب بناءه مع امتناع عن الصرف لوجود السببين اى العملية والتركيب

كعربك وبني الجزء الأول على الفتح في الأصح أي اصبح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب
 وعدم الوساطة بين الاعراب والبتاء وقيل يعرب الجزء الأول مضافا إلى الثاني مع
 امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انضواء الكنايات أي بعض
 الكنايات إذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلان كنايتين عن الأعلام
 وهن وهنت كنايتين عن الأجناس فانهما معربات ثم الكنايات الفاظهم مترعة
 عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم أما يجعله مبهما على المخاطب أو لنسيان هذا
 حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظرك لا يخرج من هذا التعريف كروكذا لانه
 غير معتبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وإنما لم يعرف الكنايات في المتن و
 اكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعين فلا حاجة إلى تعريفها و
 من جزئياتها كروكذا للعدد صفة كذا أي كذا الكائن للعدد اوصفة كروكذا الكائن
 للعدد وجاز كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت اليوم كذا كناية عن يوم السبت والحد
 ونحوها وكيت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان إلا مكررتين تقول كان بيني و
 بين فلان كيت وكيت اذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة
 واصلها كيت وذيت بالتشديد فحقفا وإنما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنين
 الكاف وذا وتضمن كرا الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي
 نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل أو على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ
 وحمل كيت وذيت على الحمل الممكن عنها بهما وهي تشبه معنى الأصل على ما عرف فكلم الاستفهام
 أي دالة على الاستفهام مميزها أي مميز كرا الاستفهامية منصوب على التميز مفرد
 نحو كمر درهما عندك وكمر رجلا ضريت فكمر مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب
 خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول والخبرية أي مميز كرا الخبرية بحذف المضان
 والألم يصح الحمل مجرور على الإضافة مفرد مرة ومجموع أخرى نحو كمر رجل أو رجلا عندك
 وإنما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا ومجموعا لانها لما
 حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان أحدهما
 المضاف إلى المميز فانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كرا الخبرية والاستفهامية حيث
 اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم
 العدد المضاف إلى المميز فحفظ مميزها على الإضافة ولما حملت الخبرية على العدد
 المضاف وهو نوعان مضاف إلى الجمع وهو من الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى الواحد

وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وإنما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية
لما حلت على العدد وحلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير
وهو المائة وما فوقها لا يلزم الترجيح بلامرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوسطها
ولانه كثير والخبرية لما حلت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الخبر بعد ما
البقي واخرى ثم الخبر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين مميزها بشي فان فصل
بينهما فالخبرية انما يجب حملها على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في
الدار مر جلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا انشاء التكثير فاجبه الجمع بين كون كم
خبرية وكون حملتها انشائية والتنا في بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق
والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت
اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت
كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صبح ان يقال
ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا
تنافي مع اختلاف الجهة وتدخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذ كان الفصل بينهما وبين مميزها بفعل
متعدي وجب دخولها للا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم امكنكم
من قرية وكم اتيكم من اية بينة وهما اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اي
لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة
واجب التأخير وانما استحققتا الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية
يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رب يتضمن الانشاء في التقليل والحمل على
الاستفهامية وكلاهما الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قالوا وكذا
لكان اوفى لتأنيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتاويل النكتة
اي كلا واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم
الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا فافتتح
في تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و
كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على
المعرفة اوجبت احاطة الاجراء دون الافراد وجب هذا لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر يكون

موصوفته والضمير في بعده عائداً الى ما في كل لفظ من كره الخبرية والاستفهامية وقم بعده
 فعل غير مشتغل عن ما في غير معرض عن كره بسبب تعلقه بضميره او متعلقه كان منصوباً
 ضمير كان عائداً الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوباً خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما
 بعده وانما كان منصوباً لتوجه الفعل اليه وعمله فيه معمولاً على حسب اى حسب العامل
 وذاته اى على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولاً به كان منصوباً
 على ذلك نحو كرهت رجلاً لقيت وكرهت غلاماً اشتريت فان كان ظرفاً كان منصوباً على ذلك
 نحو كرهت يوماً سرت وكرهت يوم صمت وان اقتضى خبراً كان منصوباً على ذلك نحو كرهت رجلاً
 كان من جاءك وكرهت رجلاً كان من حضرتي وان اقتضى مصدرًا كان منصوباً على ذلك
 نحو كرهت رجلاً ضربت وكرهت ضربة ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظراً لان اشتغال الفعل
 عن كره بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسلط
 مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كرهت رجلاً او رجلاً ضربت على شريطة
 التفسير بتقدير كرهت رجلاً او رجلاً ضربت ضربة وكذا في نحو كرهت رجلاً او رجلاً ضربت غلاماً
 لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر بقدر مؤخر اقلان
 في اشتراط هذا القيد الانتصاب اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لا انتصابه على
 سبيل الوجوب والنصب في نحو كرهت رجلاً او رجلاً ضربت جائز ولا واجب بل الرفع على
 الابتداء اولى لسلاطة عن الحذف فيراد بقوله منصوباً كونه منصوباً على سبيل الوجوب
 ويرد عليه ان قوله والا فرفع يقتضيه وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور وقد رفع بان المراد بقوله منصوباً
 الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الاسكان العام المشتغل على الجواز والوجوب فيدخل
 في قوله والا فهو مرفوع نحو كرهت رجلاً او رجلاً ضربت او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل
 عنه لفظاً او تقديرًا فلا يرد نحو كرهت رجلاً او رجلاً ضربت لان التقدير كرهت رجلاً ضربت
 ضربة لما ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر
 تقدير مؤخر اقل هذا فيراد بقوله منصوباً وبقوله الا فرفع الوجوب في كلا الوجهين على
 معنى وان لم يكن كذلك لا لفظاً ولا تقديرًا فرفع او يقال انما قيد به احترازاً عن نحو
 كرهت رجلاً او رجلاً ضربت اذا جعل كره مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
 على ما قبله مما موصوفته لا موصولة لما مر اى كل لفظ من كره الاستفهامية والخبرية حروف
 جزاء ومضاف فيجوز بالاضافة المحاصلة بواسطة الحروف الجار للفظي والتقدير يري نحو

فجعلها الجرح نحو من مرهت و غلام من ضهت ومن تمرأ مربة و غلام من تضرب اضربه
وان لم يكن بعد ها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار ومضاف فجعل اسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
وامن قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتي فهو مكرم ومما نقد مؤا
لا نفسكم من خير تجدوه وعنه الله ولا ياتي فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل
وهو لا يصلح الابتداء وهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تميزكم عمة لك يا جبري وخالته قد عادت حلبت
علي عشاري ثلاثة اوجه البيت للفردق يهجو جبري اى جاء في تميزكم الذي احتمل
الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميز ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجرح
على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة لقوله
عمة وقد حلبت على عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة
لها فيكون المبتدأ أكثر محضصة بالصفة وحذف ميم كم وقد حلبت على عشاري
خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما او خبرا وقع مصدر النكاح المميز المحذوف
حلبت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اى كم حلبت او كم مرة عمة لك يا جبري وخالته
قد عادت قد حلبت على عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تميز ليس باعتبار الوجه الثلاثة
بل باعتبار نصبها وجرحها فقط لان نصبت عمة نصبت خالته وقد عادت وان رفعتها
رفعتها وان جرحها جرحها لكونها تابعا لها لكون خالته عطا عليها وقد عادت صفة
لها ويحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة عمة وخالته تبا ويل كل واحد منهما
لكن جرحها في صورة النصب لانه غير منصوف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ او حينئذ
يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرك والقد عادت المرأة اليه
اعوججت راسها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشارة على وزن
علاء وهو التي اتي على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عمانته وخالته الحالية
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى
الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو محل الخطاب على الاقرار
بامر يعرفه بقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر
بحيث يعقبة الخصم عند الاستفهام عنه وتذكير عمة اما للتحقير والتذكير والتعظيم
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشاعرة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالته والجملة

سج
الوجه

١٥

الندائية اعني يا جري معتزلة متضمنة لا يقاؤه بسماع ما ذكره والنص يحتمل توجهه
 الشبهة اليه وفي قوله قد عاذم لها بسوء الخلقة او صيرورتها بكثرة حلب عشارة
 واما ذكر الحلب لانه خدسه المواشي وهي ابلغ في الذم من خد من الا ناسي وحلب
 العشار يدل على واما هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تناذى من الحلب ولا يطبع
 الا من الفقه واعتياده حلبه فيدل حلبها العشار استدامة هذا الفعل منها والفقه
 العشار بها لان العشر بها واستعمال علي يدل على حلبها عشارة ومع كراهة ذلك
 واستنكاذه من خد متها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف
 ان يحلب امثاله عشارة وقد يحذف الميزاي ميزها عند قيام قرينة في مثل
 كرمالك مثال حذف ميز كرم الاستفهامية اي كرم درهما لك وكمرضيت مثال
 حذف ميز كرم الخبرية اي كمر مرة ضربت الظروف وستعرف وجبرئنا منها اي من
 الظروف ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبادة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة
 المضاف اليه وهو مقصود مني اما اذا حذفته نفسيا اعربت المضاف مع التثنية
 نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متاخر كان خيرا من متقدم كقبل وبعد تقول
 جئت من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت واما موقدا موقدا
 وبراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن اول بمعنى فوق تقول اتيت من
 اول اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اي اول فعلك اي قبل
 فعلك واذا حذفته المضاف اليه نفسيا قلت جئت من قبل بالجر والتثنية وابتداء
 او لا بالنصب والتثنية اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
 غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه
 صحت غايات في النطق بها ينتهي الكلام واما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف
 الاضافة وتشبه الحروف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على
 تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره قيل نعم
 لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناءه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه
 معارضا لذلك المانع واختيار الضم مجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصا بحذف
 المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجرى مجراه اي
 مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير
 وليس غير وحسب وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بهام

فان
 جاز
 ان

ن
 عل
 عل
 اول

غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير او
ليس غير او فحسب ومنها اى من الظروف المبينة حيث وانما بنى حيث للزوم
اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبنى الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى مفعول
اى لا يضاف حيث الى شئ الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لا احتياجا الى
جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها موضوعة لمكان
يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس
زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفعول كقوله شعر
اما ترى حيث سهيل طالعا : فحما يضيئ كالشهاب ساطعا ومنها اى من
الظروف المبينة اذ للمستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة
اى اذ الكاش للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل
فحوذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله معنى المستقبل نحو اذا قام زيد و
قد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا ساء لى بين الصديقين قال الفخواق
حتى اذا بلغ مغرب الشمس وله نظائر كثيرة وفيها اى في اذا معنى الشرط فلذلك
اى لاستعمال اذا في الشرط اختيار بعد ما الفعل اى بعد اذا فعل ماضى محمول
من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعد ما اذا الشرط يقتضى الفعل
لكن لما كان غير وضعى في الشرط لم يجب الفعل بعد ما بل جعل مختارا ونقل عن
المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذا المفاجأة اى لوجود الشئ فجاءة
اى بغتة اى يكايك المفاجأة والعجاء مصدر ميمون الهم من باب المفاجأة معناه
كسى را تاگاه گرفتن والعجاء بالضم ناگاه رسیدن من باب فتح وسمي فيلزم
المبتدأ بعد ما اى بعد اذا المفاجأة في الاستعمال غالباً نحو خرجت فاذا زيد
بالباب ومنها اى من الظروف المبينة اذ للماضي الجار والمجرور اما صفة اذا
او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذا الكاش للماضى اى وهي كاشة لماض
اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله معنى
الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعد ما اى بعد اذ الجملة اى الجملة
الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذا زيد قائم لان اذ للزمان الماضى والماضى مستقر
ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها
معنى الماضى فصحت اضافتها اليها ومنها اى من الظروف المبينة اين واى للمكان

في
ن
ه
ر
و
ن
و
ن

في
ن
و
ن

صفة او خبر مبتدأ أي الكائنتان المكان او هما كائنتان المكان استقها ما وشرطا
ان تصاب استقها ما اما على انه تميز أي من حيث الاستقها أي الاستقها من المكان
او حال أي حال كون المكان ذا استقها ما ووظف أي وقت استقها ما وانما بينا المقنن
حرف الاستقها ما والشرط نحو ابن زيد وابن تكتن اكن وأي يكون لي ولد والى تذهب
اذ ذهب ويحجبني أي بمعنى كيف كقوله تعالى فأتوا آخركم أي شئتم ولا يحجب بمعنى
الابعد فعل الأمر كذا في الرضي واذ اجوزي بها كانت بمعنى ابن لا غير ومتى
للزمان فيهما أي في الاستقها ما والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما
بني لتضمن معنى حرف الشرط او الاستقها ما وآيان للزمان الجار والمجرور صفة
آيان أي آيان الكائنة للزمان او خبر مبتدأ محذوف أي هو للزمان استقها ما
عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين
وهو غير مسموع من العرب وانصاف استقها ما على انه تميز أي آيان للزمان من
حيث الاستقها ما أي للاستقها ما عن الزمان أو ظرف أي وقت استقها ما
أو حال أي حال كون الزمان ذا استقها ما

يختص بالامور العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة أي ان مرسلها وآيان
يوم الدين وآيان يوم القيمة نقر قيل اصله أي أو ان فحذفت الهزة مع الباء
الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله أي ان فحذفت بحذف
الهزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظيران الأول ان غير مستعمل بلالام
بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بني
لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقديره بالاصل
كذلك وقيل زيد في ابن تشديد الالف فونهن فقال وفيه نظيران اثنان
وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بان محتمل التغير معنى بعد
التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها
وكيف للحال أي الكائنة للحال او هي كائنة للحال استقها ما وقت استقها ما
من حيث الاستقها ما او حال كون الحال ذات استقها ما وانما عد كيف في الظن
بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه فهي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم
منها نحو كيف انت اصحيم ام سقيم ولو كان ظرفا لا بدلت منها الظروف نحو متى
جئت ايوم احد ام يوم السبت والافخش يقول معناه كيف انت في حال

ما وانما بني لتضمن حرف الاستقها ما

الصحة أو في حال السقم بإبدال الظروف أو يقال إنما عده في الظروف لأنه بمعنى على
 أي حال هو من السقم أو الصحة أو غيرهما والحال والظرف متقاربان وإنما بنى لتضمن
 حرف الاستفهام ومذ ومند أي ومنها مذ ومند وإنما قدم مذ مع كونه فرعا للمند
 لأن مذ مقصور منه لكونه أخف من مند وإنما بنى لتضمن معنى الإضافة لأن معنى
 مذ يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيه بالغايات في
 القطع عن الإضافة المنوية إلا أنها المرجحاً لأبنتين لأنها أبداً مقطوعتان عن
 الإضافة المنوية بخلاف الغايات أو للحمل على مذ ومند حرفين وقوله بمعنى أول المدة
 أما صفة أي مذ ومند الكائنان بمعنى أول المدة أو خبر مبتدأ محذوف أي وهما
 كائنان بمعنى أول المدة يعني أنهما بمعنىين أحدهما بمعنى أول المدة فليهما المفرد
 المعرفة أي يقترب بهما أو يتصل بهما أو يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبراً عنهما
 لا المشي ولا المجموع ولا النكرة فحوماً رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع أي أول مدة
 عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المفرد فلأن أول المدة امر واحد لا يكون شديتين أو
 أشياء وأما المعرفة فلأن الوقت المجهول لا يتبدل كل امر معلوم لأن كل واحد يعلم أن
 انتفاء رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعين والمعرفة
 هو الأصل في التعين والمعرفة هو الأصل في التعين فلا يجوز العدول عنها إلى النكرة
 المختصة وقل المشي فحوماً رأيت مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما وكذا النكرة المختصة
 فحوماً رأيت مذ يوم لقيتني كحصول التعين وهو المقصود وثانيهما بمعنى الجميع أي
 جميع المدة فليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت أو نكرة أي يقع بعدهما
 الزمان الذي قصد هو مع عدد أي المدة التي قصدت هي مع عدد فالبناء بمعنى
 مع حتى لو كان مقصوداً أن جميع المدة التي انقضت فيها الرؤية يومان قيل رأيت
 مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لأنه لما قصد بيان جميع المدة
 لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل أن يقول إن
 المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت مذ يومنا هذا
 أو شهرنا وأوجب أن المراد عدد الأفراد أو عدد الأجزاء أو الجميع يستلزم ذلك
 فلا يرد ما ذكرته وقد يقع المصدر والفعل أو أن الثقل بعد ما نحو ما فرحت مذ
 ذهابك وما فرحت مذ ذهب وما فرحت مذ أنك ذاهب فيقدر زمان مضاف
 لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى أول

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم تنفخ في الصور وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل للمزيد كالمخففة نحو ما فرحت
 مذ ان ذهبت قيل لعله ادسرها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معاً
 او ادسرها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجرداً وان مع المصدرية وهوى
 كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وصحة وقوعها مبتدأ ان
 لتاويلها بالمعرفة اي بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافاً
 للزجاج فانه يجعلها بعد ما مبتدأ أوها خبر ان مقدماً ان اي يوم الجمعة اول
 المدة ويومان جميع المدة لانها نكرتان وما بعد ما معرفة او نكرة مختصة بتقدّم
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافاً على انه مصدر اي
 يخالف هذا القول خلافاً للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاق ومنها اي من
 الظروف المبينة لذي ولذّن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لذّن بفتح اللام وسكون النون وكذا
 بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذّن بضم اللام وسكون الدال وكسر
 النون وكذا بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون وكذا بفتح اللام وسكون الدال
 وكذا بضم اللام وسكون الدال وكذا بفتح اللام واصل اللغات لذّن بفتح اللام
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضداً بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
 فاسكن العين بلا نقل ضمته الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا
 او حركت للنون كسراً او حذف النون واسكن العين بنقل ضمته الى الفاء فحركت
 النون كسراً او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقم هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لذ بفتح اللام وضم الدال ولذ بفتح
 اللام وسكون الدال ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذّن بفتح اللام والدال و
 سكون النون ولذّن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذّن بضم اللام و
 سكون الدال وكسر النون ولذّن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون شرعية
 بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
 بنقل او بتحريك العين فتحا وكسراً للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسراً
 بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسراً بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل

ن
مختصة

ضمته

ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بني لدن واخواته
 سوى لدى لتشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من
 عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وجعل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه
 طرد الباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء
 لانها بمعنى من عند وجعل لدى التي بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه نظر لانه
 يوجب ان لا يبنى عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى
 بالحمل على الد الموضوعه وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات
 وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه فلو بني بناءه على وضعه وضع الحرف
 لزم الدور واجيب باناسلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم
 ان وضعه وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه من في
 لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور
 والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل بحضور حقيقة او حكما فقول عند يا
 مال سواء كان المال حاضر اقربا عندك او بعيد عندك لكن في جزئه ^{حفظك}
 فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول
 لدى مال الا ان يكون حاضر اقربا عندك ومنها اى من الظروف البنية قط يفهم
 القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُط بضم القاف والطاء المشددة الضم
 وقُط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُط بضم القاف وفتح التاء المشددة وقُط
 بفتح القاف وضم الطاء المحففة وقُط بضم القاف والطاء المحففة المضمومة وهي الماض
 المنفي عموما بمعنى ما رأيت قط اى ما رأيت في جميع الازمنة الماضية والماضي المنفي اعم
 من ان يكون لفظا او معنى كقولك الشاعر جاء بمدق هل رايت الذئب قط وقد
 يستعمل في الاثبات نحو كنت ارا مقط اى دائما في الماضي ان كان صفة الزمان اى
 الزمان الماضي فامسأد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاستناد الى الظروف اى للزمان
 الماضي الذي نفى شيء فيه وان كان صفة العامل اى العامل الماضي اى عامله ماضيه
 منفي نحو ما رأيت قط فامسأد المنفي اليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل
 المنفي اى عامله يكون امرا مستقبلا منفياعموما لا اراه عوض اى لا اراه في جميع
 الازمنة المستقبلية في عوض لتضمن معنى حرف الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج
 الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله

الحقيقة
 ان
 اى
 المستقبلي المنفي وقوله

كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد والعائض
 الباقي على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق
 واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض لماضي والمستقبل المنفيين
 على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احدا الوجه المحسنة وسلامته عن
 تكرير لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل
 عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك
 الظروف على الفتح نحو يوم ينفتح في الصور ويوم ينفق الضاد قين صيد قم ويومئذ
 وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناءها لان الجملة
 مبنية من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
 المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا و
 لا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة
 ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام
 المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر
 بغير اللام لا يكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب
 مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج
 عن شبهها بمبنى الاصل لانها تشبه مبني الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة
 ومضافا اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضى مناسبتها
 بالاضافة اليها ولو بواسطه كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح
 للخفة فاعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جواز اليوم و
 ليلة وحين ووقت ونهران اما الظروف المسانقة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحين
 ولما كان بناءها واجبا واجبا على ما عرف وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في
 جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضيف
 مثل وغير الى ما والى ان المخففة او الى ان المشقة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف
 المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر **شعر** لم يمنع
 الشرب منها غير ان نطق الحامة في غصون ذات او قال جمع وقيل وهو شجر
 المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى في او قال ذات غصون وانما قلب
 الضرورة الشعر والحامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقري ونحوهما

وكقولك لم ينعني من الجلولس غير انك قائم بني مثل في المثال الاول لاضافته الى ما
 انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى
 انك قائم وانما بنينا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبههما بالظروف للابهام الاختصاص
 الى المضاد اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكن وان
 الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف فكلما قسم الاسم اولا الى العربي اللبني
 وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الآخر للاسم باعتبار وضعه لعين او غير معين
 فقال المعرفة بما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور هفتة شيء اى شيء ملتبس بعينه اى
 لشيء معين قيد به احتراز عن النكرة فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون
 فردا معين كزيد والرجل للمعهود خارجي وانا وانت وهو اوجنسا معين كاسامة
 فانه علم كجنس الاسد وكالاسد محلي بلام الجنس وجماعة معينة من كل فواجنس
 او بعضها كالعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا
 الحد المضمرات والبهيمات لانها ما وضع لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا
 مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل
 شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل
 المضمرات والبهيمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا
 في التركيب لا يستعمل الا المتكلم متعين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا
 يستعمل الا لشارة اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
 والمضمرات والبهيمات او بوضع كلي وقاعدة كالعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد
 نحو وجلك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب
 وراسه لان وضع امثاله لغير معين وانت وقع على معين بعرض توجد وجه المخاطب
 وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق مع رفا باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة
 نحو ولقد اتروا على النسيم يستمي لما قران الراد بشي معين اعم من ان يكون فردا معين
 كزيد والرجل للمعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلي بلام
 الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل
 اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال
 انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خانم من الحد

وفيه نظرا لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ أو ذا
 حال ووضع المعرفة وموصوفها بها نحو ذلك وذلك لان المعروف بلام العهد الذي
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام الجنس اي الماهية المعينة و
 وقوعه على فرد غير معين بعارض بحقوق القرينة كالذخول مثلا فان الدخول في ماهية
 السوق من حيث هي غير ممكن وتؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين النكرة
 وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعروف
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
 من القرينة كالذخول مثلا وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرات
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والبهات اي الموصولات واسماء الاشارة
 نحو الذي وهذا وانما سمي مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حشيتة الى
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمر
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضخ وما عرف باللام العهدية والجنسية او
 الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختصار مذهب سيدي بوريق
 على مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام و
 لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم او بالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه تكرر وفي ذكر المعروف
 بالنداء نظر لرجوعه الى المعروف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا تكرر
 المتقدم وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير
 امصيا م في امصية لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما من
 المعارف والمضاف الى احد هاء اي احد الاربع المذكورة معنى مفعول مطلق
 بجذوف مضاف اي اضافة مفيدة معنى ومفعول له بجذوف مضاف اي اضافة
 اي الذي اضيف الى احد هاء لاجل افادة معنى ومفعول فيه لقوله والمضاف
 بجذوف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف
 الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تنقيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيدي بوريق وجمهور

النحاة وأشار بالترتيب في الذكر إلى الترتيب في المرتبة العلم أو شيء بعينه مستغنى
 شيء أي شيء ملتبس بشيء بعينه أي بشيء معين وإنما خص العلم بذكر التعريف من
 بين سائر المعارف لأن المضمرات والمبهمات والمضافات بين تعريفاتها قبل والمغرب باللام
 مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة أو موصوفة
 عبارة عن اسم أو لفظ والمراد بشيء بعينه أعم من أن يكون فردا كزيد أو جنسا كاسماء
 وكذا أعم من أن يكون عينيا كزيد أو معنى كنجار وخبائث أنسا ناكما مر أو غير أنسا ناك ذلك
 مما يتخذ يوكلف كأعوج علم فرس لبني هلال أو كاسامة علم الجنس غير متناول غيره
 انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على أنه مفعول به لقوله متناول فإن قيل يدخل
 في هذا الحد المضمرات والمبهمات لأنها وضعت لشيء معين غير متناول غيره في تركيب
 واحد قيل معناه غير متناول غيره في شيء من التأكيد فيخرج المضمرات والمبهمات و
 المعارف باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب آخر ولا يرد عليه علم الجنس
 مثل اسماء حيث يقع على أفراد غير معينة لأنها وضعت لأن يقع على حقيقة معينة
 غير متناولة غيرها وإن كان ما صدقت عليه من الأفراد غير معين وقيل نظر لأنه علم
 هذا ينبغي أن يكون الرجعي والذكرى علم جنس لأنه وضع لأن يقع على حقيقة
 معينة مثل اسماء وإنما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
 نحو زيد إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لأنه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره
 أيضا لكنه يتناول غيره بأوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه أنه غير متناول
 غيره بوضع واحد نظر العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء
 كان منقولا أو مرجحلا كعمران مفرقا نحو زيد أو مركبا نحو عبد الله وبرق نحوه اسماء
 نحو زيد أو لقبا نحو الصديق أو كنية نحو أبو بكر موضوعا لعين كزيد أو معنى جده ثا
 كسبحان الله علم التسميم أو وقتا كغداة أو لفظا يوزن به نحو فعالان الذي مؤنث
 فعلى أو مراد محض لفظه كسعيد كزنا أو محض عدد كسنة تضعف ثلاثة وإنما قال
 غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما أشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله
 لأنه لا يشبه شيئا حتى يحكم أنه لا يتناول ما أشبهه وللزمخشري أن يقول في جوابه
 أن السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود
 فلا يشترط لنفي تناول ما أشبهه وجود ما أشبهه وللصنف أن يرد ذلك بأن
 نفي التناول وإن كان سلبا لكن الصلة وهي قوله أشبهه موجبة فيوجب ثبوت

في
 في
 في

شك

في
 في

أشبه

وذلك باطل وللزم مخشري ان يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصدق
 وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالشيء مع كون الصلة موجبة
 ونفي تناول ما اشبه اما بنفي تناول مع وجود ما اشبه ونفي تناول مع عدم ما اشبه
 وعدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف
 المعارف اي اكملها تعريفا المضمير المتكلم نحو انا ثم الخطاب نحو انت لاستحالة الاشتباه
 في المضمير المتكلم وثبوت في المضمير الخطاب اذا الخطاب في الغالب لمعين اما الخطأ الغير
 معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء
 ثم الوصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعتبر بحسب المضاف
 اليه وهو مذ هب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها
 بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
 اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل فارس
 فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجه لك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء
 معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط
 لتوحد وجه الخطاب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على
 فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقية المعينة ووقوعه على فرد
 غير معين بعارض كالدخول مثلاً فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي
 مستتبع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع
 لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا
 في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية وعدمه
 فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر
 اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلب للاختصار
 او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التفسير
 بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولي لتعلقها بحيث التذكير والتانيث
 ايضا ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد
 اسماء وضعت ليبدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار العدد ودان خرج
 بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتباره

في
 المضمير

في
 المضمير

سياق الاثبات لان التكرار في سياق الاثبات يخفى لكن لا بالوضع وكذا يخرج رجلا
لان لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتأتى في رجل ايضا
وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلا لان
وضع الكمية الشيء وان كان وضعاً مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هذا علة
لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لاننا نقول لو خرجا بهذا القيد يخرج واحد
واثنان به ايضا وهما يخرجان به على ما تبين ههنا فلم يخرجنا به فلا بد مما ذكرنا فافهم
ويخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشيء عدده المعين فكان قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين فيخرج الجمع لان وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة
المنسوبة الى كبراي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه
التعين وانما يلزم التعين في الجواب فافهم بل يخرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية
خرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا
خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط
في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمي
ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع
لما وضع لكمية ما يذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به يخرج
بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بان لو لم يوضع
لكمية ما يذرع به لم يكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لان وضع خشبة متصفة
بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاشخاصين ولا خلاف عند
النحاة في انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا
عدهما من اصول الاعداد حيث قال اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والعن
قيل انما يذرع لان على الاحاد بالذرات وان لم يذرع لعلية دفعة واحدة وقيل ان قوله
احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدودات
فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعدودات فيقدر
فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض الشارحين
لو قال ما وضع لكمية لكان اولي لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد

عند النفاة ولا يدلان على كمية أحاد الأشياء فقول أحاد الأشياء مانع إلا ما خبر به
وقية نظرا لأنه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المساندة كالقرسم والميل وكذا يدل
الذراع على ما يتنا فلا بد من هذا القيد فإن قيل يخرج من هذا القيد نحو تلك جماعات
وثلاثة مجموع فانه يدل على الجماعات دون الأحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على أحاد
الجماعات والمجموع فلا يرد نقضا وأصولها أي أصول أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة
فقوله أصولها مبتدأ وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة كأنه لما ذكر تعريف
أسماء العدد حرك السامع أن يسأل ما هي فقال أصولها اثنتا عشرة كلمة واحد إلى
عشرة ومائة والفت يعنى أن الفاظ العدد التي يرجع جميع أسماء العدد إليها اثنتا
عشرة كلمة وما عدا تلك الألفاظ متفرع عنها بقتنية كما ثمان والثمان أو يجمع
كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع أو يعطف كثلثة وعشرين وكأحد ومائة
وكذا أحد عشر واخواته لأن أصلها العطف أو بإضافة نحو ثلثمائة وثلاثة آلاف كذا
في الرضوي وارتفاع قوله واحد على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أحد ها واحد وعلى
أنه يدل من بعض من اثنتا عشرة وقية نظرا لأن الضمير لازم في بدل البعض وليس
هنا ضمير واجب بان المراد بالضرورة فيه الغلبة والضرورة الاستعالي فلا ضمير في تركه
في بعض الاستعمالات على أنه يمكن أن يكون الضمير محذوف والحصول العلم به كما في
قولهم البر الكروبستين والتقدير واحد منها فإن قيل كلمة إلى في قوله إلى عشرة ليست
استقاطعية لعدم دخول ما بعد ها فيما قبلها احتما فيكون امتدادية فيلزم أن لا يدل دخل
العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغاثة فيل معناه واحد وغيره فيكون استقاطعية فيدخل
ما بعد ها في ما قبلها فقولكم مائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة ونقول على صيغة
المخاطب دون الغائب والغائبة أي تقول أنت في الأعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد
اثنتان للمذكر واحدة اثنتان أو اثنتان للمؤنث وهذا جاز على الأصل والقياس بتذكير
المذكر وتأنيت المؤنث وهذه الأعداد وما بعد ها موقوفة لأنها مذكورة على طريق
الاعداد وثلاثة إلى عشرة للمذكر وثلث إلى عشر للمؤنث وهو غير جار على الأصل والقياس
بالتاء في المؤنث وإنما الحق في المذكورتا وبله بالجماعة لأن مدلول الثالثة وما فوقها
جماعة فبالجوز أن يؤول بالجماعة ليطلق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه
وبين المذكور ولم يعكس لأن المذكور سابق فاحتجيم إلى تانيته أولا وكلمة إلى في كلا
الموضعين استقاطعية معناه ثلثة وما نأد عليها إلى عشرة فوثلك وما نأد عليها إلى عشرة

أوصلة لا امتدادية ولا اسقاطية أى قولاً انتهى إلى عشرة وقولنا قولاً مفعول مطلق
لقلوبه تقول نقرأ فرج عن بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب فقال أحد
عشر اثنا عشر للمذكر إحدى عشرة اثنتا عشرة أو ثلث عشرة للمؤنث وهذا جار
على الأصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكور وتانيتهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد
عليها إلى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها إلى تسع عشرة للمؤنث يعنى
باسقاط التاء من العشرة واشباهها في النيف في المذكور وعكس ذلك في المؤنث أى
أى بتانيث الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكور وتذكير الجزء الأول وتانيث الثاني
وعكس ذلك في المؤنث يرجع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف نقلاً عن
الأصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني وتيمم تكسر الشين إلى شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث
فقوله وتيمم مبتدأ أو تكسر الشين خبر والجملة معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث
ظرف تكسر وإنما تكسر تحزناً عن توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في
أحدى عشرة وثننا عشرة وخمسة فتحات في ثلث عشرة إلى تسع عشرة أحدها
فتحة الآخر من الجزء الأول والباقي فتحات العشرة لأن اللفظين بالتركيب والامتزاج
صارا بمنزلة لفظ واحد والحجزة تسكنها تحزناً عن أربع متحركات مع ثقل التركيب
وما ذهب إليه تميم ضعيف لأنه عدول عن الفتح الذي هو الأصل إلى الكسر الذي
هو الأقل وهذا الخلاف في المؤنث وأما في المذكور فالشين مفتوحة بلا خلاف
وعشرون واخواتها أى اخوات عشرون أى نظائرها واشباهها فيهما أى في
المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل
فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها
منصوبة بكسر التاء نحو رأيت هذات عطفت على قوله عشرون وفيها ظرف تقول
وان رفع اخواتها فهو مبتدأ ومخذوف الخبر أى واخواتها مثلها والجملة معترضة و
جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطفا عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التعداد
فيشكل قوله أحد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا العدد مقولاً
تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعنى إذا زاد على عشرون تقول بالعطف في
المذكر أحد وعشرون وفي المؤنث إحدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما
تقدم ذكره أى بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ

تقليلاً

هنا

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة و
 عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في
 سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى
 تسع وتسعين امرأة فتقول نثرا العطف عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول
 بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه
 المفهوم وهو النيف اى نثر تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك
 النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره أو صفة للعطف اى العطف الملصق بما
 تقدم فان قيل الملصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعنى النيف دون العطف
 فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشئ يوجب التصاق
 العطف بذلك الشئ مائة والفت مائتان والغان فيهما اى في المذكر والمؤنث
 وضعا فتقوله مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ظرف تقول اى
 تقول كذا وكذا فيهما نثر تقول بالعطف على ما تقدم اى نثر تقول قولا ملتبسا بعطف
 النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما وبالعكس اى بعطف المائة والالف
 تثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والثاني
 في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة
 وواحد او واحدة واثنان واثنان وفي الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة
 وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة ومائتان وثلثة عشر
 رجلا او ثلث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد
 وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة نثر تقول مائتان وكذا او ثلثمائة
 وكذا الى تسع مائة وكذا والفت وكذا الغان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشر الاف
 وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ذكرنا
 من الالفاظ وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
 ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وفي ثمانى عشرة
 فمنا ليا مبتدأ متقدم الخبر اى فمنا ليا كاش في ثمانى عشرة وهو الكثير الشا ثم قياسا
 على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبنى على الفم كثلثة عشر وجازا ساكنها
 اى اسكان ياء ثمانى عشر تحقيقا وحذفها بفم النون شاذ خبر لقوله وحذفها اى

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة و

جمعها

حذف الياء مع فتح النون شاذ وإنما جاز حذفها قولاً بكمال التخفيف وإنما فتحت النون
 جعل لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من افتتاح الصدود ويجوز حذف
 الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افراداً اي غير مركب
 العشرة ولو جعل النون معتقب الأعراب اي موضع اعتقاب الأعراب اي موضع كحق
 الأعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها ثانياً اربع
 حسان واربع فتغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان
 حال المميزات اعني المعدودات فقال وميزا الثلاثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض
 بالاضافة اي باضافة الأعداد الى المميزات مجموع لفظاً كثلثة رجال او معنى كسبعة رهط
 وثلثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان مميزا الثلاثة لعدم مجيء الميزدون الثلاثة وإنما
 كان مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التمييز كميز ما زاد على العشر لان مميز
 الأعداد موصوف مقصود معني لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة
 مثل اضافة اخلاق شباب فلو نصب مثل هذا التمييز يصير على صورة الفضلات فوجب
 خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع
 الاضافة كما ستعرف وإنما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كميز ما فوق العشر لان
 مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبا كحري ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
 لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى وأما افراد مميز ما فوق
 العشرة فلذلك لئلا يستعرف وقد جاء ثلثة اثواباً بتقوين ثلثة ونصب اثواباً في الشعر
 على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسراً وسالماً بالالف والتاء ذالم يوجد
 غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجيء الاضافة الى الجمع السالم بالواو
 والنون اصلاً فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع
 سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال ذالم يوجد
 لواحد هما جمع غيرها فيكون هنا مشتركاً بين القلة والكثرة وأن وجد جمع كثرة و
 قلة جمع رجل غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى
 العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة لنكتة فيكون
 جمع الكثرة مستعداً عن الجمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود قرأه
 وليس بقياس وقال المترقياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
 التنبية على ان الثلثة في الترتيب في حق النساء لغاية شهوتهن الى الارزاق كثيرة الا في

على

ثلث مائة مستثنى مفرغ أي مخفوض مجموع في جميع المواضع إلى في ثلث مائة وما زاد على
 ذلك إلى تسع مائة فإن مميزا لثالث التسع في ثلث مائة إلى تسع مائة وهو لفظ المائة
 مخفوض مفرغ ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ ألف وكان قياسها أي قياس
 المائة المضاف إليها ثلث إلى تسع مئات للمؤنث أو مائتين للمذكر لكنه ترك هذا القياس
 لكرهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فبهقري الجمع
 الذي طال عهد في ثلثة إلى عشرة فاستحسن الحمل على المقرب وهو أحد عشر إلى تسعة
 وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في أزوم أفراد التميز وإنما رجعوا
 إلى الخفض تحررا عن إهدار حكم الثلثة إلى تسعة من كل وجه فإن قيل إضافة العدد
 إلى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال
 كان القياس ثلث مئتين قيل سماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونه جمعا
 بالواو والنون وتقيه نظرا لأنه لو كان كذلك لا كفى بنظير واحد فإن قيل الجمع بالواو
 والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون
 نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ بحبر النقصان
 الواقع في مائة محذوف اللام فيجوز أن يجمع بالالف والتاء كتابات جمع ثبتت وبالياء
 والنون كتابات جمع ثبتت وإن لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة أو
 بعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا يضم الميم وقال الأخفش ولو ضمت ميم
 مئات كميم مئين جاز ومميزا أحد عشر وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين منسوب
 مفرد نحو أحد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعمة أما النصب فلا متناع
 الإضافي أما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلا متناع تركيب ثلثة أشياء مع الألف
 المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر بخلاف المفسر نحو واحد عشر فانه تركيب
 ثلثة أشياء وحادي عشر أحد عشر فانه تركيب أربعة أشياء لعدم الامتزاج المعنوي
 الناشئ من الإضافة إلى المفسر وأما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين
 فلا متناع حذف النون وابقائها عند الإضافة لأنها الواضحة مع حذف النون
 لزم حذف نون أصلي وضعت مع الكلمة ولو أضيفت مع بقائها لزم بقاء نون
 تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره وأما الأفراد فلان المفرد أصل فهو أخف من الجمع
 والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا
 حاجة ومميزا المائة والألف وتشبتهما أي ثلثة المائة والألف وهي أثنان والفا

وجميعه اى جمع الالف وهو الاثنان والوف مخفوض مفرق وانما قيل وجميعه لم يقل و
 جميعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث ثلثمائة ولا يقال
 مئوت او مئتان وانما كان ميمز المائة والالف مخفوضا مفرقا لانهما يشبهان الثلثة
 الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العد ومثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة
 ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلاهما عدد
 الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم فاعطي ميمزها احد حكمي ميمز الثلثة الى العشرة
 وهو الخفض على الاضافة واحد حكمي ميمز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الاخر
 توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به
 واذا كان المعد ومؤثنا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان
 الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعد ومذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا
 كالنفس المطلق على الرجل فوجهان اى فى العدد وجهان اعتبارا لثانين واعتبار
 التذكير عملا بالاحتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ
 وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا
 بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي
 الى اللفظ ولتقابل ان يقول هذا الحكم ينبغي ان يذكر عند الاعداد التي تفتقر وتتكبر
 وتاينثا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلثة وثلث لا بعد بيان المائة والالف
 حيث يستوى فيهما التذكير والثانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر للواحد
 والاثنين ميمز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان
 مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى ذلك التميز
 عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لا فائدة
 اسلاف فادع ما هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص
 المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان
 الفرد الواحد في ميمز واحد والاثنين في ميمز اثنين فلا يصح ان يقع تميز اذ التميز
 لا يصح ان يكون مغنيا عن الميمز لان حكم التميز قصد الامر من اى التميز والميمز ليحصل
 الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء
 عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما فى الواحد ولا يتخذ
 الاثنين اثنين ونعم رجلا ورجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية

العدد وهي بيان العدد أي الواحد والاثنتين فإن رجلا مثلاً يدل على الواحد و
 رجلين على الاثنين امتنع إيقاعهما تميزاً لأن كون التميز مغنياً عن المميز خلاف ما عليه
 باب التميز بل باب التميز على إفادة النسبتين أي النسبة لأجالية والنسبة التفصيلية
 معاً وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف من أن سمناء وقفيزان برا وعشرون
 درهما ومائة عسلاً وأما نعم رجلاً وسر به رجلاً فعلى خلاف الأصل والشذوذ
 فلا يتوجه بهما النقص وأما قوله تعالى الواحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين
 اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعد والـدال على تلك العدد تأكيد وتوضيح
 أي صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز إذ التأكيد
 لا يجوز أن يكون أزيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لأنه ينبغي أن يحو عكس
 ذلك أيضاً بل المعد ود على كونه بدلاً لا تأكيداً وفي بعض الشروح إفادة النص
 المقصود بالعدد فلا حاجة إلى ذكر العدد أي إلى ذكر الواحد والاثنتين مع تميزها
 وهو رجل ورجلان مثلاً بحصول المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لأن حصول المقصود
 بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد والتشويق وفي بعض الشروح إفادة
 النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه أي فلو ذكر العدد داعياً للواحد والاثنتين مع
 التميز أي مع رجل ورجلين مثلاً لكان ضائعاً وفيه أيضاً نظر لأن ذكره مع تميز
 التأكيد والتشويق مثل نعم رجلاً وسر به رجلاً فلا يكون ضائعاً وأجيب بما مر أن
 التميز لما دل على خصوصية العدد امتنع إيقاعه تميزاً لأن كون التميز مغنياً عن المميز
 خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فإنه لا يفيد النص المقصود
 بالعدد لعدم دلالة على العدد المعين فلم يحز الأكتفاء به فاحتج إلى ذكر العدد
 لبيان الكمية فإن قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي
 إلى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتاً فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل
 بحذف مضاف لا للفعل النفي أي ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء أي
 مخافة استغناء أي لزوم استغناء وهو مفعول له لفعل محذوف أي لا يميزان
 ولا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بيننا أي إفادة
 التصريح الذي قصد بالعدد أو متعلق النص أي التصريح بالعدد المقصود وهو
 التصريح بالوحدة أو ضم واحد إلى واحد أي التثنية ونقول على صيغة المخاطب
 دون الغائب والغائبة أي تقول أنت في المفرد أي في استعمال العدد في أحد المعدتين

من المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافرادى الذي افراد من المتعدد داو وطه مستقر
 وقع صفة المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد باعتبار اى قولاً ملتبساً باعتبار
 تصديره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصدير
 ذلك المفرد عدد انقص من عدده عدد اذا ثلثا عليه بواحد الثانى مقول تقول اى
 تقول الثانى فى المذكراى الثانى الاول اى مصير الاول اثنين يعنى ده كثره يك والثانية
 فى المؤنث اى تانيه الاول اى مصيرة الاولى اثنين الى العاشر فى المذكراى عاشر التسعة
 اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كثره والعاشرة فى المؤنث اى عاشره التسع اى
 مصير التسع عشر واتما بدأ بالثانى والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
 انقص من الواحد حتى يصير واحداً وكلمة الى اما اسقاطية اى الثانى والثانية
 وما زاد عليهما الى العاشر والعاشره او صلة اى منهما الى العاشر والعاشره لا غير
 مبني على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا نقول غير ذلك مما قبل الثانى والثانية وهى
 والاولى وما بعد العاشر والعاشره وهو احد عشر فصاعداً بهذا المعنى اى يعنى
 التصدير اما ما قبل الثانى والثانية فلما مر من انه لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
 واحداً او اما ما بعد العاشر والعاشره فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصدير فى ذلك
 حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثني عشر ورُبعت ثلاثة عشر
 ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثانى والثانية الى العاشر والعاشره
 فان لكل منها فعلاً ومصدراً فانهم يقولون ثلثتُ الاحد ثنياً وثلثتُ الاثني ثلثاً
 وكذا ربعتُ الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس فاجاز
 بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشره ايضا فى العقود تسمكاً بما روي عنهم
 بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين
 فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشره فى
 النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر
 واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولاً على ثلث عقودهم
 ورُبعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير
 المضاف اى انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة
 عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى وتقول فى
 المفرد من المتعدد باعتبار حاله مرتبته فى التعدد اى باعتبار انه واحد من

المتعدد متصفت بأنه ثلث أو غير ذلك الأول والثاني في الذكر والأول والثانية
 في المؤنث يعني كرم ودونهم إلى العاشر في الذكر والعاشرة في المؤنث يعني دهم وكلية ما سقطة
 معناه وما زاد عليها من المفردات إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر عطف على
 الأول لا على العاشر ولا يلزم تعدد الغاية أي وتقول باعتبار حالها فيها زاد على
 العشرة من المركبات الحادي عشر في الذكر مبتدأ كير الجزئين يعني يزدنهم والحادية
 عشر في المؤنث بتاتيت الجزئين والثاني عشر في الذكر والثانية عشرة في المؤنث
 وما زاد على ذلك إلى التاسع عشر في الذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وإنما قال
 الأول ولم يقل الواحد لأن لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا أي في اعتبار
 التصيير وبيان الحال اسم العدد ذيل المراد الاسم المشتق منه أعني الصفة فغير لفظ
 الواحد إلى الأول كما غير لفظ الاثنين إلى الثاني واختلفت في وزن أول فقل وزنه فقل و
 قيل وزنه فوعلى ويؤيد الأول مجيء الأولى في مؤنثه ولو كان وزنه فوعلى لكان مؤنثه
 فوعلة وهو المختار ويؤيد الثاني صرفه نحو تيت أو لا ولو كان وزنه فاعل لكان غير منصرف
 للصفة ووزن الفعل واجب بأنه لما كان مشتقاً مما لا فعل له كان معنى الوصفة
 فيه خفياً فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الأمع ذكر الموصوف قبله تقول أنتيت
 عاماً أو مع ذكر من التقضيلية بعده فإنها علامة الوصفية وإذا خفي عنها
 صرف ويكون منصوباً على الظرف نحو جئتك أولاً واحداً أو أولاً وإنما جاز هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشر والعاشرة يجوز أن يكون الشيء واحداً من أحد عشر وما فوقه
 إنما ذكره في صورة التصيير إلى العاشر والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان
 الحال إلى التاسع عشرة والتاسعة عشرة لا غير إشارة إلى أنها غاية المركبة لا غاية
 بيان الحال فإن بيان الحال شائع فيما فوق ذلك يجوز أن يكون الشيء واحداً فيما فوق
 ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية
 والعشرون إلى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والألف
 والمرأة المائة والألف والحادية والمائة والألف فصاعداً إلى ما لا يتناهى وإنما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين إلى
 التسعين ودون المائة والألف لعدم التغير فيها إلى بناء اسم الفاعل حيث يقال
 باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والألف بخلاف المركب حيث يغير
 فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والألف لأن تغييره بحسب تغير

أولاً لما وقع ذكر التانيث في باب العدد جرى إلى ذكر هذا التقسيم وإنما
 قدم المذكور على المؤنث لأصله المؤنث ما فيه علامة التانيث وهي التاء التي تصير
 في الوقت هاء والالف المقصورة والمدودة كما ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هاء و
 في عند البعض وإنما قدم المؤنث في البيان روي للاختصار ببيان وتعميم التانيث
 في كل ما يخالفه كقصد الأعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن أن
 يقال لما قد مر أخذاً في البيان من القريب لأن المؤنث وجودي لأنه عبارة عما
 وجد فيه علامة التانيث والمذكور عدي لأنه عبارة عما لم يوجد فيه علامته و
 الوجودي راجع على العدي فقدم ذلك ترجيحاً على العدي لفظاً أو تقدراً هذا
 تقسيم علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة أو مقدرة فالملفوظة
 نحو امرأة وثاقه وغرفة ونملة وطلحة وعلامة والمقدرة نحو دار ونازل ونعل وقدم
 وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فإن التاء في مثل ذلك مقدرة
 بدليل رجوعها في التصغير فإن قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لا سيما
 إذا سمي به مذكراً ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو
 كلاب واكلب مما جمع مكسر اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظاً ولا تقدراً
 أما لفظاً فظاهراً أما تقدراً فلأنها لو كانت مقدرة فيها لرجعت في التصغير قيل
 المراد بقوله لفظاً أعم من أن يكون حقيقة كما ذكرنا أو حكماً لأن الحرف الرابع في حكم
 تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي والمؤنثات السماعية الثلاث مجتمعة
 علامتا تانيث ونحو حائض لأنه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لأنهما أول
 والمذكور بخلافه أي ملتبس بمخالفة المؤنث أي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا
 لفظاً ولا تقدراً ولا حكماً وعلامة التانيث أي الصلابة التي ذكرت في جد المؤنث التاء
 التي تصير في الوقت هاء والالف سواء كانت مدودة أو مقصورة وبعضهم عدا
 الياء في هذي وفي من علامات التانيث وذكر أن التانيث بالياء من خصائص
 اسم الإشارة فلعله قائل فيهم الإشارة بالتصغير تذكيراً وتانيثاً وإفراداً وتثنية
 والمصنف لم يذكرها لأن تانيث هذي يحتمل أن يكون صيغياً عند لا بالعلامة
 كتانيث هي وانت يعني هذه الكلمة بكما لها موضوعا للتانيث وكثنية هذا
 الذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناء هاهو أي المؤنث حقيقي ولفظ
 الحقيقي وهو الخلق ما بازا أثر كلمة لمخبرة عن مؤنث أي مؤنث كان بازا أثر

هذا التقسيم في التانيث

بمقابلته ذكر في الحيوان البحار والجوهر وظرف مستقر واقع صنفة كحيوان اي ذكر
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في
 الحيوان احتراز عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد
 بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجل كأمراة في الاناسي وناقرة في البهائم اذ
 بازائهما رجل وبغير وكذا نفساء وحبلى واتان وعناق ولقنائل ان يقول يوفرض
 ليس بازائهما ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ماله فرج لا ذكر لكان
 اشمل واجيب بان جينث يدخل الخنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان
 التللفظ بالفرج ^{شبه} واللفظي اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث
 في لفظه حقيقة او تقدير او حكما بلا تانيث خيلني في معناه بخلافه اي ملتبس بمخالفة
 المؤنث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد
 كظلمة وعين واخواتها من المؤنثات السماعية وطلحة وحمرة وكالجمع المكسر والصحيح
 بالالف والتاء كرجال ومسلات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان المؤنث
 اللفظي اما ان لا يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علما او مفهوما علم كطلحة علما لا
 مذكرا مسمى صفة كعلامة صفة المذكر او مسمى جنس اسم كمنلة ذكر او لا يكون مذكرا
 حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناه ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا
 حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة و
 تقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمنع
 طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبر او حا
 يقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومرت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع
 صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره
 ويسري اليه واما منع الصرف فحال يخص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى
 ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيثه عقرب علما المذكر
 فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيثه نحو منلة ذكر كتانيث ظلمة وعين لان
 التاء فيها فارقة بين الجنس وواحدة لا بين التذكير والتانيث كالتاء في منلة
 فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيثه قالت منلة في قوله
 تعالى قالت منلة على ان منلة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما
 لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيثه قالت منلة على ان المنلة انثى كما

ان تانيث خالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت غلظة انني ادنوكتان ذكر الماحاز
التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب رأي في علم الشريعة لكنه
اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعي
رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة
فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال
هذا وقصة استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة
فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
شاب فسئل من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه اكان ذكر ام انني
فاحم فقال رضي الله نعم عنده كانت انني فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب
الله وهو قوله نعم قالت نملة ولو كانت ذكر القيل قال نملة كما يقال قال طلحة
ثم اعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا
مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتينا والحققة
وجعله من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فهو مسلي
وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في
باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية
على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا نقس واذا اسند اليه الضمير عما
الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالتحية اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا
والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علمه مذكرا نحو طلحة الفعل فالتاء مبتدأ محذوف الخبر
فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس
طلعت وانما قد رنا واجبة لاجل قرينة مقابلة التحير والجملة الاسمية جزاء
الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا محذوف الفعل اي فوجب
التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا
متصرا فابغى قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يبري
الى تانيث الفعل ابا في الضمير مطلقا فكما لا امتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي
فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

في علم اللغة كما ان كان صاحب رأي

التانيث في فعل طلحة

التانيث لعدم كونه حقيقيا فيما كوري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصود الامتياز
 باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث
 باعتبار المعنى فالتاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم
 يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان
 المؤنث من البهائم نحو سارا الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب
 سراية التانيث الى الفعل بحمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي
 ولمكان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ
 قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي
 من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض
 فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت
 في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للذكر نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل
 الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسارا الناقة بالخيار خبر لقوله
 انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث
 باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالهاتين وكذا المؤنث
 من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز
 فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس واما قال في ظاهر غير الحقيقي
 احترازا عن مضمة نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكما لا امتزاج كما مر
 وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف و
 التاء مطلقا اي سواء كان واحدا مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا
 حقيقيا كالرجال والرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه
 نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنين وقال يسوء
 وقالت الاعراب واما جاز فيه الوجهان لانه ما قول بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير
 مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم ياول بها جمع المذكر
 السالم كراهة اعتبارا التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه
 حكم الانثاء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ان
 قال الله تعالى امنيت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده
 مؤنث كسنتين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من
الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث
لم يقل وحكم الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقي لان مضم
الجمع غير المذكر السالم ليس كمضم المؤنث غير الحقيقي لان مضم هذا يستلزم
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضم ذلك يستلزم التاء والواو في المذكور العقلاء
نحو الرجال جاءت او جاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي والايام
مضت او مضين فكان حكم مضم ذلك كحكم مضم هذا في الحاق العلة لا في حقوق
التاء واذن اضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيعة واخلاق ثياب فان قيل لفظ غير
لا يتعرف بالاضافة الى المعرب فكيف يقع صفة الجمع قيل انه بدل لاصفة او صفة
الجمع يجعل اللام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهاد بمغايرة المضما اليه
لان لم يقيضا فان جمع المذكر السالم مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع
السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبني الحركة غير السكون وقوله مطلقا ظن
ما في المعنى التشبيهية المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكر
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الاحوال فيكون معنى التشبيه عاملا
في الظروف المستقر وضمير جمع العاقلين غير المذكر السالم اى ضمير جمع المذكر
العاقلين اى الضمير العائد الى المذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و
فعلوا اى ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو المستكن فيه
المقرون بالتاء الساكنة التي هي تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو ونحو الرجال
جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موصولة
لهذا النوع من الجمع وضمير العاقلين وكي بعض النسب وضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر السالم صفة جمع العاقلين وانما قيد جمع
العاقلين بغير المذكر السالم احتراما عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضمير هم
الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءوا لان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع
ولا يقال الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة كراهة اعتبارا للتانيث مع
صيغة المذكر وضمير نحو النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها عن مؤنثات اللفظية
والمعنوية وضمير نحو الايام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن اى ضمير فعلت و
هو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايام

مضت او مضين بناءً التانيث بناويل الجماعة او بالنون اما في نحو الايام فليكون جمعها الغير
 العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في
 نحو النساء فلم يحل على جمع غير العقلاء اذ الالف ثلثة عقولهن بحرين مجرى غير العقلاء
 ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات على طريق عموم الجاز او جمع المؤنث على اربعة الصفة
 المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى ثقلها فرغ من التقسيم المذكور
 للاسم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المشنى فالاسم على
 ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المشنى والمجموع ليعلم ان سواهما
 المفرد وما للاختصاص وقدم المشنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه
 بالمفرد وللسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثر تركل عدم اختصاصه بشريطة بخلاف
 الجمع لاخصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء وبان لا يكون
 أفعل فمذكور ولا فعلا ن فعل ولا مستويا معه المؤنث ولا بناء تانيث كعلامة واختصاص
 القسم الاخر وهو الجمع بالالف والبناء بالمؤنث او يذكرك ليرى كسر نحو سرادقات قامت
 او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خاسيا نحو سفر حلات وان
 لا يكون فعلاء افعل ولا فعلا ن فعل ولا مستويا معه المذكور ولا مجردا عن التأني
 الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسباع الصيغة
 وتوفيق الوضع ما لحق اخره الف نحو المسلمين والزبدان وقوله اخره مفعول كحق و
 الالف فاعله والحق در رسيدن او بآء مفتوح ما قبلها اى قبل الياء نحو المسلمين
 والزبدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله بآء وكلمته ما مفعول ما لم يسم فاعله
 لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى بآء فتم حرف جعل قبلها لوقف ما قبل الالف والنون
 مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل نحو من اعن اجتماع الساكنين و
 الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولما لا ينقل اللفظ بتوالي الامثال هو
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحيتين وفتحة النون ولتعا دل ثقل الكسرة
 خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
 دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلاث فخص
 بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقريبا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية
 بكثرة خفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوفق اخر ضميرها في الفعل
 وهما وانما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع

١٥١
 ١٥٢

في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وكصوبها جميع الشفتين
 ولو فوق اخرضيره في الفعل وهو ههوا وانتموا اخرزهدت الياء تكثيرا لا بنسبة
 التنشئة والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث و
 الالكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث وقرق بينهما بحركة ما قبل الياء
 ففتح في التنشئة لوفق ما قبل الالف وكسرى في الجمع لوفق الياء وفتح في التنشئة لوفق
 ما قبل الياء وكسرى في الجمع فرقا بينهما او كسرى في الجمع لوفق الياء وفتح في التنشئة
 فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق بحق والضمير عائدا الى كل واحد من الالف و
 الياء وفيه نظر لانه قد سبق لحق الالف والياء والنون ولا تهيئة على تعيين
 الالف والياء قيل انه عائدا الى ما لحق اخره ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا
 لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله حق قيل انه عائدا الى اللحق وفيه ايضا نظر
 لانه حينئذ يشمل لحق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان
 يؤخر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض
 على الحركة والتنوين الثابتين في الواحد ولا تأثير لها في هذه الدلالة اي في
 الدلالة على ان معه الضمير عائدا الى ما وهو عبارة عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك
 الاسم مثله اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فرذا كالزيدين او جماعة كجمالين و
 قومين من جنسه اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة
 الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى لاحتراز عن المشترك فانه
 لا ينبغي لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسي
 وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر و
 القمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو
 العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجب
 عن النقص الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا
 للمذكور على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في القمرين
 وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اي المسميان بالعين وهذا الجواب يتأتى
 في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيزا كوكب السماء وبالقمرين اخضلا من امرة
 محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين
 المنتسبين بالولادة وعلى هذا ففس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله

ما يماثله في الوحدة بقريته قوله في الجمع ليدل ان معه اكثر منه فلا يرد
 شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنس اى ولا واحد من خلاف جنسه
 ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا الاستغنى عن قوله من جنسه
 لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر
 لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد متمتعاً وامتناع فرد
 لا ينافي كونه فرداً من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد المتمتع
 الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو
 مقامه ولم يحتجوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت
 والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحذف وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخره تخفيفاً
 ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل
 على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من المستغاث الى غير ذلك والحق ما
 ذكره الزمخشري في المفضل قائلاً المثنى وهو ما حكقت اخره زياداً فان الف
 او ياء مفتوح ما قبلها وزن مكسورة ليكون الاولى علماً للضم واحد الى واحد
 والاخرى عوضاً عما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا
 المنفية عبارة الشريفة حيث جعل الالف او الياء علماً على ضم واحد الى واحد من
 غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير المتمتع فان قيل
 لو كان الجنسية في المعنى شرطاً للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو زيدا
 قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الاخر و
 الزيدان كذلك فالمقصود اى فالاسم المقصور وهو الذي في اخره الف مقصود
 وسمى مقصوراً للامتناع عن المد والقاء لتفسير الاقسام استفادة عن عموم قوله
 ما الحق اخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصود والمدود لكنه ترك ذكر
 الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغير في تثنية ما بين حكم المقصور
 والمدود فقال المقصور كانت الفه كاشفة عن او حقيقة كعصا او حكما بان
 كان مجهول الاصل ولم يعمل الى الياء كالمسمى بالي ولدى وهونلا في الواو للحال
 والحالات ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي المجرد اى ذو ثلاثة احرف لا الفلا
 الاصطلاح فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو مولى ومصطفى فليست
 الفه واو فليل عصوان في عصا والواو ان في المسمى بالي ولدى اعتباراً

مج
بلى

للأصل ما في أصله الياء حقيقة أو حكماً مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على
أربعة أحرف فصاعداً حيث لم يرد فيه إلى الأصل لكان الثقل كعملى ومصطفى
والياء أشار بقوله والآى وإن لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى
أو حكماً بان مجهول الأصل أو عديمه وقد أميل كالمسمى متى والى أو كان على
أربعة أحرف فصاعداً أصلية كانت الألف كعملى ومصطفى أو زائدة كعملى
وإرطى وحجى وجبارى فبالياء أى الفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى
ومتيان وبلديان في السمي متى وبلى ومعلبان ومصطفيان وحبليان وأرطبان
وإنما قلبت ياء اعتباراً للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكماً وتخفيفاً فيما زاد
على ثلاثة أحرف ولتقائل أن يقول لو قال والآى لكان أوفق بقوله قلبت واوا
واختصر إلا أن يقال إنما عدل عنه لقصد الثبوت بإيراد الجملة الاسمية في الجزاء
لكثرة صورته وغلبة وجوده والمدود أى الاسم المدودان كانت همزة أى همزة
المدودة أصلية أى غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة كقراء جمع قارئ
ثبتت الهمزة لكان الأصل فيقال قراءان وحكى أبو علي الفارسي عن بعض العرب
قلبها واوا وخوفاً وإن حمل على أخواته من الحمرأء والصفراء أن كانت الهمزة للتانيث
كحمرأء وصحرأء قلبت واوا فنقول حمراوان وصحراوان وإنما لم يثبت كراهته وقبح صوته
علامة التانيث في الوسط فإن قيل إن التاء في نحو مسلمة أيضاً علامة التانيث و
قد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي أن
لا يثبت قيل إن التاء إنما يثبت لثلاث لا يلبس بتثنية المذكر وإنما قلبت واوا والآى
تحرز عن اجتماع الياءين في النصب والجر ولكون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء
لماثلة آياه في تعويضها عنها في ائتت ووقت والآى وإن لم يكن أصلية ولا للتثنية
بل كانت منقلبة عن أصلية واوا ككساء أصله كساواو ياء كوداء أصله رداى
أو كانت زائدة للحاق كعلباء فانه ملحق بسرواج والعلباء مركب من الشر والهم
كجاءه شتر بزرگ وجائى نرم كدرو كياه برويد فالوجهان أى فقيها الوجهان أى فقه
الألف وجهان أو فقيه الوجهان أى في الاسم المدود والوجهان الثبوت والقلب
إنما الثبوت فلكونها في مكان الأصلية باعتبار الحاق بها أو الانقلاب عنها أو
إنما القلب فلشبهها بالهمزة التانيث في عدم كونها أصلية فيقال كسان و
ردان وكسان وسردان ويحذف توبه أى نون التثنية للاضافة أى وقت

الاضافة اذا النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام الكلمة
 وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيقتضيان فان قيل لو كان نون
 التنشئة قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو
 الغلامان لعدم التنوين في الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها
 عوضتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما في
 رجلا ن وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه
 ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو يختار بعض المتأخرين وأما عند سيبويه
 فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرفت في المطولات وحذفت تاء
 التانيث الثابتة في الواحد عند التنشئة على خلاف القياس والشذوذ في
 خصيان واليان دون غيرها ثنائية خصية والية والخصيان الجملتان اللتان
 فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس ثنية المؤنث بالماذكر لكن
 هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالماذكر قيل انما خصا بالماذكر لانهما
 لا لتصاقهما صاراكشي واحد فنزلت لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع
 وسط المفرد وأما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اي حقان وقوله
 شعر هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا بما فساد بعد الولاء اي
 قصعتان فمن ضرورة الشعر اي لم يجز في السعة بخلاف خصيان واليان حيث
 يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جواز الاوجوب المجيء قوله متما تلقى فرب
 ترجف روائق اليك وتستطارا وقوله ايلي اير الكمار وخصيها احب الي
 فزانة من فرازي وقيل هي ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله كان خصية
 من التذلل لظرف عجوز فيه ثلثا حنظل وقوله ترج اليه ارتجاج الوطى وقيل
 جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان ثنيتهما لا تنشئة
 خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع
 في بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة متغيرة
 تاء الاحاد جمع احد وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بغير صفة
 لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة ملتبس بتغيرها
 لا في صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما زيادة كما في نوعي الجمع الصحيح
 وكما في نحو رجال في رجل واحجار في جمع حجر او نقصان ككتب في جمع كتاب

شعر

شعر

شعر

شعر

شعر

او تغيير هيئته اى حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في نحو فلك و
هجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع
حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغير التقديرى كاف لان
لان معناه اى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقدير اكما
في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة
في اسد ورجال وفي الواحد اصلين مثل الضمة والكسرة في فقل وجمار
فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقدير او فرضا وفي قوله على احاد مقصودة احتراز
عن اسم الجنس نحو فقل وتولد لالتما على احاد غير مقصود اذ المقصود بهما
وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحرف ومفرد
على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتراصلا لعدم دلالتها على الاحاد بحروف
المفرد اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام
المفرد فيهما وكذا التمر والتمررة وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو
رمل وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف
مفردة اتما فيقصد احادها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع
التي لها احاد من تركيبها نحو مركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في
الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو مركب وصحب
وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفرد
بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بل ارد الى الاصل مع كونه على غير
صبيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
بحروف مفردة كذا قيل وقيل نظرا لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق
عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون
موقوفا على كونه جمعا له فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير
لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة وعبا ديد وعبايد بمعنى الفرق لعند بحروف
المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا فرضا كما
في المجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان المجموع واستعمالها
في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند

تحقق منه في المجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو عباد وعبد ود
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و
غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم جريان احكام الجمع
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض
الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله
حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سفارح جمع سفرجل وفراز جمع فزند
وان اريد به الجنس مجمل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجبان
يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهزة والتاء في
كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراى
جميع حروف مفردة كرجال وجعا فراو بعضها كسفارح وفرازد ونحو تير
ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطائفة
وهو قول سيبويه بجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس
واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسم الجمع
التي لها احاد من تركيبها كجامل وياقز وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة
على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وياقز جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع
صاحب وسفر جمع سائر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس
لها احاد من تركيبها كتمر وتمرّة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تير اسم جنس لا
واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تير اسم جنس
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فلك جمع
لتحقق التغير تقديره على ما بيننا وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
لذكر ومؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح والمذكر المجموع صحيحا والجملة مستأنفة
لان لما قال فالصحيح لذكر ومؤنث كانت ساللا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

فالمدكر الفاء للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو
 لوفق الواو فتقوله آخره مفعول كحق واو فاعله وكلته ما موصولة او موصوفة
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ مقدم الخبر والجملته الاسمية صفة
 واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوباء مكسور ما قبلها أي قبل
 الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطفت على قوله واو اوباء أي ما لحق اخره
 احدهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خصة الفتحه ثقل الواو والضمه ليدل
 متعلق كحق والضمير عائد الى حقوق الواو والياء وقبه نظرا لان قد سبق حقوق الواو
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى الحقوق وقبه
 نظرا لان حقوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم لان بحل الكلام على حذف العطف
 ويكون المعنى كحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين
 فيستقيم الكلام على اللفظ والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما وهو عبارة
 عن الاسم أي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
 ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وهنا كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض
 الكثرة في الواحد لكان ذلك في المجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الجار واعلم
 من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الجار والعلم في الجدار لكان فلان افقر واعلم منها
 ومنه بيت حماسة **شعر** اللوم اكرم من وبرو والده واليوم اكبر من وبرو ما
 ولدا والوبر اسم رجل فان قيل لم يقله هنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج
 المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية
 ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد هنا تعريف ماهية المجموع مطلقا
 بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتعا فلم يحتمل الى هذا القيد لاخراج المجموع الممتنع
 فان كان الفاء لتفسير احكام الاستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله
 على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او
 سلامته عن التعبير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان اخره اسم كان
 أي اخر الاسم ياء خبر كان قبلها أي قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ
 مقدم الخبر والكج

كقاض حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال
 مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها للاستثقال
 الحركة على الياء ثم حذف لا لتقاء الساكنين وان كان اي الاسم مقصورا الى
 اسماء اخرى الف مقصورة نحو مصطفى حذف الف المقصورة لا لتقاء الساكنين
 وبقي ما قبلها اي قبل الف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحة على الف المحذوفة
 مثل مصطفىون جمع مصطفى اصله مصطفىون فقلبت الياء الفاء ثم حذف
 لا لتقاء الساكنين وبقي ما قبل الف مفتوحا للدلالة على الف ثم قوله مثل خبر
 مبتدأ محذوف ومضاف ومضافون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره
 مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان
 الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكور علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة
 المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجميع لسلامة بناء الواحد
 فيه والمذكر العاقل اشرف من غير فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله و
 شرطه مبتدأ وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور والقاء زائدة والشرط معترضة
 وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر
 ولم يوجد في السعة ونزادة القاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف
 انما فيكون القاء في جواب اما ومنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر
 بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والخبر الشرطية خبر والضمير العائد الى
 المبتدأ مقدر بعد القاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكور وفيه نظر لانه
 على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح
 الشارح في بحث المبتدأ او لاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح
 الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخنا واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه
 احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة وكفى به رابطا اي شرطه
 ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصول مذكور
 والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه ما يذكر وقوله ان كان
 الى اخره استيناف اي ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزاني فاجلدوا ان
 التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه
 مبتدأ محذوف والخبر اي وشرطه على التفصيل وحذف وحذف هذا الخبر بقية

بما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا والاربع انة
 مبتدأ او الجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ
 بجذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون اى بيان شرطه هذا
 الكلام ان كان اسما فذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع
 بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر في هذا النوع
 من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون
 او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار فادة قوله فهو مذكور وقوله علم
 يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر
 خبر مبتدأ محذوف اى فذلك الشرط حصوله مذكورا فذلك المذكر علم يعقل
 وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ
 العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
 يعنى المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دون لان المذكر الحقيقي هو مسمى
 العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد
 جمعه بالواو والنون من التسامح بجذوف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا
 تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف باليعقل فان اريد للفظ المذكر
 يعنى المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه
 مذكر لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ
 العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل
 علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم
 من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة
 بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال يعلم مكان
 يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الملائكة
 بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه
 تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمعه بالواو
 والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الياء جمع بلغة وهي الذاهية
 اى بلغت من الداهي وانما جمع بالواو والنون لان الداهي لما صدر منها
 فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة اى العقوبة نزلت منزلة العقلاء

فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لتوقيفية ومنع التشريع لاينا في اطلاق اللغة
كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار
افادة قوله فذكر هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك
مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو
مذكر يعقل تكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا وهو مذكر كان قوله وان لا يكون
افعل فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذوعدم كونه افعلا فعلاء واذا قدر
فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكروا وان اريد
به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بقاء تانيث مثل علامة ضائعا محذورا بشترا
التذكير اللفظي وان لا يكون افعلا فعلاء عطفا على قوله فذكر اي فذكر وذوات
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذوعدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة
وان كان تقدير قوله فذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله
افعل خبر لا يكون واصافته الى فعلاء باد في ملاسته اي افعلا الذي مؤنثة فعلاء
لكن يرد عليه ان افعلا ههنا علم لما يؤنث به من نحو اضمروا سمروا وغيرها والعلم
لا يضاف واجيب باناسلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بنكرات
بواحد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلا فاعلى مثل احمر فانه لا يقال
فيه احمر للفرق بين افعلا هذا وبين افعلا التفضيل حيث يضم جمع افعلا
التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعاء حيث يحج جمعة بالواو والنون
فخوا جمعون لان مجيئة بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو في الاصل افعلا
التفضيل لا افعلا فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحالي افعلا فعلاء
يختص بذلك وحيدون يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه
الاشكال اصلا ولا فعلا فاعلى عطفا على فعل ولا زائدة لتأكيد النفي واصافته
فعلا الى فعلى باد في ملاسته كافعل فعلاء اي ولا فعلا الذي مؤنثه فعلى
مثل سكران فانه لا يقال فيه سكران للفرق بين فعلا فاعلى هذا وبين فعلا فعلاء
ميت بعمر جمعة هذا الجمع كندسانون ولا مستويا عطفا على الفعل ولا زائدة

لتأكيد النفي أي وان لا يكون المذكر مستويا في أي في ذلك الوصف مع المؤنث
 نحو جريح إذا كان بمعنى مفعول وصبور فان المذكر فيهما مستوي مع المؤنث يقال
 رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
 لانه لو جمع مذكر بالواو والنون كجمع مؤنثه بالالف والتاء حينئذ يرتفع
 الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة استخف أي ارتك و
 اضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى
 وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
 الكلام فكيف يستوي شي في نفسه مع غيره وكو قال ولا مستويا فيه المذكور
 المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال شيخنا واستاذي تعده الله تعالى بالرحمة
 والعرفان ان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر
 من وجه السخافة تفر ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكور دون الاسم
 بدلالة ان البحث في المذكر لان صدر البحث المذكور ما بحق اخره فلا اشكال
 اصلا ولم يحتج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افعال فعلاء ويكون المعنى
 شرط ان كان صفة حصول مذكرو عدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف
 مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله
 وان لا يكون افعال فعلاء فيكون المعنى شرط ان كان صفة فهو مذكور يعقل وذو
 عدم كون المذكر فيه مسمى افعال فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع
 المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين
 الانصاف ولا تاء التانيث عطفت على قوله افعال فعلاء أي وان لا يكون كائنا
 بتاء تانيث او عطفت على قوله مستويا أي وان لا يكون ذلك المذكور كائنا بتاء تانيث
 مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان تبقى التاء وتترك
 فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وان ترك
 لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه
 كعلام ويحذف نونه أي نون الجمع للاضافة لانه نون عوض عن التوين المتاني
 للاضافة لان الاضافة يقتضي الانصال والتوين الانقطاع وقد شد نحو ارضين
 بفتح الراء كارضات وتمرات وسنين وبثين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال
 مفكر وهو ان يقال ان الارض والسننة والثبة والقلعة ونحو ذلك جمعت بالواو

والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية
فاجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين
وارضين كجبر النقصان الواقع في واحد وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في
ارض لانها في التقدير ارضة بهليل تصغيرها على ارضية وكاللام في سنة فان
اصلها سنة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبر لما دخل عليهما
من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات
كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف
الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الدواهي ونحو
قوله تعالى رأيتهم لي ساجدين متاؤل لان لما صدر فعل العقلاء وهو اصاب
الحال والتكاتب من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء
فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اي جمع المؤنث الصحيح او المؤنث لجمع صحيحا
ما حق اخره الف وتاء نحو هذات ومسلمات وشرطه اي شرط الاسم الذي
جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم
الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر او الواو
للحال اي لذلك المؤنث اول ذلك الاسم مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك الاسم
او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السال هو سواء كان بالواو
والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع و
جمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف
والتاء وجب ان يجمع بالاصل وهو المذكر بالواو والنون لاجمع التكسير ليكون
الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم
ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى
اخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض
الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء
اسم الاشارة ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر
لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه
بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا او يقال قوله وشرطه مبتدأ
مخذوف والخبر اي وشرطه بايد ذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الذين آمنوا

فأجلدوا كما مر أو يقال أنه مبتدأ خبره محذوف أي وشروطه على التفصيل واحد
 هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر أو يقال أنه مبتدأ بجذات مضاف والجملة
 الشرطية خبر بتأويل هذا الكلام كما مر وإن لم يكن له أي لذلك المؤنث ولذلك
 الاسم مذكر مجموع بالواو والنون فإن لا يكون أي فالشرط عدم كونه مجردا عن التأني
 إذ لو جمع المجرد عن التأني بالالف والتاء لزم اللبس بذي التأني كحائض حيث يقال
 في جمع حائضتي التي أريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي
 أريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لأن
 ما فيه التأني صريحا اليق بالجمع والالف والتاء ما فيه التأني تقديرا والأي وإن لم يكن
 المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ومرعد وتمر وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف
 أو مصدر أي زمانا مطلقا أو جمعا مطلقا أو غير مقيد بشرط فيقال هذات
 مرعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات
 بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان
 الجمع المكسر فقال والمكسراي المجموع المكسرو في بعض النسخ جمع التكسير
 ما تغير كلمة ما على النسخة الأولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع أي مجموع
 أو جمع تغير فيه بناء واحد المحقق كرجال في جمع رجل وأفراس جمع الفرس أو
 المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون أراد بالتغيير أعم من أن يكون حقيقة
 كعامة المجموع المكسرة أو تقديرا كما مر في ذلك وهجان فإن قيل هذا الحد
 ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات
 بفتح السين وكسرها جمع كسرة يسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة
 يسكون الراء فانها مجموع سلامة مع وقوع التغييرات قيل الاعتبار بالتغيير هنا يكون
 في أي أن الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فإن أصل مصطفون
 مصطفون وأصل معلون معلون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم إلى جمع
 القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة والحد
 داخلان أي حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في
 القلة وبنية جميع القلة أفعال وأفعلة وأفعلة وبنية الجمع الصحيح عطف على
 قوله فعلة أي الجمع السالم يعني ببنية جمع القلة هذه الأربعة وكلما نوعي جمع
 السلامة ونزاد الفراء فعلة ككلمة جمعها كل ونزاد بعضهم أفعلة كاصد قائم جمع

صديق وقال الشارح الرضائي الظاهران جمعي السلطنة لمطلق الجسم من غير نظر
 الى القلة والكثرة ويصلحان لهما فاعلم ان الامثلة الاربعه المذكورة ثلثها غير
 منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعله وفعلته للعلمية والثانيث وافعا
 منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلميه لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس
 على ما عرفت وما عدا ذلك اى ما عدا المذكور من الاوزان الاربعه وجمعي الصحيح
 جمع كثره اى واقع على فوق العشرة فاذا لم تجع للاسم الابداء جمعه القلة كارجل
 في الرجل او جمع الكثرة كرجال في الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
 يستعمل احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع
 وجود اقرآء ثم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل
 به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جمع تقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتصلة
 بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم
 الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والفعل والصفة المشبهة
 واسم التفضيل والظرف والالة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاطلة لاجل
 دلالتها على معاني الافعال ولذا لم يذكر الظرف والالة لانها لا يعملان وانما قدم
 المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند
 البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصل لانه كان الاختلاف بخلاف غيره
 من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجاري على الفعل
 وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على
 الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احتراز عن اسماء
 المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على
 الحدث ولتقابل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو
 وفرا وجرا وافتة وثقة ويحك وبيك وويلك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة
 او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر
 لا مكان فرض الفعل في كل منهما ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل
 لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او
 متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنة اياه في حركته وسكناته و
 جريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشمل

الاسماء المتصلة بالفعل

على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح
 مشهور فيما بينهم فلا يلزم الا بهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحد
 على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
 الا بهام وهو اى المصدر من الثلاثى اى من الفعل الثلاثى او من بناء الثلاثى
 سماع اى مسموع او سماعى او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه
 ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثى الثلاثى المجرد او با على ثلثة احرف
 لا الثلاثى الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسى لا
 سماعى وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر
 على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثى او ابتدائية اى حال كونه
 مأخوذا من البناء الثلاثى وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب الكوفيين وفيه
 جعل هذا الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس بقوله سماع
 فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمير لانه مصدر وليس فى المصدر ضمير ومن غيره
 اى غير الثلاثى قياس اى مقليس او قياسى او ذو قياس اى من شأنه ان يثبت
 من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اى وهو من
 غيره قياس وحذوف هذا المبتدأ بقريضة السياق فيكون الكلام من باب
 عطفت الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين
 مختلفين يعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطف على قوله من الثلاثى
 وقوله قياس عطف على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثى منصوب
 المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار
 ويقال الجواز في الدارين وفي الحجة عمر ولكنه لم يثبت او يحل الكلام على قول
 الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل ومنه
 في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجا واستغفر
 استغفا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة ويعمل المصدر بعمل
 فعلة لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ما ضيا او عيه حال من فاعل يعمل
 اى حال كونه ماضيا وغير ماضى اى سواء كان بمعنى الماضى نحو اذكر ضري في مس
 زيدا وغير الماضى اعنى الحال والاستقبال نحو ضري زيدا الآن او غدا شديد
 ولم يشترط لا عماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لا عماله اسما

الفاعل والمفعول لأن عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فإنه
 يعمل لمشاكلة الفعل لفظاً ومعنى وهذا لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
 إذا لو كان بمعنى الماضي كان مشابهاً له معنى ومخالفاً له لفظاً ومشابهاً للمضارع لفظاً
 ومخالفاً له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصح وقيل
 إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيداً شديداً لأن العمل
 لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن أن
 المصدرية إذا دخلت على المضارع خلص الاستقبال ثم المصدر إنما يعمل إذا
 لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فلا يصح أن يعمل بل العمل
 حينئذ للفعل لأنه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مطلقاً
 القوي ولأن عمله لكونه بتقدير الفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً تعذر
 تقديره بان مع الفعل إذا لا يصح تقدير ضربت ضرباً بضربت أن ضربت وإذا
 سُدَّ مسد الفعل يصح أن لا يعمل للمصدرية بل لنسبته من باب مفعول كما سيبيح
 ولا يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه أي على المصدر لأنه ضعيف العمل
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمير بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصاً
 مشابهة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فله عدم موازنة في حركته وسكناته وأما معنى
 فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظاً ومعنى وكذا اسم
 المفعول على ما سنبينه في موضعه وكونه بتقدير الفعل مع أن وشئ مما في جيران
 لا يتقدمها لأن حرف أن موصولة والفعل التي بعد هاء أصلتها وشئ مما في حيز
 الموصول من الصلة ومعملها لا يتقدم ولا يضمرفيه أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضرب زيداً وإنما لا يضم
 الفاعل فيه لأنه لو اضمرفيه لا ضمرفيه في مثناه ومجموعه لثلاثاً لئلا يتبسثنى والمجموع بالهاء
 ولا يجوز إضماره في الثنى والمجموع لأنه يستلزم التثنية في الثنى وهما ثنية المصدر
 وتثنية الفاعل المضمير واجتماع الجمع في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل
 المضمير وهو مستقل ولو لم يكن المصدر ولم يجمع عند تثنية المضمير وجمعه يلزم
 التباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا تجاده مع فاعله في مصدر فاعله فثنية أحدهما
 وجمعه تثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولما قل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير الثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالنظر المستقر
 واسم الفعل فانها يتحملان ضمير الثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
 زيد رويد عمرو واويا زيدان رويد عمرو واويا زيدون رويد عمرو وهذا حاصل ما ذكر
 في الرضي واوجب بان الاضمار في الظروف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما
 ضمير فيه وهو الفعل لاحقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافتراقا
 ولا يلزم ان المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى او اظعام
 في يوم ذي مشقة يتيمة الضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا
 عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعاقبه ولان التزامه يؤدي الى
 الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل
 لا يضمرفيه ويجوز اضافة اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القضا
 الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
 الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
 مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاذ وضرب يوم الجمعة
 وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد والمصدر بفعل
 معروف مع ان او مرفوع ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظروف
 جاز ان يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
 اليوم زيد عمرو واوعا اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه
 مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
 كان باللام لا يحتمل تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه
 صم على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه بحال القرار اى
 الاجل والبرد منعه وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدر مستكر عاملا فيه
 اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لمربات في القرآن شئ من المصادر المعروفة
 باللام عاملا في فاعلي او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى
 لا يحب الله الجحيم بالشؤم من القول فان كان مطلقا نتيجة التقيد بقوله اذا
 لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معتراضات لبيان بعض احكام اعمال
 المصدر عند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
 دون اذ المفعول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

والاستمرار وأجيب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار
الموصوف القديمر المنزه عن التعبير والحدوث ويدخل في الحد الناهق والصاهل
والعاري وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقول
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء وأجيب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب
حيث تغلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به لان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و
لم يقل لمن فعل لثلاثي يخرج نحو متكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كاد وحاش
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحدث بفعله وصيغته وهذا
مطرد في كل صيغة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافية من باب جرد
قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لـ والعطف على
اى واقعة على وزنت فاعل اراد بصيغته صيغة الكثير المشهورة والانفعال و
فعل وحذف ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما
بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحوي
وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صيغة الصيغة اى صيغة الكاشة من
كذا وقية نظرا لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على
معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم الجور والجواب عنه ياتي بعد اسطر
الحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهولك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع تحطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير
المجرد الثلاثي يعنى الثلاثي المزيد فيم والرباعي الجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين بتقديم
المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفاً على قوله

من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة
 المضارع عطفت على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف
 المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان
 ظرفا كما نرى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم
 مضمومة البناء بمعنى مع اي مع سيم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
 حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الآخر كلمة موصولة
 او موصوفة والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
 حصل قبل الاخران لم يكن فيما قبل الآخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
 يتفعل فان ما قبل هذه فتم نحو مدخل ومستخرج مثل بمثلين اجد هما على
 صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
 بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا
 نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بكسر الميم لثا^{بعة}
 ما قبل الاخر ويضم ما قبل الاخر لثا^{بعة} الميم كما في مبنين من انتن يبتن
 فانز جاز فيه كسر الميم وضما لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بين على الأصل
 فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الاخر نحو لغصن
 فهو محصن واشتهب فهو مشتهب بالفتح قيل انز قليل او مستعار من اسم المفعول
 كسيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الأصل ويعمل اي اسم
 الفاعل على فعله اي الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما
 او متعديا مقدما او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة
 لفظا ومعنى ولا يلزم من اعماهم ما قوي شبه اعماهم المريقوقوته وقيل هذا
 الشرط للعل في التصوب دون الرفع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
 لشدة الاختصاص به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعولات
 القوية كالمفعول فلماذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على سببته فيهم التفضيل
 ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
 مطلقا ايضا الشبهه بالفعل في الدلالة على الحد ولشبه الخاص بفعل التعجب

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب وأذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط أما حال
 أي متلبساً بشرط أو خبر مبتدأ محذوف أي هو متلبس بشرط والجملة حال أو
 معترضة وأضافة الشرط إلى المعنى أضافة المصدر إلى المفعول بمعنى اللام أي
 بشرطاً بمعنى الحال أو الاستقبال أو بيانية أي بوجود شرط هو معنى الحال أو
 الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا أو باشتراط معنى كذا و
 أضافة المعنى إلى الحال بيانية أو بآدني ملازمة أي معنى يحصل عند اقتران الحال
 أو الاستقبال وقال الكسائي انه يجعل مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي أو الحال
 أو الاستقبال والاعتماد عطف على معنى أي بشرط معنى الحال أو الاستقبال
 وبشرط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على المتصفت به أي على صاحبه وهو
 المبتدأ أو الموصول أو ذو الحال نحو زيد قائم أبوه وجاءني رجل قائم أبوه
 وجاءني زيد راكباً غلامه أو الهمة أي همة الاستفهام نحو قائم زيد أو التأني
 نحو قائم زيد وإنما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه أي في اسم الفاعل
 جهة الفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه أو ملتصقاً بما هو بالفعل أولى وهو
 الاستفهام أو النفي وإنما شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و
 الخطاطبة عن الأصل فلم يجز ابتداء ضرب زيد عمر أو هذا عند سيدي به و
 سائر البصريين وأما الأخفش والكوفيون فيجوزون أعمالاً غير معتد على شيء بها
 ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لأعماله فإن كان الفاعل للتعقيب في الأخبار أي
 ان كان اسم الفاعل للماضي أي بمعنى الماضي والاستمرار التضمن للماضي وجبت
 الأضافة أي أضافة معنى تميز من حيث المعنى من ال عن الفاعل أي وجبت
 معنى الأضافة أو ظرفاً أي وجبت الأضافة في المعنى أو حال أي ذات معناه ومعنوية
 لقوات شرط اللفظية وهو أضافة الصفة إلى معمولها لأن اسم الفاعل غير عامل
 حينئذ لا تنفك شرط عمله هذا أي وجوب الأضافة إذا كان بعده معمول ولا جاز
 ان لا يضاف نحو هذا ضارب أمس ولا يعمل حينئذ إلا في الظروف والجوار والمجرور
 نحو زيد ضارب أمس بالسوط لأن كيفية الحركة الفعل خلافاً للكسائي فإنه
 عمل اسم الفاعل مطلقاً كما مر ولم يوجب أضافة فتد ولو اضيف لا يكون الأضافة
 عنده معنوية بل لفظية لأنه يقول ان أصله الحال أو الاستقبال وأما الماضي
 فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذي اللام فإنه

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا يتمسك بجواز زيد معطى بكلمة درهما
 بالاتفاق ولا يتمسك له به لأنه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل أي أعطاه
 درهمها كما ذكر في المتن والجملة مستأنفة لأنها وقعت جوابا لمن قال ما أعطاه وقال
 لا ندلسي هذا أعني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من أفعال القلوب نحو
 أنا ظان زيد أمس ذاهبا لأنه لو قدر هذا فعل آخر يلزم الاقتصار على أحد المفعولين
 اللهم إلا أن يمنع جواز ذلك المزموم الاقتصار ويجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك
 من خصائص أفعال القلوب كسائر الخصائص التي سند كرها وإن كان معمول
 آخر لفظ كان هذه أمّا تامّة أي أن وجد معمول آخر لاسم الفاعل غيرها أضيف اليه
 بعد كونه بمعنى الماضي أو ناقصة أي أن كان له أي لاسم الفاعل الذي معنى الماضي
 معمول آخر غيرها أضيف اليه معنى بأن اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد
 معطى عمر وأمس درهمها ففعل مقدراى فهو متلبس بتقدير فعل مقدراى عليه
 اسم الفاعل أي أعطاه درهمها والجملة مستأنفة لأنه لما قال زيد معطى عمر وأمس
 فكان سأل أسال ما أعطاه فقال أعطاه درهمها ولتقابل أن يقول هذا هو تقدير
 الفعل لا يثبت في اسم الفاعل من أفعال القلوب نحو أنا ظان
 زيد أمس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم إلا أن يجعل عاملا مع المضى ويجعل
 ذلك من أفعال القلوب ولتقابل أن يقول أن قوله معمول آخر يقتضي أن يكون
 المضاف اليه أيضا معمولاً لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك
 وأجيب باننا لا نسلم أنه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل على
 تقدير التسليم قلنا أن معنى قوله معمول آخر أى صالح لعله فيه على تقدير
 أن لا يكون بمعنى الماضي أو يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير
 على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك أن درهمها في زيد معطى عمر وأمس درهمها و
 المضاف هو عمر وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو
 بتقدير كونه بمعنى الحال أو الاستقبال أو تحمل على معمول له من حيث المعنى
 لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله
 تعالى وجاعل الليل سكنا لأن الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولتقابل أن
 يقول أن في اطلاق قوله وإن كان معمول آخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا
 لأنه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه أو معمول لفعل مؤخر عنه أو غيره

٢
 ١٥
 ١٦
 ١٧

جعل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدرفان دخلت اللام لتفاءل التعقيب في الاخبار اى
 فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في
 جواز الاعمال اوجميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال والماضي
 لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمرفوعة جملة
 ولولم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما
 ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز
 المضارب امس غلام زيد قائم كما يجوز عند حقوق غدا والآن وما وضع عنه
 اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضارب معنا
 كثير الضرب وعليم معناه كثير العلم وحذر معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله
 وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل
 الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو
 الآن او غدا ونريد الضارب ابوه عمرو الآن او غدا وامس فان قيل لم يعمل هذا
 مع انه لا يجري على الفعل المضارع اى لا يوازنه في حرركاته وسكناته فلم يمت
 المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبار الواصل وعدم اعتبار العارض اللفظية
 او تقول ان ما صدق عليه هذه اللفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة
 فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضارب والعليم عالم والحذر حاذر فكا
 مما يوازنه في حرركاته وسكناته حكما باعتبار ما لا نرمتها له ولتضمنها اياه كذا
 في جواسى المصباح والمثنى والجمع مثله خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل
 ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما
 كرم قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والجمع
 بعد الفراغ عن حكم كل نوعي الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و
 الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع
 السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون
 اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها والتعريف اى ومع
 التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيم الصلاة وذلك لان اللام موصولة
 وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما اخذت
 من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين
وأما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم
التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو أشهر وأعرف إلا أن يعتبر الكيفية
من حيث أنه وقع عليه الفعل بخلاف أشهر والكرف فإنه ليس بهذا الكيفية
لأنه من حيث أنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في
الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب
تبعاً على سبيل التغليب والأمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وأما قال
ما اشتق من فعل مع أن الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة إلى جريان
الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل و
صيغته أي صيغة المفعول من الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالباً
والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته أي كائنة على مفعول مضروب وقوله من
الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفاً وأما قلنا غالباً
لأن صيغته قد يحى على فاعيل نحو قتل وجريح لا يقال أنه صفة مشبهة لاسم
مفعول لأننا نقول أن الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل
وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لأنها بمعنى مقبول ومجروح ومن
غيره أي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كخفة الفتحة وكثرة
المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل على
المضارع المبني للمفعول كما ستخرج وقد شذت أضعفت الشيء فهو مضعوف
بمعنى المضعف أي جعلت مضاعفاً وقوله على صيغة اسم الفاعل عطفت على
قوله مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على
صيغة اسم الفاعل وورد فاصلاً بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة
ما موصولة أو موصوفة أي بفتح الحرف الذي أو حرف حصل قبل الآخر وأمره
أي أمر اسم المفعول أي شأنه في العمل أي في كونه عاملاً على فعله الذي هو
مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط أي اشتراط أحد الزمانين
إلا إذا كان ذلك اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه أو الهضرة أو النافية لعل في
المنصوب كإسم الفاعل وكذا في وجوب الأضافة معنى إلى المفعول أن كان

بمعنى الماضي نحو: زيد معطي درهم أمس وذلك لأنه عمل فعله وهو
 الفعل المبني للمفعول المشابهة له مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشرائط ففعل بتلك الشرائط مثله
 وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في
 الفاعل مثل زيد معطي غلامه درهم الآن أو غدا حيث عمل عمل يعطى ثم لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم
 الفاعل وشبهت به في أنها متنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل
 فإنه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما
 ستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلاً أو زائفاً فقد ذكر في بعض شروح
 المكشاف في بحث الترقيم أن الفعل المتعدي قد يجعل لازماً وينقل إلى
 فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والمعلم و
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا التقيد احتراز عن اسم الفاعل و
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت أي على الدلالة على صفة ثابتة لأحد ثم فمعنى
 زيد كرم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا اريد ذلك
 قيل كرم الآن أو غداً وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا التقيد احتراز
 عن نحو قائم وذهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدث
 فإنه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الجداد اسم التفضيل الذي
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فإنه مما اشتق
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا أن
 يقصد الحيثية أي من حيث أن قام به الفعل فيخرج ذلك لأنه من حيث أن قام
 به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف
 الجواب عن إيراد ذلك في جداول اسم الفاعل وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية أو من حيث أن صيغتها ليست على وزن
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الأول كان قوله على حسب السماع أي على قدر السماع
 ووفقاً من الواضع خبراً بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخيال الأول أي
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث أن صيغتها اسمية وصيغته

الصفة المشبهة
 بالفاعل

اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيضمن حكما على حمدة
لأن الخبر الأول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها
ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع
من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها وان لم تواتر صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لشابهتها
باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما
الاعتماد على صاحبها او الهزة او ما فشرط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل
انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم
الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم فريضة الفرع على الاصل قيل
المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة لضرورة لان اشتراط الزمان فيها
يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث
على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه ههنا لانها ابدل
مشبهة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون
الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى
بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها
اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف
على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا
باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فلهذه ستة اى فهذه
الاقسام ستة بضر بالاثنيين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في
كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصار
الاقسام ثمانية عشر بضر بالثلث من اقسام المعمول في الستة من الاقسام
الحاصلة بضر بصيغتي الصفة في صفات المعمول الثلث فتقوله صارت ثمانية
عشر جملة مستأنفة كانت مسائل اقال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية
عشر قسمات ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات
اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتعة و
هي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخى واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة
مشواه في ههنا لعله على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المعمول

في معمولاتها المرفوعة على البناء على أي حال كون المفعول فاعلا نحو حسن وجهه و
 النصب أي نصب المفعول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه أي تشبيهه مفعول
 الصفة بالمفعول أي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة أي في المفعول المعرفة نحو الحسن
 الوجه بالنصب فإنه مشابه بالمفعول به وليس بمفعول لأن فعل الصفة المشبهة
 غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم
 الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما أن الجحر في نحو الضارب الرجل
 مشبهة بالجحر في نحو الحسن الوجه فيهما أعني الضارب الرجل والحسن الوجه متعاضدا
 ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل أصله النصب ويجوز بالإضافة لتشبيهه
 بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه عطف الرفع على الفاعلية والجحر
 على بالإضافة كحصول التخفيف بخلاف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الأضافة
 وينصب التشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمفعول معرفين باللام ثم
 قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه وأعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
 صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالشوق من القول وعلى التميز عطف على قوله على
 التشبيه بالمفعول أي والنصب على التميز في النكرة أي في المفعول النكرة في نحو
 الحسن وجهه والجحر أي جحر المفعول في معمولاتها المجرورة على الأضافة أي مبني على
 كونه مضافا إليه وتفصيلها أي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه
 الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة
 فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر أي تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن
 وجهه مبتدأ وقوله ثلاثة بمعنى ذو ثلاثة أوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل أو
 يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ المحذوف
 أي هذه ثلاثة وفيه نظر إذ لا يستقيم أن يجعل قوله حسن وجهه خبرا إذ تفصيل
 مسائلها الثمانية عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطى على هذا الخبر غيره حتى يتم
 به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه أي
 مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقي في كون كل ذي ثلاثة أوجه فالصفة
 في حسن الوجه مجردة عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 فهذه ثلاثة فإن قيل أي حوت في إضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في
 الفاعل قيل تقدير الحرف في الأضافة المعنوية وأما الجحر في الأضافة اللفظية

محمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الأضافة بواسطة
 حرف الجر لفظا أو تقديرًا محمول على كونه تعريفا للأضافة المعنوية وفيه نظر لأن
 تقسيم الأضافة إلى معنوية ولفظية ياتي هذا الحمل ولأن الاسم في باب الأضافة
 لا يعمل إلا لنيابة عن حرف الجر فإذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه أو
 محمول على رادة التقدير حقيقة أو حكما فيتناول الأضافة اللفظية على القول بالتقدير
 الحكمي على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للأضافة لهما أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو
 غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من
 لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو
 ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير من البيانية في نحو حسن الوجه بعد
 خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالأضافة والقول باضمار الفاعل إذ لو لم يخرج عن
 الفاعلية لفظا بالأضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن إلى
 الوجه من باب الأضافة إلى المشبه بالمفعول لفظا وإلى الفاعل معنى أو يقال
 حروف الجر في الأضافة اللفظية غير مخصصة في الثلاثة المذكورة بل حروفها ما
 يتعدى بها أصل الفعل المشتق منه المضاف نحو مراغب زيد فإنه بمعنى إلى
 أي راغب إلى زيد إذا جعل اضافة إلى المفعول وكذا بالغ البلد وإذا لم يتعد
 ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تفهيم
 الجر لما قلنا أن المضاف لا يجر إلا لنيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
 في حكم العدم إذا اضافة الصور يتيستدعي صورة اللام لامعناها أو الالتماس
 معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة
 مرفوعا ومنصوبا ومجروا وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة ذات لأم والمعمول
 مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجروا الحسن وجهه معطوف بحذف العاطف
 لعله حذفه تحريزا عن كثرة التكرار وإنما غير السنن السابق ليشير إلى أنه
 شروع في تقسيم الحرف من الصفة المشبهة لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة
 المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
 والمعمول أيضا ذات اللام مرفوعا ومنصوبا ومجروا وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة
 معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة مرفوعا ومنصوبا ومجروا
 هذه ثلاثة اثبات منها مستعان فالاثبات مبتدأ ومنها صفة وممتنع خبره

هذه ثلاثة أقوال

اى اثنان كائنان من الأقسام الثمانية عشرة متمنعان وهما الحسن وجهه تكون الصفة
 ذات لام والمفعول مجرور مجردا عن اللام والاضافة متمنعان ظاهرا لعدم افادة
 الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع
 الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية مجرى مجرى العنوية فكما لا يجوز في العنوية
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
 الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه
 عطفت بمحذوف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلاف في جواز واحد منها
 وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام والمفعول مجرور مضافا قال
 بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه قال بعضهم
 انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو
 الصحيح وعليه لاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا بالجاء والمجرور
 اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلاف البواقي من الثاني
 عشرة بعد اسقاط مسألتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه
 ضمير واحد وهو فيما اذا كان المفعول مضافا فروعا او مفردا منصوبا او مجرورا
 احسن خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي كان
 منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع
 قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسألة تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن
 الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجاء والحسن وجهه وحسن وجهه وحسن الوجه
 بالجاء وحسن الوجه بتنوين حسن وينصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة و
 حسن وجهه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجاء تعدد الفاعل لانه من باب
 الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا يدل ليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
 ولا ففيها ضمير للموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة يخرج عن حيز كونه فاعلا لفظا
 لكنه فاعل معنوي وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد
 الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على الحمل
 باعتبار المعنى وهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان
 المفعول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن لحصول المقصود اما عدم
 احسنيته فلوجود الزائد على المقصود ومسألة ثلث او اثنان على حسب

مجرور مضافا للحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمفعول

١٠ وجه الحسن وجهه
١١ ما بعد هاء لا ضمير فيها أى فى الصفة المشبهة

الاختلاف نريد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجز الوجه هو الذي
اختلف فيه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المفعول رفوعا
غير مضاف قيم لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومساكنها
ارج الحسن وجهه برفع وجه وحسن وجهه برفع وجه وحسن الوجه بتوئين
حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها أى بالصفة
المشبهة^{١٢} ولا يلزم تعدد الفاعل فى كالفعل الفاعل للتعليل أى لان الصفة المشبهة
حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذلك هذه ويجوز ان
يكون قوله وهي كالفعل نتيجة أى حينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل فى انها
لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والآ أن حرف
الشرط والشرط محذوف أى وان لم يكن يرفع بها بل يجوز بالاضافة وينصب
على التشبيه بالمفعول فيها أى فى الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل الماجز
بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم
يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع أى اذا تحقق وجود
الضمير فيها اذا كان ما بعد هاء منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على
حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة
وجه او حسنة وجهها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجهها والزيدون حسنا
وجه والزيدون حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت
النون بالاضافة أى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين
أى غير المتجاورين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما
ذكرنا من الصور أى ما جاز فى الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فى اسم
الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة انما
هى لمشابهةها باسم الفاعل فجوازها فيه أولى فنقول القائم الغلام رفعاً ونصباً
وجراً وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب
الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا
اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التيمي لأب الى آخر الصور وان قيل اسم
المفعول لا يبتنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد
المضروب مثال الاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل غير المتعدي

١٢ والقائم غلامه

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول
 ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين
 احترازاً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد ومعهطيهما حيث لا يجري فيهما
 مع ما تعدى اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المفعول على المفعولية
 او جره على الاضافة وذلك لاننا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو
 قيل زيد ضارب ابير مثلاً لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول ضارب فاعل
 اضيفت اليه وان اباه في المثال الثاني مفعول المعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
 ثاني اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانزمين فانه
 لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجور وقرئ ما فرغ من بيان
 الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل
 على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن
 الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صفة
 موصوف اى لما وصفت بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع حينئذ صلة
 محذوفة اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف و
 لم يقل لمن قام به اولى وقع عليه ليشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل
 الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل
 الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه فذلك
 الفعل اى في الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو نزل وكامل حيث لم يقصد
 فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال
 مثلاً بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت
 للمبالغة كضارب وضروب ونحوها لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد
 فيها الزيادة على الغير وهو افعلى اى صيغة افعلى ونحو خير وشر اصلها اخير
 واشتر وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احتراز بقوله لمن
 ثلاثي عن الرباعي نحو بعثه بقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتد
 يمكن بناء افعلى منه اى من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء
 افعلى لانه لو نقص لاختلف لفظاً وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج

الاسم
 التفضيل

لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف ل زاد على بناء افعال وقيل يمكن
 محذوف مبتدأ محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افعال منه والجملة معترضة وقيل
 قيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعال منه ليس بعلة لبنائه بل علة
 البناء الادة بتفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب
 الجملة صفة اخرى لثلاثي اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس
 بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمر واعور لان منهما خبر مبتدأ
 محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب
 افعال لغيره صفة افعال اي الفعل الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة
 نحو احمر واسمر واعمر واعور فاونبني منهما افعال التفضيل لزم اللبس واشتبه
 افعال التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد
 ذو حمرة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعال التفضيل
 من العيوب بنحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل و
 البلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على
 هذا يصح نحو احمق على معنى للتفضيل اذا كانت ايضا من العيوب الباطنة وقد
 حكوا بشذوذ في احمق من هبنقة اللهم الا ان يراذ بالحمية ما يبدؤ في الظاهر
 من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليق خزنات وخبوط على عنقه وصده
 مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه
 اسم التفضيل الا شاذ وفيه نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة
 للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير
 معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذ هذه ولو اعتبرت العوارض لوجب
 ان يحكم بشذوذ وذا جهل وابلد لو اريد بهما ما يبدؤ في الظاهر من اثر الجهل و
 البلادة في احد ولهم يحكم بشذوذ وذهما احد فان قصد غير اى تفضيل غير
 الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرابعي مجردا او مزيدا فيه
 او ثلاثيا مجردا من اللون والعيوب توصل اليه اى الى تفضيل غير ممثل هو اشد منه
 اي باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبة
 له واتباع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة المقصود على وجه يمكن تقوله
 هو اشد منه استخراجا وبياضا وعيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن من استغفار او بياضا واقم منه
 وخرجت وعميا وقياسه اى اسم التفضيل للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه
 يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما
 بني للفاعل اى ما كان معروفا فيصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من
 المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والراد بالفاعل من قام به
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد
 به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على جذات المعطوف اى قياسه
 للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس
 اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ
 وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيء للفاعل
 بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يحى اسم التفضيل
 لتفضيل المفعول سمعا نحو اعذر والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ
 واعرف اى اكثر معدورة واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية ويستعمل
 اسم التفضيل في كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد
 ثلاثة اوجه فقط وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد
 ثلاثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اى كائنا من نحو زيد افضل من عمرو
 او معروفا باللام نحو زيد افضل وهذا اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية
 ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل
 الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع
 فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل
 من عمرو باستعمال مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بواحد منها
 الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في اخوهم
 فانه يخرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلثة
 اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلاثة الا ليدل

على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للوصف به على غيره اى
المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة
المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت
زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمر وافضل
الناس فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا
منوياً لان اللام العهدية تشير الى فعل المذكور معه المفضل عليه على ما بينا لان
معنى قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه لفضل من زيد مثلاً ولا يجتمع اثنان
منها للحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعاً فلا يجتمع
الا نادراً فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة نحو الله اكبر
قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيد افضل واشرف الناس و
اكبر من عمر او تقدير فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما
تقول في الدنيا والجلّي فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث والادنى والجلّي
تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلاثة في قوله
فما سمع دنيا ظالمها قد مدت وفي قوله وان دعوت الى جلّي ومكرمة قيل جواز تجردهما
عن احد الثلاثة المذكورة بصيرورتها اسمين واتحاه معنى التفضيل عنهما فان الدنيا
صار اسم للزمان المتقدم على الآخرة والجلّي اسم للخطّة العظيمة فيجوز استعمالها بدون
احدهما فان قيل فما تقول في نحو الحسن في قوله تعالى وقولوا للناس حسناً و
في نحو السوى في قول الشاعر شاعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا
يخرجون عن غلط بيتين فانهما من اسماء التفضيل لانها تانيث احسن واسوء
قيل لانسلم انهما تانيث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعي والبشري فلا
يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر لست بالاكتر
منهم حصتي فانما الخبرة للكاثر اى لمن اكثر عدداً قيل كلمة من في البيت ليست بـ
بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست
بالاكتر من بينهم حصي فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى
لست كائناً عنهم بالاكتر حصي لوهو تفضيلية متعلقة بفعل اخر محذوف عار من
اللام اى لست بالاكتر اكثر منهم والمحذوف يدل عنه فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه
مستغنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومة

ت
صدقة

المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله أكبر أي أكبر من كل كبير ونحو زيد كريم
وعمر واكرم أي اكرم منه والمعطوف هنا محذوف أي إلا ان يعلم أو يخرج اسم التفضيل
عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلاثة أشياء فإذا اضيف اسم
التفضيل فله أي فلاسم التفضيل معنيان أحدهما أي أحد المعنيين وهو
الأكثر أي وهذا المعنى أكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية ان
تقصد به أي باسم التفضيل الزيادة أي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل
المشتق هو منه على من اضيف اسم التفضيل اليه ضمير اليه عائدا إلى من وكلمة
من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على سبيل التغليب فلا يخرج نحواعد
الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله
معنيان المصدر أي العناية فحمل القصد على أحدهما صحيح حيث يصير المعنى
أحد العنايةتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لأنه حمل القصد على القصد ولو
اريد المفعول أي معنى ففي حمل أشكال حيث يصير المعنى أحد المقصودين قصدك
الزيادة وهو معنى غير صحيح لأنه حمل القصد على المقصود إلا ان يكون المعنى أحدهما
حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير يشاء أو يكون المعنى قصد
أحدهما قصدك كذا أو أحدهما ذ وقصدك كذا فيشترط ان يكون موصوفه
بعضاً منهم أي من اضيف اليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل
الناس فزيد بعض الناس ولتأمل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضاً
من اضيف اليهم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضام
اليهم افراداً خارج عنهم تركيباً أو داخلهم واقعاً خارج عنهم ارادةً يعني داخل
فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته أي فلاجل ان
يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه داخل في المضام اليهم لم يجز ان يقر
يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني لخروجه عنهم علمه
الجواز أي لخروج يوسف عن الاخوة أي عن عمومهم باضافتهم اليه أي لاضافة
الاخوة الى يوسف لأنه اذا اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج
يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضاً من اخوته لأنه ليس باخ
لنفسه فكان احسن مضافاً الى من ليس موصوف بعضاً منهم ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف عم
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى
 الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو
 منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيل
 على كل من سواء مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنسب عطف على تقصد
 اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على
 الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة لا لتفضيل
 له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانقاء الموجب بل يجوز كلا
 الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة موصوفه من جملة موصوفه من نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو
 افضل قریش اى افضل الناس من بين قریش ولم تقصد التفضيل على قریش
 ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
 بغدا ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته
 وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من
 غيره له ملازمة باخوته وكذا نحو الناقص والاشبه اعدا لبني مروان كانه قيل عا دلا بى
 مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملازمة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن
 الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال
 اكثر مما له حق في الشريع ورده الى القدر المستحق في الشريع والمراد بالاشبه عمرو بن
 عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجعة واما اختار لفظ التوضيح وعدل عن
 لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب الفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة
 الى التكرات يؤهم التزام اضافته الى التكرات وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته
 والناقص والاشبه اعدا لبني مروان ثم اعلم ان حل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى
 المعنى الثاني لا يصح لانه حمل المقصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني
 حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني
 قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الاول اى في اسم التفضيل
 المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم
 التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول وفيه نظر
 حيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حل الأول والثاني على المعنى الأول والثاني لم يكن الكلام مطابقاً لحق ما ذكرنا و
يجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الأفراد أي أفراد اسم التفضيل والتذكير مع
وجود تانيث الموصوف كذا في الفصل أي يجوز فيه الأفراد والتذكير على كل حال أي ان
الموصوف مشئي ومجموعاً ومؤنثاً نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيد
افضل القوم وهذا افضل القوم وإنما لم يذكر التذكير كقضاء بقوله فيما يقابل بعد
الذي بمن مفرد مذكر لا غير لأنه لما كان فيما يقابل الأفراد والتذكير والمطابقة لم
له أي لمن اسم التفضيل ثابت له أي مطابقة الموصوف أفراداً وتشئياً وجمعاً و
تذكيراً وتانيثاً نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
افضل القوم وافاضل القوم وهذا فضل النساء وإنما جازا لأفراد والتذكير
في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهاً للاسم التفضيل المستعمل
في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعد لا في كل واحد منهما فيجوز فيه الأفراد
والتذكير اعتباراً بالمعنى وإنما جاز المطابقة لكونه مخالفاً له في اللفظ لوجود
الاضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتباراً باللفظ وأما الثاني أي النوع
الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة والمعروف باللام
فلا بد من مطابقة أي مطابقة الموصوف أفراداً وتشئياً وجمعاً وتذكيراً و
تانيثاً للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج
بمن التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الأول
فانه متمزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل
بمن فانه متمزج بها لفظاً ثم اعلم ان قوله وأما الثاني عطفت الجملة الشرطية
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الأول وقوله فلا بد جواب أمّا والفاء
جزائية وهو خبر مبتدئين والضمير محذوف أي فلا بد لهما من المطابقة وقوله
من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول محذوف الخبر نظر لأنه
يكون حينئذ مضارعاً للمضاف على نحو لاحفظ القرآن فيجب نصبه والذي
بمن أي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير أي غير المفرد المذكور
نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات افضل من كذا لان
من التفضيلية بمنزلة الجوز من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين افعال التفضيل
واقعة

م فقط علم ان هذا هو الافراد والتذكير

م الافراد

لا يجوز الفصل بينهما إلا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
 في حكم وسط الكلمة وكحقوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص بأخر الكلمة
 دون أو سطها فلو حقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم كحقوقها فيما هو في حكم
 وسط الكلمة وهو مستكره ولا يجعل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة فخر
 جزم مطلقا سواء كان مظهرا أو مضمرا وكذا لا يجعل في فاعل مظهر لأن الصفات إنما
 تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول أو بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة
 المشبهة فإنها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث أنه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف
 اسم الفاعل لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو أصل استعماله وهو استعماله بمن
 فلاجل هذه المخالفة لا يجعل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا أو مضمرا أو
 لا في الفاعل مظهرا لأنهما من معمولات قوية ألا إذا وجدت الشروط الثلاثة
 المذكورة في المتن فحينئذ يصير معنى الفعل وإقيام الضرورة في عمله حينئذ
 كما استعرف بيان قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث أنه يدل على الحدث وكذا يشبه
 أفعال التعجب في الزنة وفي اختصاص محبته بالثلاث في الجرد
 مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يجعل في معمولات الضعيفة
 وهي الفاعل المضمم المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف
 الجر وذلك لأن مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه أثره والظرف مما يكتفي بأكثر من الفعل
 والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا
 يحتاج إلى قوة عمل العامل وإنما يجعل في المفعول معه والمفعول له لأن العامل
 الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه وتقديرا كما
 في المفعول له وفي بعض الشروح إنما لا يجعل اسم التفضيل في فاعل مظهر لأنه في
 الاسم نظيرا فعمل التعجب في الفعل وهو لا يجعل في الفاعل مظهرا فكذلك هذا وفيه
 نظرا لأن أفعال التعجب لا يجعل في المفعول به مطلقا مضمرا أو مظهرا وهو لا يجعل فيه
 البتة والشروط الثلاثة ما أشار إليه الشيخ بقوله ولا يجعل في مظهر أي في فاعل مظهر
 ألا إذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنة لشيء أي إذا كان اسم التفضيل
 جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى لسبب الواو والحال والتثوين
 بدل من الأضافة أي والحال أن اسم التفضيل في المعنى صفة كائنة لسبب ذلك

سببه

الشيء أي المتعلق ذلك الشيء كالحل في المثال فإنه مسبب قوله رجلاً لأنه حصل
 في عينه لسيئة فإن قيل المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على متعلق الموضوع اسم
 السبب دون المسبب قيل لعل الشيء استعمل غير المشهور للتشبيه على صحة إطلاق
 اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب أي لمسبب مفضل باعتبار الموضوع
 الأول أي باعتبار تعلقه بالموصوف الأول كرجل في المثال حيث نفي كون الحل
 مفضلاً باعتبار عين رجل ثم على نفسه أي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق
 للتفضيل عليه أي باعتبار تعلقه بغيره أي بغير الموصوف الأول كعين زيد في المثال
 حيث نفي في المثال كون الحل مفضلاً عليه في عينه منفيًا حال أي حال كون اسم
 التفضيل منفيًا أو صفة مصدر محذوف أي تفضيلاً منفيًا مثل ما رأيت رجلاً
 أحسن في عينه الحل منه أي من الحل في عين زيد فأحسن في هذا المثال جرى على
 رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لمسبب أي لتعلقه وهو الحل وهذا
 المتعلق مفضل ومفضل عليه أي الحل أحسن من الحل لكن باعتبارين أما كونه
 مفضلاً باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلاً حيث نفي كونه مفضلاً
 باعتبار عين رجل ثم أما كونه مفضلاً عليه باعتبار غيره ما جرى عليه وهو كونه في
 عين زيد حيث نفي كون الحل مفضلاً عليه في عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح
 الحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ثم عليه أما لوجعل هذا الكلام مثبتاً
 لكان المقصود على عكس ذلك وأذا عرفت هذا فاعلم أن كلمة ما نافية وقوله رجلاً مفعول
 ما رأيت وقوله أحسن صفة قوله رجلاً وهو أعني أحسن عامل ذو الحدين أي دال
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه أي التفضيل والتفضيل على الشيء
 وتعلق به ظرفان أو حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف أو حال يحدث
 يعني تعلق قوله في عينه بأحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به
 أيضاً باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لأن جهة كون الحل مفضلاً باعتبار عين
 رجل وجهة كونه مفضلاً عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله
 في السوق فإن معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدين حدث المشبه وحدث
 المشبه به أي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق
 كل ظرف يحدث فإن زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته
 في السوق وتظير هذه المسئلة المحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام

والله أعلم بالصواب

مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي تَمَشُّرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَمَّا اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مَنْفِيًّا
 لِيَصِيرَ مَعْنَى الْفَعْلِ لَانْ نَفْيُ صِفَةِ التَّفْضِيلِ بِجَعْلِهِ مَعْنَى أَصْلِ الْفَعْلِ لَانِ التَّفْضِيلُ
 بِمَنْزِلَةِ الْقَيْدِ وَالنَّفْيُ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَقِيدٍ يَنْصَرِفُ ذَلِكَ النَّفْيُ إِلَى الْقَيْدِ وَيَبْقَى أَصْلُ
 الْفَعْلِ مُثَبَّتًا فَقَوْلُهُمْ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِ الْكَمَلِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ بِمَعْنَى
 حَسَنِ الْكَمَلِ فِي عَيْنِ كُلِّ رَجُلٍ مِثْلَ حَسَنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ أَوْ دُونَ حَسَنِهِ لَا فَوْقَهُ لَانَّهُ لَمَّا
 نَفَى التَّفْضِيلَ أَيْ الزِّيَادَةَ ثَبَتَ الْمَسَاوَاةَ أَوْ الْأَنْحِطَاطَ ضَرْوَةً فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ أَحْسَنَ
 فِي الْمَثَالِ أَيْ مَاعِلٍ فِي الْمَفَاعِلِ الْمَظْهَرُ وَهُوَ الْكَمَلُ لَانَّهُ بِمَعْنَى حَسَنِ وَأَمَّا اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا
 بِمُفَضَّلًا وَمُفَضَّلًا عَلَيْهِ بِاعْتِبَارَيْنِ لِيَكُونَ التَّفْضِيلُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِاعْتِبَارِ أَنْ
 تَفْضِيلُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ وَهُوَ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَاعِ إِذْ لَوْ لَا اخْتِلَافُ الْأَعْيَانِ
 الْأَمْتِنَاعُ فَصَارَ التَّفْضِيلُ ضَعِيفًا وَأَمَّا اشْتَرَطَ التَّفْضِيلَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِأَنْ صِرَتْ
 بِمَعْنَى الْفَعْلِ بِعَارِضِ النَّفْيِ فَلَا يَجُوزُ عَمَلُ الْمَتْنِ بِاعْتِبَارِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الدَّلَالَةُ
 عَلَى الزِّيَادَةِ فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ لِيَكُونَ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَاعِ فَإِذَا انْتَفَى مِثْلُ هَذَا التَّفْضِيلِ
 وَلَوْ بِعَارِضٍ يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ التَّفْضِيلِ وَيُعْتَبَرُ الْعَارِضُ وَهُوَ صِرْوَرٌ بِمَعْنَى
 الْفَعْلِ بِعَارِضِ النَّفْيِ لَضَعُفَ الْمَعَارِضُ وَهُوَ مَعْنَى التَّفْضِيلِ لَكُونُهُ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَاعِ
 بِخِلَافِ قَوْلِكَ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَفْضَلَ إِلَيْهِ مِنْ عَمْرٍو فَانْجَحَ مَعَ صِرْوَرٍ بِمَعْنَى
 الْفَعْلِ بِنَفْيِ التَّفْضِيلِ لَانِ التَّفْضِيلَ فِيهِ لَيْسَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لَعَدَمِ كَوْنِ
 تَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ فَيُعْتَبَرُ نَأْيُ التَّفْضِيلِ بَعْدَ الزَّوَالِ بِعَارِضِ النَّفْيِ وَأَمَّا
 اشْتَرَطَ كَوْنَهُ صِفَةً سَبَبِيَّةً لِتَحَقُّقِ مَحَلِّ عَمَلِهِ وَهُوَ الْفَاعِلُ الْمَظْهَرُ لَانِ الْمَدْعَى أَنَّهُ
 بِاسْتِجْمَاعِ هَذِهِ الشَّرَاطِ يُعَلِّقُ الْفَاعِلُ الْمَظْهَرُ وَذَلِكَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِكَوْنِهِ صِفَةً
 سَبَبِيَّةً فَالْحَاصِلُ أَنَّ اشْتَرَاطَ كَوْنِهِ صِفَةً سَبَبِيَّةً لِتَحَقُّقِ مَحَلِّ عَمَلِهِ وَاشْتَرَاطَ كَوْنَهُ
 مَنْفِيًّا لِيَصِيرَ مَعْنَى الْفَعْلِ بِعَارِضِ النَّفْيِ وَاشْتَرَاطَ كَوْنِ الْمُتَعَلِّقِ مُفَضَّلًا
 وَمُفَضَّلًا عَلَيْهِ بِاعْتِبَارَيْنِ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْعَارِضِ لَضَعُفِ الْمَعَارِضِ فَافْهَمْ فَانْ مِنْ
 مَوَاضِعِ الْأَشْكَالِ وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ إِلَى أَنَّهُ أَيْضًا صَادِقٌ بِمَعْنَى حَسَنِ عِنْدَ اسْتِجْمَاعِ
 هَذِهِ الشَّرَاطِ لَانِ هَذَا التَّرَكِيبَ يَسْتَعْمَلُ فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَمَقَامِ الْمَذَمِّ لَيْسَتْ دَعْوَى
 أَنَّ يَكُونَ بِمَعْنَى حَسَنِ وَذَلِكَ لَانِ مَقَامَ الْمَدْحِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَمَلُ فِي عَيْنِ رَجُلٍ
 لَيْسَ مَسَاوِيًا لِلْكَمَلِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ بَلْ دُونَهُ فَيَدُلُّ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ أَحْسَنَ بِمَعْنَى
 حَسَنِ لَانَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى جِلٍّ لَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَمَلُ فِي عَيْنِ رَجُلٍ مَسَاوِيًا لِلْكَمَلِ فِي عَيْنِ

زيد ذنبني لأحسنته نحو أن يصير الكحل في عين رجل مسبا أو للكحل في عين زيد و
 هذا بنا في مقام المدح فاما بنفي أصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في
 عين رجل وهو المقصود مع أنهم أي مع أن النجاة لورفعوا أحسن على الخبر والكحل
 مبتدأ إذا وجه ممكن سواء إذا رافع لفظيا وامتنع كناية المبتدأ لاسيما إذا كان
 الخبر معرفة فلم يبق عند رفع أحسن ألا يكون الكحل مبتدأ واحسن خبرا ففصلوا
 بينه أي بين أحسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل إذا المبتدأ اجنبي
 من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فدعت الضرورة إلى أعماله فإن قيل
 فليقدم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن
 تقديمه عليه لأنه إذا تعلق بعامل ذي الحدتين أي دال على الحدتين ظرفان أحدهما
 يلزم أن يلي كل منهما بما يتعلق به أي بحدته ولا شك أن اسم التفضيل عامل ذو الحدتين أي دال
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه أي التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق
 به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق بقوله في عينه باعتبار حدث
 المفضل وتعلق بقوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فليزم أن يلي كل واحد
 منهما بما يتعلق وجهته كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم إيلاؤه بقوله في
 عين رجل وجهته كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم إيلاؤه منه المتضمن
 لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق إيلاؤه منه بقوله في عين
 زيد وإيلاؤه الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ذكره صاحب الرضي في بحث هذا بسرا
 أطيب منه رطبا على أنه إذا كان المسموع تأخير منه واحتجنا إلى توضيح الكلام مع
 التأخير لا يبقى المتقدم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف أنه قال لم تقدم منه
 لئلا يلزم عود الضمير إلى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لأن رتبة المبتدأ
 التقدم يروى كفي به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم إلا أن يجعل
 مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بأن يقال عود الضمير إلى المتأخر في نحو هذا
 المثال مستبعد لا يشترط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه
 فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فإن قيل
 كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع على اسم التفضيل فليجوز
 الفصل بالضرورة كما جاز العمل بالضرورة قيل من ابتلى ببلتين جتاه
 أهونهما وعمل أهون من الفصل لأن امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع

الفصل باعتباركونه عاملا والوجه الاول اخضع والثاني علمه فتنازع الالهام اقوى
 فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل
 منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينهما
 بين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد فينبغي ان يجوز انما القيام بالضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمحيث في الاحاديث
 وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخضع من
 الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
 من عين زيد فلتخصاره به بجذف المضاف من مجزوء من وهو العين اذ التقدير
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
 الكحل على العين وتظهر هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الأنوار من قوله عليه الصلوة و
 السلام ولا احد احب اليه المذبح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة
 ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني الثاني
 تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل
 احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
 احسن مرفوعا على اذ خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقديرا اذ التقدير
 ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رأيت
 عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول
 لرأيت قوله احسن لان لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم
 احسن الصفة مقامه صارا احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا
 اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت او معنى التشبيه

او من الظرف المستقر اى سا رأيت عنها مثل عين ريد في حال كون الكل احسن
 فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رأيت ويكون
 قوله كعين زيد حالا متقدما ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها
 الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت عن متصفة بهاتين الصفتين فتظهر منه
 العبارة مثل ما انشد سيدي من قوله **شعر** مررت على وادى السباع
 ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائرا وانخولا ما وقي الله ساريا
 انما اورده المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكان لا يدخل المضمرة ولكان
 التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان
 قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما عنه او كان قوله كوادى
 السباع مفعولا واديا عطفت بيان او بدلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عند
 مثل نريد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله
 واديا بتقطيع شان الوادى بالتذكير حتى لا يلزم كونه حالا من التكررة المحضة مؤخر
 اى واديا منقطع عا شانه حال كون ذلك الوادى انزل به ركب وقوله حين يظلم ظرف
 لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه
 والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل
 عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمفعول فتأمل
 اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم
 جمع محامراى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجال وقوله اتوه
 الجملة صفة مركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تائرا تلبثا وتوقفا وتلبثا
 هو تفعلة من تركيب اى كجى يقال تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له
 اى اتوه اتيانا لاجل التائرا والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تائرا او حياى
 اتوه ذوي تائرا وظرف اى اتوه في زمان التائرا والنزول وقوله واخوف عطفت
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة
 لوادى غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الاما وقي الله ساريا

مستثنى مفرغ وما مصدرية جينية أي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا
وقت وقاية الله أو مستثنى من ركب وما بمعنى من وإنما ذكر ما ذهبا إلى الصفة كما
عرف في قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء أو مستثنى منقطع أي لكن وقاية
الله تامة أو من وقاه الله تأييدا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى أو من التسمية
وعلى الأول كان حالا من قوله ركب أو مفعول وقع أو صفة واديا على المجاز العقلي من
باب الاستناد إلى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف أي خوف ساريا إلى
الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعل ما
دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى
وكلمة في على حقيقتها أو بمعنى الباء والضمير عائد إلى ما أي الفعل كلمة دلت
على معنى حاصل في نفسها أي مدلول لها لا مدلول لفظ آخر من اسم أو فعل أو
حاصل بنفسها أي بالنظر إلى نفسه غير محتاج إلى امر آخر من اسم أو فعل وفيه احتراز
عن الحرف كما مر مقترون باحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وفيه
احتراز عن الاسم فإن قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه
مشارك بين الحال والاستقبال لأنه مقتون بزمانين قيل ما اقتون بزمانين صدق
عليه أنه مقتون باحد هالوجود الاحد في المثنى ولا يقتون في كل وضع بواحد
وأما عرض الاشتراك بغفلة الواضع أو بعده فإن قيل هذا الحد غير منعكس لأنه
لم يصدق على عسي ونعم ونكس وغيرها من الأفعال الجامة وغير مطردة لأنه يصدق
على هيئات وشكائ وغيرها من أسماء الأفعال قيل المراد بالاقتران بحسب
الوضع فيدخل الأفعال الجامة ويخرج أسماء الأفعال فإن قيل يدخل في الحد
لفظ الماضي والمستقبل لأنها مقتوتان باحد الأزمنة الثلاثة قيل إذا اريد بها
بالفعلان المخصوصان كان معناها غير مقتوتان إذ معناها اللفظ والاقتران فيه
وإنما المقتوتان معنى معناها وإن اريد بها الزمان فقط كان معناها الزمان لا شيء
آخر يقتون بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه
أي ومن خواص الفعل قد عرفت معنى الخاصة فلا نعيد دخول قد خوفا يخرج
وإنما خصت قد بالفعل لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال ولتقليل الفعل
أو لتحقيقه وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف إلى قد وهي
مضاف إليه بتأويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول والسين والشوق

نحو سيخرج وسوف يخرج وإنما اختصا بالفعل لأنهما وضعا للدلالة على الاستقبال
 الوضعي وذاليس إلا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن غريد
 ضارب غدا وإنما عرف السمين باللام لأن المراد سين معهود وهي سين الاستقبال
 لاسين الاستفعال ولا سين التخفيف ولا سين الكساسة نحو استغفر وما طلب
 بعد الدار واكرمتكس وإنما قدم السين على سوف لدلالة التبع على الاستقبال القريب
 ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب
 ولا يضرب وإن تضرب اضرب وإنما خصت الجوازم بالفعل لأنها وضعت لنفي
 الفعل كالمولما اولطلب الفعل كلام الأمر والنهي او لتعليق شيء بالفعل كادولما
 الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل وقيل إنما اختصت به لأن اثرها
 وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والايلازم تختلف لأن اثر من المؤثر وفيه نظر لأنه يمكن
 تختلف الأثر عن المؤثر لغوت شرطه وهو كون مجزوم فعلا مثلاً وكحقوق تأ فعلت
 أي ما هو جنس تأ فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما خص الضمير المتحرك
 البارزة لأنه ضمير فاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل او فروعه
 وحطت فروعه عنه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارز تحريراً عن لزوم تساوي
 الفرع والأصل ونخص البارز بالمنع لأن المستكن اخف واخصر وهو بالتعميم
 اليق واجد روقحوق تأ التأ تانيث الساكنة نحو تأ فعلت وإنما قيد التثنية الساكنة
 احترازاً عن التأ المتحركة فإنها تختص بالاسم وإنما خصت تاء التانيث الساكنة بالفعل
 لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
 لكن الصفات استغنت عنها بما حققها من تأ التانيث المتحركة الدالة على تانيثها
 وتانيث فاعلها فكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تأ
 التانيث الساكنة بالفعل ولأنها إنما سكنت للفرق بينها وبين التأ اللاحقة للاسم
 فكانت أولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى
 ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر مخاطب فقال الماضي ما دل أي فعل دل على زمان
 قبل زمانك ظرف مستقر وقم صفة زمان أي على زمان حاصل في زمان سبق
 زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية
 والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد في يوم
 الجمعة وهذا الخطاب لغير معين وإضافة الزمان إلى كاف الخطاب بأدنى ملازمة

اى قبل زمان انت فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي وخبر مبتدأ محذوف
 اى هو مبني على الفتح والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني
 الماضي لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعالي الموجبة للاعراب ولا مقتضى
 للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن
 السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبارا للنوع مشابهاة له بالاسم في
 وقوع كل واحد صفة نكرة في مرتبة رجل ضارب وضرب اختاروا من الحركة الفتح
 لخفتها اى لمشايتها السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الظهير المرفوع
 المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره حيث قد تحرر عن ثوابي اربع حركات
 فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب
 نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث
 يضم حيث قد لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال
 المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نائيت البناء للسببية اى بسبب زيادة واحد
 الحروف الاربعة التي مجموعها نائيت او ناتي او تاتي عدل من تركيب اثنين لان فيه
 تقريبا بين حرفي المتكلم وتقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
 الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب مستثنى الكلام بخلاف
 نائيت ولكن تركيب اثنين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لضم الحروف
 الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها آتية في اول المضارع
 وهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نائيت اذ لا خفاء في بعده
 عن هذا المقام في المعنى لانه عن النائي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن
 هذا المقام جدا ولا سيما يلزم في اثنين تقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم
 في نائيت تقدما ليرتفع التي هي شئ المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد
 هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف
 بترتيب انتمت من الاي لمكان اولي بالنسبة الى نائيت لم يكون على وفاق الترتيب من
 كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لغيره لوقوع مشترك
 حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركاً بين الحال والاستقبال كاشتراك
 العين والمردية الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه فيها الاحتمال
 الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالعين وسوف

لا
 ك
 ل
 ر

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتحمته وتكلاان فان قيل التاء توجد في المؤنث
 الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما
 ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب اعتباران الغيبة والتأنيث والغيبة يناسب
 الياء لتناسيها في التوسط والتأنيث يناسب التاء لتناسيها في الفرعية لان التأنيث فرع
 التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة و
 المثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التأنيث راجعة الى الذات لانه لا يزال
 اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى ولي والغيبة صفة
 عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ
 واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحركات الثلاث التي هي الاول في باب الزيادة
 لم يبق للتكملة الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون لكونها
 مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة
 في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيد حرج اولا يخرج لانه لما فتح او لما ضم
 ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في
 فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل و
 يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي يستند عاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة
 الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحوضتنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غير اى غير المضارع فان قيل المستثنى
 ما يكون مخرجا عن متعدد وهما ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمنعد دحتى يصح
 الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من
 انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهة تام يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع
 للمماثلة الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في
 العموم والخصوص مجاز وفي الاستعمال الوقوع صفة للنكرة في مررت برجل ضارب و
 يسر وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر
 المضارع في الاعراب فيقطع المصنف تلك الشركة وثابت الافراد الا قصد وقوله اذا
 لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من
 العلم فاذ قال ولا يعرب غير المضارع لهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال النون التاكيد ونون الجمع به لان اذا اتصل به احد هاتين مبني
 اما نون التاكيد فلا تزد نونها يشبه الامر الداخلة عليه هي خواص من لان اصل نحو نون
 التاكيد واما نون الجمع فلا تزد نونها يشبه الماضي لان اصل في حقوق الضائر المتحركة
 ولم يعتبر يشبه يضربان ويضربون يضربا وضربوا لان الماضي في حقوق الضائر الساكنة
 ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجزم
 المختص الاسم والصحيح اى الفعل المضارع الذي في آخره حرف صحيح اى فالمضارع
 الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا وتثنية مؤنث
 والجمع سواء كان جمع مذكرا وجمع مؤنث غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث
 بالضمير خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمير رفعا والفتحة نصباً والشكون جزماً
 مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضرب وإن يضرب ولم يضرب وانما
 قال الصحيح احترازاً عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويغشى وانما قال المجرد عن ضمير
 بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازاً عن نحو يضربان وتضربا
 ويضربون وتضربون والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل
 والضمير عائداً الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي
 اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او
 مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خبر لقوله والمتصل اى يخبر
 بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين وتضربين
 حذفها اى حذف النون جزماً ونصباً نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن
 تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعراب
 المضارع رفعا بالنون عند حقوق هذه الضائرا لانه يستحق الاعراب بالمشابهة و
 المشابهة باقية بعد حقوق هذه الضائرا ومنتج اعرابه بالحركة لان المضارع اذا
 اتصل به الساكن امتنع بملته اذ جهات الاتصال من كون الضمير رفعا وعلما وضميرا
 متصلا وحرف علة ساكنا فوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او
 تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديرى وفي الضمير لان الضمير
 اسم علمية فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولا ناسم يستحق اعراب الاسم
 علما لعالية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لالفاظا ولا تقديرا فلا جزم اعرابه بالحرف
 فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون
 لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم مسقوط الحركة وجعل حذفها
 جزءاً كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحل المنطق
 للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب أيضاً بالحذف فإن قيل الضمير اسم
 علمية فكيف يفصل بين الفعل وأعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية
 إذا الفاعل كالجزء فإذا كان الفاعل ضميراً متصلاً كان في محال الامتزاج فيعتبر جزئية
 فإن قيل لما اعتبر جزءاً لزم ان يجعل كونه محل التقدير لأعرابه ولا يحتاج الى مزيداً حرف
 قيل هذا الضمير وجهين كالنعامة فاعتبر في امتناع المحلية للأعراب كونه اسماً علمياً
 وفي جواز الفصل كونه جزءاً والمعتل الآخر بالواو والباء للاقاء اي المعتل الآخر
 المتصلق بالواو السببية اي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة اي المعتل الآخر
 الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يري يعرب بالضمه تقدير ظرف اي في
 التقدير او حال اي حال كون الضمة مقدرة او تميز اي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع
 نحو هو يدعو ويرى لثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظاً في النصب نحو لن
 يدعو ولن يري لأصالة الأعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم
 نحو لم يدع ولم يرم لأن اجتماع السكونين محال فإن قيل لم يقدر السكون في فتح
 الساكن في مثل يدعو ويرى كما يقدر الجذر في حرف المكسور نحو مررت بغلامي
 قيل تقدير السكون في حرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون الحقيقي
 والتقدير في الفعل إذا عراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني
 الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فإن أعرابه غلامه
 باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف
 حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكوناً
 كما يكون حذف الحركة عند العامل جزءاً فإن قيل فيجعل السكون اللفظي في مثل
 يدعو ويرى أعراباً في الجزم كما يجعل الف مسلمات أعراباً إذا عملت على الفعل قبل يمكن
 في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الإضافات إلى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى
 بعد الإضافات بخلاف أعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لأن سكونه اللفظي صورته
 حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد
 على الصورة شيء إلا الإضافات إلى العامل بلا تأثير فافتراقاً فإن قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني ليد
 فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف بالضمه رفعاً
 والفتحة نصباً تقديراً نحو هو يرصني ويخشني لأن الالف لا يقبل حركة ما واكتفت جرماً
 علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب وبجاءم اى عن كل ناصب و
 كل جازم والرافع وقوعه موقعاً يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع
 الاسم لأن المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدأ كلامه بالاسم و
 الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم فان قيل المضارع
 في خبر كاد غير واقع موقعاً يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعاً ويمتنع كونها
 اسماً وان هجر هذا الأصل في كاد استعمل الالف كان المضارع في خبره واقعاً موقعاً يصلح
 للاسم باعتبار الأصل وقد يستعمل الأصل المجهول في قول الشاعر عفايت الى فهم و
 ما كدت ابياً وينصب اى المضارع بأن المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان و
 قيل اذن وكى ينصبان باضمار أن واليه ذهب الخليل وإنما عملت أن لشبهها بأن
 الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا
 هذه وإنما عمل غيرهما اعني لن واذن وكى تشبيهاً بأن في افادة الاستقبال ثم اعلم
 ان لن عند سيديو بحرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال القراء اصله
 لا فابدل الالف نوناً وقال الخليل اصله لا أن فقصر بحذف الالف والهمزة بكثرة
 الاستعمال كائش وعلماء في اى شيء وعلى الماء وقال سيديو لو كان كذلك لكان ما
 بعد هاء ابتداء ويل المصدر ولو كان تقدم ما في خبرها عليها كما لم يجز تقدم ما في خبران
 عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في خبرها عليها نحو زيد لن
 اضرب بخلاف ما في خبران والخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وحكم اذا التركيب وضع مستأنف الا ترى ان لو اذ اركب مع لا يطل
 معناها وتحدث معنى التحضيض نحو لو لا أخوتى هكذا قال القراء حيث تغير لاعده
 بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيديو بحرف براسه
 لا اصل له وقيل اصله اذن فحقت وقيل اصله اذ الظرفية فحذفت الجملته الضاليتها
 وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحاً للجميع الاذمنة بعد ما كان مختصاً بالماضي
 فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ ويومئذ الا انه كسر اللام في نحو حينئذ ويومئذ
 ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادراً

اسماء الى اصل الخبر ان يكون م

وفهمنا لذل ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبان عطف على قوله بان اي ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستر احرف وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها ولازم كي نحو سرت لا دخلها ولازم المحذور وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعد بهم والقاء نحو زني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والآن نحو لا ترمك او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني او لا ان واما قد ركن بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى ولازم كي ولازم المحذور يجوز فيمتنع دخولها على الفعل لا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني اوبعني الى الجوار او معنى الافكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والارابعة والخامسة اعني القاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اي بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وان لم يكن المحمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد فهو بذلك الانشاء فيكون المعنى زني فاكرمك ليكن منك زيارا فاكرم مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معهما وفي اين بيتك فاذكرك ليكن منك تعريفا فزيارة مني وفي ليت لي ما لا فانفقرا اتسنى حصول مال فانفاقا وفي الا تنزل بنا فصيب خير اليك منك نزول فاصابة خير منا فان القاء للتفسير اي مثال ان مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وان فصوصوا خيرا لكرم مثال النصب بحذف النون والتي اي ان التي بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المحففة من المثقلة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للقاء وبان انباءه وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن بصدد دها وجيند يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون ومنكم من رضي اوسوف نحو واعلم المراد بغير ان سوف ياتي كل ما قدرا او بقدر نحو لي علم ان قد ابدعوا رسالات ربهم ويجوز نفي نحو ان علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدي نونيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان المصنوع من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة

٢١١

نصب
واعلم الخ

لكونها مع الفعل بتأويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفاء ولكونها
 للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو حصل يلزم التكرير
 أو التناهي وقد علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اي ان التي تقع
 بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم المأول بالظن
 ففيها وجهان اي جازان يكون مصدريته وجازان يكون مخففة من المثقلة ولذلك
 قرئ قوله تعالى وَحَسِبُوا أَن لَّا يَكُونُوا لِنَنْصِبَ وَالرَّفْعَ وَالتَّيَقُّنَ بعد غيرهما من الرجاء
 والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والأعجاب ونحوها فمصدريته لا مخففة
 نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وإنما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم
 وما بمعناه لان ان بعد التحقير شأكلت ان المصدرية وهي انسب الى العلم لان
 كلامه ما يدل على التحقيق وابعده من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء
 الدالان على ان ما بعده غير معلوم التحقق وكون العلم دالاً على ان ما بعده معلوم
 التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة
 للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس سيما في الفعل الموقوف والمقصود الذين لا يظهر
 فيها الأعراب وأما الظن وما بمعناه فغير وجهان لانه باعتبار دلالة على غلبة الوقوع
 يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة
 على التوقع فلا يبعد المصدرية عن اي عن الظن كما يبعد عن العلم فيسأوى المصدرية
 المخففة في المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان وأما
 التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناها نحو الرجاء والطمع والحزن والخشية والوهم
 والأعجاب وغيرها فمصدريته لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد
 العلم وما بمعناه لما فاة بينهما وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين وأما التي
 للتحقيق فيقع بعد العلم وبعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك
 لما كان التناهي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتاخر في المثقلة ايضا وقد جاء
 شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة و
 مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
 بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق اذادها بعض معناه وهو التأكيد والمبالغة كما
 هو بقرينته وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح نزع ان ان بعد التخفيف تقاصرت
 خطاها فلا تقع مجزومة المحل فلا يقال محبت من ان سيقوم والتمتع لا بعد فعل التحقيق

كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقيق والانتكشاف والظهور والشهادة ونحوها
 أو بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت أن يستفعل لا شككت
 أن سيقوم ثم أعلم أن المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وإن
 أول به تصحيم وقوع المصدرية والخففة بعده فيجوز علمت أن يخرج زيد بالنصب
 والرفع بمعنى ظننت ولكن أي وشأن لن مثل لن أخرج الأرض ومعناها أي معنى لن
 نفى المستقبل لأنني الحال وفي إطلاقه نظرا لانه يوم أنها يراون لأن معناه أيضا نفى
 المستقبل لأنني الحال وليس الأمر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل
 معناها نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لأنه لو كان كذلك كان قوله تعالى فكن أكمل
 اليوم أنسيك ولن أخرج الأرض حتى يأذن لي أي تناقضا وأذن إذا لم يعتمد ما بعدهما على
 ما قبلها أي إذا لم يكن ما بعدهما من تمام ما قبلها بخلاف ما إذا اعتمد ما بعدهما على ما قبلها
 بأن كان ما بعدهما خبرا للمبتدأ السابق نحو أنا أذن أكرمك أوجزله الشرط السابق نحو
 أن تأتي أذن أكرمك أو جوابا للقسم السابق نحو والله أذن أفعلن فيجوز أن ينصب
 المضارع وقل نصيبا إذا كان خبرا للمبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد أذن معتمدا على
 ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وإنما لا ينصب حينئذ لأنها ضعيفة العمل
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو أنك أذن لصا دق فلا تقدر أن تفعل فيما
 اعتمد على ما قبلها لأن ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض
 الشارحين إلى أن معنى قوله إذا لم يعتمد ما بعدهما على ما قبلها أي أن لم يكن ما بعدهما
 معمولا لما قبلها بخلاف ما إذا كان معمولا لما قبلها فيجوز أن ينصب لئلا يلزم تناقض
 العاملين وهما أذن وما قبلها على معول واحد وفيه نظران هذه التعليل يأتى فيما
 إذا كان ما بعدهما جزاء الشرط السابق ولا يأتى فيما إذا كان خبرا للمبتدأ السابق أو جوابا
 للقسم السابق على أنه لا ضير في لزوم ذلك لأن مكان عمل أحدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر
 باعتبار المحل كما في أن زيد قائم وعمر وفان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعمول محلا
 حتى كان مرفوع المحل على الابتداءية ومنصوب اللفظ على التأسيس انما سمعنا أن فافهم وأذا عرفت هذا
 فاعلم أن قوله أذن مبتدأ وقوله مثل أذن تدخل الجنة خبره أي ومثال أذن مثل هذا
 القول وقوله إذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف أي وهذا إذا لم يعتمد ما بعدهما إلى آخره
 والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم أذن ويمكن أن يكون قوله إذا لم يعتمد خبر
 أذن بتعليق محذوف مضاف أي عمل أذن لو نصب أذن أو حكم أذن حاصل وقت عدم

اعتماد ما بعد ها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن قد دخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف اي مثاله اذن قد دخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنن حيث
 قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل
 عليه مستقبلا عطفت على قوله اذا لم يعتمد ما بعد ها على ما قبلها فيكون هذا
 شرطا انحرل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن قد دخل الجنة مثل مثال لا
 يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل
 لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات الشبهات العمل واذا وقعت
 اذن بعد الواو وانفاء فالوجهان جأزا ان الرفع والنصب بالنصب بناء على ضعف
 الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى
 حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعد ها على ما قبلها
 بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقولهم
 واذا الا يلبثون بالرفع وقرأ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكى
 اي مثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية اي سببية
 ما قبلها لما بعد ها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان
 الفعل بعد ها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان
 التكلم او لا سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل
 بعد ها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن
 نحو مرض فلان حتى لا يرجو نه معنى كي اي للغرض والسببية وهو الغالب او بمعنى كي
 ان اي للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلية في معناها واذا
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبره اي مثال
 حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا كان
 والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن
 ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضى اي حكم حتى وهو النصب بتقدير
 ان حاصل وقت كون ما بعد ها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مبتدأ
 محذوف اي ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعد ها
 وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام والنظر الى زمان التكلم
 ايضا او كنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعد ها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون
 ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعد ها مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء النتيجة هذا
 نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله
 اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا وحكاية حال ان اي حال محققة
 بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول
 او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانك متكلم في تلك الحال او تجعل تلك الحال
 موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وَنَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ عَلَى قَرَارٍ أَنَّهُ
حَكَاةٌ حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى حينئذ حرف
 ابتداء لا حرف جزاء حرف استئناف اي ما بعد ها كلام مستأنف لا يتعلق مزج
 الاعراب بما قبلها ولا نغني بذلك ان يقدر بعد ها مبتدأ كما ظن بعض الشايعين
 حيث لا يطرء في الجملة الفعلية كقوله تعالى وَنَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ في قراءة
 الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ لا يتخلل ما قلنا حيث
 يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير
 ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعد ها فرفع المضارع بعد ها لعدم الناصب
 والجازم ولما عدم الجازم فظاهر ولما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر
 بعد حتى اذا كان المضارع بعد ها مستقبلا اما اذا كان حال لا يمتنع تقديرها للتناهي
 لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال
 لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب
 السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها اسببا لما بعد ها لانها فاء
 الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعد ها وما قبلها الصيرورة بها حرف ابتداء
 ومدلولها الاصلي وهو الغاية يقتضي ربطا بعد ها لما قبلها والجملة بعد مستقلة
 وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها الاصلي وذلك بالسببية
 مثل مرض فلان حتى لا يرجو نه اي حتى ان اقله احياء لا يرجون حيوته لان فقوله
 حتى لا يرجو نه بيان حال المريض وصيرورة به بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب
 لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عنه النون ومن ثم اي ولاجل ان حتى عند
 ارادة الحال حرف ابتداء ملاحاة امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كُنْ سَائِرَ

نحو

حتى ادخلها في الناقصة أي وقت تحقق كان الناقصة بجذوف مضامين لانه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لاتعلق لها بما قبلها فبقي كان الناقصة بلاخير وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة الخطاب والهمزة للاستفهام أي اسرت كي تدخلها أو إلى ان تدخلها لانه لو رفع كانت حرف ابتداء والفعل بعد ها حال والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعده ها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا مع الشك في وقوع السبب وجاز في الناقصة أي وقت تحقق التامة بجذوف مضامين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الان بالرفع أي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج إلى الخبر فلا يضركون حتى ابتداء وكون ما بعدها مستأنفا وجاز أي الرجال سار حتى يدخلها الان بالرفع لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا به والساير مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله واهم سار حتى يدخلها بجذوف الفعل كما ذكرنا أي وجاز هذا التركيب او مبتداء بجذوف الخبر أي وكذا هذا التركيب وليس يعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد لا بقوله في التامة كما لمعطوف عليه ولا مكي سميت بها لان معناها معنى كي اي ومثال لام كي مثل اسلمت لا ادخل الجنة أي لان ادخل الجنة ولا مكي الجود الجود الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تأكيد زيد في خبر كان بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ أَيْ لَان يَعَذِّبَهُمْ أَوْ مَعْنَى نَحْوَلَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلْ وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ قِيلَ كَانَ هَذَا اللَّامُ فِي الْأَصْلِ هِيَ الَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ أَنْتَ لِهَذِهِ الْخَطَةِ أَيِ مُنَاسِبٌ لَهَا لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ نَظَرًا لَانْزِلَ وَكَانَتْ لَكَ لَمَّا اخْتَصَرَ بِخَبَرِ كَانَ النَّفْيِ فَإِنْ قِيلَ إِذَا قَدْ رَانَ بَعْدَ لَامِ الْجُودِ صَارَ الْفِعْلُ مَعْنَى الْمَصْدَرِ بَانَ الْمَقْدَرَةُ فَكَيْفَ يَصِحُّ الْحَلُّ قِيلَ يَصِحُّ الْحَلُّ عَلَى جُذُوفِ مَضَافٍ مَأْمُونِ الْأَسْمِ أَيْ وَمَا كَانَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَذِّبُهُمْ أَوْ مِنْ الْخَبَرِ أَيْ وَمَا كَانَ اللَّهُ ذَاتَ تَعَذُّبِهِمْ أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مَعَذِّبَهُمْ أَوْ بِقَالِ الْجَارِ الْحَلُّ مَصُولٌ

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى
 صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا لم الجحود مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم
 خبره اى ومثال لام الجحود مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله لام تأكيد خبر مبتدأ
 محذوف اى وهي لام تأكيد والحكمة معترضة وخبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل
 وما كان الله ليعذبهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اخبر ان بعد اللام الزائدة
 بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت بالعدل وانما يريد الله ليعذبكم عنكم الجحس
 اهل البيت وما يريد الله ليجعل عنكم من حرج ولكن يريد الله ليعذبكم كما ذكر في
 الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضم
 بعد ها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف
 ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة واتباع الزكاة
 واطاعة الله ومهولة ليدع عنكم الرجل اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل
 عليكم من حرج ولكن يريد ههنا ليظهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليعذبكم
 يهدى لكم فاعمل المصنف في اختيار هذا لكن فيه تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقة
 باللام كي في كونه اذ اخلت على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام
 مطلقا بحيث يتناول لام كي ولا لم الجحود ولا لم الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو
 الاضرب والفاء بشرطين اى الفاء التي يضم بعدها ها ان ملتبس بشرطين احدهما
 السببية اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني اى ثاني الشرطين
 ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر فخور ربي فاكرهك او نهي
 نحو لا تشفق في فاضرك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما اتينا فهدنا
 او تمنى نحو ليت لي ما لا فانفقته او عرض بسكون الراء نحو لا تنزل بنا فاصيب خيرا وانما
 شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير
 اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج
 الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء
 الستة المذكورة ليعلم بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
 السابقة وانما نحو قوله سائر كمنزلي لبني تميم والحق بالجواز فاستريحنا بدون فقد احد
 الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل فالمرتبك التخصيص نحو كولا انزل
 عليكم تلك فيكون معه نذيرا ونحو كولا او سلكنا النار سولا فتشيع ابايك والذري نحو قوله

تعالى لعلي بلغ الأسباب استنباط شمولها فاطلع إلى المرئوس بالانصب على قراءة حفص
وغو قوله تعالى كعلمه يركب أو يترك فتنفع الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تأخذني فاهلك قيل لأن التخصيص مندرج في النفي معنى لأنه
يستلزم نفي فعل والتزجي أريد به التمني وإن كان على صيغة التزجي والدعاء مندرج في
الأمر والنهي لكونه على لفظها غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فاذكر
علامة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا فاده الاستاد العلامة زائر الحرفين الشفيعين
جمال الحق والدين وقت قراءة في كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه
ان يتأتى بكل كلام خبرا وإنشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الأمر إذا
كنا في الفتح فاعتبر قسما على ما علمنا باعتبار المعنى وإن كان مندرجا في الاستفهام لفظا
اندرجا اتفاقا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التخصيص لاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغة الطلب من الأمر والنهي والواو بشرط
اي الواو التي يضم بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما
الجمعية وان يكون قبلها أي قبل الواو مثل ذلك أي مثل أحد الأمور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لأن التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل أحد الأشياء الستة لا عينه
وفيه فساد لا يخفى والأولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأمور
الستة المذكورة أو يقال ان كلمة مثل مقححة أي وان يكون قبلها ذلك أي أحد الأشياء
المذكورة أي امر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمني أو عرض نحو خذني وازورك أي ليجمع
التريارتان ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يجمع بينهما ولا تأتي وتحدث أي لا
يجمع بين الأتيان والتحدث وليتأتى وتحدث أي ليتأتى تجمع بينهما ولا تنزل
بما نصب خيرا أي لا تجمع بينهما وإنما شرطت الجمعية لأنها قصد في الواو معنى
الجمعية نصب المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى وإذا لم يقصد الجمعية
لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية وإنما شرط تقدم أحد الأمور الستة ليعود تقدم
الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في انفاء واو بشرط معنى إلى ان أي أو
التي يضم بعدها ان بشرط معنى إلى ان أو لأن على حسب الاختلاف نحو لا زمك
أو تعطيني خفي وفي إدخال أن في معنى أو تسامح لأنها مقدرة بعد ما لا دخل في معناها
والعاطفة إذا كان المعطوف عليها اسما أي حكم الحروف والعاطفة في باب ضمائر أن بعد
حاصل وقت كون المعطوف عليها اسما يعني ينصب المضارع بعد حروف العاطفة

باضماران اذا كان المعطوف عليه اسما مثل لا يلزم عطفت الله على الاسم نحو اعجبني
 قيامك وتذهب باضماران ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه
 قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الداموع لتجدها حيث
 نصب تسكب بعد الواو والعاطفة ليصير عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
 فان قيل ان لزيد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرا في التفصيل المالم يذكر
 في الاجال السابق اى في تعدد الحروف التي تضر بعد هان وان اريد الحروف
 العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني
 ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس
 كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربعة المذكورة اى العاطفة من الحروف
 المذكورة يقدر بعد هان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا للحكم ما
 ذكره بيا فالقسم اخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعداد فكيف
 ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بلام
 كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحرف والعاطفة اى
 عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحرف
 العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت لك للاكرام حيث دخلت
 لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على
 الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان هرف متعد بنفسه فيصم ان يدخل على الفعل
 مع ان لانه يتقدر بالاسم بخلاف حق بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل
 عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام المحو لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى
 اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد
 الاشياء الستة والواو التي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعد ها للتنصيص
 على معنى سببية والجمعية والانتها صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعد
 ويجب اظهار ان مع لافى اللام اى مع لام كي يعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لا
 كي تحذف عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لا يعلم اهل الكتاب وانما بلى لام كي حرف
 المنفى لاقتضاء التصدير ويجوز المضارع بلمر ولما ولا لام الامر ولا في النفي الجار والمجرور
 صفة ولا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كونه الجملة
 الثانية جزءا للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء وهي اى كلم المجازاة

وفي حرف لام دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان غوان تكرمي اكرمك ومهما غومهما تاتني انتك واذا ما غوا فانتك واذا ما غوا
 اذا ما غوا فانتك وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غوا فانتك وحيثما غوا حيثما
 تجلس اجلس واين غوا اين تذهب اذهب ومتى غومتى تغرب اخرج وما غوما تصنع
 اصنع ومن غوم تاتني اكرم ومن تدرهمهم واتني غوا يا تضرب اضرب قال الله
 تعالى ايتا مائد غوا فله الاسماء الحسنه والى غوا في تكن كن وانما انجزم المضارع علم
 ولما لا اختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم الغوان كل ما يختص بشئ و
 هو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالباً بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون
 الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه
 وخروج عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه
 به وخروج عن ذاته كجربا بها بجري بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج
 فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النفي لانها
 يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراج عن اصله حيث ينقل ان الشرطية
 المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرج من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا
 النفي من الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية
 لا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لظننها
 اياها وانما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لانها لا تضي وان دخلت على المضارع
 والماضي يقبل انجزم وما انجزم مع كيف واذا بدون ما فتشاذ لم يحج في كلامهم على وجه
 الاطراد وفي ترك ما اشارة الى ان انجزم بها مع غير شاذ فترا علم ان معنى هذا التركيب مما يمكن
 من شئ فانجزم مع كيف واذا فتشاذ دخلت القاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و
 الجزاء فينجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرب من بعد ثم لما فرغ عن تعدا الجوار
 شرع في بيان معانيها فقال فلم القاء للتفسير لقلب المضارع ماضياً ونفيها ماضياً لقلب النفي
 الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وما ضياً مفعول ثان للقلب اي
 لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيها نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها
 اي مثل لم في قلب المضارع ماضياً ونفيها لكن في لما معنى التوقع اي نفي بها فعل مترقب متوقع
 ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق الزمنة الماضية نفيها اي بامتداد النفي من وقت الاستغراق
 الى وقت التكلم نحو لما يركب الأمير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
 ويجوز بالجزم طغى على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي لما

ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل مقعول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النبي
المطلوب بها البناء للاستعانة اى بواسطة الترتيب اى ترك الفعل وقوله مبتدأ مضاف
وقوله النبي مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النبي بخذت موصوف اى ولا النبي التي
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء قد دخل على الفعلين لسبب
الفعل الاول سببا ومسببة الفعل الثاني اى كون الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى
وما يكفر من نعمة فمن الله فان قوله من الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما
الموصول اى وما حصل بكم من نعمة في صادرة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة
الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدق من النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدق
من الله سبب لانصافها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك ازاحسنت اى اليوم فقد
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبلي لا يكون
مسببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عن
اى وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انهما من الله وان احسن اى اليوم فيحكم او فيخبر قد
احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسميان اى ويسمي الفعلان بعد كلم
المجازاة شرطا وجزاء فيعرف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء و
انما سمي الاول شرطا من حيث انه مشروط بتحقيق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث
انه يبتنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان كانا اى الفعلان اى الشرط والجزاء مضافين
نحو ان تنهني انزك الاول مضارع والثاني ماضيا نحو ان تنهني انزك الاول
عطفت على الضمير المرفوع المتصل وهي ضمير كانا بلا تأكيد بمنفصل لمكان الفصل وخبره
محذوف اى او الاول مضارع على نحو قوله اى وقيادها القريب فالجزم اى فجزم الضارع
في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب او متعين
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجاز لمكونه معربا والماضية
مبني فلا يظهر فيه اثر العاطل والوجه الثاني اضعف الوجه في الشرطية لمريات في
الكتاب وقال بعضهم لا يجيى الا في ضرورة الشعول انه في الصورة سببية المستقبل
لما ضي على ان تاثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب
بعيد كذا في الشروح وقيده نظر لان الحروف تؤثر في محل صالحه للتاثير وان كان بعيدا
ولا تؤثر في محل غير صالحه وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه
مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه اخص

على ان لا نسلم ان لن يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرج عن احتمال الحال الى الاستقبال
ومن القطع الى الشك وجزمه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ
محدوث الخبر اي فالوجهان جائران او فغير الوجهان نحو ان اتاني زيد اثر واتير اقسا
الجزم فلتعلقه بالجزم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لصعوبة
التعلق كحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم اقصم وان كان ماضيين فوهما
مبينان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع
انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان
الجزاء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كاشا بغير قد نفظا او معناه
تفصيل الماضي اي ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم
على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يخرج الفاء لتاثير حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل
الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات
ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سبقته نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك
امس وان زهرتني فاهنتك ون ايتني فلا ضربتكم ولا شمتكم وانما كثر مثال لانها لا
يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا وبترك ذكر ما ولا لانهما يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان
الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ
الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للقاء نحو
ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكن بنا في قوله ومعناه لان ذلك
في المضارع مع لم وذلك معناه الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان
خرجت لم اخرج بمعنى انني خرج فيكون بمعنى الماضي المثبت معناه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدرا بالسسين اوسون ولن وقد غير مصدرا بلا اذا
كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وانما
الجزاء مضارعا مثبتا او منفي بلا فالوجهان جائران او فغير الوجهان الاثبات بالفاء و
تركها كقوله تعالى ان يكون منكم الف الف غلبوا الكافرين ومن عاد فيستقيم الله ومنه وكقول
تعالى ان تدعوهم دعاء كبر ومن يؤمن بربيهم فلا يخاف بحسنا وقولك ان فأتني او
ايتني لا تلك او فلا تيتك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي
فتوفي بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجوه
التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد كونه منفي بلا احترازا عما اذا كان بل

فان من دبر فيما سبق لكونه ماضيا معناه وبلن حيث يجب فيه القتل لعدم تأثير ادات
 الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْاِسْلَامِ دِينًا فَكُنْ يَتَّبِعْ فِيهِ وَاِذَا طَلَّقَ الْمُسَاهِقَ
 الْمُنْبِتَ نَظَرَ حَيْثُ يَمْنَعُ تَرَكَ الْفَاءَ فِي الْمَضَارِعِ الْمُنْبِتِ مَصْدَرًا بِالسَّيْنِ اَوْ سَوَوْهُ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى اِنَّ تَعَاْسَكُمْ فَسَتْ رَضِعَ لَمْ اُخْرَى فَالْحَقُّ اَنْ يَقُولَ اِنْ كَانَ مَضَارِعًا مُنْبِتًا بِغَيْرِ
 السَّيْنِ اَوْ سَوَوْهُ وَاجْزَابُ اَنْ ذَلِكَ اَلْمُتَنَاعُ بِالْمَانِعِ وَهُوَ عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْلِيقِ
 بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزْءِ وَذَلِكَ لِأَنَّ اَدَاتِ الشَّرْطِ لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ مَعْنَى حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ
 وَلَا لَفْظًا حَيْثُ لَمْ يَجْزِمْ فَلَزِمَ الْفَاءُ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا وَالْمَوَاقِعُ مُسْتَثْنَاةٌ عَنِ الْقَوْلِ
 اِنْ لَمْ يَسْتَنْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ قَوْلِهِ وَلَا إِلَى الْفَاءِ لِأَنَّ اِمْتِنَاعَ تَرَكَ الْفَاءَ
 فِيهَا اَيْضًا بِالْمَانِعِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوَاقِعُ مُسْتَثْنَاةٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ وَالْأَفَاءُ وَاجِبَةٌ اِىَّ اِنْ
 لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ اِىَّ اِنْ لَمْ يَكُنْ مَاضِيًا بِغَيْرِ قَدْ وَغَوَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الْمَانِعَةِ لَفْظًا اَوْ مَعْنَى
 فَيَمْتَنِعُ الْفَاءُ وَلَا مَضَارِعًا مُنْبِتًا بِغَيْرِ السَّيْنِ اَوْ سَوَوْهُ اَوْ مُنْفِيًا بِالْبَلِّ اِنْ كَانَ مَاضِيًا مَعَ قَدْ
 اَوْ مَا وَلَا اَوْ مَضَارِعًا مُنْبِتًا مَعَ السَّيْنِ اَوْ سَوَوْهُ اَوْ مُنْفِيًا بِالْبَلِّ اَوْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً اَوْ اَمْرًا اَوْ نَهْيًا
 اَوْ عَدَةً فَالْفَاءُ وَاجِبَةٌ لِأَنَّ اَدَاتِ لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ مَعْنَى حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ وَلَا
 لَفْظًا حَيْثُ لَمْ يَجْزِمْ فَلَزِمَ الْفَاءُ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْلِيقِ بِهَا اَوْ اَمَّا تَرَكَ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ مَنْ يَفْعَلُ
 الْحَسَنَاتِ لِلَّهِ يَشْكُرْهَا مَعَ اَنْ الْجَزْءُ جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ لَضَرْوَةِ الشَّعْرِ وَتَدْوَى الْبَرْدِ مَنْ
 يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ الرَّحْمَنُ يَشْكُرْهَا اَوْ اَمَّا تَرَكَ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اِذَا لَمْ يَعْصُوا نَحْمُكُمْ يَغْفِرُونَ
 اِذَا اَصَابَهُمْ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُونَ مَعَ كَوْنِ الْجَزْءِ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً لِأَنَّ اِذَا هِيَ اَلْمَجْرُودَةُ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ لَا
 بِشَعْرِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاللَّيْلُ اِذَا يَغْشَى وَيَجْعَلُ اِذَا اَى الْمَفَاجَاةَ مَعَ الْجُمْلَةِ
 اَلْاِسْمِيَّةِ الْوَاقِعَةِ جَزْءًا مَوْضِعَ الْفَاءِ اِىَّ فِي مَحَلِّ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى اِنْ تَصْبِرْهُمْ سَيِّئَةٌ
 يَمَاقِدُ مَتَّ اَيْدِيْهِمْ اِذَا هُمْ يَقْطُطُونَ وَالْفَاءُ أَكْثَرُ اَوْ اَمَّا اَقِيْمَتْ اِذَا الْمَفَاجَاةُ مَقَامُ
 الْفَاءِ فِي الْجُمْلَةِ اَلْاِسْمِيَّةِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّعْقِيبِ كَالْفَاءِ لِأَنَّ الْمَفَاجَاةَ بَدَتْ عَلَى حِدِّ وَشِ
 اَمْرًا عَادَةً فَاشْبَهَ الْجَزْءَ وَلِهَذَا قَارَنْتُ اِنْفَاءَ غَالِبًا نَحْوَ خُرُوجِ فَادَا السَّبْعِ اِنْ مَقْدَرُهُ
 مُبْتَدَأٌ اَوْ خَبَرٌ بَعْدَ اَلْاَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ اَلْاَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْاِسْتِفْهَامُ وَالنَّهْيُ وَالْعَرْضُ
 يَعْنِي يَجْزِمُ الْمَضَارِعَ بِأَنَّ الْمَقْدَرَةَ بَعْدَ هَذِهِ اَلْاَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ اِذَا اقْصَدَ السَّبَبِيَّةَ اِىَّ
 اِذَا اقْصَدَ كَوْنَ ذَلِكَ اَلْاَمْرِ وَاَخَوَاتِهِ سَبَبًا مَضْمُونِ هَذِهِ الْمَضَارِعِ فَيَتَأْتَى مَعْنَى الشَّرْطِ
 مِثْلًا اَسْلَمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَوَابُ اَلْاَمْرِ بِغَيْرِ الْفَاءِ لِأَنَّ الْمَعْنَى اَنْ تَسْلَمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَا تَكْفُرُ
 تَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَوَابُ النَّهْيِ بِغَيْرِ الْفَاءِ لِأَنَّ الْمَعْنَى اَنْ لَا تَكْفُرَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَهَلْ عِنْدَكُمْ

ماء اشرب لان المعن ان يكن عندكم ماء اشرب و ليت لي ما لا انفق لان المعن ان يكن لي ما لا
 فأنفق ولا تنزل هنا فتنصب خيرا لان المعن ان تنزل بنا فنصب خيرا وانما قد والشرط
 مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض هي بمنزلة الاستفهام
 دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان في النبي انما يقدر ان في
 بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن
 وكما في قولك لا تفعل الشر يمكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فانه لا
 يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذا لم يضر يجب ان يكون من جنس المظهر
 ولا خفاء في فساده المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدن ولو لا ترك الدن وان قد والشرط
 المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع
 لا تكفر ثم دخل النار خلافا للكسائي فانما جاز تقدير الشرط المثبت بعد النبي على وفق
 اللفظ النبي بقية السبب الذي يترتب عليه وليس بجيد لو وافق نقل وانما امتنع
 عند العامة لان التقدير ان تقدير هذا الكلام ان لا تكفر ثم دخل النار بتقدير الشرط
 على وفق لفظ النبي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملقوظ ولا خفاء في فساده المعنى
 على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قد والشرط المثبت
 كما قد ذكره الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم
 يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتي في تحت ثنالا لان النفي خبر يدل
 على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قد مثبتا او منفي اوجب التردد في ثنائيا ثم
 لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اي بناءه صيغة يطلب بها
 الفعل البناء الاستعانة اي بواسطة من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل المتوكل
 عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على
 صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم
 لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم بحذف حرف
 المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متدل ثم بحذف حرف المضارعة
 من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احترازا
 عن صومره ولا يرد النقص بقوله تعالى وبذلك فلتفرجوا حيث لم يحذف حرف
 المضارعة لانه شاذ وحكمه اخره اي اخر بناء الامر كما يجوزم اي وهو موقوف
 اي مبني على السكون عند البصريين وحكمه حكم الجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

بما

بما

ومسقوط نون الأعراب نحو اضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو ارجع وانحش
واردم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعداى بعد حذف حرف
المضارعة ساكن وليس رباعي الوالوالحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس
رباعي اى ليس بذى اربعة احرف فيه احترازه عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة
بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعداى بعد الساكن ضمة للموافقة
او للاتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما
سواه اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن صفة سواء كان بعداى بعد الساكن
كثرة او فتحة مثال ما كان بعد الساكن فتحة مثل اقبل مثال ما كان فيه بعد الساكن
ضمة واَضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف
واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للاقعة
كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم
وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة التكليم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على
غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اى ذا اربعة احرف فمفتوحة اى همزة الامر
مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثم لما
فرغ عن تقسيم الفعل الى ما مضى ومضارع وامر شرع في تقسيم الخلة الى معروف ومجهول
اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يسم فاعله واصنافه الفعل الى المسمى
فاعله بانه من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذي لم يذكر فاعله وبادى في ملابسة
اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثالا للفعل ما لم يسم
فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه ضربى وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل
الاول حذف فاعله عنه لما عرفت من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول وعند
تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع عيسى
ابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما
حذف فاعله مغير اصيغة لم وبعد بئانه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله
واقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف
اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف خبره وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر
اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله

باب
الفعل
المسمى
فاعله

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول فيمكن ان يكون قوله فعل تام ليس
 فاعله خبر مبتدأ أول وقد حذف خبره فاعله فعل ما لم يسم فاعله فعل قوله هو كذا جملة مستأنفا
 فان كان بيان تخير الصيغة أي فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسره وقبله آخره نحو
 ضربواكم وأستخرجواكم وأخرجواكم ونحو ذلك عندك هذا من وظائف التصريف ذكره
 في نحو ضمنا واستطراد أو انما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف
 وانما اختيار التغير في المجهول لانه فرع وانما اختيار هذا النوع من التغير اعني ضم الأول و
 كسره وقبله لأن معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول
 والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن عربي لم يوجد في الأوزان خروج
 من الضمة الى الكسرة ليدل على غلبة الوزن على غلبة المعنى وانما لم يختار وزن فعل بالخروج
 من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غلبة المعنى لان الخروج
 من الكسرة الى الضمة اقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد
 حصول دلالة غلبة اللفظ على غلبة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل
 أي حال كونه مقدونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم
 الحرف الثاني مع التاء حال أي مقرونا مع التاء الزائدة في أوله نحو فت اللبس
 أي لبس الماضي المجهول بالامر عند الدرجة والوقف في الأول نحو افتعل وانفعل بالضم
 المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعالة عند الوقف
 في الثاني نحو تكلم وتقول ومعتل العين الأضمة قيل وسبع اصلها ما
 فأعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واوقول بعد النقل ياء لسكونها و
 انكسار ما قبلها والمرد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي عن اللقيط
 فانه لم يعمل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلايين في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين
 مبتدأ وقوله الأضمة مبتدأ ثان وقوله قيل وسبع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
 الأول والضمير للعائد الى المبتدأ الأول وقد حذف خبره فاعله فعل ما لم يسم فاعله فعل قوله هو كذا جملة مستأنفا
 الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ أو جاز الاشتمام وهو ان نحو كسر قل
 الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعده نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا
 هو مراد القراء والخمسة بالاشتمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة
 القاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ
 بكسر القاء خالصا وهذا خلاف المشهور ههنا وانما هو الاشتمام في الوقف وقال القاصم

الغرض من الاشهاد الايدان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايدان بان الاصل في اواكل
 هذه الحروف الضم ولم يجمع الاشهاد في بعض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لا نفهم
 قصد واثباتان هذا الوزن اي وزن قيل وبيع غرضنا الايتا في الابه وذلك الغرض
 رفع اللبس فارادوا الايدان الى الاصل عند تغييره ولا كذا في بيض وجاء الواء
 فقبل قول وبيع بالاسكان لانقل ويجعل الباء واو السكونتها وانضمام ما قبلها ق
 مثله اي مثل باب قيل وبيع باب اختيار ونقيد اي الماضي المجهول من المعتل العين
 من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل و
 بيع وباب اختيار ونقيد في العلة دون استخبر وقيم اي دون المعتل العين من باب
 الاستفعال والافعال حيث لم يجمع فيها الاخا لغير الكسر دون الاشهاد والضم لسكون
 ما قبل حرف العلة فيها اصلا اذا صلها استخبر وقيم وان كان الفعل مضارع عاضم
 ا قوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفيه ما قبل اخره بحقة الفتحة ونقل المضارع
 بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويتخرج ومعتل العين
 ينقلب فيه العين الفا نحو يقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع
 انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه
 بالالف ابدا لا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع واقتصاب قوله الفاعل انزال
 او على انه خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في
 تقسيم آخره باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ
 محذوف الخبر اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ اي هذا
 بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب
 فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضرور وكذا المتعدي بواسطة
 الحروف كترغب اليه ولعرض عنه فان الرغبة والعراض لا يتمام ولا يتحققان بدون المفعول
 اليه والعرض عنه فاما متعديان بالوساطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل
 متعلق الا ان ملحقة الباء فيصين معنى اذهب ويكون متعديا بالعراض ولا يرتد توقف
 الفعل على الظروف اي على المفعول فيه لانا نقول ان الظروف لازم لوجود الفعل والمفعول
 به لازم لماهية المفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا
 فهم اذا الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه و
 ماهية اذا الضرب هو استعمال الترتيب في محل قابل للايلاء والمحل داخل في ماهية

لكن المتعدي وغير المتعدي

الضرب ولنا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد
 الأفعال الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لا نأقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبر
 عمدة وقية نظر لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضاً ولجيب
 باننا لانسلم ذلك بل هو فضلتان كجه ازتر كما بخلاف خبر الأفعال الناقصة ونقول
 ان الأفعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الأفعال لتقييد الخبر
 والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظرون والقيود
 فكان زيد قائماً معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنياً معناه زيد
 غني لان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلق
 انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلاف مبتدأ وخبر اي
 غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فلان القعود لا يتوقف
 فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعد يا الى مفعول واحد كضرب ومتعد يا الى
 اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهمين وعلمت زيدا قائماً المثال الاول ما يتعدي
 الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدي الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا
 عليه ومتعد يا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وادى وابنا وبنا واخبر وخبر وحدث فحو
 اعلمت واذايت واوبات اوبات اول خبريت او خبرت او حدثت زيدا عمر وفاضلا في
 اجاز الاخفش اظن فاحال اه افعال القلوب قياساً لاسماءاً وهذه الأفعال للمتعد
 الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز حدثت مفعولها
 الاول كما يجوز حدثت كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها
 الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث
 معاً ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولها
 الأفعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت عمر
 خيرا الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمر ومن غير
 المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خيرا الناس من غير ذكر المفعول الثاني
 افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت
 وظننت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت وانما سميت هذه الأفعال
 افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولان القلوب محل هذه الأفعال
 وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحاً واستقراً لا عقلي ولا

فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولايتعديان الى مفعولين استعمالا
 ولايجري فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على افعال
 اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا وتدخل
 هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبر
 وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال
 القلوب مبتدأ وقوله ظننت الزبدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اي افعال
 القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر لانها متعلقان بهما البيان ما هي
 عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ عائد الى الجملة الاسمية وقوله
 عنه خبره والجملة صفة ما اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه
 علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشروح او عبارة عن شك ويقين اي لبيان
 شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنه مكان
 عنه اي لبيان صفة تلك الجملة صادرة عنه لوصوف من العلم والظن والحسبان
 ونحو ذلك فتصحب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدأ و
 الخبر على انهما مفعوليهما ومن خصائصها اي خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر
 احدهما اي احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اي ومن خصائصها ذكر المفعول
 الآخر وقت ذكر احد مفعوليهما يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ و
 من خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اي عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز
 الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطئة ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرف
 ان تأثيرهما في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلما اقتصر على الثاني يلزم ذكر
 المقصود بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة
 وترك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم
 في قولك علمت زيدا فاضلا مصدر للمفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضل
 زيد لكن نصبها معا لتعلقه بمضمونها معا فكان في ذكر احدهما وترك البعض
 الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولتقابل ان يقول فعلى هذا
 ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو
 مصدر للمفعول الثاني مضافا الى الاول قيل هذا يشك بقوله تعالى ولا تحسبن
 انكم يحسون بما انتم هم الله من فضله هو خير الههم على قراة الياء وجعل الذين فاعلام

بعد ف المفعول بتقدير بخلاف هو خير لهم قيل هو قليل فلا يعابره وإنما قال اذا
ذكر احدها ذكر الآخر لان جازان لا يدرك كلاهما كقولهم من يسمع يخل اي يخل السمع
صحيحاً وقوله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ الشُّعْرَى ظننتم الباطل حقاظن الشؤء ثم اعلم
ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احدها ذكر الآخر خبران والضمير العائد اليهم ان يخل
اي اذا ذكر فيها احدها ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عائدا اليهم
اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبره بخلاف باعطيت
اي وهذا متلبس بخلاف باب اعطيت فانه يجوز ان يدرك احدها دون الآخر لعدم
تقول اعطيت زيدا ولا تدرك ما اعطيت واعطيت درهمها ولا تدرك من اعطيت ومنها
اي ومن خصائصها جواز الالغاء اي جواز افعال عملها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ
ومنها انها يجوز فيها الالغاء اذا توسطت هذه الافعال بين جزئي الجملة اي بين
المفعولين نحو زيد طننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم طننت لاستقلال الجزئين
اي المفعولين كلاما علته جواز الالغاء ولا الالغاء عند توسطها او تاخرها وانقصا كلاما
علما انه حال او تميز اي لان مفعولها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها مع
مع ضعف العامل بالتاخر عن كليهما واحدهما لكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل و
يمكن ان يعمل فيها العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي هذا متلبس
بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنها لان مفعوليه ليسا
بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال
التوسط والثاني مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر والواقع
ظرفا اي زيد قائم في علي ومنها اي ومن خصائصها انها اي ان افعال القلوب تعلق
وجوبا اي تعلق عن العمل لفظا وتعلق بمعنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف
النفي واللام لا ابتداء اي لام لا ابتداء يعني انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام ولو تضمنته
لحرف الاستفهام كاي وما ومن ونحوها او حرف النفي واللام لا ابتداء على معيولها او
على اضياف اليه معيولها مثل علمت ان زيد عندك ام عمرو وليعلم اي الخبز بين
أخصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم
المصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام ففسر عليه مثال التعليق بحرف النفي و
لام الابتداء والتعلق بجملة الاستفهام على اتقانهم وبهل مختلف فيه وإنما تعلق
هذه الافعال بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعف

بقائه صورة الجملة والفعل واجب تغييرها أي نصب الجزئين فوجبا التوفيق باحدا
لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول
نحو علمت زيداً من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وإنما
سمي اللفظ باللفظ واعمالها معنى تعليقاً لأنها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا مفعلة
فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يكدن عنها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
ولا فارغة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تكملوا كل الميل فتذروها كالمعلقة
وهذه الأفعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا مفعلة فيكون كالمعلقة والدليل على
اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فإن قيل قد جاء التعليق في غير هذا
الأفعال ايضاً نحو قوله تعالى سئل بني إسرائيل كبراً اتيناهم من آية بيّنات وقوله
يسئلونك ما ذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل يتقدم القول أي سئل
بني إسرائيل قالوا كبراً اتيناهم آية بيّنات ويسئلونك فأنتين ما ذا ينفقون اوبتاً ويل
المفرد أي سئل بني إسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال فهي
في محل النصب على أنها مفعول بها وهي بعد أفعال القلوب ايضاً ما دلّ به المفرد
لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلاً نحو فككت في زيد اهو
كريم أي في كرمه ومنها أي ومن خصائصها أنها أي ان أفعال القلوب يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بشي واحد أي هما عبارتان عن شيء واحد
ومفعولها الثاني مظهر امثل علمتي منطلقاً ومثل قوله تعالى إني ارايتني محضراً
بخلاف غيرها من الأفعال حيث لا نقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت
نفسني لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما
عرفت ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول
بخلاف غيرها من الأفعال وليحق بهذا الأفعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين
لشيء واحد نحو عد متني وفقدتني لان اول مفعولها كقول مفعول أفعال القلوب
في عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونهما عديين لا اثر لهما في شيء وبعضها الي بعض
هذه الأفعال معنى آخر يتعدى به أي بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط
فظننت بمعنى اتهمت من الظننة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من
أفعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالاً وانحصاراً القلوب في السبعة
استعمالاً اعقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى حسرت

ذاحسبة اى شعر الشعر وخلت بمعنى صيرت ذاخال اى خيلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى
 هذه المعاني لا يقتضى الامفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شئ في تقديم
 الآخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة
 فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اى التثبوت على صفة
 مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرير زيدا على صفة كونه قائما في الزمان الماضي المجزئ
 المجزئ وظرف مستقر ان كان حاله متعلقا بفاعل عام محذوف اى كائنا على صفة او ظرف
 ملغى ان كان متعلقا بفاعل خاص مذكور وهو التفسير وفي هذا القيد احتراز عما سواها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال دل على
 الحذف والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمفعول
 هذه لا يتم به وهي اى الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يراد من صار نحو ال
 وحال واستحال وتحول وانقلب سماء عادون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال
 صار وعاد فاتها تامة على الاصل واصبح واضح وظل وامسى وبات واض اى يصح وعاد
 اى صار وعاد اى كان في الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان ذلك في الرواح وهو
 ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع
 في الزوال او دخل في الرواح كائنا تامين وما زال وما انفك وما فتى بالهز لا دون
 الياء وهي بمعنى زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه غتان بكسر العين وفتحها مع الهز
 بهما والمضارع يقتضى بالفتح مع الهز وما برح هذه الاربعة الالفاظ لان نفي النفي ثبات
 واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصلا لا زالا
 زيد عالما دائما وكذا الخواتم فضبت نصب كان وما دام وليس ولم يذ كر سيبويه
 هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هو من الفعل ما
 لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
 معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة هذا عشرة اى نصير هذا عشرة تامة وكحل زيد
 عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اى فلما جاء لفظ ما جاء من بعد
 الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم ما جاء حاجتك فما استقها مية
 مبتدأ او جاء ناقصة بمعنى صا والضمير العائد الى اسمها وحاجتك خبرها اى
 اتي شئ صارت حاجتك وانما انش الضمير فيما جاءت مع انه عائد الى الاستقها مية
 باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انش باعتبار

الخبر قيل إنما انت الضمير في ما جاءت بكون ما عبارة في المعنى والحاجة الى اية
 صارت هي حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه او من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا
 لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنهما اليهم
 يدعوه الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير
 الشيء على صفة نحو قول الاعرابي اذهب شفرة حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة
 كأنها اي كانت تلك الشفرة حربة معناه حدد شفرة اي سكينه الكبير حتى صارت تلك
 الشفرة مشبهة بالحربة يعني نزه كونه يعني دشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد
 الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمر وفقيرا بمعنى صار
 وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطرد فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار
 مطردا نحو جاء البرق فبين يد رهم اي صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى
 يجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود
 تقرير مجيئه على هذه الصفة ولا يطرد قعدا كتبا بمعنى صار كتبا بل يقال قعد كان
 كاتبا لكونه مثل قعد كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستأنفة اي تدخل
 هذه الافعال على المبتدأ والخبر لأنها تقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته
 وانما تدخل عليها لا عطاء الخبر اي خبر هذه الافعال حكم معناها اي معنى هذه الافعال
 من متني كما في كان وانتقال كما في صار ومرادفاتهما ودوام كما في ما زال وما انفك وما فتى
 وما برح وتوقيت كما في ما دام ونقي كما في ليس بمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمان
 الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى هذا فقس فترفع
 هذه الافعال الجزء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من
 تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما
 تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقفت الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقولوا مثل
 انما منصوب على انه صفة مصدر مخذوف اي رفعا ونصبيا مثل رفع هذا الكلام و
 نصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ مخذوف اي هو مثل كذا فكان مبتدأ خبره الجملة
 التي بعد ها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول
 بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك لثبوت اي التحقق
 خبرها اي خبر كان ما ضيا دائما نحو قوله وكان الله عفورا رخصا او منقطعاً نحو
 قولك كان زيد غنيا فافقر لبحار والجور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة

كاشية لشبوت خبرها وقولها ضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى صار عطف
 على قوله لشبوت خبرها أي تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين
 أي صار وتكون فيها أي في كان ضمير الشأن نحو كان زيد قائما أي كان الشأن وتكون
 أي كلمة كان تامة بمعنى ثبت وأوجدها وأما سميت تامة لأنها يتم بالفاعل فلا يحتاج إلى
 خبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي إن وجد أو ثبت ذو عسرة
 وتكون زائدة وهي التي لا تدخل بالمعنى الأصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها
 نحو قوله سبحانه جيا دني إلى بكرتسامي + على كان المسؤنة العرب + وقوله تعالى
 لمن كان له قلب يتوجه على الوجه الأربعة وتوجيه هذه الآية على الوجه الأربعة
 أن يقال إذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وإن كانت تامة كان قلب فاعلها
 وله صلة متعلق وأن كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبر إذا المعنى لمن له قلب وإذا
 كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبر
 وإذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على الوجه الأربعة
 وصار للانتقال من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي انتقل من الفقر إلى الغنا و
 أصبح وامسى واضمحلا قتران مضمون الجملة الواقعة بعدها بأوقاتها أي بأوقات
 هذه الأفعال والأضافة بآدي ملابسة أي بالأوقات التي تدل هذه الأفعال عليها أو
 ذلك الأوقات الصباح والمسي والضحى نحو أصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا وضحى
 زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لا قتران مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال
 الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو أصبح زيد أي
 في الصباح وامسى عمرو أي دخل في المساء وضحى خالد أي دخل في الضحى عطف على الجملة
 الظرفية السابقة أيضا وهي لا قتران مضمون الجملة وظل وبات لا قتران مضمون الجملة
 الواقعة بعدها بوقتهما أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في
 ظل والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى
 ظل وجهه مسودا ويبيتون لم يترحموا مجازا وأضافة الوقتين إلى ضمير ظل وبأبادي
 ملابسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا أي صار وقل مجيئها تامة
 للقلية وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل وأصبح و
 امسى وضحى وظل وبات لا قتران مضمون الجملة بأوقاتها لكان لا قتران بينهما
 بين الثلاثة السابقة في قلته مجيئها تامة بين مجازا لا ثلاثة ولذا لم يذكر مجيئها

بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة

تجوزت بكلاما

بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا

تامتین وما زال وما برح وما فتح وما انفك لاستمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها
 أي لاسمها مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والضمير
 المنصوب البارز عائد إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر
 حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر
 في المعتاد لأنه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أميرا أنه كان أميرا في حال كونه
 طفلا بل يفهم أنه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحا له ويلزمها أي يلزم هذه الأفعال
 النفي ليفيد الاستمرار لأن معنى هذه الأفعال النفي ودخول النفي عليها يدل على أنها
 نفي أن كانت الأفعال ماضية يلزمها ما أو لا وإن كانت مضارعة نفي أن لا أو ما وماذا
 لتوقيت امر مبدئية بثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام أي لاسمها وإنما
 كان توقيتها لأن كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت امر مبدئية
 الخبر لاسمها لأن المصدر قد يجعل جينا فإذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
 اجلس دوام جلوس زيد أي مدة جلوسه بخلاف ما في ما سواها من إخوانها فأنها
 نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها إلى الشبهة وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها
 وفي قوله لفاعلها نظر لأن تانيث لا يتأني بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لأن كلمة
 ما على حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لأنه ظرف اللهم إلا أن يجعل كلمة
 واحدة على سبيل التجويز ومن ثم احتاج أي لأجل أن ما دام لتوقيت امر مبدئية بثبوت
 خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلقظ به إلى كلام أي جملة قبله يتعلق بها كالكلام
 في قولك اجلس ما دام زيد جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا نقول يوم الجمعة تسكت
 بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لأنه أي لأن ما دام على تقدير كون
 ما مصدرية وجعل المصدر جينا للصحة المعنى ظرف والظرف معمول وفضله في التركيب
 فلا بد لمن عامل من حيث أنه معمول ومن أن يتقدم كلام أي مسند ومسند اليه
 من حيث أنه فضلة فإن قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لأنه أيضا يتعلق به
 فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو مستعقيل يمكن أن يكون قوله لأنه ظرف بدلا
 من قوله ومن ثم فكانه قال أي لأجل أن ما دام ظرف احتاج إلى كلام أو يقال المظرفية
 علة الاحتياج إلى كلام وكون ما دام لتوقيت امر مبدئية بثبوت الخبر علة لكونها ظرفا و
 تحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الإشكال ونيس لنفي مضمون الجملة حالا أي في
 زمان الحال نحو ليس زيد قائما أي قيامه مستغفلة الآن وقيل لنفي مضمون الجملة محالفا

نفي

ما دام

أي زعمنا مطلقا غير مقيد بكونه حالا أو غيره وامتناعهم عن قوله ليس خبرا قاطعا غدا لويد
 الأول وقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مضر فاعترضهم أي العذاب يوم القيمة يؤيد
 الثاني وأجيب بان هذا الخبر المأخذ عن كماله في الخبر عذرك لواقع فاستعمل
 أداة الحال لذلك ويجوز تقديم أخبارها أي أخبار الأفعال الناقصة كلها تأكيد
 المضاف اعني الخبر أي كل الأخبار وتأكيد المضاف اليه أي كل الأفعال الناقصة
 على اسمائها أي أسماء الأفعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ أي حالها في التقدير
 أوسع حيث يتقدم معرفة ظاهر الأعراب لعدم اللبس لا قترانها بالقرينة وهي نصب
 بخلاف خبر المبتدأ فإنه إذا كان معرفة ظاهر الأعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ المكن
 اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله هو وقوله عليها راجع إلى الأفعال الناقصة وفي قوله
 في تقديمها راجع إلى أخبار الأفعال الناقصة أي في تقديم أخبارها على تلك الأفعال على
 ثلاثة أقسام وقيل الضمير في قوله هو وفي قوله في تقديمها راجع إلى أخبار الأفعال الناقصة
 وفيه نظر لأن قوله وهو من كان إلى راحه ياباه حيث لم يقل ومن خبر كان الخبر راح
 أجيب بأنه يمكن إصلاحه بحذف مضاف أي وهو من خبر كان إلى خبر راح وهو خبر ما
 في أوله ما وهو خبر ليس الأول هو الأظهر قسم يجوز تقديمه على الأفعال الناقصة في
 تقديم أخبارها عليها على ثلاثة أقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الأفعال
 الناقصة وأجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد إلى قوله قسم بحذف مضافين أي قسم
 يجوز تقديم خبره عليه وهو أي هذا القسم من كان كلمة من الابتدائية إلى راح لكون
 العامل فعلا وهو عامل قوي يصح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة إلى
 هذا نظر لأنها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لأن الغاية لا يدخل تحت المغيا
 وأن كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها حتماً وإن جعلت بمعنى
 مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ياباه من الابتدائية الملازمة لذكر الغاية
 وأيضا لو كان بمعنى ما لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وأن جعلت زائدة لا يستقيم
 لأن من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وأن جعلت بمعنى حتى ليد ما بعدها
 في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم أيضا لأن حكم حتى أن يكون ما بعدها ما ينتهي به المذكور أو
 عنده وراح ليس ما ينتهي به الأفعال الناقصة أو عنده وأجيب بأنه يمكن أن يكون اسقاطية
 بحذف معطوف أي هو من كان وما بعدها إلى راح ويقال يمكن أن يكون امتدادية والغاية
 لا تدخل في المغيا إذا دل الدليل وهما قد دل الدليل على أن ما بعدها داخل في

وفي قوله عليها راجع إلى الأفعال الناقصة

وفي قوله نظر لأن الأفعال الناقصة

حكم ما قبلها وهو حصص تقديرا أخبارها عليها على ثلاثة أقسام ثم بيان كل قسم بحكمه
مختصا ونقول كلمة الهمزة ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذورة أو
الوصول أي ومن كان بالغاً إلى مراح أو واصل إلى مراح وفيه نظراً لأن جعلها صلة البلوغ
يا بآ من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديمه على الأفعال الناقصة وهو
في أوله أي وهو فعل كان في أول ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام أو نافية كما في
أخواته لتحقيق المانع وهو ما مصدرية أو نافية لأن كليهما يمنع تقدم ما في جزمها عليهما
لأن حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدور خلافاً لابن كيسان في غير ما دام
لعدم المانع معنى لتأويله إياها بالمشتبك لما مر أن معنى هذه الأفعال النفي ودخول ما
النافية عليها يدل على الإثبات لأن نفي النفي إثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالماً
بمعنى كان زيد عالماً دائماً وفيه نظراً لأن صورة ما التي تستحق الصدور كما في نفي منع تقدم
أخبارها عليها وإنما قال في غير ما دام لأن ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقديم
لتحقق المانع لفظاً ومعنى وهو ما مصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب
سبويه إلى أن حكمه حكم ما في أوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه
وذهب أكثر البصريين إلى أن حكمه حكم كان لعدم ما صورة فإن قيل كما اختلف في ليس
اختلف في ما في أوله ما غير ما دام كما أشار إليه بقوله خلافاً لابن كيسان في غير ما دام
فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق أن يقال وقسم يجوز وهو من كان
إلى مراح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في أوله ما غير ما دام
فيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجح لما مر أن صورة ما التي تستحق الصدور كافية
للمنع نقوله خلافاً للاختلاف فلا يندرج في هذا القسم بقوله ما في الأفعال الناقصة
شريع في أفعال المقاربة فقال أفعال المقاربة وإنما ذكر بعد الأفعال الناقصة لأنها
مثلاً في اقتضاء الخبر لأنها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد
أن يخرج فعسى تقرير زيداً على صفة كونه خارجاً في الزمان الماضي لكن خبرها اختصرت
لا يكون الأفعال مضارعاً بخلاف خبر الأفعال الناقصة فإنها أعم وهي ما وضع أي
فعل وضع لذلك الخبر أي لقرب رجاء أو حصوله أو أخذ فيه أي شروعه في الخبر
أي في تحصيله انتصاب هذه اللفاظ على التمييز أي لقرب رجاء الخبر أو حصوله أو
الأخذ فيه فالقسم الأول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف
حيث لا يجر متضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة كاسم الفاعل وأمر

لا
ت
ق
ق
ج

المفعول لانه يشبه الحرف لكونه الانشائي الذي اسلم ان يكون بالحرف و
الحمل على العمل لكون كل واحد منهما الطمع الحصول تقول عسى ان يخرج اى قريب
زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اى قريب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال
تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحدث ان من خبر عسى تشيها له بكاد نحو
قوله **شعر** عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراة فرح قريباً والقسم
الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان
في خبر كاد تشيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمضي وما اذا دخل
حرف النفي على كاد فهو كالافعال اى كاد كسائر الافعال في النفي في نفي الخبر واذا
دخل عليها حرف النفي كان معناها نفياً للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف
النفي عليها تكون الاثبات اى لاثبات الخبر مطلقاً سواء كان ماضياً او مستقبلاً اتماماً
الماضي فلقولته تعالى وما كادوا يفعلون لان الزد اثبات فعل الذبح لان فيه بدليل قوله
تعالى قد نجوها وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم
من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى
واما في المضارع فلخطية الشعراء قول ذي الرقة **شعر** اذا غر الجرح المحبين لم يكذب
رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزدل وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله
لم يكذب الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كان
بعد طول العهد وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لخطية تم وجه
ولتغير ذي الرمة بعد الخطية الى امر اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما غير ولما قبل
تخطيةهم والجواب عن قوله تعالى قد نجوها وما كادوا يفعلون ان نفي قرب فعل
الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان حصول فعله في زمان
اخر وانما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى النفي حصل
منهم فعل الذبح وما قاربوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم ومن الخطية بانها
شبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وعن التغير بان احتياطاً لما فيه رفع
الشبهة ويمكن ان يقال بان الخطية والتغير لا يدلان قطعاً على الاثبات في نفس
الامراة في الواقع بل يحتمل ان يكون الخطية بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض
للاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فذا المعنى
ولا ينبغي ان يصلى الكلام الى اذ شبهة فذا المعنى وان يكون بغيره الى امر اجد شبهة فذا المعنى

ع ان يفعلوا
ان يدخل في النفي كاد

يكون في الماضي لا ثبات أي لا ثبات الخبر وفي المستقبل كالأفعال أي كالأفعال
 في النفي تمسكاً بكونها في الماضي لا ثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون أي لم يثبتوا
 فعل الذي لا نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر وتكونها في المستقبل
 لنفي الخبر كسائر الأفعال بقول ذي الرمة شعراً إذا غيّر الحجر المحبين لم يكدم سيس الهوى
 من حب مئة بريح أي يزول وجه التمسك أن البراح منفي فعلم أن النفي في المستقبل
 نفي للخبر كسائر الأفعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول يتمسك
 بتخاطبة الشعراء ذي الرمة والجر الفراق والرئيس هو الثابت والاضافة من باب
 جرد قطيفة أي لم يكدم الهوى الرئيس أي الثابت من حب مئة وهي اسم معشوفة
 والبراح هو الزوال معنى البيت إذا غيّر هجران الأحباء للمحبين عن الحب بحكم أن
 طول العهد ينسى وخرلت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح أي زوال حب
 ميتة يعني إذا لم يقرب زوال حبها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فاعلى
 هذا كان حرف النفي داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا
 المعنى مستقيم فلا رجة لتخاطبة الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقبه الأخذ
 في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الزاء والكرب نزديك شدن کسی بکارے من حد نصير
 واخذ فهذه الأفعال الأربعة مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسماً وخبراً وخبرها
 فعل مضارع بغير أن وأوشك عطف على أحد فيكون أوشك من جملة الثالث مثل
 عسى وكاد في الاستعمال يعني أنها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها أي في
 كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية إذا كان اسمها مع أن نحو وأوشك زيد أن
 يخرج وأوشك أن يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير أن نحو
 أوشك زيد يخرج ثم كما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب فقال
 فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك
 بتصغير ما أصيل في قوله شعراً ما أصيل غزلاً ناشدنا من لياعتين الضاء
 والسمر والجواب أنه شاذ أو ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضع لانشاء
 التعجب أي لا يجاد وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبين وأنها متعجبانها ألفاظ أخصا
 ولا نشاء اثبات أمر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن
 حد نظائره وخفي سببه ولقائل أن يقول التعريف إنما يكون المحقيقة الكلية لا للفرد
 والفردين والأفراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فضل الفردين إلا أن يثبت أن

بعض
 من
 الأفعال
 في
 الماضي
 لا
 ثبات
 أي
 لا
 ثبات
 الخبر
 وفي
 المستقبل
 كالأفعال
 أي
 كالأفعال
 في
 النفي
 تمسكاً
 بكونها
 في
 الماضي
 لا
 ثبات
 بقوله
 تعالى
 وما
 كادوا
 يفعلون
 أي
 لم
 يثبتوا
 فعل
 الذي
 لا
 نفيه
 بدليل
 فذبحوها
 وجه
 الدلالة
 وجوابه
 قد
 مر
 وتكونها
 في
 المستقبل
 لنفي
 الخبر
 كسائر
 الأفعال
 بقول
 ذي
 الرمة
 شعراً
 إذا
 غيّر
 الحجر
 المحبين
 لم
 يكدم
 سيس
 الهوى
 من
 حب
 مئة
 بريح
 أي
 يزول
 وجه
 التمسك
 أن
 البراح
 منفي
 فعلم
 أن
 النفي
 في
 المستقبل
 نفي
 للخبر
 كسائر
 الأفعال
 فهذا
 القائل
 يتمسك
 بقول
 ذي
 الرمة
 والقائل
 الأول
 يتمسك
 بتخاطبة
 الشعراء
 ذي
 الرمة
 والجر
 الفراق
 والرئيس
 هو
 الثابت
 والاضافة
 من
 باب
 جرد
 قطيفة
 أي
 لم
 يكدم
 الهوى
 الرئيس
 أي
 الثابت
 من
 حب
 مئة
 وهي
 اسم
 معشوفة
 والبراح
 هو
 الزوال
 معنى
 البيت
 إذا
 غيّر
 هجران
 الأحباء
 للمحبين
 عن
 الحب
 بحكم
 أن
 طول
 العهد
 ينسى
 وخرلت
 محبتهم
 عن
 قلوب
 المحبين
 لم
 يقرب
 براح
 أي
 زوال
 حب
 ميتة
 يعني
 إذا
 لم
 يقرب
 زوال
 حبها
 فكيف
 تزول
 حبها
 وفيه
 مبالغة
 في
 نفي
 الزوال
 فاعلى
 هذا
 كان
 حرف
 النفي
 داخل
 على
 يكاد
 لمبالغة
 نفي
 خبرها
 وهو
 يبرح
 في
 البيت
 وهذا
 المعنى
 مستقيم
 فلا
 رجة
 لتخاطبة
 الشعراء
 والقسم
 الثالث
 وهو
 ما
 وضع
 لقبه
 الأخذ
 في
 الخبر
 جعل
 وطفق
 وكرب
 بفتح
 الزاء
 والكرب
 نزديك
 شدن
 کسی
 بکارے
 من
 حد
 نصير
 واخذ
 فهذه
 الأفعال
 الأربعة
 مثل
 كاد
 يعني
 يقتضي
 كل
 واحد
 منها
 اسماً
 وخبراً
 وخبرها
 فعل
 مضارع
 بغير
 أن
 وأوشك
 عطف
 على
 أحد
 فيكون
 أوشك
 من
 جملة
 الثالث
 مثل
 عسى
 وكاد
 في
 الاستعمال
 يعني
 أنها
 تارة
 مثل
 عسى
 في
 الاستعمال
 في
 وجهها
 أي
 في
 كونها
 مقتضية
 للخبر
 وكونها
 مستغنية
 إذا
 كان
 اسمها
 مع
 أن
 نحو
 وأوشك
 زيد
 أن
 يخرج
 وأوشك
 أن
 يخرج
 زيد
 وتارة
 مثل
 كاد
 في
 اقتضاء
 الخبر
 وكون
 الخبر
 بغير
 أن
 نحو
 أوشك
 زيد
 يخرج
 ثم
 كما
 فرغ
 من
 أفعال
 المقاربة
 شرع
 في
 بيان
 فعلا
 التعجب
 فقال
 فعلا
 التعجب
 وتوهم
 غير
 الكسائي
 من
 الكوفيين
 أنهما
 اسمان
 واستدلوا
 على
 ذلك
 بتصغير
 ما
 أصيل
 في
 قوله
 شعراً
 ما
 أصيل
 غزلاً
 ناشدنا
 من
 لياعتين
 الضاء
 والسمر
 والجواب
 أنه
 شاذ
 أو
 ينزل
 منزلة
 الاسم
 في
 جواز
 التصغير
 وهما
 ما
 وضع
 لانشاء
 التعجب
 أي
 لا
 يجاد
 وفيه
 احتراز
 عن
 نحو
 عجبت
 وتعجبين
 وأنها
 متعجبان
 ألفاظ
 أخصا
 ولا
 نشاء
 اثبات
 أمر
 لم
 يكن
 والتعجب
 انفعال
 يحصل
 عند
 استعظام
 شيء
 خرج
 عن
 حد
 نظائره
 وخفي
 سببه
 ولقائل
 أن
 يقول
 التعريف
 إنما
 يكون
 المحقيقة
 الكلية
 لا
 للفرد
 والفردين
 والأفراد
 فلا
 يستقيم
 هذا
 التعريف
 مع
 فضل
 الفردين
 إلا
 أن
 يثبت
 أن

ان اضافة التشية كاضافة الجمع في جعل المضان جنسا لكنهم لم يصروا بذلك على ان
 جعل المضان جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهدية الفعلين
 فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحت فردان
 وهما ما افعل و افعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط
 او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلا ن وانما وجد وضع
 باعتبار انشاء المعنى فعلا التعجب فعلا ن وضع لانشاء التعجب فيكون هذا التعجب
 بيان لما يفهم من الملا بستر في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما افعل
 وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لا يضبط الجزئيات فلما انحصر جزئي
 او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولتأمل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله
 من شاعر لانه انشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب استعالي
 لا وضعي وله اي للتعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدئ مقدم الخبر
 ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجي منهما مضارع ومجهول وامرو
 نبي وتانيث وتثنية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن بزيدا ولا يبينان اي لا يبي
 فعل التعجب المتعدي من افعال التفضيل اي من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس
 بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما موت
 زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت آخر
 او انقص والاكثر ان التعجب من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشتهر وما اشغله كما في
 اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزره سيديوية قياسا فيكون المذكور في المتن قول
 غير سيديوية فان قيل ان افعال التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى
 الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمر وصيغتا التعجب لا يبينان الا من فعل
 بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر ببناء صيغتي التعجب على
 ما يبنى من افعال التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان مثلا
 يبنى من افعال التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى من افعال التفضيل يبنى من صيغتي
 التعجب فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في المتن اي في الذي يمنع بناء منه ما ليس بثلاثي
 مجرد من غير اللون والعيوب بل رباعي وثلاثي يزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب
 بمثل ما اشد استخراجه واشددب اي بناءهما من فعل لما يمنع بناءه منه وايقاع
 مصدر للمتنع مفعولا او مجرورا بالماء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره

وما اقبله درجة ونحو ذلك ولا يتصرف فيها اى في صيغة التعجب بتقدير وتأخير اى تقدير
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن في لفظ
ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كلا واحد من التقدير والتأخير يستلزم الآخر
فتقدير شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما يتفلسف
الآخر بالقصد دون التحقيق فكانه اعتبار القصد او يقال ان في ذكر التأخير تأكيد كما في
قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولا فصل بين فعل ومعموله
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن يزيد لانها بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بك الراء
نحو ما ان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل
باصبع واصبع نحو ما اصبع ابردها والضمير للغداة وما امس اذ فائها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز الما ذى في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا واحسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم زيد والمراد بالظرف الظروف المتعلقة بصيغة التعجب بخلاف الفصل
بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فاحسن
امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل
باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا وما اى لفظ ما في ما افعل
نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اى مبتدأ نكرة او ذوا ابتداء نكرة اى غير موصولة ولا موصولة
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و
البيان والموصولة معرفة والموصوفة قديمة من المعرفة فلا يليق ان بهذا الموضع بل
الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى وذلك عند
سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت ما مبتدأ مع النكرة عند سيبويه وكذا
عند الاخفش في احد قوله وما بعد ما اى بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اى خبر المبتدأ
تقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن
شتر اهترذانا ب اى ما احسن زيدا الاشياء لا اعرف جعل زيد احسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقد الله وما
ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبر اخر لقوله ما اى موصولة عند

بجلاوت كثير من الرجال لقيتهم فأنروا فكان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن المتكثير
 فاعرت فهذا فرق دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم ونعم وبئس فعلاان ما ضيان واصليا
 فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع القاء للعين وجاء الاسم في الاصل والاتباع ففيها اربعة
 اوجه نعم بفتح القاء مع كسر العين وهو الاصل ونعيم بالاتباع اى بكسر القاء مع كسر العين
 ونعم باسكان العين في الاصل اى بفتح القاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد
 الاتباع اى بكسر القاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعه مطردة في كل فعل على وزن كسر
 ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كخذ وزعم
 غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء في يا نعم المولى
 والنجواب انهم محمول على جذات المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير
 حجة عليهم وبشرطها اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلها بجذات المضاعف ان يكون الفاعل
 معترفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهني وانما اشتراط ان يكون معترفا
 باللام للعهد الذهني لحصول المباغلة في المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان
 اللام لما كان للعهد الذهني يكون المهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا
 بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع في
 النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن
 من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لا يفسر بالواحد المتنى
 والجموع وشرط المفسر ان يصلح حمل على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمتنى على المعرف
 باللام في الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان
 يعتبر الحمل على التجوز والمباغلة كما في انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل مضافا
 الى المعرف بها اى باللام ولو واسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمر ونعم غلام
 صاحب السفريش ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل
 مضمرا مميزا اى مفسرا ذلك الضمير بكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد وانما
 اضمير الفاعل للاختصاص لان نعم رجلا زيد لا يخصر من نعم الرجل زيد ولا نه اخر بشرطة
 التفسير وفيه مباغلة في المدح فاخص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام
 التفخيم والمباغلة وكذا انم الذي هو ضده وجار مجراه في كون من مواضع المباغلة
 وانما يميز ذلك الضمير بكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يختص بواحد بعينه فبا محوى
 ان يفسر بكرة منصوبة كما في عشرين درهمها او مميزا ذلك بما مثل في عا هي اى فنع ضمي

بج
 الفرس

اوحظت هي اي الصدقة اي ابدؤها ولتقابل ان يقول لاحاجة الى قوله وما في التحقيق
 لانها ايضا بمعنى تكرة منصوبة لان معنى فنعما هي فنعمة حظية او نعم شيئا هي اي الصدقة
 اي ابدؤها الا ان يقال اننا ابرز نظرنا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ
 تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء
 مبين اثر ذكره مفصلا او وقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره واخبر مبتدأ
 محمد ون مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل اذ خبر
 مبتدأ محمد ون اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم
 الرجل كرسالة الاسأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول
 يجوز دخول نواسم المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل فحكاى لانه
 ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و
 شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
 الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجه المطابقة لاتحادها فيما صدقا عليه و
 لكونه سببا للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
وشبهه متاول جواب سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع فرد
 الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بان متاول يحذف مضاف تقديره بئس مثل
 القوم مثل الذين كذبوا ويجذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير
 بئس مثل القوم المكذبين مفهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة
 نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم
الماهدون اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والاكرم
قرشناها فنعمة الماهدون وسلم مثل بئس في افادة الذم ومنها اي من افعال
 المدح جئنا وفاعل اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجمع فيقال
 جئنا الزيدان وجئنا الزيدون وجئنا هند بحريان مجرى الامثال التي لا تتغير و
 بعد اي بعد هذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو جئنا الرجل زيد فحب فعل ماض و
 ذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص
 بعد جئنا كاعراب مخصص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصص
 بعد جئنا عطف بيان وقيل اذا كدته والمخصص فاعل ويجوز ان يقع قبل

الخصوص اي قبل مخصوص حيد او بعده اي بعد مخصوص حيداً تميز نحو حيداً رجلاً
 زيد وحيداً زيد رجلاً ولم يجوز في نعم وبئس تأخير التميز عن الخصوص فلا يقال نعم
 زيد رجلاً لان اسم الإشارة في الايهام مثل الضمير في نعم رجلاً زيد فيحتاج الى
 التميز الا انهم تركوا التميز هنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير هنا
 دون نعم وبئس اي يقال حيداً زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلاً للمظهر على الضمير
 امثالاً من الالتباس في الخصوص عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك
 الضمير فيه التباس بالفاعل فيما اذا كان الخصوص معرباً باللام وبالاضافة نحو نعم
 رجل السلطان او عبد السلطان فان لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان
 لا لتبس الخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلزم نحو نعم رجلاً زيد طرد البنية
 او حال نحو حيداً رسول الله وحيداً رسولاً محمد عليه الصلوة والسلام على
 وفق الخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميز او حال اي كاشاً على وفق الخصوص
 اي على موافقة الخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب
 الموافقة لاتحادهما فيما صدق عليه ولكونه عبارة عن الخصوص فلا جرم موافقة
 الحق ان يقول على وفقه لتقدم الخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التوضيح
 لئلا يتوهم عوده الى غير الخصوص من الفاعل وغيره فلهذا فرغ من تقسيم الاسم
 والفعل شرع في تقسيم الحروف فقال الحروف ما دل على معنى في غير اي حاصل في غيره
 اي مدلول لغريم تضمناً او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اي
 مدلول لرد لانه تضمن لانه يدل على معنى اي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد
 تضمناً باعتبار الوضع التركيبي وكلمة فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اي مدلول
 لرد لانه تضمن لانه يدل على معنى اي على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمناً
 باعتبار الوضع التركيبي وكنت فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اي مدلول لها
 دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بهما مطابقة وذلك
 المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقيق
 معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء وعلى حقيقتها وقد سبق الكلام
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشغل بذلك هنا
 ومن ثم اى لاجل ان الحروف يدل على معنى في غيره احتاج الحروف في جزئيتها اي
 في كون جزء من الكلام الى اسم او فعل فالحروف يصح ان يكون جزء من الكلام

وان لم يصح ان يكون ركن الحروف الجوز انما قد منها لكثرة دورها وانما سمي
حروف الجوز لانها تجوز معاني الانفعال الى الاسماء وتجوز الاسماء وهي ما وضع لافضاء
الفعل كسررت بزيد او معناه اي معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء من ذلك
منه معنى الفعل كانا ما زبدا وزبدا في الدار او على السطح الى ما يليه كلمة بعبارة
عن امر والضمير المرفوع المستتر مراجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع
الى ما الاولى او على العكس وهي اي حروف الجوز ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي
والباء واللام ورث وواوهاى واورث وواوالقسم وتاء اي تاء القسم وعن و
على والكاف ومنذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا واما قدم فمن لانها لا ابتداء وفي لا ابتداء
اولى واعقبها بالى للطباق لكونها لانتهاى والطباق الجمع بين المعنيين المتقابلين
وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها لانتهاى ايضا واعقب الثالثة بفي
لتناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاى بالمكان الذي هو احد قسمي الظروف و
اعقبها بالباء لجيئها بمعنى في في نحو اطلبوا العلم وكو بالضمين واعقبها باللام
لتناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكثرة وكونها على حرف واحد واعقبها ما سبق
مما هو نص في الحرفية مما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رث واعقبها
بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واوالقسم لتناسبتها اياها في كونها وا
وفرعا لان واورث وفرع رث وواوالقسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع
الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونها بالحرف
انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على فم
قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعهما على حرف واحد لقلته مذخلها
حيث لا يدخل على المضمر وقد هما على منذ ومنذ لكونهما اقل منها مذ خلا حيث يدخل
على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا وخلا
وقدم بما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه
جهة الفعلية اقوى وهو عداد وخلا فاعرف فمن لا ابتداء اي لا ابتداء الغاية اي لا ابتداء
المغيا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح جملة على مبنية نحو عشرة
من الداهم فانه يصح ان يقال الداهم عشرة والتبعض وعلامته ان يصح وضع
لفظ البعض مكانه نحو اخذت من الداهم

لأن
الاسماء
الافعال
الصفات
المصادر
الظروف
الجار
المجرور
الاسماء
الافعال
الصفات
المصادر
الظروف
الجار
المجرور

في
الاسماء
الافعال
الصفات
المصادر
الظروف
الجار
المجرور

فانه يهمل ان يقال اخذت بعض المال وزلافة في غير الموجب نحو ما جاء في من رجل و
 مثل جاء في من احد خلا قال للكوفيين والافخس فانهم جؤزوا زيادتها في الموجب في اسم
 الجنس ايضا و قولهم قد كان من مطر وشبهه متاؤل جواب سوال حيث زيدت من
 في الموجب فاجاب عنه بانهم متاؤل بالحمل على التبعيض اي قد كان بعض مطر وشي
 من مطر والى الانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء الغيا كقوله تعالى لَمَّا أَتَيْنَا الْقِيَامَ
إِلَى اللَّيْلِ وقولك خرجت الى السوق ومعنى مع قليلا اي زما ناقليلا او مجيئا اراد
 مجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ
إِلَى أَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ومعنى
 مع كثيرا اي زما ناكثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها
 اي مع راسها وقوله كثير اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر
 اي الاسم الظاهر فلا يقال حثاه وحثاك استعناء عنها بالى والاصوب التمسك
 في ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فانه اجاز دخوله على المضمر ايضا وفي الظرفية
 اي يجعل ما بعده ما ظرفا لما قبله حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكليس او توسعا
 او اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق وبمعنى على قليلا اي ما ناظيلا
 كقوله تعالى وَلَا تُصَلِّبْكُمْ فِي جُنُودٍ اي على جنود النخل والبناء للصاق
 اي للصاق الفعل بالجور حقيقة نحو به ذلك او مجازا نحو مرت بزيدا اي التصوت
 مروري بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي للدلالة على ان ما دخلت هي عليه
 يستعان به نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب
 السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدهرهم والتعدية اي لجعل الفعل لازم متعد
 مثل الهزة والتضعيف في اكرمت زيدا او كرمت زيدا نحو ذهبت بزيدا اي اذهبت
 خرجت بعمر واي اخرجه واما فترنا التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية
 للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو
أَظْهَرُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالْقِينِ وزائد في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي وقت
 الاستفهام نحو هل زيد بقاؤه والنفي نحو ليس زيد بقاؤه وما زيد بقاؤه قياسا الى
 زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة لا لبس القياس ولتأمل ان يقول ان ذكر
 مطلق الاستفهام يتناول الهزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان
 بليس ولا التبرية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرية

ايضا في اطلاق الاستفهام والنفي المجهولين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور والاستفهام جهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ان زيد بقا ثم وفي غير اى في غير الخبر المذكور سماعا اى زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك درهم فقول بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالبناء زائدة في المبتدأ سماعا بحسبك زيد على العكس والبناء زائدة في الخبر سماعا والنفي بيد اى النفي يد لا اى نفسه فالبناء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فيكم واللام للاختصاص سواء كان اختصاصا بملك نحو المال لزيد او اختصاصا بصفة نحو الجمل للفرس او اختصاصا بنسبة نحو فلان ابن له والتعليل سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائية لقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد قصدها نحو خرجت لمحاقتك فان المحاققة ليست علة غائية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج ونزادة نحو قوله تعالى ردت لكم اى ردتكم لان ردن متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت لمران لم يفعل الشراى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى عن الذين امنوا ومعنى الواو في القسم صفة الواو متعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكاثر في القسم اى بمعنى واو القسم للتعجب اذا كان الجواب امر اعظم نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لتقليل افراد ما دخلت عليه ككثير افراد ما دخلت عليه هذا هو الموضوع علم الاصل ثم استعمل لكثرة استعمالها في ضد حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها في ذلك قد فاتها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صا حبا المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة ككثير خبرية تكونها للتقليل وتكون ككثير للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذلك ما يقابلها والثاني انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو التعدية اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعد بنفسه نحو رب رجل كرم اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لصنعت الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر

في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل ليس جيف بالآخر اغايتقوى
باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لِيَرْجِعَهُمْ يَكُونُوا لَكُمْ آيَةً وكقوله تعالى اِنْ كُنْتُمْ
لِلْزُورِ يَا تُعَبِّرُونَ واما تقوية بغيرها فغير محمود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف
جزءا جاز نحو رث رجل كرم اكرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجزاء الى
ضمير ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه لصحابنا
رحم الله عليهم بان اكرمه صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف اي رب رجل
كرمه اكرمه اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الاعلى تكررة موصوفة عاجلها محذوف
غالبها كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل
كرمه جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل اللظف المستقر
لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب رجل كرمه حصل ويتعلق
به محذوف رب على وجه القيام لاعلى وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدد
الكلام حملا على كرم الخبرية التي هي بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كمال انشاء
التكثير ولكم الخبرية صدد الكلام مختصة بتكررة موصوفة اما اختصاصها بتكررة
فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها اذا التكررة
مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد و
المتنى او كثرتها كالججمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بتكررة موصوفة فلتحقق معنى
التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاختصاص اقل مما هو الاعم
الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق
الرقبة ولو مورد الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا
قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السكيت ومن تابعهما وقع عليها اية
عاملها ماض ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور
الا في الماضي محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رث رجل لقيته فلقية صفة
رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف واما حذف الحصول العلم به لانه لا يجاز
والجور يريد على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولا نه انما حذف لان الاكثر
ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدرف كان سائلا يقول هل اكرمك من
لقيته فتقول رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من
لقيته فتقول رب رجل لقيته اكرمت وعلى هذا ففسر واما قال غالب

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدون مكان الثاني قيل معنى كونها
 في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل يستعملها اعم من ان يكون في هذه
 الامور او خلافا فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعملها
 في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعملها في كل قسم ظاهر ومضمرا نحو
 بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا وتلقى ان يجاب القسم باللام وان
 في الاثبات نحو قوله تعالى لا كيد لنا أضنا منكم وقوله تعالى انك ستغيب كثر
 كشي في جواب والليل اذا يمشي وحروف النفي في النفي كقوله تعالى
 والضحي والليل اذا سجد ما ودعك ربك وما قلى ويجوز جوابه اي
 جواب القسم اذا اعتزق اي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
 نحو زيد والله قاتل وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير
 في زيد والله قاتل والله لزيد قاتل وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
 وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او تقدير مراهي تقدير
 القسم ما يد له عليه اي على الجواب نحو زيد قاتل والله وضرب زيد والله
 والهلل والله والتقدير في زيد قاتل والله والله لزيد قاتل وفي ضرب زيد
 والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلل والله هذا الهلل وانما حذف الجواب
 في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدير
 القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلان كلمة ما فاعل تقدير
 ومفعوله ما اتصل به من الضمير وعن المجاوزة نحو صيت السهم عن
 القوس وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على
 السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون عن وعلى اسمين لدخول
 اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على يكون بمعنى الفوق نحو
 قوله عزت من عليه بعد ما ترمطوها اي من فوقه واذا دخل من على عن
 يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه والكاف للتشبيه
 نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولي عليكم
 تشبه التولية بالكون في الملازمة بخير او شر اي يولي عليكم تولية مثل كونكم
 في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كالكاف للتشبيه لمرادها معنى لخر
 وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق

والله

كذا

الاشياء خلقا مثل خلق سائر هذا تشبيه الخلق الخارجى بنوع من الخلق
 المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف فى قولهم حمدته
 حمدا مثل حمد محبته وهذا التشبيه بالحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى
 الذهن فى تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
 باعتبارها وقد يكون للمقارنة فى الوقوع نحو انيتك كما اطلع الفجر اى اقتران الايتان
 وطلوع الشمس فى الوقوع وذلك لانه لا يكون كمثل شئ اى ليس مثل شئ
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل التكاثر
 لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثل شئ فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
 كقولهم يعطون عن كالبرد المثلث ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسم له
 استغناء بلفظ المثل عنها لانها لو دخلت على الضم لادى الى اجتماع الكافين
 فاشبهت بالمخاطب فيطرد المنع فى الكل وانما فى قولهم وما انا كانت وما انت كانتا
 فلان الضمير المنفصل عندهم كالمطرد كذا فى الصحاح ومن يومئذ واما قد م مذك
 كونه فرعا لكونها الحذف الزمان لا يتبدل الاشتغال من قوله للزمان اى مذك
 ومنذ لا يتبدل الغاية فى الزمان الماضى نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة اى
 انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى فى فى الحاضر اى فى الحال
 نحو ما رأيت منذ شهرنا ومنذ يومنا اى انتفى رؤيتي فى شهرنا وفى يومنا ولا يخل
 على المستقبل لوضعهما للماضى والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا لا يستثنى
 نحو جاء فى القوم حاشا زيد وعلا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء
 عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه نعم اعلم
 ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
 لم يتعلق الجار فكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام فى قوله تعالى ولئن حاش
 لله ما هذان بشر قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير ان تصف
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه
 سوء وهذا قريب مما يقال بالغانسية فى المدح بالحسن ان عيب ضاقت فلان
 رابى عيب نتوان گفت کن در وى عیبى نمی نماید تقررا فرغ من بیان الحروف الجرارة

الحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى الذهن

مذ

شرح في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل
 ان وان وكان وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها
 مشابهة بالفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماض
 وفي اقتضاءها الاسماء وانما اختلفت ولعل لانها لا تشاء التثني وانشاء الترجي
 بخلاف الاربعية السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان
 المفتوحة فهي بعكسها الفاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها اية
 يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف
 ما الكافرة فتلغى هذه الحروف بعد لحوق ما الكافرة عن العمل لان ما
 الكافرة تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكافرة اخرجتها عن بعض
 وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافرة اذا دخلت
 عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تغل بجعل ما زائدة وتدخل
 هذه الحروف حينئذ اي حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافرة
 اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما اخرجتم
عليكم الميمنة فاق المكيورة لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان المفتوحة
 مع جملتها الاضافة بادنى ملازمة اي مع جملة واقعة بعد ها في حكم
 المفرد بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقول في بلغني ان زيدا منطلق بلغني ان
 او يجعل المصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان
 تعظم يشترك بلغني يشكره يد عند اعطاك اياها ويجعل مصدر الخبر
 مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا للرأ متعلقا
 له فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابى زيدا فان مصدر الخبر
 اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اى من
 متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر يقد مصدر رفع عام ويضاف
 الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا لرفع
 في بلغني ان زيدا غلام عمر وبلغني كون زيد غلام عمر وعلى هذا فقس و
 من ثم اى من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة تجعلها
 في حكم المفرد وجب الكسرة اى وجب اتيان ان المكسورة في موضع الجملة

اى في موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن في تاويل الفقرة والفتحة اى وجب اتيان
 المفتوحة في موضع المفرد اى في موضع يكون ان بما بعده في تاويل الفقرة فكسرت
 الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان ابتداء اى في ابتداء الكلام كقوله نعم
 ان الله غفور رحيم وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي
 بمعنى الظن والتفوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد المؤن
 نحو الذي انك ضربت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
 ولتحت همزة مادة ان حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو
 عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضاف اليها نحو حصل
 علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا
 وتسميتان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضاف اليها مجاز لان الفاعل هو ان
 بما بعدها لان وحدها وكذا البواقي وانما فتحو بعد لولا وقالوا لولا انك
 منطلق انطلقت لانه اى لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين
 والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحو بعد لولا وقالوا لولا انك قصت لقصة لانه
 اى لان بعد لولا فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك
 والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم
 فان جاز التقدير ان اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة جاز الامر ان اى فتح ان وكسرها مثل ان يكومني فاني اكرمه
 فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتحة لان المبتدأ لا يكون
 الا مفردا اى فثبت اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا
 كما قيل سيلا ا اذا انزعيد القفا والهازم وشبهه فالكسر على انه
 جملة اسمية واقعة بعد اذ الفجائية اى فاذا هو عبد القفا والهازم
 والفتح على انها مع ما مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبد القفا والهازم
 ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما
 لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله
 سيدا مفعول ثالث والله زميتان عظيمتان في اللجين تحت الاذنين جمعها
 الشاعر بارادة ما فوق الواحد وبارادة ما مع حواليهما تغليباً ومعنى عبد

القفا واللهانم اى لثيم يخدم قفاه اى همته ان يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهانم
 قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمه ما يخرج من جوفه ولذلك
 اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
 محل الرفع لانها كالعدم لان قائدها التاكيد فجاز العطف على محل
 ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير
 المكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر واهما
 وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمر ولا نها وان كانت
 مفتوحة لفظا في مكسورة حكما لساها مسد الحزئين حيث قامت
 مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا
 على المحل دون المفتوحة حال اى متجاوئ عن المفتوحة بمعنى لا يجوز
 العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في
 صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمر وان قوله وعمر ومعطوف
 على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض
 النسخ ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان
 زيدا قائم وعمر او تقدير ان زيدا وعمر قائم اذ التقدير ان زيدا
 قائم وعمر ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة مابقينا في شقاقى انا
 بغاة وانتم بغاة مدة بقاءنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لان
 لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمر وذاهبان
 لا دوى الى كون الشيء معموليا لميلين مختلفين اذ قوله ذاهبان من
 حيث ان خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث ان خبر
 لعمر ومعمول الابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا
 مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة مابقينا في شقاق
 وسيبويه حملا على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون
 مضي الخبر لكونه اى اسم ان مبتدئا في البيت المذكور وكما في قوله
 ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والطبايئون بعطف قوله
 والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين
 خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرقابين ان العرب والمبني في ذلك فجاز

لا يجوز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما

لا

والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع المحاقها بأن ايضاً بطلان
صدارة اللام بالتوسط لكنه اعتذر فيها لقوة مناسبتها بأن لا تخاد معناه
وهو تأكيد الجملة والابتداء فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذ
كقوله شجرة الخبيث لا تجوز شهرة + ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث
دخل اللام في خبر المبتدأ بدون ان او على ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما
يقال علمه في على الماء وايش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في
خبر لكن وتخفف المكسورة اي ان المكسورة الهزلة لتقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام سواء عملت او اهلكت
اتما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واتما في الاعمال فالطرود والجمل
على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام
مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصود واختلاف
في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا
لوجب التعليق في ان عملت زيد للقائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
نحو قوله بالله ربك ان قتلت مسلماً وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما دخلت على
المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاءها اي الغاء المكسورة
بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها
ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى ان كل لنا جميع كذا كذا محضرون ويجوز
اعمالها نحو قوله تعالى وان كلنا ليوقين ثم تخفيف ان وعند الكوفيين
يجب الغاءها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة
بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان و
باب علمت ثلاثا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة
الابتدائية بالكلمة وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكينة وان نظمت
لحسن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لقاسقين الا اذا كان ذلك الفعل
دعاءً فيحذف لا يلزم اللام لان اللام انما لازم للفرق بين ان المخففة والنافية
والدعاء لا يدخل ان النافية فلا ليس خلافاً للكوفيين في التعميم اي في
تعميم دخولها على كل فعل وتسمكوا بقوله بالله ربك ان قتلت مسلماً

وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشبهك
 مكتوب لهينه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة اء ان
 المفتوحة الهزة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدرا بقاء
 لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد
 ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شان مقدرا ليحصل بينها وبين
 الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها
 ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك
 لانها حرف موصول وهي مع جملة في تقدير المفرد اي المصدر راد هو
 حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان
 المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولا مطلقا
 او مفعولا فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان
 فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
 بعد التخفيف في غيره اي غير ضمير الشان كقوله **شعر** فلو انك في
 يوم الزخاء سألني + فراقك لم اقبل وانت صديق + قال الشاعر يصف نفسه
 بكمال الجود يعني فراقك اشد من كل شديد ووصالك احب الي من
 كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألني فراقك لاجبت
 الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففي هذا البيت بيان كمال
 ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة مع الفعل ظرف
 اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقرونه بالفعل
 السين كقوله تعالى **عَلِمَ** ان سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى **اَوْسُوفُ** كقوله **شعر**
واَعْلَمَ فعلم المرأى ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدما + اوقد كقوله تعالى
لِيَعْلَمَنَّ ان قد ابلغوا رسالات ربيهم **اَوْحَرَفُ** النقي كقوله **تَعْمَ** افلا يَرَوْنَ
اَنْ لا يرجع اليهم **وَقَوْلُهُ** تعالى **اَيَحْسَبُ** ان لم يركأ حد **وَقَوْلُهُ** علمت
 ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو
 ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لان المصدرية

لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وإنما عيّنت هذه
الحروف للتعويض والفرق لأنها مختصة بالأفعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة
الأفعال عوض عنه ما هو المختص بالأفعال ثم التراد بالفعول المتصرف أي
ويلزمها مع الفعل المتصرف أحد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف
نحو قوله تعالى أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى وَعَسَى أَنْ يَكُونَ
قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة إلى الفاعل لأن
أن المصدرية لا يدخل على فعل غير متصرف وإنما قال مع الفعل لأنها
لو كانت مع الاسم لا يلزمها أحد هذه الحروف لأنها حينئذ لا يشبه بان
المصدرية فلم يحتم إلى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية
المصدرية بلا خلاف نحو قولنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وبادات الشرط نحو
علمت أن من ضربك اضربه أو بكرم نحو علمت أن كرم غلام لي ويجوز التجرد
عن ذلك نحو قوله شعري في فئة كسيوف الهند قد علم أن هالك كل
من يخفى ويشتغل - وكان للتشبيه نحو كان زيد الأسد وقد تكون التشك
نحو كانت تشي وتخفت أي كان فتلقى بعد التخفيف عن العمل على الألف
أي على الاستعمال الألف كقولهم ع وصد مشرق اللون كان ثدياه حقان
ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياساً على أن المفتوحة التخففة
كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الداعي إليه وهو كمال الشبه بالفعل
ولكن للاستدراك أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهم وهذه
الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالفتح
الزائدة واصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة بتوسط
لكن بين كلامين متغاثرين معنى أي متغاثرين نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى لأن
معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فاشبهه استثناء فكما
أن الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالإيجاب ولا إيجاب بالنفي
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بالنفي بالإيجاب ولا إيجاب بالنفي فكذا
ههنا إذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر ولم يحج وقد لا يكون نحو يريد
قائم لكن عمر ومسا ف قال الله تعالى وَلَوْ أَرَادَكُمْ كَثِيرٌ لَفُتِلْتُمْ إلى قوله وَلَكِنَّ اللَّهَ

سَلَّمَ اى ولكن الله لم يركم كثيرا ونخفت لكن فتلقى بعد التخفيف عن العمل
 لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجري مجراها في ترك
 العمل والاختش ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا عرف له شأ هذا كذا في
 الشرح ويجوز معها اى مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة ^{للجمله}
 على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة
 لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للتمني نحو ليت الشباب
 يعود والفرق بين التمني والترجي ان التمني مستحيل او مستبعد والترجي
 يمكن جدا واجاز الفراءى ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من
 التمني اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين ولعل الترجي
 نحو لعل زيدا قائما وشذ الجزؤها اى بلعل يجعلها من الجوارى كقول لعل
 ابي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن
 زائدا لا بد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا انه لما فرغ من بيان
 الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال الحروف
 العاطفة الواو والقاء ونحو حتى واو واما وام ولا وبلى ولكن المخففة
 واما قد والواو لكونها اصلا في باب العطف وكونها لمطلق الجمع والعقب
 بذكر ما يشتركها في الجمع ثم قد منها القاء على نثر للتراخي والتدرج
 واخر حتى لانها للتدريج فحقها التأخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او
 واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك فالاربعة الاولى
 جمع الاولى للجمع بين المفردين في كونها مسندين نحو نريد عالم و
 قارئ او مسندا اليهما نحو نريد وعمر و قائمان او مفعولين نحو ضربت
 زيدا وعمر و اوصمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة
 الشر وانقاء الخير وقمت ونريدا وعمر و او حالين نحو جاء في زيد راكبا
 وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلمنا او نحو ذلك او بين الجملتين
 في حصول مضمونيهما نحو جاء في زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول
 مضمونيهما بلا عطف ايضا بان قيل جاء في زيد وذهب عمرو قيل الجملة
 الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلط اقالوا
 ويفيد النص على كونها مقصودين وعدم كون الاولى غلط اقالوا للجمع

في الحروف العاطفة

مطلقاً من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدريج لا ترتيب فيها أى فى
الواو والقاء للترتيب مع الرصل وتقرئ مثلها أى مثل القاء فى الترتيب بملة
لكن زمان مهلتها أقل من زمان مهلة تفرق حتى واسطة بين القاء وترو
معطوفها أى معطوف حتى جزء من متبوعه أى جزء من المعطوف عليه نحو
أكلت السمكة حتى لاسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارجة حتى الصباح
فالصباح ليس بجزء من البارجة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكماً والصباح وان لم يكن جزء من البارجة لكنه قريب منها والقريب
من الشيء فى حكم الجزء منه أو يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف
أى جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله نحو نمت البارجة حتى
الصباح وإنما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة فى المعطوف نحو قدم الجيش حتى الأمير او ضعفاً نحو قدم الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون
من حيث المعنى تأكيداً وتخصيص بعض الأجزاء بالتاكيد دون بعض
لا يكون الا يتحقق مميزه عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالاً لا فى ثبوت
الحكم فيه من قوة اضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالاً لان ثبوت
الحكم من قوة اضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل
ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف فى تحمل تلك
النسبة وهذا مما هو منظور فى وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى
ليعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأتى فى
الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد فى وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقة افاد ما هو فى حكم الجزء حكماً نحو نمت البارجة حتى الصباح وقوله
ليفيد قوة اضعفاً يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من
المتبوع ليفيد قوة اضعفاً واو واتقوا امر يشترك فى انها لاحد الأمرين
او الامور مبهما أى غير معين وهو غير الموجب نحو لا تطع منهم اثماً او
كقوله على اصلها أى لاحد الأمرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم فى سياق النفي ثم أعلم ان او واما سوء فى المعنى الا ان او يفارق اما
فى انك فى اما تبتنى اول الكلام على الشك وفى او تبتدأ على القطع ثم يظهر الشك

وفي ان اوبى بمعنى الى والاوبى ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون بخلاف ايتا فان قيل بل للاضرب
وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فاما معنى الاضراب في
كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان
اخبارا مما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم
وقال او يزيدون اى ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة
الف وليس كذلك يزيدون فاما المتصلة احراز عن الام المنقطعة
لازمة لهزمة الاستفهام دون هل لان الهزمة غريقة في الاستفهام
والمراد من هزمة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقوله تسحر
لعمرى ما ادرى وان كنت داريا + بسبع رميتم المحرم بثمان + يليها
اى بلى ام المتصلة اى يقر بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض
النسخ احد الامرين والاخر اى بلى المستوي الاخر والآخر الهزمة
اى هزمة الاستفهام اى وان كان بلى الام المتصلة اسما مفردا وجملة
فعلية بلى الهزمة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا كرم عمرو
بخلاف او واما او المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر
الهزمة بعد ثبوت احد هما اى بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين
مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها
ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهزمة لم يجز
هذا التركيب وهو اريت زيدا ام عمرو احيث لم يل احد المستويين الهزمة
لان المستويين زيد وعمرو ولم يل الهزمة احد هما بل بلى اريت وهو ليس احد
المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن وازيدا ام اريت عمر واحسن و
لعله اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام اريت عمرو ومن ثم اى ولاجل انها
لطلب اليقين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم كان جوابها
اى جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم ولا فيقال في جواب ارجل في الدار
ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم ولا و
المنقطعة اى ام المنقطعة كبل والهزمة اى للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني مثل انها اى هذه القطيع لا بل ام مشاة اى بل اهي مشاة كانه ظم

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اى ان القطيعة التي تراها لا بل
هذه جملة خبرية لان التكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها الهلا
بالشك فاخبر عنها جزماً فاذا قرب منها علم انها ليست بأبل فاعرض عن
هذا الاخبار ثم شك انها شاة امر شئ اخر فان قيل هذا من باب عطف
الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على
الاخبار والعطف بالتأويل لانه لما اضر ب عن الاول وشك في الثاني كان كانه
قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال امر شاة اى هي غير شاة ام شاة
فيؤمل على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما فقوله واما مبتداً وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف
لازمة اى كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو
جاء في اما زيد واما عمرو وجاء في اما زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العاطفة
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصدير اما قبل
المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عرض الشك وذهب ابو علي
الفارسي الى ان ما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف
عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف
عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من
غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و
المقصود باما احد الشئيين بل هي توكيد لتأكيد العطف للجمع اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا المقاربتها غير
العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها
من غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اى لاحد الامرين معينا
لكن لا ينبغي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع ولا يعطف بها الا الاسم و
عطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول
موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
ان يكون صحيحا او غلطاً كانه غير مذكور اصلا وما بعدهما في الوجوب متوجبه
وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور هو موجب بمعنى لكن وقال المتأخر منفي
فما جاء في زيد بل عمرو ومعناه عندهم بل جاء في عمرو وعند بل ما جاء في

عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيسا وإثباتا
 من حيث المعنى كما مر في لکن المشددة ولكن لازمة للنفي أي لسبق
 النفي استعمالا لا نحو ما جاء في زيد لكن عمرو ونفي محي زيد باق بحال لم
 يكن الحكم به غلط منك وأما وجبت بلكن رفعا لوهم المخاطب أن عمرو
 لم يحج أيضا لللازمة بينهما في سبب من الأسباب فيكون نقيضة لا
 حيث لزمت سبق الإيجاب نحو جاء في زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف
 العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه** الأول
 أما وهما وتسميت بها للتنبيه المخاطب بها فالأول أما للتوكيد مضمون
 الجملة مبتدأ بهما الكلام لا يقاط السامع وتنبيه لتمكن الجملة في
 ذهنه وقد حلان على الجملة خبرية أو طلبية أمرا أو نهيا أو استفهاما
 أو تمنيا أو غير ذلك دون المفرد بخلافها فإنها تدخل المفردات وتكثر
 في أسماء الإشارة وتفصل بينهما وبين اسم الإشارة أما بالقسم نحوها
 والله ذاوها العري ذاوأما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها
 أنتم هؤلاء وأما بغيرهما قليلا كقول الشاعر **شرع** قسمنا المال
 نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا + والآلف في قوله ذا ليا للاشباع
 واصله ذا لي والضمير في قوله لها للمرأة أن هذا النصف لتلك المرأة و
 ذلك النصف لي والراد بالاستشهاد الفصل بين حروف التنبيه وهو
 ها وبين اسم الإشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذاوها
 وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف
 النداء فقال **حروف النداء** خمسة يا وأيا وهيا وآي والهمزة لكن
 يا أعما أي اعم جميع حروف النداء أي يستعمل في القريب والبعيد وقال
 الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف راجع إلى استعمالها في القريب
 والبعيد على السواء وأيا وهيا للبعيد وآي بفتح الهمزة والهمزة للقريب
 والندبة وقد يستعمل النداء فقوله حروف النداء مبتدأ أو يا خبره
 وأيا وهيا عطف على يا وآي والهمزة عطف على أيا وهيا وقوله أعما خبر
 مبتدأ محذوف أي هي أعما والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد أي هما
 للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف

التنبيه
 حروف
 العاطفة

حروف
 النداء

النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **حروف الايجاب**
 نعم وبلى واني بكسر الهمزة واجل وجير بكسر الراء وقد يفتح وان بكسر
 الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفي
 السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بايجاب النفي السابق بل هي
 مقترنة لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها او
 تحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي ولو قال
 حروف التصديق والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاولي
 وانما سماها حروف الايجاب تغليباً فتعم مقترنة اي محققة لما سبقها ايجابا
 او نفيا خبرا واستفهاما في جواب اقام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى
 لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم
 يعتم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم بفتحين
 وتعم بفتح النون وكسر العين وتعم بكسرتين وتعم بفتح النون وقلب العين
 حاء مملدة وبلى مختصة بايجاب النفي السابق اي يجعل النفي السابق ايجابا
 خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق
 النفي بل يجعله ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فمعنى بلى في جواب
 السكت بر بكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفا لان حينئذ
 يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقيل يجوز
 استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان
 الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد
 في حديث الخشعمة من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على
 ابنك دين فقصيته انما كان يقبل منك فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي
 وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شد استعمالها لتصديق
 الايجاب نحو قوله **شعر** وقد بعدت بالوصل بيني وبينها + بلى ان من
 رأى القبور ليسعدن + بالنون الخفيفة واي اثبات اي حرف اثبات ومثبتة
 بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال ايه
 والله واي وسراي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت
 برابي وفي ايها اليرزا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء

للسالكين والثاني فتح الباب لرفع اجتماع السالكين وخفة الفقه والثالث
 الجمع بين السالكين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون اخرها
 من التحريك والمخذف وان كان يلزم اجتماع السالكين على غير هذا لكونها
 في كلمتين اجزاء لها مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع السالكين على
 حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ اليمود ذكر بعضهم ان هذه الكلمة
 نجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان ابي بمعنى نعم وهذا مخالف
 لما ذكر الشيخ ابن الحجاج رحمه الله تعالى واجل وجيز وان تصديق سواء كان
 الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسأثر ما فيه معنى الطلب
 نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جبر او ان وذكر بعضهم ان ان
 جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكها
 قصته ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله
 ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكها اي لعن الله تلك الناقة
 وراكها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف رح من كون ان تصديقا للخبر
 اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا
 بين ما ذكر المصنف رح وان في قوله بكون العوازل في الصبح يلغى في
 الومر ويقلن شيئا قد عد لك وقد كبرت نقلت انه يحتمل ان يكون للتقدير
 والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء
 ضمير وخبر ان محذوف اي انك ذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب
 شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اي الحروف
 التي من شأنها ان يقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف
 الصلة ايضا وقائدها في الكلام التاكيد وتحسين النظم وكلية ما و
 سميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على
 اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية وما و
 لا ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام
 تفسير مواضع زيادتها اي فان تزايد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان
 الزائدة كائنة مع ما النافية لثبوت التاكيد النفي كقول الحسن رضي
 مدح نبينا عليه الصلوة والسلام شعر ما ان مدحت محمد بمقالتي

فصل اعراب

علا
الجموع

لكن مدحت مقالتي بحمد فقوله النافية صفة ما وهي مجرور على أنها مضاف
 إليها بأداة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند أرادة اللفظ ان يحكى كما
 هو وهو لكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب
 يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكين ليكون على اقل الابنية فيقال
 ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف
 المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع المصدرية
 نحو انظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية
 اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان عطف على قوله فان مع ما
 مع لما كثيرا اى تزدان الفتوحة الزائدة كاشنة مع لما كقول تعالى فَلَئِنْ اَنْ
 جَاءَ الْبَشِيرُ وَبَيْنَ لَوْ وَالْقِسْمِ عَطَفَ عَلَى تَوَلَّى لَوْ اى تزدان الفتوحة
 بين لَوْ وَالْقِسْمِ نحو والله ان لَوْ قام زيد قمت وقلت اى زيادتها واقل مجي
 زيادة ان الفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقول ع كان ظبيته
 يجتر ظبيته وليست ان في قوله وعسى ان يكون وان لَوْ استقاموا وامرته ان
 قمر زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المحففة من المثقلة والثانية مفسرة
 وصامع اذا اى يزداد ما زيادة حاصلة مع اذا او ن زيادة الكاشنة مع اذا نحو
 اذا ما تخرج اخراج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب
 واي نحو قوله تعالى اَيُّهَا تَذَكَّرُوا قُلْ اَلَا مِمَّا اَلَمْ يَأْمُرُ بِالْحُسْنٰى وَاَيُّهَا تَذَكَّرُوا
 اجلس وان نحو ما تزين من البشيرة وقوله شرط قيد لجميع ما ذكر لان
 ما ذكر كلها يستعمل شرط وغير شرط ونزيادة ما مختصة بحال الشرطية
 وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او ادوات شرط او على الظروف
 اى وقت افادة الشرط او في الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله تع
 قَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّٰهِ لِنْتَ لَهُمْ وَمِمَّا خِطَبَاتِهِمْ اَعْرِفُوا وقلت زيادة ما مع
 المضاف نحو لا سيما زيد اى لا سمي زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم
 ونحو قوله تعالى مِثْلَ مَا اَنْتُمْ تَنْطِقُوْنَ وَقِيلَ اِنْ مَا بَعْدَ حُرُوفِ الْجَرِّ مِنَ
 المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد هابل منها ولا مع الواو اى يزداد
 لامع الواو العاطفة او زيادة لا كاشنة مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
 او معنى نحو ما جاء نى زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ

وَالضَّالِّينَ فَإِنْ غَيْرَ مَعْنَى مَا النَّافِيَّةُ وَكَذَا بَعْدَ الِذِي نَحْرُ لَا تَضْرِبُ زَيْدًا
وَلَا عَمْرًا وَبَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ عَطْفَتْ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ الْوَائِي تَزَادُ لَا
بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسَبِّحَ إِذَا أَمَرْتُكَ
وَلَيْسَ بِعَطْفَتْ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ النِّفْيِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُصِيرُ الْمَعْنَى
وَتَزَادُ لَا مَعَ الْوَائِي وَالْعَاطِفَةُ بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَا مَعْنَى لَهُ وَقَلَّتْ زِيَادَةُ
لَا أَوْ قُلْ مَجْئِ لَا لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ
وَلَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالتَّثْنُ فِي زِيَادَتِهَا قَبْلَ الْقِسْمِ التَّنْبِيهُ عَلَى ظُهُورِ
الْقِصَّةِ بِحَيْثُ يَسْتَغْنِي عَنِ الْقِسْمِ فَيُبْرَزُ لَذَلِكَ فِي صُورَةٍ نَفِي الْقِسْمِ
وَشَدَّتْ مَعَ الْمَضَافِ أَيْ شَدَّتْ زِيَادَةُ لَا أَوْ شَدَّ مَجْئِ لَا زِيَادَةُ كَأَثْنَةٍ
مَعَ الْمَضَافِ كَقَوْلِهِمْ فَلَانَ فِي بَيْرٍ لَا حَوْسٍ سَرَى وَمَا شَعْرٌ وَالْحَوْرُ الْهَلَاكُ
أَيْ فَلَانَ فِي بَيْرٍ الْهَلَاكُ سَرَى وَمَا عَلِمَ وَمَنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ تَقْدِمُ
ذِكْرَهَا أَيْ ذَكَرْنَا زِيَادَتَهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَزْأِ فَلَا نَعِيدُ ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ
حُرُوفِ الزِّيَادَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ فَقَالَ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ
سَقَطَتْ نَوْنُ التَّنْبِيهِ بِالْإِضَافَةِ أَيْ وَأَنْ فَإِنَّ الْفَاءَ لِلتَّفْسِيرِ أَيْ فَإِنَّ
الْمَفْسُورَةَ مُخْتَصَرَةً بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ
وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ وَأَمَرْتُهُ أَنْ أَذْهَبَ وَأَوْحَيْتُهُ
إِلَى أَمْرِ مُوسَى أَنْ أَرْضِعْهُ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ صَرْحِ الْقَوْلِ وَلَا بَعْدَ مَا لَيْسَ
فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَأْمُورٌ تَنَبَّيْتُ بِهِ أَنْ
اعْبُدُوا وَاللَّهُ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ لَا الْقَوْلُ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ
مَتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلُهَا بِجَبَرِيَّةٍ أَوْ عَمَلٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَتْ أَنْ فِيهِ مَفْسُورَةٌ تَكُونُ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا لِمَا قَبْلُهَا
فَمَّا الْفِعْلُ قَبْلُهَا أَمَا حَذَفَ مِنْهُ مَفْعُولٌ عَامٌّ هِيَ تَفْسِيرُهُ أَوْ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ
الْإِلَازِمُ الْحَتَّاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ أَيْ وَنَادَيْتُهُ
بِشَيْءٍ أَوْ بِلَفْظٍ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمَ فَقَوْلُهُ يَا إِبْرَاهِيمَ تَفْسِيرُ الْمَفْعُولِ الْعَامِّ
الْمَحذُوفِ وَهُوَ بَشِي أَوْ بِلَفْظٍ أَوْ يُقَالُ مَعْنَى نَادَيْتُهُ فَقُلْنَا أَوْ يُقَالُ مَعْنَى
نَادَيْتُهُ قَوْلُنَا الْمُنَادَى فَاحْتَاجَ إِلَى بَيَانِ الْمُنَادَى فَمَفْسُورَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ أَنْ يَا
إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ يَذْكُرُ مَفْعُولَ الْعَامِّ فِي مَفْسُورَةِ نَحْوِ كَتَبْتُ إِلَيْهِ مَا يَنْفَعُهُ أَنْ قُمْ

لَا تَقُولُ

ونحو وامرته بما يفهم به أن آمن بالله ونحو قوله تعالى وأوحينا إلى أمك ما
يؤحي أن أقد فيه وأي مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله
أو جملة كقوله وترميني بالظرف أي أنت مذنب وتغلبني لكن أياك لا أقلي
فقوله وترميني كلام مبهم يحتاج إلى التفسير بأي أنت مذنب حتى تشتت
بظرفك أي أنت تذهب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف أي
لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من
بيان حرفا التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال **حروف**
المصدر الأضافة باد في ملازمة أي حروف تجعل الجملة مصدرا
ما وأن ران وقد جاء كي ولو مصدرين في بعض الاستعمالات فالاولان
أي ما وأن للفعلية أي للجملة الفعلية أي لجعل الجملة الفعلية مصدرا
وأن للاسمية خاصة أي تجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية
جعلها مصدرا وتعملها في جزئي الجملة الاسمية كما مر إلا إذا خففت
أو كفت بما في حيزها يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سبويه
وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية أيضا كقوله شحروا
علاقة امر الوليدة بعد ما أفنان راسك كالنخام المحلس وأما أن
فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا أو مضارعاً وأجاز سبويه كونها ماضيا
ونهيها وأهمزة في قوله علاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف والعامل
والشاعر مخاطب به نفسه أي اتعلق علاقة أي اتحب حتما امر الوليدة بعد
ما أفنان راسك أي استعاز راسك كالنخام المحلس النخام بالفم نبت
في الجبل أبيض إذا يبس يشبه الشيب به والنخلس المختلط رطبه بياسه
يقال اخلس النبات إذا اختلط رطبه وبياسه واخلس الشعر إذا خالط
سواده بالبياض أي اتحب امر الوليدة حتما بعد الشيب **نزل ما في بياء حروف**
المصدر شرع في بيان حروف التخصيص فقال **حروف التخصيص**
أي حروف تدل على التخصيص على الفعل الاتي نحو هلا تتوب قبل
الموت وإذا دخلت على الماضي أفادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو
هلا قرأت القرآن وهي هلا والاول ولا ولوما لها صدر الكلام لأنها تدل
على أحد أنواع الكلام وهو التخصيص فتصدر لتدل عن أول الأمر على كون

الكلام من ذلك النوع ويلزمها أي حروف التخصيص الفعل لفظا وعملًا
تضرب زيدًا أو تقدر يا أخوه لا زيدًا تضربه لأن التخصيص والتختانما يتعلق
بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله **شعر**
يقولون ليلى أرسلت بشفاعتي إلي فيها نفس ليلى شفيعها إنما فرغ
من بيان حروف التخصيص شرع في بيان حروف التوقع فقال **حروف**
التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال أي يكون ما بعدها متوقعًا لقولك
لمن يتوقع ركوب الأمير وتنظره قد ركب الأمير وقد يحدف الفعل بعدها
نحو قوله **شعر** أفد الترحل غير أن ركائبًا لما تزل برحائبًا وكان قد ن
أي وكان قد زالت ركائبنا برحائبنا ففعله فعل ماضٍ على ونرن علم
معناه قرب ارتحالنا فكأننا قد ارتحلنا الصحة عز منّا على الارتحال وفي
المضارع للتقليل أي لتقليل الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد
يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين
قول الشاعر **شعر** قد انزل القرآن مصفراً فاصلة والقرن بكسر القاف
الكفو في الشجاعة وأصفراً الأنامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من حروف
التوقع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام**
سقطت نون التثنية بالإضافة الهمزة وهل لها أي الهمزة وهل صدر
الكلام أي لا يتقدمها ما في حيزها لأنها لا يدا على أحد أنواع الكلام
وهو الاستفهام فتصدران للدلالة على زل الأمران الكلام من ذلك
النوع وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية زيد
قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد
الهمزة اعم تصرفاً أي أكثر تصرفاً في الاستعمال من هل من حيث الهمزة
تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام لكونها في الأصل بمعنى قد المختصة
بالفعل كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر أي قد أتى فإذا
وجد الفعل تذكرت الغمّة السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل
حنثاً إليه أي اشتاقت ومالت إليه ولم تصل بغيره بخلاف ما إذا لم تجد
الفعل فإنها تصبر وتد هل عنه أي غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج
ولا هل زيد اضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيد اضربت ويجوز

ج
ع
ف
ل
م
ن

هـ

و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن

ازید خرج و ازید ضربت بخلاف هل زید قائم فانه جائز لعدم الفعلية
 التركيب ومن حيث انها يستعمل الانكار دون ضل ومن حيث انها تستعمل
 مع امر مطرد او هل لا تستعمل الاشاذا ومن حيث انها تدخل على حروف
 العطف وتدخل عليها بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص
 من هل في بكثرة الاستعمال اليق و اشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازید ضربت ولا نقول هل زید ضربت
 حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زید قائم
 فانه جائز لعدم الفعل في التركيب وانضرب زید او هو اخوك بمعنى انكار
 ضرب زید في حال الاخوة ولا نقول هل تضرب لان هل لا تستعمل
 للانكار وازید عندك ام عمرو ولا نقول هل زید عندك ام عمرو لان
 امر لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى اَمْ اِذَا مَا وَقَعَ بِدُخُولِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْعَاطِفِ
وَلَا نَقُولُ هَلْ نَرَوْهُ وقوله اَمْ اِذَا مَا وَقَعَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى مَقْدَرٍ رَأَى اِذَا جَاءَتْ
الْعَذَابُ وَقَعَ نَارًا اِذَا مَا وَقَعَ اَمْنُهُمْ وَحِينَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الْاِيْمَانُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى اَمِنْ
كَانَ عَلَى بَيْتِنَا مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ يُرِيدُ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا فَهُوَ مَبْتَدَأٌ محذوف
 الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر راي امن كان مؤمنا
 كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحياة الدنيا و
 قوله تعالى اَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَاحْيَيْنَاهُ مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلّت
 والجملة معطوفة على مقدر راي امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا
 فاحييناه كمن مثله في الظلّت ولا نقول هل فمن كان وهل ومن كان
 فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيدا للكل اي تقول باستعمال
 الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
 المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشف فانه اذا دخل الهمزة
 على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في نحو قوله تعالى
اَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عِمْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ اَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عِمْدًا
نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا كما
 قوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يحج
 الا مبتدئا على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كَلِمًا عَاهَدُوا الية عطفا

على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف
 الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما لها اي بحروف الشرط
 صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر للتدل من اقله
 الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي
 نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه
 اي لو لما مضى وان دخلت في المستقبل نحو لو يطئ بحكم في كثير من الامور
 لعنتم اي لو قعتم في الجهل والهلاك ويلزمان اي ان ولو والفعل
 لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان
 احدا من المشركين استجارك وقوله لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو
 لطمتني ذات سوار جواب لو محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن
 بي عار بل طمتها ومن نراي ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك
 بالفتح الجار والمجرور حال لان فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار
 لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل وقوله لانه
 فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه
 فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك
 وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل عطفت على قوله لو انك اي ومن
 ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق
 ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر
 المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في
 الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان
 من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلة لو انها صدقت مواعدها ولو
 ان النص مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النص امر
 مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر ان او وارد على قوله البعض
 وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور و
 ضعف التاليف بخلاف الفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب
 الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة الفخول يكون ضعيفا ولا مستغنا
 وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع

لا
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣

الاسم في الخبر لتعذره اى لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى وَ
اَنْ مَا فِي الارضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ وَاذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الطرف ان
يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف
تقدم يتضمن الدخول اى واذ تقدم القسم على الشرط داخل اول الكلام
لزوم الماضى الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزوم ذلك الشرط الماضى
اولزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعنى بخلاف
لم على المضارع وانما لزم الماضى لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في
الجواب يكون جوابا للقسم لفظا فالترم الماضى في الشرط لا يعمل
فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط
معنى ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتنى اولم تاتنى
لا كرمتك فقوله ان اتيتنى مثال الماضى اللفظي وقوله ان لم تاتنى مثال
الماضى المعنوي وان توسط اى توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اى
غير الشرط جازان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويبلغى يجوز ان
يكون عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاء وان يكون عائدا الى
القسم اى جاز اعتبار القسم والغاء اى جازان يجعل الجواب لفظا جوابا
للقسم ولزم حرف الشرط الماضى ويصير الشرط ملغاة وجازان يجعل الجواب
جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتنى انتك
بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتنى والله لا تدينك باعتبار القسم والغاء
الشرط وتقدير القسم كاللفظ اى كتلفظ القسم اى القسم المقدر مثل
القسم الملبوظ في اعتبار الغائه كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا نقدير القسم
قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي
اللام الموطعة للقسم وهي لا مريد خل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
او تقديرا لتوذن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى ان اطعتموهم
انكم كشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لشركون فلولا تقدير
القسم قبل الشرط لوجب الغاء في الجواب لانه جملة اسمية واما

اى لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمه واما
 بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والزم حذف فعلها اى فعل اما
 اى الفعل الداخلى عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن
 الفعل المحذوف بينهما اى بين اما وبين قاشها اى قاء اما جزئها في جزئها اى
 حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
 بعد القاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول
 منطلق مطلقا اى زمانا مطلقا اى سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما
 في حيزه نحو اما زيد فاني ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا ذهب
 سيدويه اخذ ان المصنف راجع وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط
 والجزء لفظا وللتنبية على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل
 وقيل هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لاجزاء الجزاء مثل
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
 وترد بان ولو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكن لم يجز
 وكذا نصب زيد فمنطلق بتقدير صمما تذكر زيدا فهو منطلق لكن لم يجز
 وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جازا للتقدير نحو اما يوم الجمعة
 فانا خارج فمن القسم الاول اى هو جزء الجزاء والا اى وان لم يكن جائزا
 التقدير نحو اما زيد فاني ضارب لان الى انقطع ما بعد ها عن العمل فاما قبلها
 فمن القسم الثاني اى معمول الشرط المحذوف وبضرورة امتناع كونه جزء
 الجزاء لامتناع التقدير وجوزه ابو العباس وجعل لاما خاصة تصح
 التقدير مما يمنع تقديره فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام
 الشرط لما مر لان اقامه جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازمه عنده فلو ما فرغ
 من بيان حروف الشرط شرعا في بيان حروف الردع فقال حروف الردع
 اى المنع والذبح كلامه ليس كذلك يعنى بمجنيين نعت وهذه الكلمة
 موضوعة لردع المخبر اى لمنع ونزحه كقولك كلامي قائلان يبغضك
 اولم يرض الطلب كقوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
 وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلام الانسان لوطي ولا يبعد حينئذ
 كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلا

تذكر

من
 حروف
 الردع

في نحو قوله تعالى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا إِنَّكَ كَانْتَ لَا يَأْتِيَنَّكَ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ تَكْتُمُهَا عَيْنُكَ كَوْنُهَا
 للردع ومعنى حقا فخر لما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تأء التانيث الساكنة
 فقال تأء التانيث الساكنة صفة تأء التانيث وليس بأعراف من الموصوف لأن المضاعف
 إلى ذى اللام في باب الصفة لحكم ذى اللام تلحق الماضي لتانيث المسند اليه لتحقيق
 الاتصال والمقارنة بين التأء والمسند اليه فحضرته ههنا واللام في قوله
 لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فإن تانيث المسند اليه علة للحوق تأء التانيث
 وليس بأثر حاصل منه وإنما قال التانيث الساكنة احترازا عن تأء التانيث المتحركة
 فإنها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فإن كان ظاهرا غير حقيقي فغير واما
 الحاق علامة التثنية والجمعين أي المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا
 للدلالة على أن المسند اليه مثنى أو مجموع مذكرو مؤنث كالحاق تأء التانيث للدلالة
 على أن المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاموا أخوتك أو قاموا أخوتك فمن أخوتك للزوم
 تعذر صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فإنه غير ضعيف
 نحو أخواتك قاموا وأخوتك قاموا وأخواتك فمن وأجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل
 نحوها تياوها فتوا وتعالوا وتعالوا بلا ضعف فخر هذه العلامة ليست بضمير بل هي
 حرف زاد للدلالة في أول الأمر على أن المسند اليه مثنى أو مجموع مذكرو مؤنث كتاء التانيث
 تدل على أن المسند اليه مؤنث ويبدل عليه أنه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير العقلاء نحو
 اكلوا في البراغيث والنون في النكور العقلاء يتصرفن أقاربه فخر لما فرغ من بيان تأء التانيث
 الساكنة شرع في بيان التثوين فقال التثوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لا اجتماع
 الساكنين نحو نريد العا لمر عندنا تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب واخ ويدوم حيث
 يتبع حركة الوسط لأن تثوينها وإن تبتعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخر بحيث
 الآخر نسبيا منسيا لا لتأكيد الفعل فيه احترازا عن نون الخفيفة نحو اضرين وهو أي التثوين
 المتمكن نحو نريد والتكثير نحو صبه واخ والعوض عن المضاعف اليه نحو يومئذ ويحدث أصله يوم
 إذا كان كذا وحين إذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والقرنم وهي التثوين اللاحقة قافية الشعر
 مقيدة أو مطلقة بدلا من حرف الأطلاق والقافية المطلقة التي آخرها الملمات الثلاث أو حركات الأطلاق
 وهي الحرف التي نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهي أحد الملمات الثلاث نحو قوله شعر اقل التثوين
 عاذل والعتابن وقولي ان أصبحت لقد اصابني والقافية المقيدة التي آخرها حرف
 ساكن غير الملمات الثلاث نحو قوله لا عماق خاوي المحرق ويحدث التثوين من العلم موصوفا

حال من العلم أي حال كون العلم موصوفاً بآب من مضافاً لحال من ابن أي حال كون الآب مضافاً
 إلى العلم آخر نحو جاءني زيد بن عمر وإنما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ ونقل العلم و
 كثرة الاستعمال وتحذف حينئذ الف ابن خطأ للتخفيف في الكتابة والدلالة على التمازج
 وإنما يحذف التسوين في قوله جارية من قيس إن ثعلبية مع إن قيساً علم موصوفاً بآب مضافاً
 إلى العلم آخر كان الضرورة وحذفها في غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد فحين
 قرأ أحد بغير التسوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله لا قليلاً لا يحذف التسوين من ذاكر
 ونسب الله على الضرورة ثم لما فرغ من بيان التسوين شرع في بيان التأكيد فقال نون
 التأكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على الثقيلة وإن كانت فرعاً للثقيلة عند أكثر
 الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة لحففة الفتح مع غير الألف سواء كانت الف الضمير
 نحو اضربان أو الألف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربن فقول اضربن ومكسورة
 مع الألف للتشبيه بنون الأعراب والمتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الألف وتختص أي
 نون التأكيد خفيفة أو مشددة والكلمة مستأنفة أي تختص كل واحد من نوني التأكيد
 بالفعل المستقبل في الأمر صفة المستقبل أي الفعل المستقبل الكائن في الأمر نحو اضربن
 والنبي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
 نحو لا تنزلن بنا فصيبي خيراً والقسم نحو والله لا فعلن كذا لأنها وضعت لتأكيد الطلب
 والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً أو نهياً أو استيفاءً أو تمنياً أو عرضاً وإنما
 يدخل في جواب القسم وإن لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهاً بحجاء القسم بالمطلوب للدلالة على القسم
 على اعتناء بشأونه زيادة اهتمامه بالمطلوب وقلت أي نون التأكيد في النفي تشبيهاً بالنهي
 وإن لم يكن فيه معنى الطلب نحو أن لا تفعلن وتلحق بالنفي كما تقولون وبها يقولون لأن
 القلة تلحق بالعد وحمل عليه المضادة كثيراً ما يقولون ولزمت نون التأكيد في مثبت جواب
 القسم نحو والله لا فعلن لأن القسم محل التأكيد فكذا هو أن يؤكد والفعل بأم منفصل
 من الفعل وهو القسم من غير أن يؤكد بما يختص به ويتصل به وهو النون بعد صلاحية
 للتأكيد خلافاً للكوفيين والأضافة في مثبت القسم من مجرد قطيعة وكثرت نون
 التأكيد في الشرط المؤكد حرفاً بما الزائد مثل ما تفعلن قال الله تع فإما ترين من
 البشر أحد وذلك لأنه لما أكد حرف الشرط بما الزائد قصد التأكيد الفعل بالنون أيضاً لا بخط
 المقم بالذات وهو اصل من غير المقم بالذات وهو حرف الشرط وأقبلها أي قبل نون التأكيد مع ضمير
 المذكور وهو الواو بضمضم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة للسالكين قوله مع ضمير

نون التأكيد ثقيلة وخفيفة

المذكورين حال من ضمير مضموم ومع الحاطبة اي اني الحاطبة اي التي خرطبت مكسور نحو اضرين
 للالة على الياء المحذوف للسالكين وفيما عداها في ما عدا المذكور اي الواحد المذكور عائدا كان
 او نحو طبا وفي العائنة مفتوح الخفة نحو ليضربن واضرين ولفظين فان قيل اظاهر هذا اللفظ يتنا
 التثنية والجمع المؤنث لانها اذا اخلان في نحو قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيها مفتوحا قيل
 معناه وفيما عداه مفتوح اذ لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله ونقول في التثنية والجمع
 المؤنث اضرين واضرين بزيادة الالف للفصل الثلاثي يجمع النون ويمكن ان يرا ثبوت مفتوح اعم من
 يكون حقيقة نحو اضرين او حكما نحو اضرين واضرين اذ الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم
 لانها غير جاز حاصين لسكونها وضعفها او ما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال لتقليل التثنية
 السالكين انما يقتضي في المدغم الذي قبله جزمه اذا كان المدغم نحو جر المد في كلمة واو ذلك لم يوافق اضرين
 واضرين اذ الالف في كلمة اخرى والثواني كلمة اخرى فينبغي ان يحذف الالف لتقاء السالكين ولا
 يفتقر كما حذف الواو في اضرين ولم يفتقر قيل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف
 من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النون فعد الحذف لعله لا التباس
 والاجتماع فكما التقاء السالكين في نحو ذلك يجعل التقاءهما على حذف باعتبار اعتقاد الحكمي لخوف
 اللبس لزوم الاجتماع فجعل مفتوحا ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
 لانها لو ابقى فيها الالف لزم التقاء السالكين لا على حذف بعد التشديد بعد المد ولوحذف
 لزوم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافا لليونس فانما اجاز ذلك وجعل
 التقاء السالكين مفتوحا اذ كان اولها حرفين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقت وليس ذلك عند
 الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولحي ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى لان وقد غصبت
 قبل وهما اي نوزالتا كيد الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارد
 كالمنفصل اي كاللفظ المنفصل في حذف العلة وتحريكها على التفصيل يعني بكان يعلا اخر الفعل
 مع النونين معا لته مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدم من حذف حر العلة وتحريكها على التفصيل
 يعني انما الضمير مدح في الضمير الا تحرك على فقه فقوله في اضرين واضرين واغروا وغروا
 بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضرين والقوم اغروا والجيش بفتح الواو في اضرين و
 اغروا اضرين واغروا بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضرين والقوم اغروا والجيش وفي
 اخشوا اخشوا بتحريك الواو وفي اخشوا خشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة
 اخشوا القوم بتحريك الواو واخشوا القوم بتحريك الياء واما قال في خبرها لانه ذكر كيفية نحو
 نوزالتا كيد التثنية وجمع المؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالالف الصريح كونها ظاهرة

بل المقصود اتصال النون بالأفعال المتصلة فان لم يكن في خبره بارز بل مستكن فكما اتصل
 اي فيها اي نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التشبعية في مرة واحدة نقول في اغراء
 وفي امر امرين وفي اختر اخين كما نقول اغروا وامرياً واخشيأ ومن قرأ لاجل ان نون
 التاكيد مع غير الضهير البارز كما اتصل مع الضهير البارز كما المتصل قبل هل ترين فتح الباء لا
 النون لما كانت مع غير الضهير البارز كما الكلمة المتصلة كان زوال كون الامر لا فاعول ما حدث
 للكون فيقال ترين بياء مفتوحة واسميت الف التشبعية في الاتصال فلم يعمل اللام معها
 ترمين وهل ترمين كما لم يعمل مع الف التشبعية المتصلة نحو هل ترين وهل ترمين وترون
 بضم الواو لعدم كونها مدّة حتى يحد للالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة
 المنفصلة الساكنة الصمد كما يفتح اخشوا القوم وترين بضم الباء الساكنين كما في اخشي الله
 هذه الامثلة من المضارع واغروا وباعادة الواو والمحد وفتر زوال كون الآخر بما هو كلمة
 المتصلة كما في اغروا وامرياً واغروا واغروا كما في اغروا والجيش والاولى ان النون
 كالمنفصلة لان هذه التقاء الساكنين على حد كونه الاول مدّة والثاني مدّة غايها هي الكلمة
 الواحدة بناء على اتصال هذه الامثلة من لام والنون المخففة تحذف للساكن اي الملاقاة
 بعد اقول شعر في هذه الفقرة على ان تركع بواو والمد هو قد رفعه واللا في قوله للساكن
 بمعنى الوقت اي النون المخففة تحذف وقت ملاقات ساكن بعد ها بديل عطف بالظف وهو قوله
 وفي الوقف فيرد اي اذا حذفت النون في الوقف فيرد ما حذفت اذ لم يكن مفتوحاً قبل النون زوال
 نحو الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضر بواو في ضرب والمفتوح ما قبلها اي قبل النون نقل الف
 للوقف نحو اضر بواو في ضرب وانما نقل الفاقا على التنوين فانها نقل الفاقا في الوقف نحو زيد
 وانما حذفت بملاقاة ساكن بعد ها تشبيهاً بحرف اللين امتداد الصوت وانما تحذف للساكن ولا تحذف
 هذه وخطا للنون المخففة الا بالفعول التنوين الا بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع عن الاضافة
 واللا تحذف المخففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت في الوقف ايضاً مثلها لانها لما تشابهت بحرف
 المدحى حذفت للساكنين ولم تحذف حذفت في الوقف ايضاً مثلها وانما حذفت الفاقا على ان
 مفتوحان لقوله تشبيل الضمير بمعنى الجمل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن الختم او يفتح
 ان التثنية ذكر التنوين ونون التاكيد المختصة بالآخر في آخر الكتاب شعر آخر النون المختصة باخذ
 الفعل عن التنوين اذا الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختمت النون بانقلابها للف في
 الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

النون

تمت

فهرست مطالب ابحاث كتاب غاية التحقيق شرح كافيه نحو

مطلب	مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
١	٢	٣	٤	٥
بحث كسره	بحث جبران واخواتها	بحث المعرنة	بحث افعال المبرم والتميم	١٩
٦	٧	٨	٩	١٠
اقسام لام جايگاه	بحث اسم ان واخواتها	بحث النكرة	بحث الحرف	٢٢
١١	١٢	١٣	١٤	١٥
بحث الكلام	بحث النصب والحق لنحو	بحث اسما والعدد	بحث حروف الجر	٢٣
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
بحث العرب المبنى	بحث الهمزة المنبسطة	بحث المنكر والمؤنث	بحث المشيئة	٢٤
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
بحث الاعراب	بحث الجودرات	بحث المشيئة	بحث الحروف العاطفة	٢٥
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
بحث غير النعوت	بحث التوابع	بحث الجروع	بحث حروف التبيين	٣١
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
بحث الرفعات	بحث النعت	بحث المصدر	بحث حروف الزيادة	٣٥
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
بحث التنازع	بحث النطق بالمرح	بحث اسم الفاعل	بحث حروف الایجاب	٣٦
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
بحث البدل والخبر	بحث التاكيد	بحث اسم المفعول	بحث حروف الزيادة	٣٦
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
بحث المنصوبات	بحث البدل	بحث العطف بالشيبة	بحث حروف التفسير	٣٧
٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
بحث مفعول به	بحث عطف الياء	بحث اسم التفضيل	بحث حروف المصدر	٣٧
٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
بحث النادى	بحث المبنيات	بحث الفعل	بحث حروف التخييف	٣٧
٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
بحث التخيير	بحث المضمرات	بحث الماضى	بحث حروف التوقيع	٣٨
٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
بحث المفعول فيه	بحث اسما الاشارة	بحث المضارع	بحث حروف الاتهام	٣٨
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
بحث المفعول له	بحث الموصول	بحث الامر	بحث حروف الشرط	٣٩
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
بحث المفعول معه	بحث اسما الافعال	بحث فعل بالمفعول	بحث حروف الرفع	٣٩
٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
بحث الحال	بحث الاصوات	بحث التثنية والجمع	بحث اسم التانيث الساكن	٣٩
٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
المجوز ولا يتقدم على الجاء	بحث الركبات	بحث افعال العكوب	بحث التنوين	٣٩
٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
بحث التميز	بحث الكنايات	بحث الافعال الناقصة	بحث نون التاكيد	٣٩
٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بحث المستثنى	بحث الظروف	بحث افعال المقاربة		